

جديد

الآن في الأسواق

إجماع الأئمة المجتهدين

على أن

المشبهة المجتهد غير مسلمين

طبعة رابعة منقحة جديدة
وبكثير من الفصول والفوائد مزيدة

للشيخ الشريف جميل بن محمد علي حلیم
دكتور محاضر في العقائد والفرق والسير
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه

شركة دار المشايخ



+961 1 304311 - 304524

dar.nashr@gmail.com

DMCPublisher

www.dmcpublisher.com

إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ

عَلَى أَنْ

الْمُشَبَّهَاتِ الْمُجْتَمِعَةِ غَيْرِ مُسَلِّمِينَ

لِلشَّيْخِ الشَّرِيفِ جَمِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ عَلِيٍّ حَلِيمٍ
دَكْتُورِ مُحَاضِرٍ فِي الْعُقَايِدِ وَالْفِرَقِ وَالسِّيَرِ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَشَايِخِهِ

بِشْرِكِ كِتَابِ الْمَشْبَاهِ

الطبعة الرابعة
١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٦ ر
طبعة منقّحة جديدة
وبكثير من الفصول والفوائد مَزِيْدَة

شركة دار المشايخ

بيروت - لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون،
بناية الإخلاص
تلفون وفاكس: ٣١١ ٤٣٠٤ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٥٢٨٣ - ١٤ بيروت - لبنان



www.sheikhjameel.com

✉ info@sheikhjameel.com
sheikhjameelhalim@gmail.com
☎ +961 3 006 078 +961 3 673 946

طُبِعَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ
٢٩٠٠٠ نَسْخَةٌ



ورد في الأثر:

«إذا ظهرت البدعُ وسكت العالمُ لعنه الله.»

فالساکت عن كفر التشبيه والتجسيم وناشريه، والمدافع عنهم والمؤول والمرّج لهم خطرُه عظیم ملعون عند الله خائن لله ولكتابه ورسوله ودينه والأمة، وإن ادعى أنه سنيّ أو أشعريّ كذبا وزورا.

وقد قال أبو علي الدّقاق:

السّاكت عن الحقّ شيطان أخرس.

وقال المحدث محمد زاهد الكوثريّ:

ويشهد التاريخ بأنه كلما استشرى شرُّ المجسمة يستفحل أمر الإلحاد، وهذه قاعدة لم تنخرم في عصر من العصور، فمن شاء فليعرض أهل عصره على هذا المحك انتهى.



التوطئة

الميزان في بيان عقيدة أهل الإيمان

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلّم وشرف وكرم على سيّدنا محمّد، الحبيبِ المحبوبِ، العظيمِ الجاهِ، العاليِ القدرِ طه الأمينِ، وإمامِ المرسلينَ وقائدِ الغرِّ المحجّلينَ، وعلى ذرّيّته وأهلِ بيّته الميامينِ المكرّمينَ، وعلى زوجاته أمّهاتِ المؤمنينِ البارّاتِ التّقيّاتِ النّقيّاتِ الطاهراتِ الصّفيّاتِ، وصحابتِه الطّيبينِ الطّاهرينِ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدّينِ.

أما بعدُ، فهذه عقيدة كلّ الأمة الإسلامية سلّفاً وخلفاً، وهي المرجع الذي تُعرض عليه عقائدُ الناس، فمن خالفها أو كذبها لا يكون من المسلمين، وهي ميزان الحقّ الذي يَكشِفُ زيفَ الباطلِ وزيفه، فكان لا بُدَّ من هذا البيان المهمِّ لخصوصِ الغرضِ وعمومِ النّفعِ؛ وعليه:

اعلم أرشدنا الله وإياك أنه يجبُ على كلّ مكلفٍ أن يعلمَ أنّ الله عزَّ وجلَّ واحدٌ في ملكه، خلقَ العالمَ بأسره العلويّ والسفليّ والعرشَ والكرسيّ، والسمواتِ والأرضَ وما فيهما وما بينهما. جميعُ الخلائقِ مقهورونَ بقدرته، لا تتحرّكُ ذرّةٌ إلا بإذنه، ليس معه مُدبّرٌ في الخلقِ ولا شريكٌ في الملكِ، حي قيومٌ لا تأخذه سنّةٌ ولا نومٌ، عالمُ الغيبِ والشهادةِ لا يخفى عليه شيءٌ في الأرضِ ولا في السماءِ، يعلمُ ما في البرِّ والبحرِ، وما تسقطُ من ورقةٍ إلا يعلمُها، ولا حبةٍ في ظلماتِ الأرضِ ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبينٍ.

أحاطَ بكلِّ شيءٍ علماً وأحصى كلّ شيءٍ عدداً، فعالمٌ لما يريدُ، قادرٌ على ما يشاءُ، له الملكُ وله الغنى، وله العزُّ والبقاء، وله الحكمُ والقضاءُ، وله الأسماءُ الحسنَى، لا دافعٌ لما قضى، ولا مانعٌ لما أعطى، يَفْعَلُ في ملكه ما يريدُ، ويَحْكُمُ في خَلْقِهِ بما يشاءُ، لا يَرْجُو ثواباً ولا يخافُ عقاباً، ليس عليه

حَقٌّ يَلْزَمُهُ وَلَا عَلَيْهِ حُكْمٌ، وَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ، لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ. مَوْجُودٌ قَبْلَ الْخَلْقِ، لَيْسَ لَهُ قَبْلٌ وَلَا بَعْدٌ، وَلَا فَوْقٌ وَلَا تَحْتَ، وَلَا يَمِينٌ وَلَا شِمَالٌ، وَلَا أَمَامٌ وَلَا خَلْفٌ، وَلَا كُلٌّ وَلَا بَعْضٌ، وَلَا يُقَالُ مَتَى كَانَ وَلَا أَيْنَ كَانَ وَلَا كَيْفَ، كَانَ وَلَا مَكَانٌ، كَوْنٌ الْأَكْوَانِ، وَدَبَّرَ الزَّمَانَ، لَا يَتَقَيَّدُ بِالزَّمَانِ، وَلَا يَتَخَصَّصُ بِالْمَكَانِ، وَلَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنِ شَأْنٍ، وَلَا يَلْحَقُهُ وَهُمْ وَلَا يَكْتَنِفُهُ عَقْلٌ، وَلَا يَتَخَصَّصُ بِالذَّهْنِ، وَلَا يَتِمَثَّلُ فِي النَّفْسِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْوَهْمِ، وَلَا يَتَكَيَّفُ فِي الْعَقْلِ، لَا تَلْحَقُهُ الْأَوْهَامُ وَالْأَفْكَارُ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

تَنَزَّهَ رَبِّي عَنِ الْجُلُوسِ وَالْقُعُودِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَالْمَحَاذَاةِ، الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى اسْتِوَاءَ مَنْزَهًا عَنِ الْمَمَاسَةِ وَالِاعْوَجَاجِ، خَلَقَ الْعَرْشَ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ وَلَمْ يَتَّخِذْهُ مَكَانًا لِدَاتِهِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ جَالِسٌ عَلَى الْعَرْشِ فَهُوَ كَافِرٌ، الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى كَمَا أَخْبَرَ لَا كَمَا يَخْطُرُ لِلْبَشْرِ، فَهُوَ قَاهِرٌ لِعَرْشِ مُتَصَرِّفٍ فِيهِ كَيْفَ يَشَاءُ، تَنَزَّهَ وَتَقَدَّسَ رَبِّي عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَعَنِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ وَالْقُرْبِ وَالْبُعْدِ بِالْحِسِّ وَالْمَسَافَةِ، وَعَنِ التَّحَوُّلِ وَالزَّوَالِ وَالِإِنْتِقَالِ، جَلَّ رَبِّي لَا تُحِيطُ بِهِ الْأَوْهَامُ وَلَا الظُّنُونُ وَلَا الْأَفْهَامُ، لَا فِكْرَةَ فِي الرَّبِّ، خَلَقَ الْخَلْقَ بِقُدْرَتِهِ، وَأَحْكَمَهُمْ بِعِلْمِهِ، وَخَصَّهُمْ بِمَشِيئَتِهِ، وَدَبَّرَهُمْ بِحِكْمَتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي خَلْقِهِمْ مُعِينٌ، وَلَا فِي تَدْبِيرِهِمْ مُشِيرٌ وَلَا ظَهِيرٌ.

لَا يَلْزَمُهُ (لَمْ)، وَلَا يُجَاوِرُهُ (أَيْنَ)، وَلَا يُلَاصِقُهُ (حَيْثُ)، وَلَا يَحُلُّهُ (مَا)، وَلَا يَعُدُّهُ (كَمْ)، وَلَا يَحْصُرُهُ (مَتَى)، وَلَا يُحِيطُ بِهِ (كَيْفَ)، وَلَا يَنَالُهُ (أَيُّ)، وَلَا يُظِلُّهُ (فَوْقَ) وَلَا يُقِلُّهُ (تَحْتَ)، وَلَا يُقَابِلُهُ (حَدَّ)، وَلَا يُزَاحِمُهُ (عِنْدَ)، وَلَا يَأْخُذُهُ (خَلْفَ)، وَلَا يَحُدُّهُ (أَمَامَ)، لَمْ يَتَقَدَّمْهُ (قَبْلَ)، وَلَمْ يَقِفْتَهُ (بَعْدَ)، وَلَمْ يَجْمَعْهُ (كُلَّ)، وَلَمْ يُوجِدْهُ (كَانَ)، وَلَمْ يَقْفِدْهُ (لَيْسَ).

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، تَقَدَّسَ عَنِ كُلِّ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَسِمَاتِ الْمُحَدَّثِينَ، لَا يَمَسُّ وَلَا يُمَسُّ وَلَا يُحَسُّ وَلَا يُحَسُّ، لَا يُعْرَفُ بِالْحَوَاسِّ وَلَا يُقَاسُ بِالنَّاسِ،

نُوحِدُهُ وَلَا نُبَعِّضُهُ، لَيْسَ جَسَمًا وَلَا يَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْأَجْسَامِ، فَالْمَجْسَمُ كَافِرٌ
 بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ قَالَ: «اللَّهُ جَسَمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ» وَإِنْ صَامَ وَصَلَى صُورَةً، فَاللَّهُ
 لَيْسَ شَبْحًا، وَلَيْسَ شَخْصًا، وَلَيْسَ جَوْهَرًا، وَلَيْسَ عَرَضًا، لَا تَحُلُّ فِيهِ الْأَعْرَاضُ،
 لَيْسَ مَوْلَفًا وَلَا مُرَكَّبًا، لَيْسَ بَدِي أِبْعَاضٍ وَلَا أَجْزَاءٍ، لَيْسَ ضَوْءًا وَلَيْسَ ظَلَامًا،
 لَيْسَ مَاءً وَلَيْسَ غَيْمًا وَلَيْسَ هَوَاءً وَلَيْسَ نَارًا، وَلَيْسَ رُوحًا وَلَا لَهُ رُوحٌ، لَا اجْتِمَاعَ
 لَهُ وَلَا افْتِرَاقَ.

لَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْآفَاتُ وَلَا تَأْخُذُهُ السِّنَاتُ، مَنْزَعٌ عَنِ الطُّولِ وَالْعَرْضِ وَالْعُمُقِ
 وَالسَّمْكِ وَالتَّرْكِيبِ وَالتَّأْلِيفِ وَالْأَلْوَانِ، لَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَا يَنْحَلُّ مِنْهُ شَيْءٌ،
 وَلَا يَحُلُّ هُوَ فِي شَيْءٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ فِي شَيْءٍ أَوْ مِنْ
 شَيْءٍ أَوْ عَلَى شَيْءٍ فَقَدْ أَشْرَكَ، إِذْ لَوْ كَانَ فِي شَيْءٍ لَكَانَ مُحْصُورًا، وَلَوْ كَانَ مِنْ
 شَيْءٍ لَكَانَ مُحَدَّثًا أَيْ مَخْلُوقًا، وَلَوْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ لَكَانَ مَحْمُولًا، وَهُوَ مَعَكُمْ
 بَعْلِمِهِ أَيْنَمَا كُنْتُمْ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ مِنْكُمْ، وَلَيْسَ كَالهَوَاءِ
 مَخَالِطًا لَكُمْ.

وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَكَلَامُهُ كَلَامٌ وَاحِدٌ لَا يَتَّبَعُ وَلَا يَتَّعَدُّ لَيْسَ
 حَرْفًا وَلَا صَوْتًا وَلَا لُغَةً، لَيْسَ مُبْتَدَأً وَلَا مُخْتَتَمًا، وَلَا يَتَخَلَّلُهُ انْقِطَاعٌ، أَزْلِيٌّ أَبَدِيٌّ
 لَيْسَ كَكَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، فَهُوَ لَيْسَ بِفَمٍ وَلَا لِسَانٍ وَلَا شِفَاهٍ وَلَا مَخَارِجَ حُرُوفٍ
 وَلَا انْسِلَالَ هَوَاءٍ وَلَا اصْطِكَاكَ أَجْرَامٍ. كَلَامُهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ أَزْلِيَّةٌ
 أَبَدِيَّةٌ كذَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ لَا تَتَغَيَّرُ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ أَكْبَرُ عِلَامَاتِ الْحُدُوثِ، وَحُدُوثُ
 الصِّفَةِ يَسْتَلْزِمُ حَدُوثَ الذَّاتِ، وَاللَّهُ مَنْزَعٌ عَنِ كُلِّ ذَلِكَ، مَهْمَا تَصَوَّرْتَ
 بِبَالِكَ فَاللَّهُ لَا يَشْبَهُ ذَلِكَ، فَصَوَّنُوا عَقَائِدَكُمْ مِنَ التَّمَسُّكِ بِظَاهِرِ مَا تَشَابَهَ
 مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَصُولِ الْكُفْرِ، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾
 ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مُحَدُودٌ فَقَدْ
 جَهَلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ، فَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِقَدْرِ الْعَرْشِ وَلَا أَوْسَعُ مِنْهُ وَلَا أَصْغَرُ،
 وَلَا تَصِحُّ الْعِبَادَةُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَعْبُودِ، وَتَعَالَى رَبَّنَا عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ
 وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدْوَاتِ، وَلَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتْ كَسَائِرِ الْمَبْتَدَعَاتِ،

ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد خرج من الإسلام وكفر.

﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾، ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٦٦)، ﴿ قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾، ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكل ما دخل في الوجود من أجسام وأجرام وأعمال وحركات وسكنات ونوايا وخواطر وحياة وموت وصحة ومرض ولذة وألم وفرح وحزن وانزعاج وانبساط وحرارة وبرودة وليونة وخشونة وحلاوة ومرارة وإيمان وكفر وطاعة ومعصية وفوز وخسران وتوفيق وخذلان وتحركات وسكنات الإنس والجن والملائكة والبهائم وقطرات المياه والبحار والأنهار والآبار وأوراق الشجر وحببات الرمال والحصى في السهول والجبال والقفار فهو بخلق الله، بتقديره وعلمه الأزلي، فالإنس والجن والملائكة والبهائم لا يخلقون شيئاً من أعمالهم، وهم وأعمالهم خلق لله، ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٦٦)، ومن كذّب بالقدر فقد كفر.

ونشهد أن سيّدنا ونبيّنا وعظيمنا وقائدنا وقرة أعيننا وغوثنا ووسيلتنا ومعلمنا وهادينا ومرشدنا وشفيعنا محمّداً عبده ورسوله، وصفيّه وحبيّه وخليّه، من أرسله الله رحمةً للعالمين، جاءنا بدين الإسلام ككلّ الأنبياء والمرسلين، هادياً ومبشّراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه قمراً وهاجاً وسراجاً منيراً، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين، فعلم وأرشد ونصح وهدى إلى طريق الحقّ والجنّة، وعلى كلّ رسولٍ أرسله، ورضي الله عن ساداتنا وأئمّتنا وقدوتنا وملاذنا أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر العشرة المبشرين بالجنّة الأتقياء البررة وعن أمهات المؤمنين زوجات النبي الطاهرات النقيات المبرّات، وعن أهل البيت الأصفياء الأجلاء وعن سائر الأولياء وعباد الله الصالحين.

ولله الحمد والفضل والمِنَّةُ أن هدانا لهذا الحقّ الذي عليه الأشاعرة والماثريديّة وكلّ الأمّة الإسلاميّة، والحمد لله ربّ العالمين.

نُبذة تعريفية

بالشيخ الدكتور جميل حليم

بقلم الناشر

هو السيد الشريف رئيس جمعية المشايخ الصوفية الشيخ الدكتور عماد الدين أبو الفضل جميل بن محمد علي حليم، الحسيني الأشعري الشافعي الرفاعي القادري.

تلقى العلوم والطرق عند علامة العصر وقدوة المحققين الحافظ الشيخ عبد الله بن محمد الهرري الشيبلي العبدري ولزمه وصحبه واستفاد منه زماناً طويلاً وكان يعيد دروسه وإملاءاته في كثير من مجالسه العامة والخاصة بطلب منه رضي الله عنه، وقرأ وسمع وحضر في علوم شتى على كثير من العلماء والفقهاء والمحدثين من مشاهير البلاد كمكة والمدينة وجدة ولبنان وسوريا والعراق ومصر وأندونيسيا وتركيا والمغرب واليمن والحبشة وغيرها، وأجازه كثير من العلماء والمحدثين والمشايخ في مختلف البلاد إجازة عامة مطلقة وخاصة بكل ما تجوز لهم روايته وفي الطرق والإرشاد والتسليك وإقامة الختم والحضرة وتلقي الأوراد.

وقد حاز الشيخ جميل على شهادتي دكتوراه، الأولى من الجامعة العالمية في لبنان تحت عنوان «السقوط الكبير المدوي للمجسم ابن تيمية الحراني» بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، والأخرى من جامعة مولاي إسماعيل بالمغرب تحت عنوان «التأويل في علم الكلام وضوابطه عند أهل السنة والجماعة» وذلك بتقدير مشرف جداً.

وقد أولى الشيخ جميل اهتمامه بالعلم والمطالعة وتأليف الكتب وتحقيق مصنفات العلماء في مكتبته «المكتبة الأشعرية العبدرية» في بيروت وقد حوت آلاف الكتب المطبوعة والمخطوطة النادرة في

علوم وفنون شتى بالإضافة إلى نشاطاته الواسعة وممارسته الخطابية في المساجد وإلقاء المحاضرات في المؤتمرات في لبنان والخارج في بعض الجامعات ومشاركة الناس في أفراحهم وأتراحهم، واستقباله المشايخ وطلبة العلم وعموم الناس. ولم ينكفئ عن خدمة الناس ومخالطتهم لنشر الدين والدعوة والعلم. وقد بلغت مؤلفاته ومصنّفاته وتحقيقاته لبعض الكتب فوق المائتي كتاب إلى الآن.

وقد قرأ وسمع على العلماء والمشايخ وحصل تلقياً أكثر من ثلاثمائة كتاب في كل الفنون والعلوم ولله الفضل والحمد والمِنَّة ولا زال إلى اليوم بعون من الله وتوفيق وتسديد قائماً على الخطابة في المساجد والتدريس وإلقاء محاضرات في المساجد والجامعات والمعاهد وفي مناسبات الناس العامة كالجنائز والتعازي والأعراس جوّالاً على المحافظات والبلاد بذلك، كما وأنه شارك وحضر في كثير من المؤتمرات والمهرجانات والاحتفالات في كثير من الدول والبلاد بطلب ودعوة من أهلها، وله العديد من المقابلات واللقاءات في عدد من وسائل الإعلام كالتلفزيون والإذاعة والمجلاّت والصحف، وهو دكتور أستاذ محاضر في الجامعة العالمية في لبنان، كما وأنه يعقد مجالس الإقراء والإسماع في الأحاديث المسلسلة وكتب الحديث الشريف كالكتب السبعة وغيرها من أمّهات الكتب من العقائد والأحكام والفقه والتّصوف وهو أوّل من أقرأ صحيحي البخاري ومسلم في لبنان من تلاميذ الحافظ الهرري، وقد أقرأ إلى الآن العشرات من الكتب والمؤلّفات التي حضر فيها الجَمّ الغفير من المشايخ والدُّعاة والأساتذة والدكاترة ومعلّمي ومعلمات المعاهد والمدارس وخطباء المساجد وطلّاب الكليّات والمعاهد الشرعيّة، وبعض هذه المجالس تبث مباشرة على مواقع التواصل وصفحات الفيسبوك وبعض هذه المجالس والمحاضرات شاهدها قريباً من ثلاثة ملايين مشاهد.

كما وقد راسله وهاتفه وكتبه وشافهه عدد كبير من المشايخ والدكاترة والدعاة والأساتذة والفهاء والمحدثين لطلب وأخذ الإجازة منه، وإجازاته من كل بقاع الدنيا قاربت الألف إجازة بعضها مذكور ومفصّل في ثبته الموسوم بـ«جمع اليواقيت الغوالي من أسانيد الشيخ جميل حليم الغوالي»، وقد طبع مرات ومعظم إجازاته وأكثرها التي جاءت بالمئات في ثبته الكبير المسمّى بـ«المجد والمعالي من أسانيد الشيخ جميل حليم الغوالي». هذا وقد خصّه بعض العلماء وأحفاد رسول الله ﷺ من الأسر الشريفة المشهورة وأصحاب الطرق من بلاد عدة بأثار من أثار رسول الله محمّد ﷺ، فحفظها في «الخرينة الحليمية». وفي كل عام يتبرك عشرات الآلاف من المسلمين في مختلف البلاد ببعض هذه الآثار الزكيّة المباركة العطرة، وقد حصل بذلك خيرٌ عظيمٌ جسيمٌ كبير من دخول بعض النَّاس في الإسلام وظهرت حالات شفائيّة سريعة وظاهرة جدًّا حتى جُمع بعضها في كتاب طبع مرات وهو «أسرار الآثار النبويّة أدلّة شرعيّة وحالات شفائيّة» ولله الحمد والفضل والثناء والمنة والشكر الجزيل على ما أسدى من الفضل العميم وصلى الله وسلّم على سيدنا محمّد وعلى كل النبيين والمرسلين وءالٍ كلٍّ وصحب كلٍّ وسائر عباد الله الصالحين^(١).

بيروت، الخميس ٢٩ المحرم ١٤٤٢ هـ

الموافق ١٧ أيلول ٢٠٢٠ ر

(١) للتواصل مع المؤلف راجع ما يلي: +٩٦١٣٠٠٦٠٧٨ / +٩٦١٣٦٧٣٩٤٦

info@sheikhjamilhalim.com :
sheikhjamilhalim@gmail.com

نَسَبُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ جَمِيلِ حَلِيمِ

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

هو السيد الشريف الحسين النسيب الشيخ الدكتور عماد الدين أبو محمد جميل بن محمد الأشعري الشافعي الحسيني الرفاعي القادري ابن السيد محمد ابن السيد عبد الحلیم ابن السيد قاسم ابن السيد أحمد ابن السيد قاسم ابن السيد عبد الكريم ابن السيد عبد القادر ابن السيد علي ابن السيد محمد ابن السيد ياسين ابن السيد إسماعيل ابن السيد حسين ابن السيد محمد ابن السيد إبراهيم ابن السيد عمر ابن السيد حسن ابن السيد حسين ابن السيد بلال ابن السيد هارون ابن السيد علي ابن السيد علي أبي شجاع ابن السيد عيسى ابن السيد محمد ابن أبي طالب ابن السيد محمد ابن السيد جعفر ابن السيد الحسن أبي محمد ابن السيد عيسى الرُّومي ابن السيد محمد الأزرق ابن السيد أبي الحسن الأكبر عيسى النقيب ابن السيد محمد ابن السيد علي العريضي ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام السجاد علي زين العابدين ابن الإمام السبط السعيد الشهيد الحسين ابن السيدة الجليلة الزكية الطاهرة فاطمة البتول زوجة أمير المؤمنين أسد الله الغالب علي بن أبي طالب عليه السلام وابنة رسول رب العالمين خاتم النبيين والمرسلين محمد صلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدين^(١).

(١) وهذا نسبٌ شريفٌ صحيحٌ بلا مزيّةٍ مضبوط في كتاب جامع الدرر البهيّة بأَنساب القرشيّين في البلاد الشّاميّة، جمع الدكتور الشّريف كمال الحوت الحسيني، شركة دار المشاريع الطبعة الثانية (ص ٣٣٢، ٣٣٣) تاريخ ٢٠٠٦ ر - ١٤٢٧ هـ، وفي كتاب غاية الاختصار في أَنساب السادة الأطهار، ويليهِ المستدرک الطبعة الثالثة (ص ١) ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٠ م، وفي كتاب الحقائق الجليّة في نسب السّادة العريضية (ص ٤٣٣، ٤٣٤) كلاهما للدكتور الوليد العريضي الحسيني البغدادي. ومن أراد الاطلاع على الوثائق والشهادات فليُنظَر كتاب «المورد الهنيء في نسب =

= آل علي» أو «الدُّرَّ النَّظِيم فِي بِيَانِ نَسَبِ آلِ حَلِيمٍ»، جمع الشيخ الشريف
الدكتور كمال الحوت، شركة دار المشاريع الطبعة الأولى تاريخ ٢٠٢٥ ر -
١٤٤٧هـ.

مقدمة

الطبعة الثالثة

الحمدُ لله الواحد المنزّه عن إشراك المشركين، المتقدّس عن تشبيه المشبّهين، الخالق الذي ليس بمُكَيّف فيحاطّ بالحواسّ، الفرد الذي لا بذي حدّ فيوصفّ بالمِساس، لا تُدرِكُ حقيقة ذاته الأوهام، ولا تُحيط بصفاته الأفهام، مُنزّه عن الشّبيه والمثيل النّظير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وأشهد أن لا إله إلا الله المَلِكُ العَلام، شهادةً تَبَوّأَ قائلها مُخْلِصًا دارَ السلام، وأشهد أن سيّدنا محمّدًا عبده ورسوله إلى الأنام، ﷺ تسليمًا كثيرًا على الدّوام، ورضي الله عن أصحابه الغرّ الكرام، وءاله بيته المُطهّرين الأعلام. وبعد، فإنّ الكتاب المبارك الذي بين أيدينا ها هو يصدر في طبعته الثالثة - ولله الحمد - وذلك بعد نفاذ الطبعتين الأولى والثانية بسُرعةٍ لإقبال طالبي الحقّ على اقتنائها بفضل الله تعالى، فكانت عددُ النسخ المطبوعة من الكتاب زهاء عشرين ألف نسخة (٢٠٠٠٠).

ولقد منّ الله تعالى علينا بأن يسّر لنا مراجعة الكتاب مرّة أخرى وإضافة زياداتٍ وتنقيحاتٍ نفيسة، فخرج بحلّة مُجدّدة قشبيّة نُصرةً لعقيدة المسلمين الأشاعرة والماتريديّة وتمييزًا للفرقة الناجية من طوائف الهالكين لا سيّما المجسّمين منهم والمُشبّهين أخزاهم الله تعالى وردّ شرّهم عن المؤمنين.

فالناظر في هذا الكتاب يجده مشتملاً على جوانب تأصيليّة في قضايا عقديّة تُبرز الحقّ في صورة نقيّة قويّة، مستنيراً بهدي الكتاب والسنة وإجماع الأمة وأقوال العلماء. ويُعدّ هذا الكتاب - بشهادة القارئ له والدارسين - مرجعاً علمياً في ميدانه مُغنياً عن البحث في مكّتابات ومجلّدات.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم،

نافعًا رافعًا دافعًا للباطل ناصرًا للدين، وأن يجزي كل من أسهم في نشره أو
خدمته خير الجزاء، ءامين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى ءاله وصحبه
وسلم تسليمًا كثيرًا.

تقريظ العلامة الفقيه الشيخ خالد بن مصطفى سويملّي التركيّ الحنفيّ حفظه الله تعالى

بسم الله الملك العلام، المنزّه عن مشابهة الأنام، وله الحمد على الدوام، أمر وجازى، وما فاز من كان عنه مُنحازًا، والصلاة والسلام على رسوله وحبّيه نرجس القلب وحسنه وطيبه، من تعلّقت به النفوس واعتزّت به الرؤوس، لما ارتوت من عذب تعاليمه، وارتدّت من بديع تصاميمه، وعلى ءاله وصحبه النجوم السّارية، ومن اهتدى بهديهم وحاز المقامات العالية.

أما بعد، فمن منن الله الرّاقية الغالية ما فاق عطره وفاع أشهر من الغالية، أن ييسر لنا حيازة العلم النّافع، والعمل به، وحضور مجالس العلماء، والأخذ عنهم، والإفادة من تصانيفهم ومعانيهم، وعروج الروح في مراقبيهم وتساميهم.

ولعلّ من نافلة القول الإشارة إلى المُخلّص من أهل العلم والدين، الصّادع بالحق غير خائف لومة اللّائمين، حمّلت لواء النّاصرين المنتصرين، في ميادين المجاهدين، في سبيل رفعة هذا الدين، الله أكبر راياتها، الأشاعرة والماتريديّة حُماتها وكّماتها، سيفها أعناق المجسمين قاطعة، ورماحها أسلوب المبتدعين قالعة، حيث حلّت نفعت وعزّت. هو على المحجة البيضاء ثابت، وفي المنهج الأبلج زارع ونابت، ليعرف النّاس حُسن موارده، ويتبيّن الصّواب من مقاصده، إنه الشيخ الفاضل، الدكتور الأستاذ جميل محمد علي حليم الحسيني ذو القلم الخاطّ يواقيت الفوائد، لله حُسنها من عقود وقلائد بهيّ إشراقها، بعيدة ءافاقها، منظومة في سلك كتبه تبهج التّاظيرين أنوارها، وتدهش المتأملين ثمارها.

طالما أمعنّت في تأليفه الغزيرة، ذات المسائل الكثيرة التي لا يفوت القارئ

نفعًا من ناحيتها، في تملك القلب بقوة استمساك حجتها، ومتانة ارتباط براهينها، يتلقاها طالب العلم والعالم نورًا على نور، وشفاء لقروح القلوب، وضيء لعتمات الدروب، كيف لا وهي على ركائز أهل السنة والجماعة قائمة، أصلها عميق وفرعها عريق، ميزانها الاعتدال، والميز بين فريق وفريق، فإنها للشُّبه داحضة، وبالْحججِ ناهضة، وللعقول رائضة.

وكيف لا تفخر مكتبات موسوعية، وتزخر المعارض العلمية والثقافية والدينية، في أرجاء العالم العربي وغيره، بمؤلفات هذا الشيخ العلم في بيان عقيدة أهل السنة على وفق الكتاب والسنة، وعقد الجنيد السالك جميل حلیم، ويتسارع إليها طلبة العلم ليستفيدوا، والعلماء الجادون ليستزيدوا.

ثم لا غرؤ كذلك أن تترجم كتب ومصنفات الشيخ جميل حلیم حفظه الله ورعاه، وحجب عنه أبصار الظالمين إلى لغات أخرى، حيث بتلهف أهلها للاطلاع عليها، والانتفاع بها، لما علموا من حلاوة ثمرتها ومن مصنف علومها، إنه ابن بجدتها فطافت كتبه وشروحه البلاد، وأفادت إذ أجادت صنوف العباد، والحمد لله نسأله الصواب والتزام الرشاد.

وقد منَّ الله عليَّ أن ترجمت له عددًا من كتبه إلى لغتنا التركية، واستفدت كثيرًا من درر وجواهر مؤلفاته، ولأنني أحببت أن يعمَّ هذا الخير بين الأخوة والأخوات من مسلمي تركيا.

وإنني بعد أن جُلتُ البلاد، وحضرتُ مجالس العلماء، وقرأتُ ورأيتُ الكثير من المؤلفات، واجتمعتُ ومررتُ على كثيرٍ من المشايخ والدعاة، من العرب والعجم، ومن باب الأمانة وحب الخير للناس، أنصح طلاب العلم الشَّريف، والدعاة والمشايخ، والمفتي، وكل من يشتغل في الدَّعوة الإسلامية، بمختلف مجالاتها، وعلى كل الصُّعد والساحات، أن يشربوا من المنهل الصافي، والمنبع الرَّاقِي، والمصدر الزُّلال، وأن يغتنموا ويغترفوا، ويتزودوا ويحصلوا من كتب ومصنفات، ورسائل وتحقيقات شيخنا وحبينا وأستاذنا، السيد

الشيخ العالم العلامة الحليم الطيب المتواضع، المحقق الباحث، المدقق
المسند، أبي الفضل عماد الدين أبي محمد جميل بن محمد علي حليم
الحسيني الأشعري الرفاعي القادري، رئيس جمعية المشايخ الصوفية في لبنان،
حفظه الله ورعاها، وسلمه ونفع به^(١).

الشيخ خالد بن مصطفى سوييلي التركي الحنفي

خَالِدٌ سَوَيْلِي


الخميس ٧-ربيع الأول-١٤٤٧هـ
الموافق ٢٠٢٥/٨/٣٠ ر

(١) ألح المقرّر العلامة الفقيه الشيخ خالد سوييلي على المصنّف الشيخ جميل حليم
أن يبقى الثناء عليه المذكور هنا كما هو وقال: لا أرضى إلا به. الناشر.

تقريظ العلامة الفقيه الشيخ

عبد العزيز بن إبراهيم بن بلال الحبشي الشافعي

حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فقد ألفت أخونا في النسب والدين الشيخ جميل الذي انقادت له علوم الدينية - جزاه الله خيراً - كتاباً عجباً حوى آيات قرآنية تدل على تكفير المجسمة فضلاً ما جمعه علومًا نافعة عن الأئمة المجتهدين والمتقدمين والمتأخرين في تكفير المجسمة، ما ترك شيئاً إلا بينه بالآيات القرآنية التي تدل على تكفير المجسمة.

فيا عجباً لهذا الكتاب العجيب الذي ألقه أخونا في النسب والدين الشيخ جميل، جزاه الله أحسن الجزاء، بارك الله في عمره وطول عمره ونور معيشته وجعله من العلماء العاملين المتقين الذين قاموا على الدين ثم انتقلوا منه إلى دار السلام برحمتك يا أرحم الراحمين.

الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلِّم على سيدنا محمد.

مضمون رسالة صوتية

للشيخ عبد العزيز بن إبراهيم الحبشي

الجمعة ١١ - ربيع الآخر - ١٤٤٧ هـ

الموافق ٢٠٢٥/١٠/٣ ر

الردّ على أشباه المشايخ ودعاة الفتنة الزاعمين افتراءً أنّ الشيخ جميل حليم يُكفّر «كلّ من انتسب إلى المعتزلة ولو لم يبلغ حدّ الكفر» و«كلّ من قال بمقالة فيها تجسيمٌ ولو لم يفهم معناها»

الحمد لله الذي أمرنا بالعدل والصدق، وأقام لنا في مُحكم التنزيل
ميزان الحقّ، وجعل من البيان سبيلاً لرؤية الحقائق ورفع الظلم، وصلى الله
وسلم على سيّدنا محمّدٍ، أصدقِ النَّاسِ قولاً وأعدلهم خلقاً وخلقاً، وعلى آله
الأطهارِ وصحبه الأخيارِ، صلاةً زكيةً دائمةً، وسلاماً مباركاً دائماً.

وبعد، فقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾، وقد حذّر النبي ﷺ
من البُهتان والافتراء، وأجمعت الأمة على تحريم التّيل من حُرّمات المسلمين
بغير حقّ.

ولقد ظهر في هذا الوقت أناسٌ من جلدتنا يدعون أنّهم يتكلمون بلسانِ
الحرصاء على مصلحة المسلمين، الخائفين على دينهم عليهم، فجعلوا
يقتنضون الفُرص حيناً تلوَ حينٍ للنّيل من الشيخ الدكتور جميل حليم
الحسيني حفظه الله عبر المقالات الكاذبة والدسائس العفنة والأراجيف
القدرة؛ فرمّوه مرةً بتكفير كلّ من انتسب إلى المعتزلة من غير تقييدٍ بمن بلغ
ببِدعتِهِ الكفرَ، واتّهموه بتكفير كلّ من أطلق لفظَ الجسم على الله ولو كان لا
يفهم معنى «الجسم»، سبحانه ربّنا هذا بُهتانٌ عظيم.

فقد اتّخذ هؤلاء السّفلة من الأباطيل والأكاذيب سُترات، وألقوا التّهم
جزافاً من غير دليلٍ ولا برهان، وأرخوا العنان للظّعن والتعييب واللّمز، فتساقطوا

بَفَعَلَتِهِمْ فِي مِهْوَاةِ الزَّيْغِ وَالخُسْرَانِ، وَنَادَاوَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْجَهْلِ وَالطُّغْيَانِ؛ كَيْفَ لَا وَمِثْلُهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي يُلَوِّثُ نَفْسَهُ بِنَهْشِ لَحْمِ الْبُرِّءَاءِ بِكَلِمَاتِ الزُّورِ، وَيُبَيِّتُ بِأَبَاطِيلِهِ ظَلَامَاتِ الْفِتَنِ وَخَنَادِيْسِ الشُّرُورِ، وَقَدْ خَسِبُوا مِنْ فِتْنَةٍ وَخَابُوا وَذَلُّوا، فَإِنَّ كِتَابَ الشَّيْخِ الدَّكْتُورِ جَمِيلٌ حَلِيمٌ حَفِظَهُ اللهُ - وَرِعَاهُ وَسَدَّدَهُ فِي الْخَيْرِ مَسْعَاهُ - شَاهِدَةً عَلَى أَنَّهُ حَكَمٌ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْخَارِجِينَ مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ كَمُنْكَرِي صِفَاتِ اللهِ الْوَاجِبَةِ لَهُ إِجْمَاعًا، وَكَالْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ فِعْلَهُ إِبْرَازًا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ كَمَا أَنَّ اللهُ يَخْلُقُ، وَكَالْمَجْسِمَةَ الَّذِينَ يَفْهَمُونَ مِنْ كَلِمَةِ «الْجِسْمِ» - وَقَدْ أَطْلَقُوهَا عَلَى اللهِ - أَنَّهُ الْمَرْكَبُ وَالْمَتَبَعُضُ وَيَطْلُقُونَهَا عَلَى اللهِ اسْمًا أَوْ وَصْفًا، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَكَالْجَهْوِيَّةِ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ اللهُ تَعَالَى مُتَحَيِّزٍ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ.

وَلِنَأْخِذَ أَمْثَلَةً عَلَى صِدْقِ مَا نَشْهَدُ بِهِ مِنْ كُتُبِ الشَّيْخِ الْمَفْتَرَى عَلَيْهِ - وَهُوَ بَرِيءٌ - وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِلْبَيَانِ وَرَدِّ الْاِفْتِرَاءَاتِ لَا لِلْحَصْرِ وَتَتَّبِعْ كُلَّ مَا يَشْهَدُ لِمَا قُلْنَا؛ فَمِنْ ذَلِكَ:

- قَوْلُهُ حَفِظَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ «الْبَرْهَانَ الْمُبَيِّنَ فِي ضَوَابِطِ تَكْفِيرِ الْمَعْيَنِ» ط. ١. (٢٠١٢ر)، ص ١٠٤ وَص ١١٢: «مِنْ الْمَعْتَزَلَةِ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَقُولُ بِمَقَالَاتِهِمُ الْكُفْرِيَّةَ» اهـ.

- وَنَقَلَهُ فِي كِتَابِهِ «الْبَيَانَ السَّدِيدَ» ط. ١. (٢٠١٢ر)، ص ٤٤ عَنْ الْإِمَامِ أَبِي مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيِّ قَوْلَهُ: «وَقَدْ شَاهَدْنَا قَوْمًا مِنْ عَوَامِ الْكُرَّامِيَّةِ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْجِسْمِ إِلَّا اسْمَهُ وَلَا يَعْرِفُونَ أَنَّ خَوَاصِهِمْ يَقُولُونَ بِحُدُوثِ الْحَوَادِثِ فِي ذَاتِ الْبَارِي تَعَالَى، فَهَؤُلَاءِ يَحِلُّ نِكَاحُهُمْ وَذِبَاحَتُهُمْ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ» اهـ.

- وَقَوْلُهُ فِي كِتَابِهِ «نَقْلَ الْإِجْمَاعِ الْحَاسِمِ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْجَهْوِيِّ وَالْمَجْسِمِ» ط. ٣. (٢٠١٤ر)، ص ٤٤٧: «وَإِذَا وَضِحَ مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَ فَإِنَّهُ مِنَ الْمَفِيدِ أَنْ نَقْفَ مَعَا عَلَى مَا يَكْشِفُ اللَّبْسَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ، مِنْ

الضياح في أمر الفارق بين من ينطق بهذا اللفظ وهو فاهم لمعناه وبين من ينطق به وهو لا يفهم المعنى أو يظن أن لفظه جسم أو جهة فوق ترد في لسان العرب بمعنيين، أحدهما المعنى الكفري الفاسد، والآخر المعنى الذي يوافق العقيدة السليمة، كما مر بك قريباً» اهـ.

- وقوله فيه أيضاً في ص ٤١٩: «أما من لم يُدرِك معنى الجسم في لغة العرب، ظناً منه أن معناه مقصور في اللغة على الموجود مثلاً، إن كان حاله في ذلك أنه كالأعجمي ولم يَصِفْهُ مع ذلك بمعاني الأجسام، فلم يكفروه أي مع كونه سمّاه جسمًا» اهـ.

- وقوله في كتابه «الشرح الفريد لجوهرة التوحيد»، ط. ١ (٢٠١٧ ر)، ج ١، ص ٢٠٢: «أما إن كان يفهم أن الجسم يُطَلَق على الموجود الذي ليس متحيّزًا والموجود المتحيّز فأطلق على الله الجسم على معنى «موجود» فقط من غير اعتقاد معنى الجسم فلا يكفر» اهـ.

- وقوله فيه أيضاً في ج ١، ص ٤٨٢ عند شرح كلام للحافظ محمد مرتضى الزبيدي: «ولفظ «الجسم» لا يُطَلَق إلا على حادث (فمن أطلقه عليه تعالى) وهو لا يعرف معنى الجسم كأن ظن أن الجسم معناه الموجود (فهو عاص) ولا يكفر إن كان هذا حاله» اهـ.

- وقوله في كتابه «إفادة الأنام بشرح عقيدة العوام» ط. ١ (٢٠١٧ ر)، ص ٨٩: «كمثل الذي يقول عن الله «جسم لا كالأجسام» وهو يفهم معنى الجسم وليس أن معناه الموجود فقط» اهـ.

- وقوله في كتابه «التفسير الأسمى في شرح قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَدَدَّنَى﴾» ط. ١ (٢٠١٩ ر)، ص ٣٠٢: «لأن بعض المعتزلة لا يعتقد مقالاتهم الكفرية إنما يوافقهم في بعض الأمور» اهـ.

وما ذُكِرَ إلا أمثلةً من شواهد كثيرة على ذكرنا من كتب الشيخ جميل

حليم، نقتصرُ عليها خشيةَ الإطالة، ومَن أراد الاطلاع على مَزِيدٍ من التَّقُولِ في القضيةِ فليَنظُرْ في كتابه «إجماع الأئمة المجتهدين» ط. ٢ (٢٠٢٥ ر) (ص/ ٦٥): «فصلٌ في بيان حُكْمِ مَنْ قال: اللهُ جِسْمٌ لا كالأجسام»، و(ص/ ٢٠٠-٢١٠): «تفصيلٌ مهمٌّ في حكمِ الجِسْمِ».

وبالتفصيل السابق كُلُّهُ صرَّحَ كثيرٌ من الفقهاء كأبي منصور البغدادي المتقدِّمِ ذِكرُهُ والأصوليِّ المفسِّرِ اللُّغويِّ بدر الدين الزُّركشيِّ الشافعيِّ حيث قال في كتابه «خادم الرافعيِّ والرَّوضة» (٣٠ / ٥٩١): «إِنَّ غَالِبَ الْفِرَقِ عَوَامٌّ لا يَعْرِفُونَ الاعتقادَ وَإِنَّمَا يَنْتَحِلُونَ مَذْهَبًا يَنْتَمُونَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ بِكُنْهِهِ» أي لا يَفْهَمُونَ حقيقةَ مقالاتِ الْفِرَقِ التي يَنْتَمُونَ إِلَيْهَا انتسابًا.

فقد أسْفَرَ الصُّبْحَ لذي عَيْنَيْنِ، حَصَّصَ الصِّدْقَ مِنَ الْمَيْنِ، لَكِنَّ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَحَسَدٌ وَضَغِينَةٌ مِمَّنْ أَشْرَبَ فِي قَلْبِهِ رَمَى النَّاسَ بِالْبَاطِلِ وَالنَّيْلِ مِنْ أَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لا يَرْتَدِعُ عَنْ سُوءِ صَنِيعِهِ الْكَاشِفَ عَنْ حُبِّهِ طَوَيْتَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.

فيا عجبًا لكم أيها المُفْتَرُونَ كيف تعترضون على مَنْ بيَّنَ مذهبَ أهل السنة والجماعة وضبطَ المسائل بالقيود وشرحَ وبيَّنَ وفصَّلَ؟! جئتم تكذبون وتفترون على الشيخ جميل حفظه الله مُدافِعِينَ عن المشبَّهةِ المجسِّمةِ الذين يفهمون معنى «الجسم»، وعن القَدْرِيَّةِ الذين يعتقدون معتقدات المعتزلة الكُفْرِيَّةِ وتدفعون عنهم التكفير بل وتجعلونهم مِنْ أئمة المسلمين! فما هو مرادكم؟! وَمَنْ مِنْ وراءكم؟! هل هي دعوة لهدم الإسلام والعقيدة والقرآن؟! وما هجومكم على الشيخ إلا هجوم على علماء الإسلام لأنَّه لم يأتِ حفظه الله إلا بما يوافق منهج العلماء العاملين سلفًا وخلقًا وإليهم أسند وعندهم نقل.

وقد أوضح الشيخ المؤلف وبين وضبط وقيد وأحكم، وهذه نصوص كتبه قديمًا وحديثًا شاهدةٌ على مَنْ هو حاكمٌ بالتكفير من القَدْرِيَّةِ المعتزلة والمشبَّهةِ المجسِّمةِ، تركتم ذلك كُلَّهُ وقدمتم إلى ما تدعون من خلاله إلى هدم

الإسلام وعقيدة المسلمين؟! ذلك أنه لا فرق بين مَنْ يعتقد الجسمية في الله وبين مَنْ يعبد غير الله، فالأول جعل الله مخلوقًا والآخر جعل له شريكًا، وكلاهما يعبد غير الله، فالمجسّم عبد جسمًا توهّمه قاعدًا على العرش، والمُشرك الذي يعبد الجرذان عبد غير الله أيضًا، والعياذ بالله، وأنتم تنفون عن الأول الكُفْر، وهذا من عجيب الدهر وإمر الأمر، وأنتم مع ذلك تدعون الإسلام وتُروجون لمن يعبد جسمًا بل وتُدافعون عنه بعدما جعل الله جسمًا عاجزًا مُحدثًا، فمن ذا الذي يكون مكذبًا للقرآن عندئذ؟!

أما والله إنَّ الظلمَ لُؤمٌ وما زال المُسيءُ هو الظلومُ
إلى دِيانِ يَوْمِ الدِّينِ نَمُضِي وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الخُصُومُ

وكتب

الشيخ محمد يونس أمين أبو محمد
بيروت، في ٨-جمادى الأولى-١٤٤٧هـ
الموافق ٣٠-١٠-٢٠٢٥ر

قصيدة للأديب الأستاذ الشيخ

أسامة محمد السيّد

حفظه الله عزّ وجلّ

وتراه في بحر الرّيادة أبحرا
وألمجدُ تلقاهُ لديه تسمراً^(٢)
وتراه في بطن السماء منوراً
يُدمي الأسود بسيفِ عزٍّ أحمرأ
ببيانهِ البركانُ باتَ مُسعراً
والحقُّ من ثغرِ الحليمِ تفجّراً
منه الأعظمُ والأكارمُ في الورى
يُغوي بكفرِ الكافرينَ وما درى
وكانه للذكرِ حقاً ما قرا
سرّاً وليستَ في كتابك أسطراً
خان الأمانة في النصوصِ وما جرى
تحكي الضلالة في الأنامِ ومُنكرا

شيخٌ همامٌ في العلومِ تبَحّرا
أسدٌ خطيبٌ في المنابرِ مضقّع^(١)
فيجوبُ ساحاتِ المُجودِ^(٣) مظفّراً
فلَكم تألّق في الرّدودِ مبارزاً
بالعلمِ بالإيمانِ صاعٌ دليّله
يُضلي به الفُجّارَ من زَفَراتِه
يحكي^(٤) يَنابيعِ الزُّلالِ وترتوي
ويُطيحُ هامٌ مُشبهٌ ومُجسّمِ
فكانه ما نالَ حُظوةَ مرشِدِ
وكانَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أتت
بلغ الضلالُ به مَبالغِ خائنِ
في سُدّةِ الإجماعِ قالَ مقالةً

(١) مضقّع: متفنن بأنواع الخطابة والبيان.

(٢) تسمراً: كأنه ثبت كالمسمار.

(٣) المُجود: جمع مَجْد.

(٤) يحكي: يشبه.

إذ يزعمُ الإجماعُ إجماعينِ في ضيقِ الجُحورِ محرِّفاً ومزوراً
فكلاهما متناقضانِ بقوله فالقولُ فيه بالجهالةِ أسفراً
وأتى بسفُسطةٍ^(١) يبينُ عوارِها قولاً شنيعاً مسرفاً ومحيراً
وبذاك يشهدُ للمجسم أنه هو مؤمنٌ لا ليس قطُّ مذمراً^(٢)
رَدُّ أختي على منصّةِ أمتي فاصدعْ بحقِّك يا جميلُ مكبراً
فلأنت حقّاً يا جميلُ موفّقٌ وحييتَ نصراً مشرفاً ومؤزراً

ولشيخ الأزهرِ ومفتي مصرَ وثلّةٍ من مشايخِ ومشاهيرِ وعلماءِ الأزهرِ وشيوخِ
من المذاهبِ الأربعةِ ومن هيئةِ كبارِ علماءِ الأزهرِ لهم إجاباتٌ في مَوْضوعِ كتابنا
هذا أثبتنا أسماءهم، منهم:

شيخُ الأزهرِ العلامةُ سليمُ البشري رئيسُ السادةِ المالكيةِ.

المفتي محمد بخيت المطيعي الحنفيُّ.

الشيخُ عبدُ المجيدِ اللَّبانُ.

الشيخُ محمد أمين عثمان محمود الحنفيُّ.

الشيخُ محمد النَّجدي شيخُ السادةِ الشافعيةِ.

الشيخُ محمد سبيع الذهبي شيخُ السادةِ الحنابلةِ.

الشيخُ محمد العربي رزق المدرِّسُ بالقسمِ العاليِ.

الشيخُ عبدُ الحميدِ عمار المدرِّسُ بالقسمِ العاليِ.

الشيخُ عليُّ النَّحراويُّ المدرِّسُ بالقسمِ العاليِ.

(١) السَّفُسطةُ: استدلال خاطئ وقياس مركب من الأوهام.

(٢) مُذَمَّرًا: ملامًا.

الشيخ دسوقي عبد الله العربي من هيئة كبار العلماء في الأزهر.

الشيخ علي محفوظ المدرّس بقسم التخصص بالأزهر.

الشيخ إبراهيم عيارة الدلجموني المدرّس بقسم التخصص بالأزهر.

الشيخ محمد عليان من كبار علماء الأزهر.

الشيخ أحمد مكّي المدرّس بقسم التخصص بالأزهر.

الشيخ محمد حسين حمدان.

الشيخ محمود محمد خطاب السبكي.

الشيخ سلامة القضاعي العزامي الشافعي.

أزهريون قائلون بالحقّ مُناصرون للدين في هذا البحث الجليل.

فوا عجبًا من الكذبة الفجرة الظلمة الذين يستترون كذبًا باسم علماء ودعاة ومشايخ الأشاعرة وينفون الكفر عن المجسم الذي يفهم معنى الجسم، وقد وصل النفاق والصفافة ببعض هؤلاء إلى أن قال: «وإن أراد به المجسم المركب المجتمع من أجزاء أو قال بالمماسّة والحدوث والتعود والجلوس فلا يُكفر»، وزاد بعضهم ضلالًا ونفاقًا فقال: «وهذا هو القول الصحيح فيهم» يعني بذلك دفع التكفير عمّن وصفوا الله بالجسميّة مع كونهم يفهمون معنى الجسم، لكنّ هذا الحاكم يبطل في هذه القضية لا يفرّق بين القديم والمحدث وبين الخالق والمخلوق ولا يعرف الواجب من الممكن من المستحيل، وقوله ذلك دعوى صريحة لهدم التوحيد وتكذيب دعوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والخروج على القران والحديث النبوي وإجماع الأمة، وكيف يكون فاعل ذلك مسلمًا أو سنّيًّا أو أشعريًّا؟! كلاب هو المتمشعر المدعي للإسلام جاعل المشركين كالمسلمين مكذب رب العالمين وقد قال عزّ من قائل:

﴿أَفَجَعَلَ الْمُسْلِمِينَ كَالْجُرْمِينَ﴾ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

لَكَ الْحَمْدُ رَبِّي عَلَى مَا أَنْعَمْتَ وَأَوْلَيْتَ، وَلَكَ الشُّكْرُ عَلَى مَا أَجَزَلْتَ
وَأَعْطَيْتَ، أَحْمَدُكَ رَبِّي حَمْدًا يَلِيْقُ بِجَلَالِكَ الْعَلِيِّ، وَأَنْتَ الْمُنَزَّهُ عَنْ صِفَاتِ
الْحُدُوثِ وَالْجَسْمِيَّةِ وَكُلِّ وَصْفٍ دَنِيٍّ، وَالْمَقْدَسُ عَنِ الشَّبِيهِ وَالْمَثِيلِ وَالْقَعُودِ
وَالْجُلُوسِ وَالْمَكَانِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ، وَالْمَتَعَالِي عَنِ الْأَبْعَاضِ وَالْجَوَارِحِ
وَالْتَرْكِيبِ وَأَوْصَافِ الْمَلِكِ وَالْإِنْسِيِّ وَالْجِنِّيِّ، مَدَحْتَ نَفْسَكَ بِقَوْلِكَ: ﴿لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى/ ١١]، وَعَبَتَ عَقِيدَةَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ
وَالْمَشْبَهَةِ وَالْمَجْسَمَةِ فَقُلْتَ: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ
مُبِينٌ﴾ [سورة الزخرف/ ١٥]. وَأَصَلِّي وَأَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ، مَنْ
جَاءَ بِالتَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيهِ وَالدِّينِ السَّوِيِّ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ قَفَا نَهْجَهُمْ
النَّقِيَّ، وَلَا عِدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ وَالمَشْبَهِينَ المَجْسَمِينَ أَتْبَاعِ إبْلِيسَ الغَوِيِّ،
وَرَضِيَ اللَّهُ عَنِ أئِمَّةِ الدِّينِ الصَّادِقِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَزَالُوا عَنْهُ مُدَافِعِينَ، كَالْبَاقِلَانِيِّ
وَالْبَغْدَادِيِّ وَإِمَامِ الحَرَمِينَ الجَوِينِيِّ، وَرَحِمَاتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَى كُلِّ إِمَامٍ صَادِقٍ
كَالْأَشْعَرِيِّ وَالمَاتَرِيدِيِّ وَالهَرِيرِيِّ.

أما بعدُ فقد رويْنَا بِالإِسْنَادِ المُتَّصِلِ الصَّحِيحِ إِلَى سَيِّدِنَا الصَّحَابِيِّ
الجَلِيلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي سَمِعَهُ مِنْهُ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ
يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرَ الْجَهْلُ»^(١)، وَبِالإِسْنَادِ إِلَى أَبِي مُوسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

(١) صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، باب رفع العلم وقبضه وظهور
الجهل والفتن في آخر الزمان، (٤/٢٠٥٦)، حديث (٢٦٧١).

عنهما بمعناه. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ غريباً، فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي»^(١)، وبالإسناد إلى عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»^(٢).

هذا وإن الصدر الأول من الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم بإحسان كانوا مجمعين على أصول في الاعتقاد، منها تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين، واستحالة أن يكون الله عز وجل جسماً وأن يحويه مكان، وكانوا يعدون المشبه والمجسم في زمرة المارقين من الدين المارقين لجماعة المسلمين^(٣)، فعن سيدنا علي رضي الله عنه قال: «سيرج قوم من هذه الأمة عند اقتراب الساعة كفاراً»، قال رجل: يا أمير المؤمنين؛ كفرهم بماذا؟ أبالإحداث أم بالإنكار؟ فقال: «بل بالإنكار، يُنكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء»^(٤).

وعلى ذلك درج السلف الصالح بلا خلاف، فقد روى اللالكائي في شرح

(١) صحيح مسلم، باب بدأ الإسلام غريباً، (١/١٣٠)، حديث (١٤٥)، إلا قوله: «الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي» فالترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، وقال: «حديث حسن».

(٢) صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ، باب: كيف يقبض العلم، (١/٣١)، حديث (١٠٠).

(٣) كما حكى ذلك القشيري في تفسيره، وسيأتي نقله عند الكلام على تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ﴾.

(٤) فخر الدين محمد بن محمد بن عثمان بن عمر ابن المعلم القرشي (ت: ٧٢٥هـ)، نجم المهتدي ورجم المعتدي، تحقيق بلال السقا، سورية، دمشق، دار التقوى، ١٤٤١هـ/٢٠١٩، (٢/٤٨٣).

أُصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَنِ الْحَافِظِ الْمُجْتَهِدِ السُّلَفِيِّ إِسْحَاقَ
 ابْنِ رَاهَوِيَةَ (٢٣٨هـ) قَالَ: «مَنْ وَصَفَ اللَّهَ فَشَبَّهَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ أَحَدٍ مِنْ
 خَلْقِ اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ»^(١)، وَحَكَى أَنَّ دَاوُدَ الْجَوَارِيَّ لَمَّا أَظْهَرَ مَقَالَتهُ
 التَّشْبِيهِ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ أَهْلُ وَاسِطٍ بِالْعِرَاقِ؛ مِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ وَخَالِدُ الطَّحَانُ
 وَهَشِيمٌ وَغَيْرُهُمْ، فَاتَّوَا أَمِيرَ الْبَلَدِ وَأَخْبَرُوهُ بِمَقَالَتِهِ، فَأَجْمَعُوا عَلَى سَفْكِ دَمِهِ،
 فَاتَّفَقَ أَنْ مَاتَ دَاوُدُ قَبْلَ أَنْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ
 وَاسِطِ اهـ^(٢). وَعَلَى مِثْلِ هَذَا دَرَجِ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةُ، فَحَكَّوْا تَنْزِيهَ اللَّهِ عَنِ الْجِسْمِ
 وَحَكَّمُوا بِكُفْرِ الْمَجْسَمَةِ، وَذَلِكَ لَمَنْ شَدَّ طَرَفًا مِنَ الْعِلْمِ ظَاهِرٌ مُعْلُومٌ غَنِيٌّ عَنِ
 الْإِطَالَةِ فِي التَّدْلِيلِ عَلَيْهِ.

فَلَمَّا جَاءَ الزَّمَنُ الَّذِي تَحَقَّقَ فِيهِ خَبْرُ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ وَقَلَّةِ الْعِلْمِ، تَصَدَّرَ فَرِيقٌ مِنَ الْجُهَالِ بَيْنَ النَّاسِ
 وَكَلَّمُوهُمْ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَأَهَّلُوا لِذَلِكَ، فَخَبَطُوا فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ
 وَالْكَفْرِ وَغَيْرِهَا خَبَطَ عَشَوَاءَ وَضَلُّوا عَنِ جَادَةِ الصَّوَابِ وَحَادُوا بِالنَّاسِ إِلَى اتِّبَاعِ
 غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَعَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّونَ.

وَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ رَأْسَ مَالِ الْمُؤْمِنِ إِيْمَانُهُ إِذْ هُوَ أَعْلَى مَا عِنْدَهُ وَأَوْلَى مَا يَجِبُ
 حِفْظُهُ وَصُونُهُ، وَلَمَّا رَأَيْتُ انْتِشَارَ الْفَسَادِ وَتَطَايُرَ الضَّلَالِ وَفَرَقَ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ
 مَلَأَتْ الْمَوَاقِعَ وَالْفَضَائِيَّتِ، وَأَفْسَدُوا الْكُتُبَ وَحَرَفُوا الْأَسْفَارَ، وَاشْتَرَوْا كَثِيرًا مِنْ
 الْمَطَابِعِ وَالْمَعَارِضِ، وَسَمَّمُوا مَنَاهِجَ جَامِعَاتٍ وَمَعَاهِدَ، وَاسْتَوْلَوْا عَلَى مِثَالِ
 الْوَسَائِلِ وَالْمَوَاقِعِ لِنَشْرِ عَقِيدَةِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَتَكْذِيبِ الْقُرْآنِ، وَالتَّمْهِيدِ
 لِنَشْرِ الْأَدْيَانِ الْفَاسِدَةِ وَالْعَقَائِدِ الْكَاسِدَةِ، وَرَأَيْتُ أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَصَدَّرُوا وَتَصَدَّدُوا

(١) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، دار طيبة، ط ٨، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣ر،
 (٣/ ٥٨٧).

(٢) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، دار طيبة، ط ٨، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣ر،
 (٣/ ٥٨٦).

للتدريس والخطابة والتأليف والمحاضرات والمشاركة في المؤتمرات أضحوا ساكتين عن إنكار المنكر ولا يُحذرون من التشبيه والتجسيم، وقد قال الله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [سورة المائدة / ٧٨ - ٧٩]، وورد في الأثر: «إذا ظهرت البدع وسكت العالم لعنه الله»^(١)، وقال الإمام أبو علي الدقاق فيما رواه عنه القشيري في الرسالة: «الساكت عن الحق شيطان أخرس»^(٢)، وقيامًا مني بالواجب الشرعي والفرض الديني رأيت أن أصنّف كراسةً، يقرّب فهمها إلى العوامّ لسهولة عباراتها، وتسهّل مطالعتها، وهي على ذلك تشفي غليل الصادي بالبيان الذي لا لبس فيه، وتهدي الحيران إلى الحق الذي لا نزاع عليه، وتكشف مذهب الأئمة في كفر المجسم بالنقول الشافيات الكافيات وأن الإجماع قائم على ذلك، ولا يصحّ خلافه، فإنّ هذا الأمر من أبلغ المهمات لما اشتمل عليه من تعظيم الله عزّ وجلّ بتنزيهه عن مشابهة مخلوقات، وحفظ دين العوامّ عليهم بصدّهم عن إلحاد السفهاء السفلاء، فإننا صرنا في زمن لقلّة العلم فيه وكثرة التلبس ننازع في كفر من عبد غير الله عزّ وجلّ، وكفى بها مصيبة، فألجأنا الحاجة إلى تبيين البين، والتدليل على الواضح الظاهر، وإشاعة المعلوم المنتشر، فشرعنا في المقصود متوكّلاً على المولى المعبود، وإليه أرغب بالتوفيق للسداد والمن بالقبول.

ولشدّة حاجة وعظيم أهميّة بعض الأقوال والفوائد تعمّدتنا تكرارها في أكثر من موضع، والله من وراء المقصد.

(١) وفي كتاب السنة لأبي بكر بن الخلال: «إذا ظهرت البدع وسب أصحابي فعلى العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، دار الراجعية، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩ر، (٣/٤٩٤).

(٢) عبد الكريم بن هوازن القشيري، الرسالة القشيرية، دار المعارف، القاهرة، (٢٤٥/١).

فَصْلٌ

فِي مَعْنَى الْجِسْمِ

اعلمَ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ الْجِسْمَ هُوَ الْمُرَكَّبُ الْمُؤَلَّفُ بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُ طَوْلٌ وَعَرَضٌ وَسَمَكٌ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مَعْنَى «الْجِسْمِ» لَا يَنْفَكُ عَنِ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْلِيفِ، يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة/ ٢٤٧]، وَالآيَةُ بَيَّنَّتْ أَنَّ مَا كَانَ جِسْمًا جَازَتْ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ، وَلَا مَعْنَى لِلزِّيَادَةِ فِي جِسْمٍ عَلَى آخَرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَمِلًا عَلَى أِبْعَاضٍ زَائِدَةٍ، وَذَلِكَ دَلِيلُ التَّجَزُّؤِ وَالانْقِسَامِ وَالتَّرْكِيبِ وَالتَّأْلِيفِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يُدْرِكُهُ كُلُّ أَحَدٍ عَرَفَ مَعْنَى الْجِسْمِ بِأَيِّ لُغَةٍ كَانَ وَعَلَى أَيِّ مِلَّةٍ كَانَ، وَلِذَا تَقُولُ الْعَرَبُ: فَلَانٌ أَجْسَمٌ مِنْ فَلَانٍ^(١) حَتَّى الصَّبِيَّانِ فَإِنَّكَ تَجِدُهُمْ يَفْتَحِرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِزِيَادَةٍ فِي ضَخَامَةِ الْجِسْمِ أَوْ طَوْلِهِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَنَا أَجْسَمُ مِنْكَ، فَأَسَاوِيكَ مَرَّتَيْنِ، وَأَزِيدُ عَلَيْكَ بِالطَّوْلِ قَدْرَ كَذَا وَكَذَا؛ فَيُدْرِكُ التَّبَعُّضَ وَالتَّجَزُّؤَ وَالزِّيَادَةَ بِالتَّأْلِيفِ وَالْأَجْزَاءِ.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّنِ الْجَوْنِيُّ: «الْجِسْمُ هُوَ الْمُؤَلَّفُ فِي حَقِيقَةِ اللُّغَةِ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي شَخْصٍ فَضَلَ شَخْصًا بِالْعِبَالَةِ^(٢) وَكَثْرَةَ تَأْلُفِ الْأَجْزَاءِ: إِنَّهُ أَجْسَمٌ مِنْهُ، وَإِنَّهُ جَسِيمٌ، وَلَا وَجْهَ لِحَمَلِ الْمِبَالِغَةِ إِلَّا عَلَى تَأْلُفِ الْأَجْزَاءِ، فَإِذَا أَنْبَأْنَا الْمِبَالِغَةَ الْمَأْخُوذَةَ مِنَ الْجِسْمِ عَلَى زِيَادَةِ التَّأْلِيفِ فَاسْمُ الْجِسْمِ يَجِبُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَصْلِ التَّأْلِيفِ، إِذِ «الْأَعْلَمُ» لَمَّا دَلَّ عَلَى مَزِيَّةٍ فِي الْعِلْمِ دَلَّ «الْعَالِمُ»

(١) أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ص ٣٤٤).

(٢) العُبلُ: الضخم من كل شيء، والعبالة: الضخامة. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥، (ص ١٠٢٨).

على أضليه» اه^(١).

وقال الشيخ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْحَلْبِيِّ الرَّيْحَاوِيِّ (ت: ١٢٢٨هـ) في نُخْبَةِ اللَّكِيِّ: «فالجِسْمُ اسْمٌ لِلْمُرَكَّبِ الْمُطْلَقِ بِالْإِجْمَاعِ» اه^(٢).

وقال الزَّيْبِيدِيُّ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ: «الجِسْمُ بِالْكَسْرِ: جَمَاعَةٌ الْبَدَنِ أَوْ الْأَعْضَاءِ مِنَ النَّاسِ وَالْإِبِلِ وَالذَّوَابِّ وَسَائِرِ الْأَنْوَاعِ الْعَظِيمَةِ الْخَلْقِ، كَالْجُسْمَانِ بِالضَّمِّ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: الْجِسْمُ الْجَسَدُ وَكَذَلِكَ الْجُسْمَانِ، وَالْجُسْمَانُ: الشَّخْصُ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ لَنَحِيفُ الْجُسْمَانِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْجُسْمَانَ وَالْجُسْمَانَ وَاحِدٌ، وَقَالَ الرَّاعِبُ: الْجِسْمُ مَا لَهُ طَوْلٌ وَعَرْضٌ وَعَمْقٌ» اه^(٣). ومثله ذكر في لسانِ الْعَرَبِ^(٤) والمصباح المنير^(٥) وغيرهما.

(١) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠ر، (ص ٤٢-٤٣).

(٢) محمد بن سليمان الحلبي الريحاوي، نخبة اللاكي لشرح بدء الأمالي، (ص ٢٢).

(٣) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، مادة (ج س م)، (٤٠٤/٣١).

(٤) محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ، (٩٩/١٢).

(٥) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو: ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، (١/١٠١).

فَصْلٌ

في معنى المكان

قال اللغوي الراغب الأصبهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن: «المكان عند أهل اللغة الموضع الحاوي للشيء، وعند بعض المتكلمين أنه عرض، وهو اجتماع جسمين حاوٍ ومَحْوِيٍّ، وذلك أن يكون سطح الجسم الحاوي محيطًا بالمَحْوِيٍّ، فالمكان عندهم هو المناسبة بين هذين الجسمين»^(١).

وقال الفقيه اللغوي الفيروزآبادي في كتابه القاموس المحيط ما نصه: «المكان: الموضع، ج: أمكنة وأماكن»^(٢).

وقال العلامة كمال الدين أحمد بن حسن المعروف بالبياضي الحنفي في إشارات المرام ما نصه: «المكان هو الفراغ الذي يشغله الجسم»^(٣).

وقال الشيخ يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفطي المالكي في حاشيته على العشماوية ما نصه: «قال أهل السنة: المكان هو الفراغ الذي يشغله الجسم»^(٤).

وقال خاتمة اللغويين الإمام الحافظ محمد مرتضى الزبيدي الحنفي في

(١) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني، المفردات في غريب القرآن، دار القلم - دمشق، (ص ٧٧٢-٧٧٣).

(٢) مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، المكتبة العصرية - بيروت، مادة: «م ك ن»، (ص ١٤٦٨).

(٣) القاضي كمال الدين أحمد بن حسن البياضي، إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص ١٦٥).

(٤) يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفطي المالكي، حاشية العلامة الصفطي المالكي على الجواهر الزكية في حل ألفاظ العشماوية، دار ابن حزم - بيروت، (١/١٠٦).

تاج العروس: «المكان: الموضع الحاوي للشيء»^(١).

وقال الشيخ سلامة القضاعي العزامي في كتابه فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان ما نصه: «المكان هو الموضع الذي يكون فيه الجوهر على قدره»^(٢).

وقال شيخنا الحافظ الأصولي المتكلم الشيخ عبد الله بن محمد بن يوسف الهرري الشافعي الأشعري المعروف بالحبشي ما نصه: «المكان هو ما يأخذه الحجم من الفراغ»^(٣).

(١) أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، مادة (م ك ن)، (٣٦ / ١٨٩).

(٢) سلامة القضاعي العزامي، فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ص ٦٢).

(٣) أملاها وكررها في كثير من دروسه ومجالسه.

فَصْلٌ فِي مَعْنَى الْجِهَةِ

قال اللغوي الشيخ محمد بن مكرم ابن منظور في لسان العرب ما نصه:
«والجهة والوجهة جميعاً: الموضع الذي تتوجه إليه وتقصده»^(١).

وقال الفقيه اللغوي الفيروزآبادي في كتابه القاموس المحيط ما نصه:
«والجهة بالضم والكسر: الناحية كالوَجْهِ والوَجْهَةِ بالكسر، ج: جهات»^(٢).

وقال الشيخ مصطفى بن محمد الرومي الحنفي المعروف بالكستلي في حاشيته على العقائد النسفية ما نصه: «قد يطلق الجهة ويراد بها منتهى الإشارات الحسية أو الحركات المستقيمة فيكون عبارة عن نهاية البعد الذي هو المكان، ومعنى كون الجسم في جهة: أنه متمكن في مكان يلي تلك الجهة، وقد يسمى المكان الذي يلي جهة ما باسمها، كما يقال: فوق الأرض وتحتها، فيكون الجهة عبارة عن نفس المكان باعتبار إضافة ما»^(٣).

وقال العلامة البياضي في إشارات المرام ما نصه: «والجهة اسم لمنتهى مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك فلا يكونان إلا للجسم والجسماني، وكل ذلك مستحيل - أي على الله - كما مر بيانه»^(٤).

وقال الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الدمشقي الحنفي في كتابه رائحة الجنة ما نصه: «والجهة عند المتكلمين هي نفس المكان باعتبار

(١) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر - بيروت، (١٣/٥٥٦).

(٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة: «وج ه»، (ص ١٢٥٥).

(٣) مصطفى بن محمد الرومي المعروف بالكستلي، حاشية الكستلي على العقائد النسفية، المطبوع ضمن كتاب المجموعة السنوية على شرح العقائد النسفية، دار نور الصباح - تركيا، (ص ٢٤٩-٢٥٠).

(٤) البياضي، إشارات المرام، (ص ١٦٥).

إضافة جسم آخر إليه»^(١).

وقال الشيخ سلامة القضاعي العزامي في كتابه فرقان القرءان ما نصه: «واعلم أن بين المقدرات من الجواهر التي هي الأجسام فما دونها وبين المكان والجهة لزومًا بيّنًا وهو ما لا يحتاج عند العقلاء إلى دليل، فإن المكان هو الموضوع الذي يكون فيه الجوهر على قدره، والجهة هي ذلك المكان لكن بقيد نسبه إلى جزء خاص من شيء آخر»^(٢).

وقال شيخنا الهرري في كتابه المطالب الوفية ما نصه: «وإذا لم يكن - أي الله - في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفلى ولا غيرهما لأنها إما حدود وأطراف للأمكنة أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شيء»^(٣).

(١) عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الدمشقي الحنفي، رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص ٥٢).

(٢) سلامة القضاعي العزامي، فرقان القرءان، (ص ٦٢).

(٣) عبد الله بن محمد الهرري المعروف بالحشبي، المطالب الوفية شرح العقيدة النسفية، دار المشاريع - بيروت، (ص ٦٩).

فَصْلٌ فِي مَعْنَى الْكَيْفِ

قال اللغوي الراغب الأصبهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن: «كيف: لفظ يسأل به عما يصح أي يقال فيه شبيهه وغير شبيهه كالأبيض والأسود والصحيح والسقيم، ولهذا لا يصح أن يقال في الله عز وجلّ «كيف»^(١).

وقال الفقيه اللغوي الفيروزآبادي في كتابه القاموس المحيط ما نصه: «يصف أهل التوحيد الله تعالى أنه موجود بلا كمية وكيفية»^(٢).

وقال الشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي في التوقيف على مهمات التعاريف ما نصه: «كيف: كلمة مدلولها استفهام عن عموم الأحوال التي شأنها أن تدرك بالحواس»^(٣).

وقال الإمام بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، في كتابه البرهان في علوم القرآن ما نصه: «كيف: استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته... ولهذا لا يجوز أن يقال في الله: كيف»^(٤).

وقال العلامة البياضي في إشارات المرام ما نصه: «قوله - أي الإمام أبي حنيفة - : «بلا كيف»: أي بلا كيفية وجارحة ولا مشابهة للمخلوقات، وفيه إشارات: الأولى: نفي الكيفيات فإن الكيفية في اللغة بمعنى الهيئة والصفة... وكل ذلك يختص بالمخلوقات، فأشار - أي الإمام أبو حنيفة - إلى نفي كل

(١) الراغب الأصبهاني، المفردات في غريب القرآن، (ص ٧٣٠).

(٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة: «ال هـ»، (ص ١٣٨٦).

(٣) محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب - القاهرة، (ص ٦١٤).

(٤) بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر، (٤/ ٣٣٠).

ذلك بدلالة الإطلاق»^(١).

وقال شيخنا الهرري في كتابه المطالب الوفية ما نصه: «إن الله تعالى منزه عن الكيفية، ومراده بالكيفية ما كان من نحو اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة مما هو من صفات الأجسام وتوابع التركيب»^(٢).

(١) البياضي، إشارات المرام، (ص ١٥٥).

(٢) الهرري، المطالب الوفية، (ص ٦٧).

فصل

في معنى البَلْكَفَة

اعلم أنّ لفظ «البَلْكَفَة» هو منحوت «بلا كيف»، والنحتُ في اصطلاح اللغويين هو أن يُعمد إلى كلمتين أو جملة فينزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذّة تدلّ على ما كانت عليه الجملة نفسها، ولما كان هذا النزع يُشبه النحت من الخشب والحجارة سُمّي به^(١).

ويستخدِم لفظ «البَلْكَفَة» أهلُ السُّنّة على معنَى حقّ، كما يستخدمُه أهلُ البدعة لكن على معنَى باطلٍ يُريدونه كما سنبين لك تسترهم به فيما يلي. لكن ينبغي بيان أنّ المتسترين بـ «البَلْكَفَة» فريقان:

- فريقٌ مُتستِرٌ حقيقةً وهم مُعتقدو الجِسميّة في اللّه وهؤلاء كَفّارٌ بالإجماع، وهو الذي نُبيّنَه في هذا الكتاب من نصوصِ الدّين وإجماع علماء المسلمين.

- وفريقٌ مُتستِرٌ من حيث الصُّورة والظاهر وهو الذي فيه تفصيلٌ فيفسَّق ويُضلل ولا يُكفّر.

وأطلق بعض العلماء كآبي البقاء الكفويّ والدوّانيّ على المتسترين بـ

(١) أنواع النحت اللُّغويّ وصوّره كثيرة، فمنه فعليّ مثل: «جعفد» من جُعِلَتْ فِدَاكَ، ووَصْفِيّ مثل: «ضَبَطِر» للرجل الشديد من «ضبط وضبر»، واسميّ مثل: «جلمود» من جلد وجمد، ونسيّ مثل: «طبرخزي» وهو المنسوب إلى بلدي طبرستان وخوارزم، وحرفيّ مثل: قول بعض النحويين: إنّ «لكن» منحوت، فقد رأى الفراء أنّ أصلها «لكن أن» طرحت همزة «أن» للتخفيف ونون «لكن» للساكنين، وتخفيفيّ مثل: «بلحارث» في بني الحارث و«بلقاسم» في بني القاسم، ونحو ذلك. ثمّ من الكلمات ما نُحِتَ من كلمتين مثل: جعفل، وثلاث مثل: حَيْعَل، وأربع مثل: بَسْمَل، وأكثر منه مثل: حَوَقَل.

«الْبَلْكَفَةُ» اسم الضالِّينَ في سياقِ الكلامِ على الفريقِ المحكومِ عليه بالتَّفْسِيقِ والتَّبْدِيعِ دُونَ التَّكْفِيرِ، وهم الَّذِينَ يُطْلِقُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يُجِزْهُ الشَّرْعُ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَلَا سَوَّغَتْهُ اللُّغَةُ وَذَلِكَ مَعَ جَهْلِهِمْ بِمَعْنَى اللَّفْظِ الْمُخَالِفِ لِلشَّرْعِ الَّذِي أَطْلَقُوهُ وَظَنَّهُمْ مَعْنَى لَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّنْزِيهُ لِلَّهِ، مِثَالُ ذَلِكَ: مَنْ فَهَمَ مِنْ قَوْلِهِ فِي اللَّهِ «هُوَ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ» أَنَّهُ «مَوْجُودٌ لَا يُشْبَهُ الْمَوْجُودَاتِ» وَلَمْ يَفْهَمْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَعْنَى الْجِسْمِيَّةِ فِي اللُّغَةِ وَلَا شَيْئًا مِنْ لَوَازِمِهَا وَلَا أَرَادَ وَصْفًا مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي لَا تَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَكَأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ وَالظَّاهِرُ تَسْتَرُّ بِالِ «بَلْكَفَةُ» إِذْ قَالَ: «لَا كَالْأَجْسَامِ» غَيْرَ أَنَّهُ فَهَمَ عِنْدَ التُّنْقِطِ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْجُودٌ بِلَا كَيْفٍ وَلَا مُشَابَهَةٍ لِلخَلْقِ، فَحُكْمُهُ كَمَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ بِلَا يُفْسَقُ، أَمَّا إِنْ كَانَ يَفْهَمُ مَعْنَى الْجِسْمِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِإِثْبَاتِهِ الْجِسْمِيَّةِ لِلَّهِ تَقَدُّسَ وَتَعَالَى وَلَا يَنْفَعُهُ عِنْدَئِذٍ إِنْكَارُهُ وَاسْتِثْنَاؤُهُ بِقَوْلِهِ «لَا كَالْأَجْسَامِ» أَوْ تَسْتَرُّهُ بِ «الْبَلْكَفَةُ» وَنَحْوِهَا.

أَمَّا الْفَرِيقُ الْمُعْتَقِدُ لِلْجِسْمِيَّةِ أَوْ لَشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْخَلْقِ فِي حَقِّ اللَّهِ فَإِنَّهُ إِذَا تَسْتَرُّ بِ «الْبَلْكَفَةُ» بِإِتْبَاعِهِ مَقَالَةَ التَّجْسِيمِ بِقَوْلِهِ: «بِلَا كَيْفٍ» فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ بِلَا حُكْمَهُ التَّكْفِيرِ قِطْعًا، وَقَدْ بَلَغَتْ صِرَاحَةً بَعْضُ أَوْلِيَاكَ فِي إِثْبَاتِهِمُ الْكَيْفِيَّةَ لِلَّهِ أَنْ قَالُوا: «هِيَ كَيْفِيَّةٌ مَجْهُولَةٌ لَنَا لَا نَعْلَمُهَا».

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَإِنَّهُمْ يَنْفُونَ عَنِ اللَّهِ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَفُوا عَلَى الْمُتَشَابِهَاتِ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ لَمْ يَحْمِلُوهَا عَلَى الظَّاهِرِ وَبَيَّنُّوا ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ «بِلَا كَيْفٍ» - وَمِنْهَا نُحِتَتِ «الْبَلْكَفَةُ»، بِخِلَافِ مُعْتَقِدِي الْجِسْمِيَّةِ فِي اللَّهِ الْمُنْتَسِبِينَ زُورًا إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ لِلَّهِ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، فَيَصِفُونَهُ بِالْحَيْزِ فِي حَيْزِ وَالتَّمَكُّنِ فِي مَكَانٍ وَالحُلُولِ فِي جِهَةٍ وَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالانتِقَالَ وَالوجهِ الحَقِيقِيِّ وَالعَيْنِ الحَقِيقِيَّةِ وَالْيَدِ الحَقِيقِيَّةِ وَالرِّجْلِ الحَقِيقِيَّةِ، وَيَنْسُبُونَ لَهُ حَقِيقَةَ الْمَلَلِ وَالتَّعَجُّبِ وَالكَلَامِ بِالْحَرْفِ وَالصَّوْتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْخَلْقِ، وَإِذَا وَقَفُوا عَلَى الْمُتَشَابِهَاتِ حَمَلُوهَا عَلَى الظَّاهِرِ ثُمَّ تَسْتَرُّوا بِعِبَارَةِ «بِلَا كَيْفٍ» زَاعِمِينَ أَنَّهُمْ فَرَّوْا مِنَ التَّشْبِيهِ بِ «الْبَلْكَفَةُ» إِلَى التَّنْزِيهِ، وَالحَقِيقَةُ أَنَّهُمْ

أخذوا بإقرارهم ولم يَنْفَعُهُمْ تَسْتَرُّهُمْ بِ «الْبَلْكَفَةِ».

والتفصيلُ الذي سَبَقَ في نفي التكفير هو فيمَن لا يَفْهَمُ مِن عبارة «الجسم» الحجمَ ولا التركيبَ ولا الحدوثَ ولا التمكُّنَ ولا مَلء الفراغَ ولا التحيُّزَ في جهةٍ ولا المماسَّةَ ولا القُعودَ ولا صِفَةً مِن صفات المخلوقين، هذا هو المعنيُّ بالتفصيل، أمَّا مَنْ كان يَفْهَمُ عند التلْفُظ بالكلمةِ معنى الجسمِ أو التحيُّزِ أو شيئًا مِن معاني الخلقِ وقد أطلقَه على اللهِ فإنه كافرٌ بإجماعِ المسلمين كما هو مُبيِّنٌ في كثيرٍ من النقول والنصوص من هذا الكتاب.

وقد أَخْبَرَ الجلال الدَّواني في شرح العُصديَّة عن أناسٍ تَسْتَرُّوا بعبارةِ «الْبَلْكَفَةِ» فقال: «جسْمٌ لا كالأجسام» مع كونه لا يَفْهَمُ مِن ذلك إلاَّ أَنَّهُ موجودٌ لا كالموجوداتِ مع اعتقادِهِم نفي جميع خواصِّ الجسمِ عنه حتى قال: «لا يَبْقَى إلاَّ اسمُ الجسمِ» اهـ^(١). وعنه نقل الخادمي في البريقة^(٢).

(١) محمد بن أسعد الصديق جلال الدين الدَّواني، شرح العقائد العُصديَّة، نسخة قديمة مطبوعة محفوظة بمكتبة راغب باشا، رقم ٢٢٣٨، (ص ٤٣).

(٢) أبو سعيد الخادمي، البريقة المحمودية، (١/ ٢٢٥).

فصل

في نصوص قرآنية تدلُّ على منع تسمية الله جسمًا

١. لم يرد في الشَّرْعِ إطلاق لفظِ الجسمِ على اللهِ، وَهُوَ مِنَ الإلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ الَّذِي نَهَى اللهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذُرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأعراف/ ١٨٠].

٢. لم يرد لفظُ الجسمِ في القرآنِ الكريمِ إلا في موضعٍ واحدٍ صفةً لمخلوقٍ هو طالوتُ، حيثُ قالَ تَعَالَى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة/ ٢٤٧]، فالجسمُ يقبلُ الزيادةَ والنقصانَ فدلَّ على إمكانِهِ، واللهُ واجبُ الوجودِ أزليٌّ أبديٌّ لا يكونُ ممكنَ الوجودِ، فلا يجوزُ على ذاته الزيادةُ والنقصانُ.

٣. كلُّ جسمٍ مختصٌّ بمقداره الذي هو عليه وكميَّته التي تميَّزَ بها، مع أنَّ العقلَ يجيزُ أن يكونَ على كميَّةٍ أخرى، وهذا يقتضي مخصِّصًا خصصَ الجسمَ بقدره الذي هو عليه دونَ سائرِ المقاديرِ، فيكونُ ممكنًا مخصِّصًا لا خالقًا مخصِّصًا. وإليه يشيرُ قوله تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [سورة الرعد/ ٨]، أي أنَّ كلَّ ذي مقدارٍ فاللهُ هو الذي قدره بذلك المقدارِ.

٤. الجسمُ لا يكونُ إلا حادثةً له بدايةً، أي: وُجِدَ بعدَ عَدَمٍ، وهذا حكمُ العقلِ في كلِّ جسمٍ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [سورة الفرقان ٢/ ٢]، واللهُ تَعَالَى أزليٌّ أبديٌّ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [سورة الحديد/ ٣].

٥. الجسمُ لا يكونُ إلا مؤلَّفًا مُرَكَّبًا مِنْ أَجْزَاءٍ وَأَبْغَاضٍ، وقد ذمَّ اللهُ تَعَالَى

المشركين الذين أثبتوا له الأجزاء وحكم بأن قولهم كفرٌ مبينٌ بقوله: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾ [سورة الزخرف/ ١٥].

٦. يستحيل على الله الزوجة والولد كما نصَّ على ذلك آياتٌ عديدةٌ كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ [سورة الأنعام/ ١٠١]، وقوله سبحانه: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [سورة الإخلاص/ ٣]، لأنه لا يكون ذلك إلا بالاتصال والتماسية، وهما من صفات الأجسام.

٧. الجسمُ يفتقرُ إلى حيِّزٍ يتحيُّزُ فيه، بدليل أنه لا يصحُّ له وجودٌ إلا في مكانٍ، فصارَ مفتقرًا في تحقُّقه ووجوده إلى غيره، ويستحيل على الله الحاجة والافتقار، كما قال سبحانه: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة آل عمران/ ٩٧].

٨. نبِيُّ الله إبراهيم عليه السلام أقامَ الحجَّةَ على قومه الذين عبدوا الأجسام العلوية النيرة - أعني الشمس والقمر والكواكب - بأنها تأفل، أي أنها أجسامٌ تتحرك فتغيَّبُ بانتقالها من مكانٍ إلى مكانٍ، وسماهم لعبادتهم لها بالمشركين، وأعلن مخالفتَهُ لهم وتبرَّأ منهم تنزيهاً لله عن التغير وصفات الأجسام كما أخبر الله بقوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكُوكِبَاتِ قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾^(١) إلى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يُرْقِومُ إِنِّي بُرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام/ ٧٦ - ٧٨]. وقد أثنى الله على حجَّة إبراهيم بأن أضافها عزَّ وجلَّ لِنَفْسِهِ تَشْرِيْفًا لَهَا فَقَالَ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [سورة الأنعام/ ٨٣].

٩. لو كانَ اللهُ جسمًا لوجبَ أن يكونَ متصفاً بصفات الجسم اللازمة له من

(١) قوله تعالى إخباراً عن سيدنا إبراهيم أنه قال عن الكوكب: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ هو من باب الاستفهام الإنكاري، أي أنه يقول لهم معترضاً ومنكراً عليهم: أهذا ربي كما تزعمون.

حركةٍ وسكونٍ واتصالٍ وانفصالٍ. إذ ما من جسمٍ إلا وهو متصِفٌ بها لا يخلو عن جميعِها، ولو كانَ كذلكَ لكانَ مثلَ خلقِها، وهذا منفيٌّ عن اللّهِ بنصِّ القرآنِ، قال اللّهُ تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [سورة النحل / ٧٤]، وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى / ١١].

١٠. لو جازَ أن يسمي اللّهُ جسمًا معَ عدمِ ورودهِ لجازَ أن يسميَ جسدًا أو بشرًا أو حجرًا. ولا فرقُ في ذلكَ بينَ من يقولُ: «جسمٌ كالأجسامِ» أو «جسمٌ لا كالأجسامِ»، إذ لو جازَ إطلاقُ لفظِ الجسمِ معَ عدمِ ورودهِ واستحالةِ معناه على اللّهِ لأجلِ زيادةِ «لا كالأجسامِ» لصحَّ أن يقالَ: «ميتٌ لا كالمواتِ» و«عاجزٌ لا كالعاجزينَ» و«مريضٌ لا كالمرضى» و«حادثٌ لا كالحوادثِ»، وهذا كلُّهُ ممتنعٌ بقولهِ تعالى: ﴿وَلِلّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [سورة النحل / ٦٠] أي صفاتُ الكمالِ التي لا تشبهُ صفاتِ غيره، وبقوله سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم / ٦٥].

١١. المتماثلاتُ يَجُوزُ عَلَيها ما يَجُوزُ عَلَي بَعْضِها، فلو صحَّتِ الألوهيةُ لجسمٍ - كما يدّعي المجسمَةُ - لصحَّتْ لجسمٍ غيره كالشمسِ والقمرِ وغيرِهما. ولما ثبتَ أنه لا إلهَ إلا اللّهُ واستحالتِ الألوهيةُ لغيره دَلَّ على أنه لا يجوزُ أن يكونَ مماثلًا لنا في الجسميةِ ولا غيرها. قال سبحانه: ﴿اللّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة البقرة / ٢٥٥].

١٢. الجسمُ لا يخلقُ جسمًا، فلو كانَ اللّهُ جسمًا لما كانَ خالقًا لهذا العالمِ، وفي ذلكَ إبطالُ ألوهيتهِ لقوله سبحانه: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل / ١٧]، أي أنَّ المستحقَّ للعبادةِ هو اللّهُ الخالقُ، وغيره ليسَ بخالقٍ فلا يستحقُّ العبادةَ.

١٣. اللّهُ بيّنَ لنا في القرآنِ شناعةَ القولِ بنسبةِ الولدِ إلى اللّهِ بقوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ (٨٨) ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ (٨٩) ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَتَشَقَّقُ الْأَرْضُ وَخَرُّوا لِلْجِبَالِ هَدًّا﴾ (٩٠) ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ (٩١) [سورة

مریم / ۸۸ - ۹۱]، والولد من توابع الجسمية كما سبق.

۱۴. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [سورة الحشر/ ۲۴]،
أي: خالق الصور والأشكال، فلا يجوز أن يكون الله جسمًا مُصَوَّرًا؟!
فإنه قلب للحقائق.

فَصْلٌ

في احتجاج علماء التفسير بآيات التنزيه على استحالة كون الله جسمًا

إِنَّ النَّصُوصَ الدَّالَّةَ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْجِسْمِ كَثِيرَةٌ جَدًّا:

منها: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى / ١١]، وهي أصرح آية في تنزيه الله عز وجل عن الشبيه والمثيل، فمن زعم أن الله جسم فقد كذب بها.

قال الرازي في تفسيره: «احتج علماء التوحيد قديمًا وحديثًا بهذه الآية في نفي كونه تعالى جسمًا مركبًا من الأجزاء والأعضاء وحاصلًا في المكان والجهة، وقالوا: لو كان جسمًا لكان مثلًا لسائر الأجسام، فيلزم حصول الأمثال والأشباه له، وذلك باطل بصريح قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾» اهـ^(١).

وقال القشيري في تفسير الآية: «ويقال: معناه: ليس له مثل، إذ لو كان له مثل لكان كميته شيء وهو هو، فلما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فمعناه ليس له مثل، والحق لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أحكامه، وقد وقع قوم في تشبيه ذاته بذات المخلوقين فوصفوه بالحد والنهية والكون في المكان، وأقبح قولًا منهم من وصفوه بالجوارح والآلات؛ فظنوا أن بصره في حذقة، وسمعته في عضو، وقدرته في يد... إلى غير ذلك، وقوم قاسوا حكمه على حكم عبادته فقالوا: ما يكون من الخلق قبيحًا فمنه قبيح، وما يكون من الخلق حسنًا فمنه حسن!! وهؤلاء كلهم أصحاب التشبيه، والحق مستحق

(١) محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي، خطيب الري، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٤٢٠هـ، (٥٨٢ / ٢٧).

للتَّنْزِيهِ دُونَ التَّشْبِيهِ، مُسْتَحَقٌّ لِلتَّوْحِيدِ دُونَ التَّحْدِيدِ» اهـ^(١).

ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَصْرِيحًا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [سورة النحل / ٧٤]، قَالَ الْخَازِنُ فِي تَفْسِيرِهِ: «يَعْنِي: لَا تُشَبِّهُوا اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَإِنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ، وَلَا شَبِيهَ وَلَا شَرِيكَ مِنْ خَلْقِهِ، لِأَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ عَبِيدُهُ وَفِي مَلَكِهِ، فَكَيْفَ يُشَبَّهُ الْخَالِقُ بِالْمَخْلُوقِ، أَوْ الرَّازِقُ بِالْمَرْزُوقِ، أَوْ الْقَادِرُ بِالْعَاجِزِ» اهـ^(٢). وَلَوْ كَانَ اللَّهُ جَسْمًا لَكَانَتْ أَمْثَالُهُ لَا تُحْصَى، تَعَالَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [سورة النحل / ٦٠]، فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ قَالَ: «يَقُولُ: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» اهـ^(٣).

ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم / ٦٥]، فَقَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ السَّمِيَّ هُوَ الْمِثْلُ وَالْعِدْلُ^(٤)، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ جَسْمًا لَكَانَ لَهُ أَمْثَالٌ لَا يُحْصَوْنَ.

ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة / ٢٤٧]، فَقَدْ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ (ت: ٧٩٤هـ) فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: «(ص): لَيْسَ بِجِسْمٍ، (ش): لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ

(١) عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، تفسير القشيري - لطائف الإشارات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، (٣/ ٣٤٥).

(٢) علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن، تفسير الخازن - لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ، (٣/ ٨٩).

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ٣، ١٤١٩هـ، (٧/ ٢٢٨٧).

(٤) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الأملي، أبو جعفر الطبري، تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، (١٨/ ٢٢٦).

وَأَلْجَسِرِ ﴿١﴾، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ قَدْ يَزِيدُ عَلَى جِسْمٍ آخَرَ، وَذَلِكَ لِأَجْلِ التَّأْلِيفِ وَالاجْتِمَاعِ وَكَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ الْبَارِي، فَكَذَلِكَ لِأَزْمِهِ اهـ^(١).

ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي مُحَاجَّتِهِ مَنْ عَبَدَ مِنْ قَوْمِهِ أَجْسَامًا عُلوِيَّةً هِيَ النَّيِّرَاتُ الثَّلَاثُ: ﴿قَالَ لَا أَحِبُّ الْأَفْلِكِ﴾ [سورة الأنعام/ ٧٦]، فَقَدْ قَالَ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: «هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ جِسْمًا لَكَانَ غَائِبًا عَنَّا أَبَدًا فَكَانَ أَفْلًا أَبَدًا» اهـ^(٢)، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [سورة الأنعام/ ٩٧]: «الْوَجْهُ الْخَامِسُ: يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: ﴿لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ أَي: فِي ظُلُمَاتِ التَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ، فَإِنَّ الْمَعْطَلَّ يَنْفِي كَوْنَهُ تَعَالَى فَاعِلًا مُخْتَارًا، وَالْمَشْبِيَّ يُثَبِّتُ كَوْنَهُ تَعَالَى جِسْمًا مُخْتَصِّصًا بِالْمَكَانِ، فَهُوَ تَعَالَى خَلَقَ هَذِهِ النُّجُومَ لِتَهْتَدَى بِهَا فِي هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ مِنَ الظُّلُمَاتِ» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَأَمَّا وَجْهُ الْإِهْتِدَاءِ بِهَا فِي ظُلُمَاتِ بَحْرِ التَّشْبِيهِ فَلِأَنَّ نَقُولَ: إِنَّهُ لَا عَيْبَ يَقْدَحُ فِي الْإِهْيَةِ هَذِهِ الْكَوَاكِبِ إِلَّا أَنَّهَا أَجْسَامٌ^(٣) فَتَكُونُ مُؤَلَّفَةً مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ، وَأَيْضًا: إِنَّهَا مُتَنَاهِيَةٌ وَمَحْدُودَةٌ، وَأَيْضًا: إِنَّهَا مُتَغَيِّرَةٌ وَمُتَحَرِّكَةٌ وَمُنْتَقِلَةٌ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِنْ لَمْ تَكُنْ عُيُوبًا فِي الْإِلَهِيَّةِ امْتَنَعَ الطَّعْنُ فِي الْإِهْيَتِهَا، وَإِنْ كَانَتْ عُيُوبًا فِي الْإِلَهِيَّةِ وَجَبَ تَنْزِيهُهُ الْإِلَهَ عَنْهَا بِأَسْرِهَا، فَوَجَبَ الْجَزْمُ بِأَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ وَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَبْعَاضِ وَالْحَدِّ وَالنَّهَائِيَّةِ وَالْمَكَانِ وَالجِهَةِ، فَهَذَا بَيَانُ الْإِهْتِدَاءِ بِهَذِهِ

(١) الزركشي، تشنيف المسامع، (٤/ ٦٤٧-٦٤٨).

(٢) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير (١٣/ ٤٥).

(٣) أي ونحو ذلك مما هو من توابع الجسمية ولوازمها من الحركة والحد واللون وغير ذلك.

الكواكب في بَرِّ التَّعْطِيلِ وَبَحْرِ التَّشْبِيهِ» اهـ^(١). وقد أثنى الله عَزَّ وَجَلَّ على حُجَّةِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ هذه فقال عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [سورة الأنعام/ ٨٣].

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورًا﴾ [سورة طه/ ٨٨]، فَإِنَّ وَصْفَ الْعِجْلِ بِالْجَسَدِيَّةِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ لِلْعِبَادَةِ بِطَرِيقِ الْإِيمَاءِ^(٢)، كما هو مُقَرَّرٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ، وَقَدْ قَالَ الْقَشِيرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: «وَيُقَالُ: شَتَّانَ بَيْنَ أُمَّةٍ وَأُمَّةٍ، أُمَّةٌ خَرَجَ نَبِيُّهُمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ بَيْنِهِمْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فَعَبَدُوا الْعِجْلَ، وَأُمَّةٌ خَرَجَ نَبِيُّهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَيْنِهِمْ وَأَتَى نَيْفٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ سَنَةً، فَمَنْ ذَكَرَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ أَنَّ الشُّمُوسَ وَالْأَقْمَارَ أَوْ شَيْئًا مِنَ الرُّسُومِ وَالْأَطْلَالِ تَسْتَحِقُّ الْإِلَهِيَّةَ أَحْرَقُوهُ بِهِمْ، وَيُقَالُ: لَا فَضْلَ بَيْنَ الْجِسْمِ وَالْجَسَدِ، فَكَمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْبُودُ جِسْمًا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِمَا فِي مَعْنَاهُ، وَلَا أَنْ يَكُونَ لَهُ صَوْتٌ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْأَصْوَاتِ: مُصَاكَّةُ الْأَجْرَامِ الصُّلْبَةِ» اهـ^(٣).

ومنها: قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [سورة الحديد/ ٣]، فَقَدْ قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: «﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾: الظَّاهِرُ وَجُودُهُ لكَثْرَةِ دَلَالَتِهِ، وَالْبَاطِنُ بِحَقِيقَةِ ذَاتِهِ فَلَا تَكْتَنِيهَا الْعُقُولُ» اهـ^(٤)، فَلَوْ كَانَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ جِسْمٌ لَمَا صَحَّ وَصْفُهُ بِالْبَاطِنِ، إِذِ الْجِسْمُ يَصِحُّ إِدْرَاكُهُ بِالْأَوْهَامِ.

ومنها: قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [سورة محمد/ ٣٨]،

(١) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير (١٣/ ٧٩-٨٠).

(٢) الإيماء هو أن يرد في النص وصف لو لم يكن ذكره للتعليل لكان بعيداً من فصاحة الشارع.

(٣) أبو القاسم القشيري، لطائف الإشارات (١/ ٥٧١).

(٤) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تفسير البيضاوي - أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٨ هـ، (٥/ ١٨٥).

قال الرازي في أساس التقديس ما نصه: «دلت هذه الآية على كونه تعالى غنيًا، ولو كان جسمًا لما كان غنيًا، لأن الجسم مركب وكل مركب محتاج إلى كل واحد من أجزائه. وأيضًا لو وجب اختصاصه بالجهة لكان محتاجًا إلى الجهة وذلك يقدر في كونه غنيًا على الإطلاق»^(١).

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة/ ٢٢]. قال الرازي في أساس التقديس ما نصه: «والنِّدُّ المثل، ولو كان الله تعالى جسمًا لكان مثلًا لكل واحد من الأجسام لما سببين إن شاء الله تعالى أن الأجسام كلها متماثلة، وحينئذ يكون الند موجودًا على هذا التقدير، وذلك على مضادة هذا النص»^(٢).

ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص/ ١]، فقد قال ابن فورك في تفسيره: «دَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ على إبطال التَّجْسِيمِ، لأنَّ الجسمَ ليس بأحدٍ، إذ هو أجزاء كثيرة، وقد دَلَّ اللهُ بهذا القولِ على أنَّه واحدٌ فَصَحَّ أنَّه ليس بجسمٍ» اهـ^(٣).

ومنها: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص/ ٢]، فقد روى ابن رَجَبِ الحنبليُّ عن ابنِ كَيْسَانَ أنَّ معنى الصَّمَدِ: «الذي لا يُوصَفُ بِصِفَتِهِ أَحَدٌ» اهـ^(٤)، فلو كان الله جسمًا لَصَحَّ أَنْ يُوصَفَ بِصِفَتِهِ كُلُّ أَحَدٍ، ولم يكن صَمَدًا. وقال الشيخ أبو المظفر الإسفراييني: «والصمد في اللغة... [مَنْ] لا

(١) فخر الدين محمد بن عمر الرازي، أساس التقديس، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (ص/ ٣٨).

(٢) فخر الدين الرازي، أساس التقديس (ص/ ٤٦).

(٣) محمد بن الحسن بن فورك، تفسير ابن فورك، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، (٣/ ٣٠١).

(٤) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن، تفسير ابن رجب الحنبلي، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (٢/ ٦٧١).

جوف له وهذا يوجب أن لا يكون جسمًا ولا جوهرًا لأن ما لا يكون بهذه الصفة جاز أن يكون له جوف» اهـ.^(١)

ومنها: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [سورة الإخلاص/ ٣]، قال الرازي في تفسيره: «تلك الولادة لا تصح إلا ممن كانت له صاحبة وشهوة، وينفصل عنه جزء ويحتسب ذلك الجزء في باطن تلك صاحبة، وهذه الأحوال إنما تثبت في حق الجسم الذي يصح عليه الاجتماع والافتراق والحركة والسكون والحد والنهائية والشهوة واللذة، وكل ذلك على خالق العالم محال، وهذا هو المراد من قوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ [سورة الأنعام/ ١٠١] اهـ.^(٢)

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص/ ٤]، قال ابن رجب الحنبلي: «فهذه السورة تتضمن انفرادة ووحدايته وأنه منقطع النظر، وأنه إنما نزهة عن أن يكون من أجناس المخلوقات، لأن أفراد كل جنس من هذه الأجناس متكافئة متماثلة، فالذهب يكافئ الذهب، والإنسان يكافئ الإنسان ويزاوجه، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [سورة الذاريات/ ٤٩]، فما من مخلوق إلا وله كفؤ هو زوجه ونظيره وعدله ومثيله، فلو كان الحق من جنس شيء من هذه الأجناس لكان له كفؤ وعدل، وقد علم انتفاؤه بالشرع والعقل... فهذه السورة أنزلها الله في نفي ما أضاف إليه المبطلون من تمثيل وتجسيم وإثبات أصل وفرع» اهـ.^(٣)

فهذه آيات تدل دلالة واضحة على نفي الجسمية عن الله تعالى كما رأيت المفسرين المعتمدين عند أهل الحق ينصون على ذلك عند تفسيرهم

(١) أبو المظفر الأسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، عالم الكتب، لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ ر، (ص ١٦٢).

(٢) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير (١٣/ ٩٣).

(٣) تفسير ابن رجب الحنبلي، (٢/ ٦٧٤-٦٧٥).

لها، والآياتُ في هذا المقامِ تَرَبُّو على ما اقتصرنا عليه بكثيرٍ، واستيفاءُها يُحَوِّجُ إلى سِفرٍ عظيمٍ لكنَّ الإجابةَ إلى ذلك كافيةٌ شافيةٌ وافيةٌ وحاصلةٌ إن شاء الله تعالى في القَدْرِ المذكورِ لمن كان له قلبٌ أو ألقى السَّمْعَ وهو شهيدٌ.

فَصْلٌ

فِي دِلَالَاتِ الْعَقْلِ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

عَنِ الْجِسْمِ

اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ حِجَّةٌ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ، وَلِذَا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ حَتَّ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ وَعَدَمِ إِهْمَالِهِ، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [سورة الأعراف/ ١٨٥]. وقد أثنى الله على حجة إبراهيم العقلية فسمّاها حجته كما تقدّم. وإذا ثبت ما ذكرنا، وجب اعتبار دلالة العقل على استحالة الجسميّة على الله، فإنّ العقل يدلُّ على ما جاءت به النصوص من تنزيه الله عن الجسميّة بوجوه عديدة:

منها: أنّ حقيقة الجسم هو المركّب القابل للانقسام والتجزؤ كما تقدّم، والمركّب مقدّر بمقدار محدود به، وذو المقدار لا يمتنع في العقل أن يكون على مقدار غيره لتساوي المقادير عقلاً، فيفتقر المقدّر إلى مقدّر. فلو كان الله تعالى جسماً للزم افتقاره إلى من يركّبه ويصوّره ويقدره بذلك المقدار، وذلك دليل العجز.

ومنها: أنّ الله عزَّ وجلَّ لو كان جسماً لكان مُتَجَزِّئاً أي قابلاً للتجزؤ بانفكاك أجزائه، فيلزم حينئذ أمران: إمّا أن تتحقّق الألوهيّة لكلّ جزءٍ من أجزائه فيلزم تعدّد الآلهة، أو أن لا تتحقّق الألوهيّة إلا باجتماع الأجزاء فيلزم افتقار الكلّ للبعض حتى لو فات ذلك البعض للزم فوات الألوهيّة، وذلك دليل العجز أيضاً.

ومنها: أنّ الأجسام مُستَوِيَةٌ في حقيقة الجسمانيّة وإن اختلفت في بعض الصفات كسواد الجسم الأسود وبياض الجسم الأبيض، فلو صحّت الألوهيّة لجسم من الأجسام للزم أن تصحّ لجميعها، وذلك يُفْضِي إلى تعدّد الآلهة، وإذا

انْتَفَتْ عَنْ جِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ لِكُونِهِ جِسْمًا لَزِمَ انْتِفَاؤُهَا عَنْ كُلِّ جِسْمٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

ومنها: أَنَّ الْأَجْسَامَ مُسْتَوِيَةً فِي حَقِيقَةِ الْجِسْمَانِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جِسْمًا لَلَزِمَ أَنْ لَا يَخْلُوَ عَمَّا لَا تَخْلُو الْأَجْسَامُ عَنْهُ، فَيَلْزِمُ أَنْ تَلْزِمَهُ الْأَعْرَاضُ الْحَادِثَةُ كَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالْإِتِّصَالَ وَالْإِنْفِصَالَ، وَمَا لَزِمَهُ الْحَادِثُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا حَادِثًا.

ومنها: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ كَانَ جِسْمًا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَحْدُودًا مُقَدَّرًا مُتَنَاهِيًا، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ تَعَلُّقَ الْمُخَصِّصِ بِذَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ، لِأَنَّ الْمَحْدُودَ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ عَقْلًا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ أَوْ أَصْغَرَ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ قَدْ خَصَّصَهُ بِالْحَدِّ وَالْمَقْدَارِ، وَهُوَ دَلِيلُ الْعَجْزِ وَالْإِفْتِقَارِ.

ومنها: أَنَّ الْأُلُوهِيَّةَ لَوْ صَحَّتْ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَجْسَامِ لَصَحَّتْ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، فَمَنْ جَوَّزَ الْجِسْمِيَّةَ وَالْمَجِيءَ وَالذَّهَابَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَزِمَهُ أَنْ يَجُوزَ أُلُوهِيَّةَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَمَا دَلِيلُهُ حِينَئِذٍ لِإِثْبَاتِ مَوْجُودِ آخَرَ يَزْعُمُ أَنَّهُ إِلَهٌ؟!!

ومنها: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ كَانَ جِسْمًا لَكَانَ إِمَّا قَوْلًا بِقَدَمِ الْجِهَاتِ وَالْأَمْكِنَةِ وَأَزْلِيَّتِهَا، وَإِمَّا قَوْلًا بِاسْتِغْنَاءِ الْجِسْمِ عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَاتِ، وَكِلَاهُمَا ضِدُّ الْمَعْقُولِ.

ومنها: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ كَانَ جِسْمًا لَهُ جَوَارِحُ كَمَا زَعَمَ الْمُخَالَفُونَ أَخْذًا بِظَوَاهِرِ النُّصُوصِ الْمُتَشَابِهَةِ، لَلَزِمَ أَنْ يُثْبِتُوا لِمَعْبُودِهِمْ وَجْهًا فِيهِ صَفٌّ عِيُونٍ، وَيَدَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فِيهَا أَصَابِعُ، وَجَنَبًا وَسَاقًا وَاحِدَةً، وَإِنَّكَ لَو رَأَيْتَ عَبْدًا مَمْلُوكًا يُبَاعُ وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ لَرَأَعَكَ مَنْظَرُهُ وَكَرِهْتَ أَنْ تَشْتَرِيَهُ لِقُبْحِهِ، فَكَيْفَ ارْتَضَتْ عُقُولُهُمْ أَنْ يُثْبِتُوا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا لَوْ كَانَ فِي عِبِيدِهِ لَكَانَ نَقْصًا بَيِّنًا؟!!

ومنها: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ كَانَ جِسْمًا فَوْقَ الْعَرْشِ لَكَانَ مُحَادِيًا لَهُ، وَمِنْ ضَرُورَةِ الْعَقْلِ أَنْ يَكُونَ الْمُحَادِي مَسَاوِيًا لِلْمُحَادَى فِي الْمَقْدَارِ أَوْ أَكْبَرَ مِنْهُ أَوْ

أصغرَ، وذلك كله يستدعي وصفه بالتبعيضِ ويقتضي مقدِّراً ومخصِّصاً لذاتِ الإلهِ، وهو محالٌ.

ومنها: أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لو كانَ جسمًا لاستحالَ أن ينفكَّ عما لا ينفكُّ عنه الجسمُ من الحركةِ أو السكونِ، وهما حادثانِ، وما لا ينفكُّ عن الحادثِ فهو حادثٌ، واللهُ تعالى قديمٌ أزليٌّ يستحيلُ عليه الحدوثُ وكلُّ ما يؤدِّي إليه.

ومنها: ما ذكره الرازيُّ في تفسيره، قالَ رحمه الله ما نصُّه: «اللهُ تعالى ليسَ بجسمٍ، والدليلُ عليه أنَّ الجسمَ لا ينفكُّ عن الحركةِ والسكونِ، وهما محدثانِ، وما لا ينفكُّ عن المحدثِ فهو محدثٌ، ولأنَّ كلَّ جسمٍ فهو متناهٍ في المقدارِ، وكلُّ ما كانَ متناهياً في المقدارِ فهو محدثٌ، ولأنَّ كلَّ جسمٍ فهو مؤلَّفٌ من الأجزاء، وكلُّ ما كانَ كذلكَ كانَ قابلاً للتركيبِ والانحلالِ، وكلُّ ما كانَ كذلكَ افتقرَ إلى ما يركُّبه ويؤلِّفه، وكلُّ ما كانَ كذلكَ فهو محدثٌ، فثبتَ بهذه الوجوه أنه يمتنعُ كونه تعالى جسمًا» اهـ^(١).

والكلامُ في هذا المقامِ لا يزالُ فيه بسطٌ وطولٌ، والغرضُ مُتَحَقِّقٌ إن شاء اللهَ عزَّ وجلَّ بهذه الأدلة التي تدلُّ بطريقٍ قريبٍ على استحالةِ الجسميةِ على اللهِ عزَّ وجلَّ، فإن أردتَ الاستزادةَ فارجعْ إلى كُتُبِ المتكلمينَ تكفَّ أربك.

(١) فخر الدين الرازي، تفسير الرازي (١٢/٣٩٥).

فصل

في بيان حكم الجسم بالبرهان العقلي التفصيلي

مُقَدِّمَةٌ أُولَى: قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة محمد/ ١٩]، فأثبت الله بذلك أن كل ما سواه مَرْبُوبٌ مخلوقٌ مَوْسُومٌ بِسِمَاتِ الْحَاجَةِ، فلا يُشَابِهُ الخالق ولا يُشَابِهُهُ الخالق، كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [سورة النحل/ ١٧]، وعلى ذلك توأطأت النصوص الشرعية.

مُقَدِّمَةٌ ثَانِيَةٌ: الاستدلال الطبيعي على وجود الخالق ووَحدانيته - الذي لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَخْلُوَ مِنْهُ مُؤْمِنٌ عَادَةً - قائمٌ على أن صفات العالم شواهدٌ على حاجته ودلائل على افتقاره، فلا يجوز أن يتصّف الخالق بها.

مُقَدِّمَةٌ ثَالِثَةٌ: الألفاظ في اللغة العربية وفي سائر اللغات تدلُّ على معانٍ هي موضوعةٌ لها، كما تدلُّ على لوازمٍ تلزمُ عليها زائدةٌ على معانيها، فإذا تكلم الإنسان باللفظ الصريح أي الذي لا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى واحداً وهو عالمٌ بصراحته ومعناه وكان فيه نسبةُ النقص إلى الله سبحانه وأدعى ارتفاعَ لوازمه؛ بأن لم يقصدها أو لم تخطر بباله وسلمنا تنزلاً وجدلاً له بذلك فإن أصل المعنى يَبْقَى غيرَ مرفوعٍ، إذ هو غيرُ اللوازم، ولا يصح أن يدعى نقله إلى معنى آخر، لأن نقله إما أن يكون إلى معنى تقبله اللغة وهذا غير موجودٍ، إذ الفرض أن اللفظ صريحٌ لا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى واحداً، وإما أنه يفتري على اللغة بإضافة معانٍ جديدةٍ للألفاظ وهذا ممنوعٌ لا سيما في ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته، وإما أنه يدعي الثقل إلى لا معنى ويزعم أن الله تعالى متصّف بما لا معنى له وهو عبثٌ غير جائز كالذي قبله.

نتيجة المقدمات الثلاث: أنه لم يختلف المسلمون في أن الله تعالى

ليس جسمًا وأنه لا يجوزُ تسميتهُ بذلك، لأنَّ الجسمَ هو الحجمُ المركَّبُ بإجماعِ أهلِ اللُّغةِ والشرعِ، ولم يختلفوا بأنَّه لا يجوزُ أن يُقالَ عنِ اللهِ تعالى: إنَّه جسمٌ لا كالأجسامِ، لأنَّ قائلَ هذه العبارةِ إذا كان يعرفُ أنَّ الجسمَ ليس إلاَّ الحجمَ وأطلقَهُ مع ذلكَ على اللهِ طائعاَ غيرَ مُكرِهٍ فقد قالَ: إنَّ اللهُ حجمٌ مُركَّبٌ لا يُشبهُ باقيَ الأحجامِ، فناقضَ أصلَ العقيدةِ المحمديةِ، ولم يعرفِ الخالقَ عزَّ وجلَّ، وتعمَّدَ نسبةَ النقصِ إليه وتشيبيَهه بخلقِه، فيكونُ خارجًا عن الإسلامِ حتى لو ادَّعى البراءةَ من لوازمِ الجسميةِ، لأنَّ وصفَ اللهِ في عبارتهِ بالحجمِ والتركيبِ مأخوذٌ من أصلٍ معنى اللفظِ لا من لوازمِه، والفرصُ أنَّه يعرفُ المعنى ولا يجهلهُ، فلا يُقبَلُ له تأويلٌ قطعًا، وهو كالذي يقولُ: إنَّ اللهُ ناقصٌ لا كالتناقصينَ، أو محتاجٌ لا كالمحتاجينَ، معَ علمِه بمعنى لفظِ «ناقصٍ» ومعنى لفظِ «محتاجٍ»، وعلى هذا يتنزَّلُ كلامُ ابنِ بطالٍ حيث يقولُ ما نصُّه: «خلافًا لما تقوله المجسمةُ من أنه جسمٌ لا كالأجسامِ واستدلوا على ذلكَ بهذه الآياتِ كما استدلُّوا بالآياتِ المتضمنةِ لمعنى الوجهِ واليدينِ ووصفه لنفسِه بالإتيانِ والمجيءِ والهرولةِ في حديثِ الرسولِ وذلكَ كلُّه باطلٌ وكفرٌ من متاولِه» اهـ^(١)، وكلامُ المازريِّ فإنَّه يقولُ: «وهذا كقولِ المجسمةِ: جسمٌ لا كالأجسامِ، لما رأوا أهلَ السنةِ يقولونَ: الباريُّ سبحانه وتعالى شيءٌ لا كالأشياءِ طردوا الاستعمالَ فقالوا: جسمٌ لا كالأجسامِ، والفرقُ أنَّ لفظَ «شيءٍ» لا يفيدُ الحدوثَ ولا يتضمَّنُ ما يقتضيه، وأما «جسمٌ» و«صورةٌ» فيتضمَّنانِ التأليفَ والتركيبَ وذلكَ دليلُ الحدوثِ» اهـ^(٢)، ونقلَهُ عنه النوويُّ وأقرَّهُ^(٣)،

(١) ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣، (١٠/٤٣٢).

(٢) أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، المعلم بفوائد مسلم، الدار التونسية للنشر، ط ٢، ١٩٨٨، (٣/٢٩٩).

(٣) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٣٩٢هـ، باب النهي عن ضرب الوجه، =

وكلام ابن الملقن في قوله: «فإنه يكفر من يقول عن الله: جسم لا كالأجسام» اهـ^(١)، والبياضي عند شرح قول أبي حنيفة: «فمن قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فهو كافر»: «وفيه إشارات، الأولى: أن القائل بالجسمية والجهة منكر وجود موجود سوى الأشياء التي يُشار إليها حسًا، فهم منكرون لذات الإله المنزه عن ذلك فلزمهم الكفر لا محالة وإليه أشار بالحكم بالكفر، الثانية: إكفار من أطلق التشبيه والتحيز وإليه أشار بالحكم المذكور لمن أطلقه» اهـ^(٢)، وغيرهم، ونقل الحنابلة عن الإمام أحمد إطلاق تكفير من قال: إن الله جسم لا كالأجسام^(٣)، فإن الأصل أن كل قائل يفهم معنى ما يقوله ويتلفظ به.

وقال الإمام ابن المعلم القرشي في نجم المهدي ما نصه: «والجهل في المعتقدات في أصول الديانات لا يعذر صاحبه» اهـ^(٤).

وقال أيضًا ما نصه: «فمتى علمنا جاهلاً بالله تعالى أو جاحدًا وجوده حكمنا بكفره، ومتى علمنا أنه معتقد لمذهب لا يصح مع مقامه عليه معرفة الله تعالى علمنا بذلك أنه كافر، ومتى ورد الشرع بجعل بعض أفعال القلوب والجوارح علامة على كفر من وقع ذلك منه حكمنا بكفره لكون ما ظهر منه

= (١٦٦/١٦).

(١) ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، دار النوادر، دمشق، ط ١، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م، (١/٢٢٢).

(٢) كمال الدين البياضي، إشارات المرام من عبارات الإمام، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١، ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م، (ص ٢٠٠).

(٣) قال صاحب الخصال: «قال أحمد: من قال: [الله] جسم لا كالأجسام كفر» اهـ نقله الزركشي في تشنيف المسامع، (٤/٦٤٨).

(٤) ابن المعلم القرشي، نجم المهدي ورجم المعتدي (٢/١٩٣).

دلالةً على كفره» اهـ^(١).

وأما الإنسان الشديد الجهل باللغة إذا كان يعتقد أنّ للجسم في اللغة معنى غير الحجم يليق بالله كـ«موجود» أو «شيء» وأطلقه على الله فإنه لا يكفر لجهله بمعنى اللفظ على حقيقته ولكنه يأثم لأنه أطلق على الله تعالى لفظاً لم يأذن الشرع بإطلاقه، فينظر هنا: هل يلتزم معنى الجسم ولوآزمه في حقه تعالى أو لا يلتزمها، فإن التزمها حُكم بخروجه من الدين وإلا فلا، وعلى هذا يُحمّل ما قاله عددٌ من عدم تكفير من قال: إن الله جسمٌ لا كالأجسام أي إن كان لا يلتزم لوازم الجسمية.

هذا خلاصة ما قاله العلماء المعتبرون في هذه المسألة وما يُعطيه النظر في مجموع عباراتهم وما يُنزّل عليه كلامهم، إذ هو الذي تقتضيه الأدلة الأصولية والنصوص الشرعية، وقد أشار إليه ودلّ عليه كلام البقاعي^(٢) وابن نجيم^(٣) وغيرهما، ومن نسب إليهم خلاف ذلك فهو بسبب قصر باعه في معرفة الأدلة؛ ولاقتصاره على النظر في جزئيات دون الإحاطة بالمجموع، وهم أعلى رتبة في أعيننا من أن يهملوا الأصول ويجهلوا الأدلة ويكسروا القواعد ويفتحوا باب التنقيص لرب العزة على مصراعيه، والله من وراء القصد.

(١) ابن المعلم القرشي، نجم المهتدي ورجم المعتدي (٢/ ٤٣٢).

(٢) برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧ر، (١/ ٦٤٦، ٦٦١).

(٣) زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، (١/ ٣٧٠-٣٧١).

فَصْلٌ

في بيان أن المجسم عابدٌ لغير الله، بل هو كعابدِ الصنمِ

من المعلوم أن العبادَةَ لا تصحُّ إلا بعدَ معرفةِ المعبودِ، فمَنْ تخيَّلَ في مخيِّلته جسمًا وصورةً وصرفَ عبادتهِ إليه وتذلَّ له نهايةَ التذللِ لم تكن عبادتهِ مصروفةً لله خالقِ العالمِ وباعثِ الأنبياءِ ومُنزِلِ الكتبِ، فلا تتناولُهُ النصوصُ الدالةُ على فضلِ المؤمنينَ باللهِ ولا على وعدِ اللهِ للمؤمنينَ بالجنَّةِ، إذ إنَّ اللهَ قد جعلَ شرطَ ذلكَ إيمانًا باللهِ ربِّ العالمينَ، فمَنْ عبدَ غيره سبحانه لم يكن مؤمنًا ولو قالَ بلسانه: «لا إلهَ إلا اللهُ محمدٌ رسولُ الله»، فإنه يعني بقوله: «لا إلهَ إلا اللهُ»: لا إلهَ إلا الجسمُ الذي أعبدُهُ، فصارَ أشبهَ بعابدِ الصنمِ أو الشمسِ الذي اعتقدَ الألوهيةَ لغيرِ اللهِ ونسبها له، فوجبَ أن يساويهم في الكفرِ.

ويدلُّ على ذلكَ أنَّه لو كانَ شخصٌ في زمنِ فرعونَ وقالَ: «لا إلهَ إلا اللهُ» قاصدًا به فرعونَ لم يصحَّ إيمانهُ باللهِ جزمًا وإن سماه باسمِ اللهِ، فإنَّه وإن كان يعتقدُ أنَّ الإلهَ واحدٌ وسمى معبوده «الله» إلا أنه لما كانَ مضيئًا الألوهيةَ إلى ذاتٍ غيرِ ذاتِ اللهِ لم يصحَّ كونه مؤمنًا باللهِ أو عارفًا به.

فإذا علمَ هذا بطلَ القولُ بصحةِ إيمانِ المجسمِ. ولا إخالَ المخالفينَ لنا في مسألةِ تكفيرِ المجسمِ يصحِّحونَ ألوهيةَ عابدي فرعونَ، قلنا: فليت شعري ما الفرقُ بينَ هذا وبينَ عابدِ جسمٍ يسكنُ السماءَ.

فإن قالوا: الفرقُ بينهما أنَّ هذا عبدٌ فردًا من أفرادِ البشرِ أو عبدٌ من يساكنه في الأرضِ، وأما المجسمُ فقد عبدَ جسمًا في السماءِ.

قلنا: فماذا لو عبدَ رجلٌ ملكًا من ملائكةِ السماءِ كسيدنا جبريلَ عليه

السلامُ فقال: «لا إلهَ إلا اللهُ» وقصدَ به جبريلَ عليه السلامُ. فإنَّ هذا مشارِكٌ
للمجسمِ في عبادةِ جسمٍ يسكنُ السماءَ.

ثم نقولُ: لو أنَّ رجلاً قال: «لا إلهَ إلا اللهُ محمدُ رسولُ اللهِ» ولكنَّه عنى
بقوله: «محمدُ رسولُ اللهِ» غيرَ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ القرشيِّ، كأنَّ قصدَ به رجلاً
يُسمى محمدَ بنَ زيدِ التميميِّ، فهل يصحُّ إيمانهُ بمحمدِ رسولِ اللهِ ﷺ؟!!!
ولا إخالَ الخصمَ يصحُّ إيمانَ هذا، فكيف يصحُّ إيمانَ مَنْ عبدَ غيرَ اللهِ
وإنَّ قالَ «لا إلهَ إلا اللهُ».

فصل

في الأحاديث الدالة

على أن المؤمن الموعود بالثواب هو من
ءامن بالله وبرسوله محمد صلى الله عليه وسلم لا من عبد
أي معبود بشرط تسميته له «الله».

أخرج ابن أبي شيبة^(١)، وعبد بن حميد^(٢)، وأبو داود^(٣)، والنسائي في الكبرى^(٤)، وغيرهم مرفوعاً: «من قال: رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً وجبت له الجنة»، وفي حديث إسلام زيد بن سعدة عند ابن حبان: «أشهدك يا عمر أنني قد رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً»^(٥)، والمجسم لم يرص بالله رباً بل رضى الجسم المتخيل رباً وإلهاً،

(١) أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، مكتبة الرشد، الرياض، ١، ١٤٠٩هـ، (٣٦/٦)، حديث (٢٩٢٨٨).

(٢) أبو محمد عبد بن حميد بن نصر (ت: ٢٤٩هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨، (ص ٣٠٨).

(٣) سنن أبي داود، المكتبة العصري، صيدا - بيروت، باب في الاستغفار، (٨٧/٢)، حديث (١٥٢٩).

(٤) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١، (٧/٩)، حديث (٩٧٤٨).

(٥) أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي البستي (ت: ٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣، (١/٥٢١)، حديث (٢٨٨).

فلا يكون مسلماً ولا تجب له الجنة ولا يشم رائحتها.

وقال رسول الله ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»^(١)، ففي الحديث تصريح منه عليه الصلاة والسلام بأن من لم يؤمن بالله أي لم يتخذه إلهاً ومعبوداً فهو غير متحقق بالإيمان، والمجسم لم يؤمن بالله بل ءامن بألوهية جسم تخيله وتوهمه فمن أين يكون له سبيل للإيمان؟!

كيف يعد المجسم من أهل الإسلام وقد قال ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» الحديث^(٢)، والمجسم مكذب بشهادة لا إله إلا الله، فإن حقيقة اعتقاده: لا إله إلا الجسم الذي أتخيله، وليس هو الله حتماً!!

وقد صح في الحديث المتواتر: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به»^(٣)، فشرط لصحة الإيمان النطق بالشهادة وتصديق القلب والتسليم بما جاء به النبي محمد ﷺ، ولا يجزئ متعالم ينتسب إلى أهل السنة على الزعم بأن المجسم ءامن في ركن التوحيد الأعظم بما جاء به رسول الله ﷺ، وأن ما يعتقد في الله هو ما دعا إليه النبي ﷺ وبلغه عن ربه إلا أن ينزع ما يستتر به من ادعاء مذهب أهل الإيمان والتزويه ويعلن صراحة انتسابه إلى مذهب التشبيه والتمثيل.

وصح في حديث مسلم وغيره مرفوعاً: «من قال: لا إله إلا الله وكفر بما

(١) سنن أبي داود، (٢٤/١)، حديث (٢١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، (٣٦/١)، حديث (٨).

(٣) المصدر السابق، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، (٥٢/١)، حديث (٢١).

يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَرَمَ مَالِهِ وَدَمَهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»^(١)، فاشترطَ مع القولِ لِيُحَكَّمَ له بحكمِ الإسلامِ أَنْ يَكْفُرَ بما يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، والمجسِّمُ لم يَكْفُرْ بما يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ بل هُوَ يُعْظَمُهُ وَيُعْبَدُهُ وَيَتَذَلَّلُ له مِنْ دُونِ اللَّهِ فلا يَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ولا تَنْطَبِقُ عليه أَحكامُهُمُ بِنَصِّ الْحَدِيثِ.

وَصَحَّ أَيضًا فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ^(٢) وَأَحْمَدَ^(٣) وَغَيْرِهِمَا: «يَشْتَمِنِي ابْنُ آدَمَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتَمِنِي» ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا شَتْمُهُ فَقَوْلُهُ: إِنَّ لِي وَلَدًا»، فَسَمَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَسَبَةَ الْوَلَدِ إِلَيْهِ شَتْمًا لَهُ لِأَنَّ فِيهِ نَسَبَةً مَا لَا يَلِيقُ بِهِ إِلَيْهِ وَهُوَ كَفَرٌ بِلا شَكِّ، وَمِنْ هُنَا قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ نَسَبَ غَيْرَهُ إِلَى أَمْرٍ لَا يَلِيقُ يُطَلَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَتَّمَهُ» اهـ^(٤)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ نَسَبَ الْجِسْمِيَّةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى شَاتَمَ لَهُ إِذِ الْجِسْمِيَّةُ لَا تَلِيقُ بِهِ تَعَالَى بِاتِّفَاقٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَصْمِنَا، وَشَاتَمَ الرَّبَّ سَبَحَانَهُ كَافِرٌ بِلا تَرَدُّدٍ.

وَأَخْرَجَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ بَشْرَانَ فِي الْأَمَالِيِّ^(٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ^(٦) مَرْفُوعًا «﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾» ﴿٤﴾ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شِبْهُهُ﴾

(١) المصدر السابق، (١/٥٣)، حديث (٢٣).

(٢) صحيح البخاري، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ﴿٤/١٠٦﴾، حديث (٣١٩٣).

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١ر، مسند أبي هريرة، (١٥/٩٦)، حديث (٩١١٤).

(٤) أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، (٨/٧٤٠).

(٥) أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران البغدادي (ت: ٤٣٠هـ)، أمالي ابن بشران، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧ر، (ص ٨٥)، حديث (١٦٥).

(٦) أبو بكر البيهقي، الأسماء والصفات، مكتبة السوادي، جدة، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣ر، باب جماع أبواب ذكر الأسماء التي تتع نفي التشبيه عن =

وَلَا نِدَّ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

وفي مثل هذه الأحاديثِ كثرةٌ لو أَرَدْنَا تَتَبُّعَهَا.

ثُمَّ إِنَّا قَدْ وَجَدْنَا الْمَجْسَمَةَ يَرْجُمُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِالْبَاطِلِ وَيَصِفُونَهُمْ بِأَنَّهُمْ مُعْطَلَةٌ يُنْكِرُونَ وجودَ الصَّانِعِ بِزَعْمِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا هُوَ دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا هُوَ خَارِجَ الْعَالَمِ، وَليْسَ مُتَّصِلًا بِالْعَالَمِ وَلَا مُنْفَصِلًا عَنْهُ»، فَقَالَتِ الْمَجْسَمَةُ: «إِنَّا لَا نَعْقِلُ موجودًا كَذَلِكَ إِلَّا الْعَدَمَ الصَّرْفَ»، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا اتَّضَحَ أَنَّ الْمَجْسَمَ لَا يَتَوَجَّهُ بِعِبَادَتِهِ إِلَى الْإِلَهِ الَّذِي يَعْبُدُهُ أَهْلُ السُّنَّةِ، فَالْمَجْسَمُ إِذَا قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» عَنَى بِذَلِكَ نَفْيَ الْأَوْهِيَةِ عَمَّا سِوَى الْجِسْمِ الَّذِي يَتَوَهَّمُهُ خَالِقًا، وَإِذَا سَجَدَ فَإِنَّهُ يَتَقَرَّبُ إِلَى ذَلِكَ الْجِسْمِ، وَإِذَا سَأَلَ وَدَعَا وَرَجَا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ وَيَدْعُو وَيَرْجُو ذَلِكَ الْجِسْمَ، وَلَا يُوْجَدُ عَلَى التَّحْقِيقِ جِسْمٌ يُبْرَزُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ، وَلِذَا فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَجْسَمِ وَعَابِدِ الشَّمْسِ أَوْ عَابِدِ هُبَلٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا أَنَّ الْمَجْسَمَ يَتَوَهَّمُ مَعْبُودَهُ وَلَا يَرَاهُ، وَعَابِدُ هُبَلٍ يَرَى مَعْبُودَهُ وَيَعْلَمُ وَجُودَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكَ (ت: ٤٠٦ هـ) فِي شَرْحِ الْعَالَمِ وَالْمُتَعَلِّمِ مَا نَصَّهُ: «وَكَذَلِكَ كُلُّ مُبْتَدِعٍ يُلْحِدُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ لَمَّا قَالَتْ: نَعْبُدُ جِسْمًا مَحْدُودًا مُمَاسًا لِلْخَلْقِ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، فَإِذَا كُشِفَ عَنْ حَقِيقَةِ أَوْصَافِهِمْ لِمَعْبُودِهِمْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَسَبِ مَا يَصِفُونَ، فَاقْتَضَى قِيَاسُ هَذَا الْقَوْلِ فِي تَكْفِيرِ الْيَهُودِيِّ وَالتَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ تَكْفِيرَهُ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ الْمُلْحِدِينَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، فَاعْتَبِرْ أَحَدَهُمَا بِصَاحِبِهِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَعْْبُدُ غَيْرَ مَعْبُودِكَ وَتَعْبُدُ أَنْتَ غَيْرَ مَعْبُودِهِمْ، فَلَمْ يُؤْمِنُوا بِرَبِّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا ءَامَنُوا بِغَيْرِ مَنْ ءَامَنْتَ بِهِ، فَوَجَبَ أَلَّا يُسَمَّوْا

= اللَّهُ تَعَالَى، (١/٩٢)، حَدِيثُ (٥٠)، بَلْفِظُ: «لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْبَةٌ وَلَا عَدْلٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، وَفِي (٢/٣٩)، حَدِيثُ (٦٠٧)، بَلْفِظُ: «لَمْ يَكُنْ لَهُ شِبْهُ وَلَا عَدْلٌ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

مُؤْمِنِينَ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ فَاعْرِفُهُ» اهـ^(١).

وقال إمام الحرمين في العقيدة النظامية بعد ذكر المشبهة ما نصه:
«والذي دَعَاهُمْ [يعني المجسمة] إلى ذَلِكَ طَلَبُهُمْ رَبَّهُمْ مِنَ المحسوساتِ وما
يَتَشَكَّلُ فِي الأوهامِ وَيَتَقَدَّرُ فِي مجاري الوسوسِ وخواطرِ الهواجسِ، وهذا
حَيْدٌ بِالْكُلِّيَّةِ عَنِ صفاتِ الإلهِيَّةِ، وأيُّ فرقٍ بين هؤَلاءِ وبينَ مَنْ يَعْبُدُ بعضَ
الأجرامِ العُلُويَّةِ» اهـ^(٢).

فإذا صحَّ هذا تَبَيَّنَ على وَجْهِه لا يَتْرُكُ للاحتمالِ مجالاً أَنْ أهْلَ السُّنَّةِ
والجماعةِ يُشِيرُونَ إلى معبودٍ هوَ غيرُ معبودِ المجسمةِ، فإنَّ معبودنا لا يُقَرُّ
المجسمةُ بوجودِهِ أصلاً ولا يُصَدِّقُونَ به، بَلْ إنَّهْمُ يُكْفِرُونَنا في عبادتنا لِمَنْ
نُنْفِي عنه الجهةَ والمكانَ والاتِّصالَ والانفصالَ، وهذا يُؤَكِّدُ أنَّهْمَ لا يَعْبُدُونَ ما
نَعْبُدُ، ولوضوحِ هذا المعنى قالَ الغزاليُّ في إجماعِ العوامِ: «إنَّ المجسِّمَ عابدُ
صَنَمٍ»^(٣)، وقال أيضاً في الاقتصادِ في الاعتقادِ: «فليت شعري ماذا يُضْمِرُ
الخصمُ ويُقَدِّرُهُ مِنْ ذُهولِ موسى عليه الصلاة والسلام؟ أيقَدِّرُهُ معتقداً أنه
جسمٌ في جهةٍ ذو لونٍ؟ واتهامُ الأنبياءِ بذلك كَفْرٌ صريحٌ، فإنه تكفيرٌ للنبيِّ،
فإنَّ القائلَ بأنَّ اللهَ سبحانه جسمٌ وعابدُ الوثنِ والشمسِ واحداً» اهـ^(٤).

وقال الرازيُّ في تفسيره مُوضِحاً ذلك ما نصه: «إنَّ الدليلَ دَلَّ على أنَّ
مَنْ قالَ: إنَّ الإلهَ جسمٌ، فهو مُنْكَرٌ لِلإلهِ تَعَالَى، وذلكَ لأنَّ إلهَ العالمِ موجودٌ

(١) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، شرح العالم والمتعلم، مكتبة الثقافة الدينية، ط ٢، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣ر، (ص ٢٤٠).

(٢) إمام الحرمين الجويني، العقيدة النظامية، المكتبة الأزهرية للتراث، تحقيق محمد زاهد الكوثري، ١٤١٢هـ/١٩٩٢ر، (ص ٢٢).

(٣) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، إجماع العوام عن علم الكلام، دار المنهاج، ط ١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٩ر، (ص ٥٢).

(٤) الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، دار المنهاج، (ص ١٣٩).

ليس بجسمٍ ولا حالٍ في الجسم، فإذا أنكرَ الجسمُ هذا الموجودَ فقد أنكرَ ذاتَ الإلهِ تعالى، فالخلافُ بينَ المجسِّمِ والمُوَحِّدِ ليسَ في الصفةِ بل في الذاتِ، فَصَحَّ في المجسِّمِ أَنَّهُ لا يُؤْمَنُ بِاللَّهِ»^(١)، وقال أيضاً: «والأقربُ أَنَّهُمْ طَلَبُوا مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُعَيِّنَ لَهُمْ أَصْنَامًا وَتَمَاثِيلَ يَتَقَرَّبُونَ بِعِبَادَتِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَبْدِ الْأَوْثَانِ حَيْثُ قَالُوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [سورة الزمر/٣]، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لِمَ كَانَ هَذَا الْقَوْلُ كُفْرًا؟ فَنَقُولُ: أَجْمَعَ كُلُّ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَى أَنَّ عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ سَوَاءٌ اعْتَقَدُوا فِي ذَلِكَ الْغَيْرِ كَوْنَهُ إِلَهًا لِلْعَالَمِ أَوْ اعْتَقَدُوا فِيهِ أَنَّ عِبَادَتَهُ تُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ نِهَايَةَ التَّعْظِيمِ، وَنِهَايَةَ التَّعْظِيمِ لَا تَلِيْقُ إِلَّا بِمَنْ يَصُدُرُ عَنْهُ نِهَايَةُ الْإِنْعَامِ وَالْإِكْرَامِ» اهـ^(٢)، وذكرَ نحوهَ أبو حيانَ الأندلسيُّ في تفسيره البحرِ المحيطِ^(٣)، وعلى هذا دَرَجَ العديِدُ مِنَ العلماءِ كابنِ الجوزيِّ حيثُ قالَ في المدهشِ ما نصُّه: «ما عَرَفَهُ مِنْ كَيْفِهِ، وَلَا وَحَدَهُ مِنْ مَثَلِهِ، وَلَا عِبَدَهُ مِنْ شَبَّهَهُ»^(٤)، وكالْخونَجِيِّ حيثُ قالَ في شرحِ المعالمِ ما نصُّه: «وثانيها: أَنَّ عَابِدَ الصَّنَمِ إِنَّمَا نُكْفِرُهُ لِأَنَّهُ عَابِدٌ لغيرِ اللَّهِ، والمَجْسِمْ عَابِدٌ لغيرِ اللَّهِ فيكونُ كافرًا... وثالثها: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [سورة المائدة/١٧]، فدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى كُفْرٍ مَنْ قالَ في غيرِ اللَّهِ إِنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَنْ قالَ في جِسْمٍ إِنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ قالَ في غيرِ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) تفسير الرازي، (١٦ / ٢٤).

(٢) المصدر السابق، (١٤ / ٣٥٠).

(٣) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠هـ، (٥ / ١٥٧).

(٤) ابن الجوزي، المدهش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ر، (ص ١٣٨).

فيجبُ تكفيرُهُ» اه^(١). فظهرَ بذلكَ كُلِّهِ أَنْ حُكِّمْنَا فِي الْمَجْسَمِ هُوَ حُكْمُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، وَهُوَ أَنَّهُ كَعِبَادِ الْأَصْنَامِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوَاكِبِ، حَيْثُ إِنَّهُ بَدَلَ الْعِبَادَةِ لِمَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا وَلَمْ يَبْدُلْهَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَابِ الشَّعْرَانِيُّ: «فَلَمَّا اطَّلَعَ أئِمَّةُ الشَّرِيعَةِ عَلَى هَذِهِ الْفَضَائِحِ الشَّنِيعَةِ أَلْحَقُوا الْقَدْرِيَّةَ بِالْمَجُوسِ، وَالْحَلُولِيَّةَ بِأَهْلِ الرَّدَةِ، وَالْمَجْسَمَةَ بِعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ، فَيَسْتَتَابُونَ وَيُنَبِّهُونَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ، فَإِنْ أَصْرُوا وَلَمْ يَرْجِعُوا عَقَدَ السُّلْطَانُ لَهُمْ مَجْلَسًا وَفَعَلَ بِهِمْ مَا اتَّفَقَ رَأْيُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ» اه^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْغَنِيِّ النَّابِلِيُّ (ت: ١١٤٣ هـ): «وَمِنْهُمْ [أَيِ الزَّائِعِينَ]: مَنْ نَزَلَ إِلَى الْأَجْسَامِ كَالْيَهُودِ وَالْمَجْسَمَةَ وَعِبَادِ الْأَصْنَامِ، فَعَبَدُوا الْإِلَهَ الْمَجْسَمَ [أَيِ الَّذِي اتَّخَذُوهُ بِزَعْمِهِمْ إِلَهًا]، وَهُمْ أَحْسُ الْفِرْقِ كُلِّهِمْ، وَالْجَمِيعُ لَمْ يَخْرُجُوا عَنِ عِبَادَةِ أَمْثَالِهِمْ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، إِلَّا أَهْلَ الْعِنَايَةِ فَإِنَّهُمْ يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى حَقًّا» اه^(٣).

وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوْنِيُّ (ت: ٤٧٨ هـ): «إِنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الرَّبَّ عَظِيمٌ بِالذَّاتِ عَلَى مَعْنَى كَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ وَتَرْكِيبِهَا وَتَأْلِيْفِهَا وَأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُخْتَصَّ بِبَعْضِ الْجِهَاتِ وَالْمُحَاذَاةِ وَأَنَّ الْأَجْسَامَ الْمَخْدُودَةَ وَالْأَجْرَامَ الْمُتَقَرَّرَةَ بِأَقْطَارِهَا وَعَآثَارِهَا تُقَابِلُهُ فِي بَعْضِ جِهَاتِهِ وَإِنَّ مَنْ عَلَّقَ مُعْتَقَدَهُ بِمَوْجُودٍ لَيْسَ بِإِلَهِ بَلْ هُوَ عَلَى صِفَاتِ الْمُخْتَرَعَاتِ وَسِمَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ فَقَدْ اعْتَقَدَ مَوْجُودًا غَيْرَ الْإِلَهِ

(١) عبد الرَّحْمَنِ بن عبد الله الخونجي، شرح كتاب معالم أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي، دار الرياحين، (ص ٧٣٧-٧٣٨).

(٢) عبد الوهاب بن أحمد الشعرائي، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ ر، (٢/ ٣٩٧).

(٣) عبد الغني النابلسي، الأنوار الإلهية في شرح المقدمة السنوسية، دار تحقيق الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٢٢ ر، (ص ١٣٦).

وَاعْتَقَدَ الْإِلَهِيَّةَ فِيهِ فَيَنْزِلُ مَنْزِلَةً مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَصْنَامَ إِلَهَةٌ» اهـ^(١).

وَقَالَ مُلَا عَلِيٍّ الْقَارِي (ت: ١٠١٤ هـ) فِي شَرْحِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ مَا نَصَّهُ: «وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْمُجَسِّمُ مَا عَبَدَ اللَّهُ قَطُّ، لِأَنَّهُ يَعْْبُدُ مَا تَصَوَّرَهُ فِي وَهْمِهِ مِنَ الصُّورَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ» اهـ^(٢).

وَقَالَ الْكُوْثَرِيُّ فِي تَكْمَلَةِ الرَّدِّ عَلَى نُونِيَّةِ ابْنِ الْقَيْمِ: «قَالَ الْعَفِيفُ الْيَافِعِيُّ فِي مَرْهَمِ الْعِلَلِ الْمَعْضَلَةِ فِي الْجَزْءِ الثَّالِثِ مِنْهُ: «وَمَتَأَخَّرُوا الْحَنَابِلَةَ عَلَوْا فِي دِينِهِمْ غُلُوًّا فَاحْشًا، وَتَسَفَّهُوا سَفَهًا عَظِيمًا، وَجَسَّمُوا تَجْسِيمًا قَبِيحًا، وَشَبَّهُوا اللَّهَ بِخَلْقِهِ تَشْبِيهًا شَنِيعًا، وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ أَمْثَالَ كَثِيرَةً، حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي الْعَوَاصِمِ: أَخْبَرَنِي مَنْ أَثَقُ بِهِ مِنْ مَشِيخَتِي أَنَّ الْقَاضِيَّ أَبَا يَعْلَى الْحَنْبَلِيَّ كَانَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ سَبَحَانَهُ يَقُولُ فِيمَا وَرَدَ مِنْ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى: «الزُّمُونِي مَا شَتَّمْتُمْ فَإِنِّي أَلْتَزِمُهُ إِلَّا اللَّحِيَّةَ وَالْعَوْرَةَ»، قَالَ بَعْضُ أُمَّةِ أَهْلِ الْحَقِّ: «وَهَذَا كَفْرٌ قَبِيحٌ وَاسْتِهْزَاءٌ بِاللَّهِ تَعَالَى شَنِيعٌ، وَقَائِلُهُ جَاهِلٌ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يُقْتَدَى بِهِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَا مَتَّبِعٌ لِإِمَامِهِ الَّذِي يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ وَيَتَسْتَرُّ بِهِ، بَلْ هُوَ شَرِيكٌ لِلْمُشْرِكِينَ فِي عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، فَإِنَّهُ مَا عَبَدَ اللَّهَ وَلَا عَرَفَهُ، وَإِنَّمَا صَوَّرَ صَنْمًا فِي نَفْسِهِ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْمَلْحَدُونَ وَالْجَاحِدُونَ عَلُوًّا كَبِيرًا» اهـ^(٣).

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ (ت: ٦٩٥ هـ) فِي بَهْجَةِ النُّفُوسِ

(١) أجوبة إمام الحرمين الجويني على أسئلة عبد الحق الصقلي، (ص ٨).

(٢) ملا علي القاري، شرح الفقه الأكبر، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ ر، (ص ٩٠).

(٣) محمد زاهد الكوثري، تكملة الرد على نونية ابن القيم، المطبوع مع كتاب: السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل لتقي الدين السبكي، المكتبة الأزهرية للتراث، (ص ٩٦).

عند شرح حديث: «عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا^(١)» ما نصّه: «ومنهمُ
 المجسمةُ لأنَّهم يقولونَ بالجسمِ والحلُولِ، ومُعْتَقِدُ هذا لا يَصِحُّ منه الإيمانُ
 بعمومِ اللفظِ المذكورِ في الحديثِ، لأنَّه لا يَصِحُّ الإيمانُ بِمُقْتَضَى لفظِ
 الحديثِ حتى يَصِحَّ الإيمانُ به عَزَّ وَجَلَّ بِمُقْتَضَى ما أَخْبَرَ به عن نَفْسِهِ حيثُ
 يقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى / ١١]، و«شَيْءٌ» يَنْطَلِقُ على القليلِ
 والكثيرِ وعلى كُلِّ الأَشْيَاءِ، فَمَنْ خَصَّصَ هذا العمومَ وهو قولُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ
 شَيْءٌ﴾، لم يَصِحَّ منه الإيمانُ بعمومِ لفظِ الحديثِ وإنِ ادَّعاهُ، لأنَّ مَنْ لا
 يَعْرِفُ مَعْبُودَهُ كَيْفَ يَصِحُّ له الإيمانُ به، وذلكُ مُحالٌ» اهـ^(٢).

وقال محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ) في تفسيره التحرير
 والتنوير ما نصّه: «ومعنى كُفِرَهم باللَّهِ أَنَّهُمْ لَمَّا ءَامَنُوا به^(٣) ووصفوه بصفاتٍ
 غير صفاته من التَّجْسِيمِ واتِّخَاذِ الصَّاحِبَةِ والوَلَدِ والحلُولِ ونحو ذلك فقد
 ءَامَنُوا بالاسم لا بالمسمَّى، وهم في الحقيقة كَفَرُوا بالمسمَّى، كما إذا كان أَحَدٌ
 يظُنُّ أَنَّهُ يعرف فلانًا فقلت له: صِفْه لي، فوصفَه بغير صفاته تقول له: أنت لا
 تعرفه، على أَنَّهُمْ لَمَّا كَفَرُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ فقد كَفَرُوا بما جاء به من توحيد اللّهِ
 وتنزيهه عن مُمَثَّلَةِ الحوادثِ، فقد كَفَرُوا بِإِلَهِيَّتِهِ الحَقَّةِ، إذ مِنْهُمْ مَنْ جَسَمَ
 وَمِنْهُمْ مَنْ ثَلَّثَ» اهـ^(٤).

(١) صحيح البخاري، باب: علامة الإيمان حب الأنصار، (١/١٢)، حديث (١٨).

(٢) أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما لها
 وما عليها، شرح مختصر صحيح البخاري المسمى: جمع النهاية في بدء الخير
 والغاية، دار الجيل، ط ٣، (١/٣٤). وذكره الشيخ محمود الخطاب السبكي في
 إتحاف الكائنات (ص/٧٠).

(٣) أي ظاهرًا لا حقيقةً كما سيبيته.

(٤) محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، (٦/٩).

فصل

في بيان بعض نتائج عقيدة المجسمة

١. من نتائج عقيدة المجسمة: إنكار وجود الله، لأن الله قال في القرآن الكريم: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة/ ٢]، ففي هذه الآية أثبت الله وجود نفسه وأنه خالق للعالمين وربهم ومالكهم، والجسم من العالمين، وأما على مقتضى عقيدة المجسمة فقد صار الله جسمًا، والجسم مخلوق وليس خالقًا، وبهذا أنكروا وجود الله، وجعلوا هذا الجسم الذي تخيلوه خالقًا للعالم، فمقتضى عقيدتهم أن الله تعالى مخلوق لغيره لأنهم اعتقدوه جسمًا، وأن العالم غير موجود، لأن الجسم لا يستطيع أن يخلق جسمًا، فكيف يخلق هذا العالم بأسره؟! وبما أن العالم موجود، فموجدُه لا يشبهه بوجه من الوجوه فلا يكون جسمًا.

٢. من نتائج عقيدة المجسمة: تكذيب القرآن الكريم، لأن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى/ ١١]، وهم يقولون: الله جسم، سواء قالوا: «جسم كالأجسام»، أو قالوا: «جسم لا كالأجسام»، ففي كلا الحالين كذبوا هذه الآية الكريمة.

٣. من نتائج عقيدة المجسمة: أنهم يعبدون جسمًا تخيلوه قاعدًا فوق العرش لا وجود له، فهم في الحقيقة إنما يعبدون جسمًا تخيلوه، وهذا الجسم ليس الله، لأن الله ليس جسمًا بالمرّة ولا يتخيل في البال، فيا خبيثهم ويا لحسرتهم.

٤. من نتائج عقيدة المجسمة: أنهم جَوَّزُوا عبادة الأجسام، فهذا الجسم الذي تخيلوه اعتقدوا أنه الله، وفي الحقيقة ليس هو الله، إذا هم صاروا عابدين لهذا الجسم، وما الفرق بينهم وبين من يعبد الشمس أو القمر أو

النَّارِ أَوْ الْقِرْدِ أَوْ الْحَجَرِ أَوْ الصَّنَمِ، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَعْبُدُونَ أَجْسَامًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يَعْبُدُ جِسْمًا تَخَيَّلَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَبَيْنَ مَنْ يَعْبُدُ جِسْمًا تَخَيَّلَهُ فِي الطَّائِرَةِ فِي الْجَوِّ، أَوْ مَنْ يَعْبُدُ جِسْمًا وَضَعَهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَعِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمَجْسَمَةِ تَجُوزُ عِبَادَةُ الْأَجْسَامِ وَهَذَا تَكْذِيبٌ لِلْإِسْلَامِ.

٥. مِنْ نَتَائِجِ عَقِيدَةِ الْمَجْسَمَةِ: تَصْحِيحُ قَوْلِ الدَّهْرِيَّةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ فَإِنَّ الدَّهْرِيَّ يَقُولُ أَجْرَامُ الْعَالَمِ قَدِيمَةٌ وَالْمَجْسَمُ يَقُولُ الْإِلَهُ الْقَدِيمُ جِسْمٌ، فَلَا مَنَافَاةَ عِنْدَهُ بَيْنَ الْأَزَلِيَّةِ وَالْجَسْمِيَّةِ وَهُوَ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ الدَّهْرِيُّ وَيَسْعَى فِي إِثْبَاتِهِ.

٦. مِنْ نَتَائِجِ عَقِيدَةِ الْمَجْسَمَةِ: نِسْبَةُ الْحُدُوثِ لِلَّهِ، لِأَنَّ الدَّلَائِلَ الْقَطْعِيَّةَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى وُجُوبِ حَدُوثِ الْأَجْسَامِ لِمَلَازِمَتِهَا لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ جِسْمًا لَوَجِبَ لَهُ الْحُدُوثُ، وَهُوَ مَا يَرُدُّهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [سورة الحديد/٣].

٧. مِنْ نَتَائِجِ عَقِيدَةِ الْمَجْسَمَةِ: تَصْحِيحُ خَلْقِ الْجِسْمِ لِلْجِسْمِ، فَإِنَّ الْمَجْسَمَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي هُوَ جِسْمٌ بَزَعِمَهُمْ هُوَ الَّذِي خَلَقَ أَجْسَامَ الْعَالَمِ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ صِحَّةَ خَلْقِ الْوَالِدِ لَوْلَدِهِ وَالشَّبِيهِ لِشَبِيهِهِ، وَهُوَ مُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [سورة النحل/١٧].

٨. مِنْ نَتَائِجِ عَقِيدَةِ الْمَجْسَمَةِ: أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ إِثْبَاتَ حُدُوثِ الْعَالَمِ وَالْأَجْسَامِ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا: «اللَّهُ جِسْمٌ»، وَالْجِسْمُ مَخْلُوقٌ، فَعَلَى هَذَا لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُثَبِّتُوا أَنَّ الْأَجْسَامَ حَادِثَةٌ وَمَخْلُوقَةٌ، لِأَنَّهُمْ بِهِذَا يَقُولُونَ: «الْإِلَهُ حَادِثٌ وَمَخْلُوقٌ»، لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَهُ جِسْمًا.

٩. مِنْ نَتَائِجِ عَقِيدَةِ الْمَجْسَمَةِ: التَّنَاقُضُ وَالتَّضَارُبُ؛ فَقَوْلُهُمْ: «اللَّهُ جِسْمٌ» يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ، لِأَنَّ الدَّلَائِلَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ كُلَّ جِسْمٍ مَخْلُوقٌ، وَقَوْلُهُمْ: «لَا كَالْأَجْسَامِ» أَي لَيْسَ مَخْلُوقًا، فَلِزِمَ التَّنَاقُضُ، فَصَارَ مُؤَدَى قَوْلِهِمْ: «اللَّهُ مَخْلُوقٌ، اللَّهُ لَيْسَ مَخْلُوقًا»، وَلَا يَقُولُ هَذَا عَاقِلٌ، وَهَذَا كَفْرٌ صَرِيحٌ

كما نَصَّ عليه إمامُ السُّنَّةِ أحمدُ بنُ حنبلٍ رضيَ اللهُ عنه فيما رواه عنه الحافظُ بدرُ الدِّينِ الزركشيُّ في كتابه تشنيف المسامع: «مَنْ قَالَ: اللهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ كَفَرَ»^(١).

١٠. مِنْ نَتَائِجِ عَقِيدَةِ الْمَجْسَمَةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى مُقْتَضَى دِينِهِمْ وَعَقِيدَتِهِمْ الْفَاسِدَةِ أَنْ يُقَالَ: «اللَّهُ عَاجِزٌ لَا كَالْعَاجِزِينَ»، و«اللَّهُ ضَعِيفٌ لَا كَالضَعْفَاءِ»، و«اللَّهُ جَائِعٌ لَا كَالْجَائِعِينَ»، و«اللَّهُ مَحْتَاجٌ لَا كَالْمَحْتَاجِينَ»، لِأَنَّ الْوَصْفَ بِالْجَسْمِيَّةِ غَيْرُ لَاقٍ بِاللَّهِ، وَكَذَا الْعِزُّ وَالضَّعْفُ وَالْجُوعُ وَالْحَاجَةُ كُلُّهَا صِفَاتٌ غَيْرُ لَاقِيَةٍ بِاللَّهِ، وَلَا يَرْفَعُ هَذَا النِّقْصَ قَوْلُهُمْ: «لَا كَالْعَاجِزِينَ، لَا كَالضَعْفَاءِ، لَا كَالْجَائِعِينَ، لَا كَالْمَحْتَاجِينَ»، وَكَذَا قَوْلُهُمْ: «لَا كَالْأَجْسَامِ».

١١. مِنْ نَتَائِجِ عَقَائِدِ الْمَجْسَمَةِ: نِسْبَةُ الْكُذْبِ إِلَى اللَّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، لَأَنَّهُمْ قَالُوا: «هُوَ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ»، وَ«لَهُ كَيْفِيَّةٌ لَا كَالْكَيفِيَّاتِ»، وَ«هُوَ جَالِسٌ لَا كَالْجَالِسِينَ»، فَعَلَى هَذَا صَارَتِ الْآيَةُ كَذِبًا لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِبَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَالْآيَةُ تَنْفِي كُلَّ ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ. وَلَا يَرْفَعُ النِّقْصَ قَوْلُهُمْ «لَا كَالْأَجْسَامِ» كَمَا تَقَدَّمَ كَمَا لَا يَرْفَعُ الشَّتْمَ مَا لَوْ قِيلَ لِأَحَدِهِمْ: «أَنْتَ حَمَارٌ لَا كَالْحَمِيرِ»، أَوْ «أَنْتَ تَيْسٌ لَا كَالْتَيْسِ»، أَوْ «أَنْتَ غَيْبِيٌّ لَا كَالْأَغْيَاءِ»؟!، فَإِنَّهُمْ لَا يَرْضَوْنَ بِذَلِكَ لَوْ قِيلَ: «لَا كَالْحَمِيرِ»، فَكَيْفَ أَجَازُوا لِأَنْفُسِهِمْ أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ وَيُشَبِّهُوهُ بِهِمْ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: «لَا كَالْأَجْسَامِ، لَا كَالْجَالِسِينَ»، وَهَذَا تَنَاقُضٌ مَفْضُوحٌ، فَيَا لِنِعَاسَتِهِمْ، فَأَبْئُسُ وَأَسْفَهُ بِهِمْ مِنْ قَوْمٍ نَاقِضُوا الْعَقْلَ وَكَذَّبُوا الْقُرْآنَ وَخَرَجُوا بِالْكَلِّيَّةِ عَنِ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ.

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين الزركشي، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ ر، (٤/٦٤٨).

١٢. مِنْ نَتَائِجِ عَقِيدَةِ الْمَجْسَمَةِ: تَجْوِيزُ تَسْمِيَةِ اللَّهِ بِأَسْمَاءٍ لَمْ يَسْمَ بِهَا نَفْسَهُ، وَلَا سَمَّاهَا بِهِ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا كِتَابٌ مِنَ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَةِ الْمَنْزَلَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَلَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهَا الْأُمَّةُ، فَقَوْلُهُمْ: «اللَّهُ جِسْمٌ» مِنْ أَيْنَ جَاؤُوا بِهِ؟! وَمَا هُوَ دَلِيلُهُمْ عَلَيْهِ بِزَعْمِهِمْ؟! وَمَنْ هُوَ سَلَفُهُمْ فِي إِطْلَاقِهِ؟! فَالْبَاحِثُ وَالْمَطَّلِعُ يَعْرِفُ أَنَّ التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ جَاءَ مِنَ الْيَهُودِ، وَمِنْ الْفِرْقِ الْكَافِرَةِ، وَكُتِبَ أَصْحَابِ الْأَدْيَانِ الْبَاطِلَةِ، وَبِتَسْمِيَتِهِمْ لِلَّهِ جِسْمًا أَجَازُوا أَنْ يُسَمَّى جَسَدًا وَحُجْمًا وَكَمِيَّةً وَقَمَرًا وَلِحْمًا وَجَبَلًا وَعَسَلًا وَخُبْرًا وَزَيْدًا وَبَكْرًا وَعَمْرًا، وَهَذَا دِينَ جَدِيدٌ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ سَلَفًا وَخَلْفًا وَشَرْقًا وَغَرْبًا وَتَلَقَّوْهَا بِالْقَبُولِ مَا نَصَّهُ: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ» وَهَذَا إِجْمَاعٌ قَطْعِيٌّ، وَقَالَ إِمَامُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ اللَّهِ إِلَّا بِمَا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ أَوْ ثَبَّتَ فِي السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ أَوْ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ»، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ: «مَا أَطْلَقَ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ أَطْلَقْنَاهُ عَلَيْهِ وَمَا لَا فَلَا»، وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبِيهَقِيُّ: «أَسْمَاءُ اللَّهِ تَوْفِيقِيَّةٌ»، وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: «لَا تَثْبُتُ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ أَوْ تَابِعِيٍّ»، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ هَؤُلَاءِ بِتَسْمِيَةِ اللَّهِ جِسْمًا؟! إِذَا هَؤُلَاءِ اخْتَرَعُوا عَقِيدَةً مُحَدَّثَةً وَدِينًا جَدِيدًا، نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ فِي دِينِنَا وَدُنْيَانَا.

١٣. مِنْ نَتَائِجِ عَقِيدَةِ الْمَجْسَمَةِ: تَجْوِيزُ التَّغْيِيرِ وَالتَّطَوُّرِ وَالتَّبَدُّلِ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: «اللَّهُ جَالِسٌ عَلَى الْعَرْشِ» وَالْعَرْشُ مَخْلُوقٌ، مَعْنَاهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْعَرْشَ لَمْ يَكُنْ جَالِسًا عَلَيْهِ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ خَلَقَهُ جَلَسَ، وَهَذَا تَغْيِيرٌ، وَالتَّغْيِيرُ أَكْبَرُ عِلْمَاتِ الْحُدُوثِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ اللَّهُ مَخْلُوقًا حَادِثًا بِزَعْمِهِمْ، وَهَذَا مِنْ أَصْرَحِ الصَّرِيحِ فِي الْكُفْرِ، وَخَلَقَ اللَّهُ لِلْخَلْقِ لَمْ يُغَيِّرْ فِي صِفَةِ اللَّهِ شَيْئًا، فَهُوَ أَزَلِّيٌّ أَبَدِيٌّ، وَالْأَزَلِّيُّ الْأَبَدِيُّ لَا يَتَغَيَّرُ، لِأَنَّ الْمَتَغَيِّرَ يَحْتَاجُ لِمَنْ يُغَيِّرُهُ وَالْإِحتِيَاجِيَّةُ تُنَافِي الْأُلُوهِيَّةَ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ: «مَنْ قَالَ بِحُدُوثِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ

أَوْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ كَفَرَ» اهـ^(١).

فالحاصل أنّ الجسمَ ليسَ هوَ اللهَ، فالمجسمُ عبدٌ غيرَ اللهِ فهوَ ليسَ مسلماً، وفي هذا أنشد بعضهم:

قُلْ لِلْمُشَبَّهَةِ الَّذِينَ تَجَاوَزُوا حُجِّجِ الْعُقُولِ بِكُلِّ قَوْلٍ مُنْكَرٍ
يَا وَيْلَكُمْ قِسْتُمْ صِفَاتِ إِلَهِكُمْ بِصِفَاتِكُمْ هَذَا قِيَاسِ الْأَخْسَرِ
أَيْقَاسُ صَانِعِ صَنْعَةٍ بِصَنْعِهِ أَيْقَاسُ كَاتِبِ أَسْطُرٍ بِالْأَسْطُرِ
مَنْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ يُشَبِّهُ خَلْقَهُ كَانَتْ مَقَالَتُهُ مَقَالَةً مُفْتَرِي

الخالقِ سُبْحَانَهُ لَا يُشَبِّهُ الْمَخْلُوقَ، كُلُّ الْأَجْسَامِ مُتَشَابِهَةٌ فِي الْجِسْمِيَّةِ، فَخَالِقُهَا سُبْحَانَهُ لَا يَكُونُ جِسْمًا مِثْلَهَا، الْأَيْمَةُ كُلُّهُمْ قَالُوا: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ فَهُوَ كَافِرٌ، الْأَرْبَعَةُ وَغَيْرُهُمْ، الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ قَالَ: «الْمُجَسِّمُ كَافِرٌ»، مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمَجْسَمُ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ كَافِرٌ، أَمَّا الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ فَهُوَ غَيْرُ كَافِرٍ، مَا قَالَ هَذَا، إِنَّمَا قَالَ: «الْمُجَسِّمُ كَافِرٌ»، هَذَا يَعْنِي كُلَّ أَنْوَاعِ الْمُجَسِّمَةِ، فَكُلُّ مُجَسِّمٍ كَافِرٌ، هَذَا مَعْنَاهُ، الَّذِي يَعْلَمُ بَعْلُومِ اللَّغَةِ، أَوْ يَعْلَمُ الْأَصُولَ يَعْلَمُ أَنَّ كَلِمَةَ «الْمَجْسَمِ» هُنَا تَدُلُّ عَلَى النَّوْعِ، عَلَى الْعُمُومِ، مَعْنَاهُ: كُلُّ مُجَسِّمٍ كَافِرٌ، الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: «مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ فَهُوَ كَافِرٌ»، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْجِسْمَ هُوَ مَا لَهُ طَوْلٌ وَعَرْضٌ وَعَمَقٌ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: «اللَّهُ جِسْمٌ» وَإِذَا قَالَ: «اللَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ»، مَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ هَذَا مِثْلُ هَذَا، هَذَا أَثْبَتَ لِلَّهِ الْجِسْمِيَّةَ، وَهَذَا أَثْبَتَ لِلَّهِ الْجِسْمِيَّةَ، الَّذِي يَقُولُ: «اللَّهُ جِسْمٌ» مَعْنَاهُ: لَهُ طَوْلٌ وَعَرْضٌ وَعَمَقٌ، وَالَّذِي يَقُولُ: «اللَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُثْبِتُ لِلَّهِ الطَّوْلَ وَالْعَرْضَ وَالْعَمَقَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا كَالْأَجْسَامِ»، مَاذَا يَنْفَعُهُ هَذَا؟ لَا يَنْفَعُهُ،

(١) الإمام أبو حنيفة، الفقه الأكبر، تحقيق محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، (ص ٦١٩).

وقد قال العلامة محمود الخطاب السبكي ما نصّه: «كُلُّ ما يُوَدِّي إلى جوازِ
التقديرِ على الباريِّ تعالى فتجويزُه في حقِّه كفرٌ من معتقديه»^(١) اهـ.
وسياتي المزيد من النقولات في الفصول المتقدمة.

(١) إتحاف الكائنات (ص/ ٧٦).

فصل

في انقسام الناس في مسألة التكفير

مسألة التكفير أخذت حيزًا ضخمًا من القيل والقال والأخذ والرد، وانقسم الناس فيها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: هم المائلون إلى ترك التكفير، فمنهم من أنكر التكفير جملةً وتفصيلاً، واعتبر أنه لا وجود للكفار إلا الملحدين فقط، حتى إن البعض أنكر أن يكون هناك مُلحدون، والبعض أثبت وجودهم وأثبت كفرهم إلا أنه عذّرهم بكفرهم لأسباب واهية.

وبعض هذا القسم أقرّوا التكفير ولكن وضعوا له قوانين خاضعة للأهواء والاستنساب، فقالوا مثلاً: لا يجوز لأحد أن يحكم على أحد بالكفر وإن رأى منه الأفعال الكفرية وسمع منه الأقوال الكفرية الصريحة، وإنما هذا متروكٌ لله تعالى يوم القيامة.

والبعض يقول: لا يجوز لأحد أن يكفر إلا الخليفة أو الراسخون في العلم. وءآخرون يقولون لك: قل ما شئت من الكفر والزندقة فلا بأس عليك طالما أن قلبك مطمئن بالإيمان، مثل سيد سابق في كتابه المسمى فقه السنة^(١)، ومنهم من يحكم على الكلمة الكفرية بالكفر ولكن لا يحكم بتكفير قائلها، وهذا جهلٌ عريضٌ وتناقضٌ.

وكلُّ هذه الفرق لا تستند إلا إلى الهوى، وليس لهم دليل ولا حجة، وهذا مذهب الانحلال الذي يعمل على نشر الفساد.

(١) سيد سابق، كتابه المسمى فقه السنة، (٢/٤٥٣)، ونص عبارته: «إن المسلم لا يُعتبر خارجاً عن الإسلام ولا يُحكم عليه بالردة إلا إذا انشرح صدره بالكفر واطمأن قلبه به ودخل فيه بالفعل» اهـ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: فهو قسمُ الإفراطِ، وهو يقومُ على التَّكْفِيرِ العشوائِيِّ بلا ضوابطٍ ولا أدلَّةٍ مُعتبرةٍ، وعلى توهُّماتٍ وأباطيلٍ ما أنزلَ اللهُ بها مِنْ سلطانٍ، وهذا مذهبُ الغلاةِ مِنَ الخوارجِ القدماءِ والجُدِّدِ، والمجسِّمةِ، والقُطبيةِ عِشاقِ السُّلْطَةِ مِنْ أهلِ الأهواءِ الجددِ، فراحوا يُكْفِرُونَ كُلَّ النَّاسِ سِوَاهُمْ، حتى بَدَّوْا يُكْفِرُونَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا دَاخِلَ الصَّفِّ الْوَاحِدِ وَالْفَرِيقِ الْوَاحِدِ. فَهؤُلاءِ قَدْ كَفَرُوا الْحَاكِمَ لِأَنَّهُ يَحْكُمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، وَكَفَرُوا الْمَحْكُومَ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْتَشِقْ سِلَاحَهُ فِي وَجْهِ الْحَاكِمِ، وَهَذَا الْفِكْرُ الْمَتَطَرِّفُ كَلَّفَ أُمَّتَنَا الْكَثِيرَ الْكَثِيرَ مِنْ سَلَالَاتِ الدِّمَاءِ وَتَلَالٍ مِنَ الْجَمَاجِمِ وَالْفِتَنِ الْمَتَجَوْلَةِ، وَهَذَا مَا حَدَثَ وَيَحْدُثُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ، وَهَذَا الْقِسْمُ اسْتَعْمَلَ هَذَا التَّكْفِيرَ تَمْهيدًا لِلتَّفْجِيرِ، حَيْثُ يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا السَّبِيلَ هُوَ أَهْوَى السَّبُلِ لِلْوَصُولِ إِلَى السُّلْطَةِ بِاسْمِ الدِّينِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ وَالْأَخِيرُ: فهو مَنْ يَضَعُ الضُّوَابِطَ الشَّرْعِيَّةَ فِي تَأْصِيلِ الْحُكْمِ عَلَى الْآخَرِينَ بِالْإِيمَانِ أَوْ الْكُفْرِ، أَوْ الْمَعْصِيَةِ أَوْ الصَّلَاحِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ كَبِيرِهَا وَصَغِيرِهَا، قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْوَسْطِيَّةِ وَالْإِعْتِدَالِ.

ولا يخفى على كُلِّ ذِي بَصِيرَةٍ أَنَّ مَادَّةَ (ك ف ر) بِمُتَفَرِّعَاتِهَا اللَّغُويَّةِ وَرَدَّتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً، وَقَدْ وَصَلَتْ إِلَى نَحْوِ أَلْفِ مَرَّةٍ، وَأَمَّا فِي الْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ فَحَدَّثَ وَلَا حَرَجَ.

وَمِنْ هُنَا فَلَا يَجُوزُ مَخُوضُ هَذَا الْمَوْضُوعِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَحْكَامِ وَكَأَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَذَلِكَ لِمَجْرَدِ إِرْضَاءِ الْمَلَا حِدَةِ الَّذِينَ يَتَحَسَّسُونَ مِنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ مَوْضُوعَ التَّكْفِيرِ الْعَشْوَائِيِّ الَّذِي لَا يَقُومُ عَلَى ضَوَابِطِ شَرْعِيَّةٍ إِنَّمَا هُوَ مَهْلَكَةٌ لِلَّذِينَ يُكْفِرُونَ النَّاسَ بِغَيْرِ حَقِّ، بَلْ يَعُودُ وَبِأَلِ التَّكْفِيرِ عَلَيْهِمْ أَنْفُسِهِمْ.

فَالوَاجِبُ: الْإِحْتِيَاظُ وَالتَّائِي وَالتَّثَبُّتُ وَعَدَمُ التَّسْرِعِ فِي التَّكْفِيرِ إِلَّا بَعْدَ انْجِلَاءِ الْحَقِيقَةِ.

فصل

في التحذير من مخاطر التكفير من غير الالتزام بضوابط الشرع

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [سورة الإسراء/ ٣٦].

وروى البخاري عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك»^(١).

وروى البخاري أيضاً في «باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال»: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أيما رجل قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»^(٢).

وروى مسلم في «باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر»: عن ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرئ قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه»^(٣).

فقد حذرنا رسول الله ﷺ في هذا الحديث من تكفير المسلمين بغير حق، وبين لنا أن من قال ذلك لمسلم يعود عليه وبال هذه الكلمة أي أنه يكفر بذلك لأنه يكون قد سمى الإسلام الذي عليه المخاطب كفراً. وأما إن قال له ذلك متأولاً بنوع تأويل فلا يكفر، وذلك كما لو كان قصده تشبيهه بالكفار

(١) صحيح البخاري، باب ما ينهى من السباب واللعن، (٨/ ١٥)، حديث (٦٠٤٥).

(٢) المصدر السابق، (٨/ ٢٦)، حديث (٦١٠٤).

(٣) صحيح مسلم، (١/ ٧٩)، حديث (٦٠).

ولم يقصد بهذه الكلمة أنه كافرٌ حقيقةً فلا يكفر، كأن قال له: «يا كافر»
وقصد أنه لخساسة أعماله كأنه كافر، فهنا لا يكفر لكن عليه إثمٌ كبيرٌ.

وعليه فإنَّ التسرُّع في التكفير أمرٌ خطيرٌ يوردُ صاحبه المهالك. وقد
قال شيخنا العلامة المحدثُ عبدُ الله بنُ محمدٍ الهريري رحمةُ الله عليه:
«التَّسْرُّعُ فِي التَّكْفِيرِ خَطَرٌ عَظِيمٌ، فَمَنْ كَفَّرَ مُسْلِمًا بِلَا تَأْوِيلٍ فَهُوَ الْكَافِرُ،
وَإِنْ كَانَ مُتَأَوِّلًا وَكَفَّرَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَهُوَ مُرْتَكِبٌ لَذَنْبٍ كَبِيرٍ، فَإِيَّاكُمْ أَنْ تَتَسْرَّعُوا
فَتَحْكُمُوا عَلَى إِنْسَانٍ بِالْكَفْرِ لِمَجْرَدِ أَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ تَحْتَمِلُ عِدَّةَ مَعَانٍ».

وجاء في الفتاوى الهندية لعلماء الهند وعلى رأسهم الشيخ نظام الدين
البلخي: «إذا كان في المسألة وجوهٌ تُوجبُ الكفر، ووجهٌ واحدٌ يمنعُ، فعلى
المفتي أن يميلَ إلى ذلك الوجه، كذا في الخلاصة، في البرازية: إلا إذا صرح
بإرادةٍ مُوجبِ الكفر، فلا ينفعهُ التأويلُ حينئذٍ، كذا في البحر الرائق، ثم إنَّ
كانت نيَّةُ القائلِ الوجهَ الذي يمنعُ التَّكْفِيرَ فهو مسلمٌ، وإن كانت نيَّتهُ الوجهَ
الذي يُوجبُ التَّكْفِيرَ لا تنفعهُ فتوى المفتي، ويُؤمَرُ بالتَّوْبَةِ والرجوعِ عن ذلك»
اهـ^(١).

فإنَّ الاحتياطُ أن يُقالَ عن المسلم: مسلمٌ، وعن الكافر: كافرٌ، ومن الخطرِ
العظيمِ أن يُقالَ عن الكافر: مسلمٌ، أو عن المسلم: كافرٌ. وقد قال الإمام أبو
جعفر الطحاوي رضي الله عنه في عقيدته المشهورة: «ولا نشهدُ عليهم بكفرٍ
ولا بشرِكٍ ولا بِنفاقٍ ما لم يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ» أي أما من ظهر منه شيءٌ
من ذلك حكمنا عليه بمقتضى ما ظهر منه.

والحافظُ الفقيهُ عمرُ بنُ رسلانَ البلقيني رضي الله عنه (ت: ٨٠٥هـ)
«حَكَمَ بَعْدَ تَكْفِيرِ مَنْ لَمْ تَثْبُتْ عَلَيْهِ قَضِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ تَقْتَضِي كَفْرَهُ» اهـ، أي أما
من ثبتت عليه قضيةٌ مُعَيَّنَةٌ تَقْتَضِي كَفْرَهُ كَفَرْنَا بِحَكْمِ الشَّرْعِ، وهذا هو العَدْلُ

(١) الفتاوى الهندية في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، دار الفكر، ط ٢، ١٣١٠هـ،
(٢/٢٨٣).

والتَّوَسُّطُ البَعِيدُ عَنِ الغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَعَنِ الإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ.

فصل

في بيان أن من الناس من يكفر من غير أن يشعر

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [سورة ق/ ١٨]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسَعَنَّاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٦﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الحجر].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لَا يَرَىٰ بِهَا بَأْسًا يَهْوِي بِهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا فِي النَّارِ»، رواه الإمام أحمد^(١) والترمذي وحسنه^(٢).

وفي رواية ابن ماجه: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سُخْطِ اللَّهِ لَا يَرَىٰ بِهَا بَأْسًا فَيَهْوِي بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا»^(٣).

ورواه الحاكم في المستدرک بلفظ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ يَهْوِي بِهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا فِي النَّارِ»، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم^(٤).

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند أبي هريرة، (١٢/١٤٩)، حديث (٧٢١٥).
(٢) سنن الترمذي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥، باب في من تكلم بكلمة يضحك بها الناس، (٤/٥٥٧)، حديث (٢٣١٤).

(٣) سنن ابن ماجه، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩، باب كف اللسان في الفتنة، (٥/١١٤)، حديث (٣٩٧٠)، وعند غيره: «سَخَطٌ» بدل: «سُخْطٌ».

(٤) أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩٠، (٤/٦٤٠)، حديث (٨٧٦٩).

وفي صحيح البخاري: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَّبِعُن فِيهَا يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ»^(١).

وفي صحيح مسلم: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَّبِعُن فِيهَا يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»^(٢).

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي أُمَّتِي يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَبِالْقُرْآنِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٣).

فهذه الأخبار تدلُّ على أنَّ مَنْ النَّاسِ مَنْ يَقَعُ فِي الْكُفْرِ وَيَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا مِنَ الدِّينِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَرَى بِهَا بَأْسًا» أَي لَا يَظُنُّهَا ضَارَّةً وَلَا يَعْلَمُ مَا فِيهَا مِنْ فِسَادٍ وَمَعَ ذَلِكَ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ «يَهْوِي بِهَا» أَي بِسَبَبِهَا «فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» أَي مَسِيرَةَ سَبْعِينَ عَامًا فِي النَّزُولِ وَذَلِكَ مِنْتَهَى قَعْرِ جَهَنَّمَ، فَيَعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ انْتَسَبَ إِلَى الْإِسْلَامِ مُسْلِمًا حَقِيقَةً، وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ لِلْوُقُوعِ فِي الْكُفْرِ مَعْرِفَةُ الْحُكْمِ.

وقد صنَّفَ زَيْنُ الدِّينِ قَاسِمُ بْنُ قَطْلُوْبُعَا (ت ٨٧٩ هـ) كِتَابًا سَمَاهُ «مَنْ يَكْفُرُ وَلَا يَشْعُرُ» وَعِنَاوَانُ هَذَا الْكِتَابِ يَتَوَافَقُ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ مَنْ النَّاسِ مَنْ يَقَعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفُوا الْحُكْمَ وَمَنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرُوا أَنَّهُمْ صَارُوا كَافِرِينَ.

(١) صحيح البخاري، باب حفظ اللسان، (١٠٠/٨)، حديث (٦٤٧٧).

(٢) صحيح مسلم، باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار، (٢٢٩٠/٤)، حديث (٢٩٨٨).

(٣) سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، (٢٤٥/٤)، حديث (٤٢٧٠).

فصل

في استثناء العلماء لحالات من التكفير مع تنبيهات

استثنى العلماء حالاتٍ عدَّةً من التكفير، منها:

سَبَقُ اللِّسَانِ: وهو كَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ شَيْئًا فَقَالَ شَيْئًا آخَرَ بِلَا إِرَادَةٍ، كَمَنْ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ»، وهو أَرَادَ أَنْ يَقُولَ فِي الْأَصْلِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ»، فسبَقَ لسانُهُ.

الحِكَايَةُ لِكُفْرِ الْغَيْرِ: فلا يكفر الحاكي كُفْرَ غَيْرِهِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الرِّضَى والاستحسان، ومستندنا في استثناء مسألة الحِكَايَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة/ ٣٠]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدُّ اللَّهُ مَغْلُوبَةً﴾ [سورة المائدة/ ٦٤]، ثُمَّ الحِكَايَةُ المَانِعَةُ لكُفْرِ حَاكِي الكُفْرِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ الَّتِي يَحْكِيهَا عَمَّنْ تَكَلَّمَ بِكُفْرٍ، أَوْ بَعْدَ ذِكْرِهِ الكَلِمَةَ عَقِبَهَا وَقَدْ كَانَ نَاوِيًا أَنْ يَأْتِيَ بِأَدَاةِ الحِكَايَةِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَةَ الكُفْرِ، فَلَوْ قَالَ: «المسيحُ ابنُ اللَّهِ قَوْلُ النَّصَارَى»، أَوْ: «قَالَتْهُ النَّصَارَى»، فَهِيَ حِكَايَةٌ مَانِعَةٌ للكُفْرِ عَنِ الحَاكِي.

الإِكْرَاءُ: وهو كَمَنْ هَدَّدَ بِالْقَتْلِ لِيَتَلَفَّظَ بِالكُفْرِ، فَتَلَفَّظَ بِهِ بِلِسَانِهِ وَلَكِنْ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ، وَهُوَ المَقْصُودُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ [سورة النحل/ ١٠٦].

مَنْ تَلَفَّظَ بِالكُفْرِ وَهُوَ فِي حَالَةِ غَيْبُوبَةِ العَقْلِ: كَالنَّوْمِ مَثَلًا أَوْ الجُنُونِ، فَهَذَا لَا يُحْكَمُ عَلَى قَائِلِ الكُفْرِ بِالكُفْرِ وَذَلِكَ بِسَبَبِ غِيَابِ العَقْلِ.

وكذلك لَا يُحْكَمُ بِالكُفْرِ عَلَى مَنْ تَلَفَّظَ بلفظٍ صريحٍ في الكُفْرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا

يفهمُ منه المعنى الكفريُّ، بل يفهمُ منه معنى آخرَ غيرَ كفريِّ، وذلك كقولِ العوامِّ: «يا الله ما في غيرك»، فهذه الكلمةُ معناها في اللغة: أنه لا موجودَ إلاَّ الله، يعني: لا وجودَ للسمواتِ ولا للأرضينِ ولا الملائكةِ ولا الأنبياءِ ولا الإنسِ ولا الجنِّ، فهذا كفرٌ صريحٌ لأنه تكذيبٌ لقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة/ ٢] حيثُ أثبت وجودَ نفسه وأثبت وجودَ غيره. لكنَّ العامَّةَ لا يفهمونَ منها هذا، بل يفهمونَ منها: «يا الله لا إلهَ غيرك»، فَمَنْ كان هذا فهمه يُعَلِّمُ ولا يُكفِّرُ.

وكذلك لا يُحَكِّمُ بالكفرِ على مَنْ نطقَ باللفظِ الصريحِ بالكفرِ ولم يكن مُستحضراً المعنى الكفريَّ حين قاله وكان خالي الذهنِ عن معنى الكلمةِ، كقولِ بعضِ العوامِّ: «يسلِّمُ لي ربِّك»، فمعنى هذه الكلمةِ في الأصلِ هو الدعاءُ بالسلامةِ لله، وهذا يقتضي تجويزَ الآفاتِ على الله، وأنَّ الداعيَ يرجو لله أنْ تندفعَ عنه الآفاتُ فيسلمَ، وهذا صفةُ المخلوقينَ، وأما الله عزَّ وجلَّ فهو منزَّهٌ عن النقائصِ والآفاتِ والموتِ والعجزِ، فلا يجوزُ الدعاءُ لله بالسلامةِ، ولكنَّ بعضَ النَّاسِ عندما يقولونها يذهلونَ عن معناها، ولا يفهمونَ منها حين النُّطقِ بها إلاَّ مدحَ الله تعالى والثناءَ عليه، فلا يكفرونَ، لذلك يُنظَرُ هنا إلى حالِ القائلِ حين نطقَ بها، ويُحَكَّمُ عليه بحسبه.

وكذلك مَنْ نطقَ بكلمةٍ تحتُمَلُ أكثرَ مِنْ معنَى، منها ما هو كفرٌ ومنها ما ليس كذلك، فلا يُحَكَّمُ عليه بالكفرِ حتى يثبُتَ لدينا أنه أرادَ المعنى الكفريَّ، مثاله قولُ: «المالُ خيرٌ مِنَ الله»، فَمَنْ أرادَ: المالُ أفضلُ مِنَ اللهِ كَفَرَ، وَمَنْ أرادَ: المالُ نعمةٌ مِنَ اللهِ فكلامُهُ صحيحٌ لا غبارَ عليه.

تنبيه: من أنكرَ صفةً من الصفاتِ الثلاثِ عشرةَ الواجبةِ لله تعالى إجماعاً كفرَ، كأنْ أنكرَ وجودَ الله تعالى أو علمه أو قدرته أو حياته، وكَمَنْ أثبتَ لله شريكاً أو شبيهاً أو اعتقدَ في اللهِ الجسميَّةَ أو التحيُّزَ في الأماكنِ والجهاتِ. ولا عذرَ له في ذلكَ فإنَّ صفاتِ اللهِ الثلاثِ عشرةَ تدركُ بالعقلِ وهي شرطُ

للألوهية لا تصحُّ الألوهية إلا لمن كان متصفاً بها، فكان جحدها أو جحدُ
صفةٍ منها كجحدِ ألوهيةِ الله عزَّ وجلَّ.

وكذلك يكفرُ من أنكرَ أمرًا مجمعاً عليه معلوماً من الدين بالضرورة
كوجوبِ الصلواتِ الخمسِ أو صومِ رمضانَ أو حرمةِ شربِ الخمرِ، إلا أن يكونَ
قريبَ عهدٍ بإسلامٍ أو نحوَه ممن نشأ في باديةٍ بعيدةٍ عن العلماءِ فخفيتِ عليه
مسألةٌ من مسائلِ الدينِ مما لا يدركُ إلا بالسمعِ فإنه لا يكفرُ. وهذا يتصوَّرُ
في زماننا كثيراً لتفشي الجهلِ وانتشارِ المسائلِ على خلافِ ما هي عليه في
الشرعِ، فَمَنْ كان هذا حاله نُعلِّمه الحُكْمَ الصحيحَ ولا نُكفِّره.

فَصْلٌ

في تكفير المعين

أما مسألة تكفير المعين فبعض الناس يقولون: «إذا تكلم شخص بكفر صريح نحكم على الكلام بالكفر ولا نحكم على القائل بالكفر».

اعلم أن هذا الكلام لا يجوز إطلاقه، بل هناك تفصيل؛ وهو أنه إذا ثبت لدينا أن شخصاً تكلم بالكفر الصريح كأن سمعناه، أو هو أقر بالكفر، أو شهد عليه شاهدان عدلان، فعندها يُحكّم بكفره ضمن الضوابط التي ذكرناها. وأما لو نقل لنا مسلم ثقة، أو جماعة غير ثقات أي ليسوا عدولاً: «إن فلاناً قال كذا وكذا» وكان كفراً صريحاً، فنقول في هذه الحال: هذا الكلام كفر، أما الشخص المنقول عنه فلا نحكم عليه بالكفر لمجرد نقل الواحد الثقة أو الجماعة غير الثقات لأنه لم يثبت عندنا بالطريق الشرعي أنه كفر.

أما من يقول عمّن ثبت كفره بالطريق الشرعي: «نحكم على قوله بالكفر ولا نحكم على القائل بالتكفير»، فهذا تعسف واعتباط وجهل في الدين؛ ماذا يقولون في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [سورة التوبة/ 74]، فالله تعالى سمى قولهم: ﴿كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ وحكم عليهم بالكفر لقولها، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [سورة التوبة]، فالله تعالى أخبر أنهم لما استهزأوا بالله وءاياته ورسوله فإنهم قد كفروا بعد إيمانهم وأنهم لا عذر لهم في قصد اللعب، فدل على أن كل من استهزأ بالله أو آياته أو رسوله فحكمه كذلك.

ملاحظة مهمة: وهي أن بعض الجهال يقولون «نحن لا نكفر الكافر» ويدعون أنهم يفعلون ذلك ورعاً، فهؤلاء كأنهم يريدون بذلك أن يستدركوا

على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى الشرع الشريف، نقول لهم: الورع هو في التزام شرع الله لا في مخالفته، فمن سماه الله كافرًا موافقًا للشرع والورع هو في تسميته بما سماه الله به لا في تسميته بخلاف ذلك. ولذلك نقول: كما أن الحكم على مؤمن بالكفر بغير حق ولا تأويل هو أمر باطل نهى الشرع عنه، فكذلك الحكم على من صدر منه كفر صريح بالإيمان أمر باطل نهى الشرع عنه، إذ نتيجة الأمرين مخالفة الشرع.

ثم نقول: قولكم: «لا نكفر الكافر» تناقض فاحش، فإنكم بعدما سميتموه كافرًا (وهذا تكفير له) تنفون تكفيركم له، فما أعجب هذا التناقض!!

وقد نهى الله تعالى عباده أن يقولوا ما لا يعلمون، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء/ ٣٦]، فالقول الذي يقوله الإنسان إذا كان موافقًا لشرع الله ونوى به وجه الله انتفع به، وإن كان شرًا فهو وبال على قائله، وإن من المهم التوسط في الحكم، أي العدل في الحكم، لأن الله تبارك وتعالى يحب الوسط، ثم إن الحكم على شخص بالكفر أو بالإسلام إن كان مستندًا إلى الشرع فهو الصواب، وإن كان غير مستند إلى شرع ولا دليل فهو هلاك على صاحبه.

قال الإمام الجويني رحمه الله: «إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين»^(١) فكما أن إخراج مسلم من الملة أمر عظيم نهى الشرع عنه، فكذلك إدخال كافر في الملة أي وصفه بالإيمان بعد أن ظهر منه كفر صريح أمر عظيم نهى الشرع عنه.

فاللفظ الذي يصدر من شخص يُنظر فيه؛ إن كان صريحًا في الكفر ليس له معنى آخر، فإن كان المتكلم يفهم معنى اللفظ يُكفر ويقال له تشهد للرجوع إلى الإسلام، فإن ظهر أنه لا يفهم معنى اللفظ، بل يفهم منه معنى

(١) نقله عنه القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨ر، (٢/ ٢٧٧).

ءآخر غير كفري لم نحكم بكفره.

ولهذا قال الفقهاء: ينبغي للمفتي أن يعرف لغة أهل البلد الذي يُفتي فيه، فيحكم على موجب ما يفهمه أهل البلد من معاني الألفاظ، وإلا فقد يقع حكمه على خلاف ما يفهمه أهل البلد من تلك الكلمة، فالتسرع بالحكم على من تلفظ بها قبل التأمل في الأمر خطر عظيم.

فعلى الشخص المستفتى أن يتأمل في فهم الشخص لهذا اللفظ، فإن ظهر له أنه يفهم منه معنى كفرياً يأمره بالرجوع إلى الإسلام بالنطق بالشهادتين، وإن ظهر له أنه يفهم منه معنى غير كفري فلا يكفره. وقد ورد أنه سئل الإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني^(١) صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما عمّن قيل له: «صل»، فقال: «لا أصلي»، فقال: «إن أراد لا أصلي لأنني قد صليت لا يكفر، وإن أراد لا أصلي لقولك أي لأجل قول هذا الذي يأمره فلا يكفر، وإن أراد أنه لا يصلي لأنه متكاسل فلا يكفر، وإن أراد أنه لا يصلي لأنه مستخف بالصلاة أو منكر لفرضيتها كفر» اهـ^(٢).

وكذا الحكم فيمن قيل له: «خف الله»، فقال: «لا أخافه»، إن قال هذا القول على معصية ظاهرة يكفر، وإن قال هذا القول على ما ليس بمعصية فلا يكفر، لأن مراده: ما عملت شيئاً حرّمه الله فلا أخاف أن يعاقبني على ذلك، لأجل ذلك لا يكفر، وأما من كان عوتب على معصية ظاهرة فقيل له: «اتق الله، خف الله»، فقال: «لا أخافه» كفر، أو قيل له: «خف الله، لا تشرب الخمر»، فقال على إثر ذلك: «لا أخافه» كفر^(٣)، وهكذا ينبغي التفصيل والاحتياط.

(١) كان في أول أمره تلميذاً لأبي حنيفة ثم بلغ حدّ الاجتهاد.

(٢) رواه العلامة الفقيه الحنفي الشيخ عالم بن العلاء الأندريتي الدهوي الهندي، الفتاوى التتارخانية في المذهب الحنفي، دار الكتب العلمية، ط ١، (٤/٢٥٣).

(٣) المصدر السابق، (٤/٢٣٨).

ثُمَّ إِنَّ التَّسْرِعَ فِي التَّكْفِيرِ قَدْ يُسَبِّبُ ضَرَرًا لِلشَّخْصِ الَّذِي تَسْرَعُ وَلِغَيْرِهِ،
لِأَنَّهُ قَدْ يُصَدِّقُهُ غَيْرُهُ فَيَحْكُمُ بِالْكَفْرِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ فَيَهْلِكُ كَمَا هَلَكَ الْأَوَّلُ،
فَأَيَّاكُمْ وَالتَّسْرِعَ، فَإِنَّ التَّسْرِعَ فِي التَّكْفِيرِ مِنْ غَيْرِ مُسْتَنَدٍ شَرْعِيٍّ ذَنْبٌ عَظِيمٌ
كَبِيرٌ مُهْلِكٌ لِصَاحِبِهِ، فَالْحَذَرَ الْحَذَرَ مِنْهُ.

فَصْلٌ

فِي بَيَانِ حُكْمِ مَنْ قَالَ: «اللَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ»

تقدّم القول بأنّ الجسم هو المركب المؤتلف من جوهرين فأكثر، وأنّ المجسم الذي يعرف معنى الجسم كافر لا يصح له إيمان ولا إسلام. وإنما كَفَرَ الأئمة الأعلام المجسم لأنّ الجسم هو ما له طولٌ وعرضٌ وعمقٌ وتركيبٌ وتألّفٌ كما قاله الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه. فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ» فَقَدْ نَسَبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْحَجْمَ وَنَعْتَهُ بِالطُّوْلِ وَالْعَرْضِ وَالْعَمَقِ. فَإِذَا أَثْبَتَ لَهُ هَذَا فَقَدْ أَثْبَتَ لَهُ نَعْتَ الْمَخْلُوقِ لَا نَعْتَ الْخَالِقِ، فَلَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ ذَلِكَ: «لَا كَالْأَجْسَامِ» كَمَا قَالَهُ التَّقِيُّ السَّبْكِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْهُ الزَّبِيدِيُّ فِي شَرْحِ الْإِحْيَاءِ. بَلْ يَصِيرُ حَالُهُ كَمَنْ يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ جَسَدٌ لَا كَالْأَجْسَادِ أَوْ جَالِسٌ لَا كَالْجَالِسِينَ أَوْ عَاجِزٌ لَا كَالْعَاجِزِينَ أَوْ نَائِمٌ لَا كَالنَّائِمِينَ أَوْ جَاهِلٌ لَا كَالْجَاهِلِينَ أَوْ جَائِعٌ لَا كَالْجَائِعِينَ تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ فَإِنَّ كُلَّ عِبَارَةٍ مِنْ عِبَارَاتِ النَّفْيِ السَّابِقَةِ لَا تَفِيدُ قَائِلَهَا شَيْئًا بَعْدَ أَنْ أَثْبَتَ قَائِلُهَا لِلرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ صِفَةَ النِّقْصِ وَنَسَبَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ أَمَارَةَ الْحَاجَةِ.

ثم إنّ القائل بأنّ الله جسم هو بين أمرين: إما أن يعرف معنى الجسم أو لا، فإن كان يعرف أنّ معنى الجسم هو المركب الذي له طولٌ وعرضٌ وعمقٌ فقد نسب إلى الله صفات المخلوقين تصریحًا، وإن كان لا يعلم معنى الجسم بل يظنُّ لشدة جهله باللغة أنه بمعنى الثابت الموجود ليس غير فقال: «إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ» وَلَا يَدْرِكُ مَعْنَى الْجِسْمِ وَلَا يَعْرِفُهُ بَلْ يَظُنُّ أَنَّ مَعْنَى عِبَارَتِهِ أَنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ لَا يَشْبَهُ الْمَوْجُودَاتِ فَهَذَا قَدْ أَطْلَقَ تَكْفِيرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِإِقْدَامِهِ عَلَى إِطْلَاقِ اسْمِ دَالٍّ عَلَى النِّقْصِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَاسْتِثْنَاءِ بَعْضِ الْأَكَابِرِ مَنْ

التكفير كالإمام أبي منصور البغدادي فقالوا إنه لا يكفر لجهله بمعنى الجسم وإن كان لا يسلم من المعصية لإطلاقه بجهله على الله ما لم يأذن الشرع فيه من الأسماء.

قال الإمام أحمد: «من قال جسم لا كالأجسام كفر»، رواه عنه صاحب الخصال من الحنابلة، والزركشي من الشافعية في التشنيف^(١) وغيرهما.

وقال ابن حمدان الحنبلي (ت: ٦٩٥ هـ) في نهاية المبتدئين في أصول الدين: «هو الغني عن كل شيء، ولا يستغني عنه شيء، وأنه لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء، ومن شبهه بخلقه فقد كفر، نص عليه أحمد، وكذا من جسم أو قال: إنه جسم لا كالأجسام، ذكره القاضي» اهـ^(٢).

وقال الشيخ ابن بلبان الحنبلي (ت: ١٠٨٣ هـ) في مختصر الإفادات: «ولا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء، فمن شبهه بشيء من خلقه فقد كفر، كمن اعتقده جسمًا، أو قال: إنه جسم لا كالأجسام» اهـ^(٣).

وقال الكمال ابن الهمام (ت: ٨٦١ هـ) وشهاب الدين السليبي وابن نجيم المصري وأبو البقاء الكفوي الحنفيون: «وقيل يكفر بمجرد إطلاق لفظ الجسم عليه تعالى، وهو حسن، بل أولى بالتكفير» اهـ^(٤)، وقال أيضاً: «إن مطلق اسم

(١) بدر الدين الزركشي، تشنيف المسامع، (٤/٦٤٨).

(٢) أحمد بن حمدان بن شبيب النمري الحنابلي، نهاية المبتدئين في أصول الدين، مكتبة الرشد ناشرون، ط ١، (ص ٣١).

(٣) محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي، مختصر الإفادات في رُبع العبادات والآداب وزيادات، دار البشائر لإسلامية، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ ر، (ص ٤٩٠).

(٤) كمال الدين محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام، فتح القدير، دار الفكر، (١/٣٥٠). شهاب الدين أحمد بن محمد السليبي، حاشية السليبي على تبیین الحقائق، (١/١٣٥). زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، البحر الرائق، (١/٣٧١). أبو البقاء الكفوي، الكلبيات، (ص ٥٥٠).

الجسم مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ يَكْفُرُ لِاخْتِيَارِهِ إِطْلَاقَ مَا هُوَ مُوَهَّمٌ لِلنَّقْصِ بَعْدَ عِلْمِهِ
بِذَلِكَ» اهـ^(١).

وَقَالَ أَبُو شَكُورٍ السَّالِمِيُّ فِي التَّمْهِيدِ: «وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ جِسْمٌ لَا
كَالْأَجْسَامِ، وَهَذَا كَفْرٌ لِأَنَّهُ وَصَفَ اللَّهَ بِالرَّأْيِ بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ وَمَا اتَّفَقَتْ
عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ» اهـ^(٢).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورِكَ (ت: ٤٠٦ هـ) فِي شَرْحِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ مَا
نَصَّهُ: «وَكَذَلِكَ كُلُّ مُبْتَدِعٍ يُلْحِدُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ
لَمَّا قَالَتْ: نَعْبُدُ جِسْمًا مَحْدُودًا مُمَاسًا لِلخَلْقِ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، فَإِذَا كُشِفَ
عَنْ حَقِيقَةِ أَوْصَافِهِمْ لِمَعْبُودِهِمْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَسَبِ مَا يَصِفُونَ،
فَاقْتَضَى قِيَاسُ هَذَا الْقَوْلِ فِي تَكْفِيرِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ تَكْفِيرَ
هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ الْمُلْحِدِينَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، فَاعْتَبِرْ أَحَدَهُمَا بِصَاحِبِهِ،
فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَعْبُدُ غَيْرَ مَعْبُودِكَ وَتَعْبُدُ أَنْتَ غَيْرَ مَعْبُودِهِمْ، فَلَمْ يُؤْمِنُوا
بِرَبِّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا ءَامَنُوا بِغَيْرِ مَنْ ءَامَنَتْ بِهِ، فَوَجَبَ أَلَّا يُسَمَّوْا مُؤْمِنِينَ عَلَى
هَذَا الْقِيَاسِ فَاعْرِفْهُ» اهـ^(٣).

وَقَالَ الْقَاضِي ابْنُ الْمَعْلَمِ الْقَرَشِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي كِتَابِهِ نَجْمِ الْمَهْتَدِيِّ وَرَجْمِ
الْمَعْتَدِيِّ: «فَصَلِّ فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْمَشْبَهَةِ الْمَعْتَقِدِينَ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾».

وَأَمَّا اعْتِقَادُهُمْ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه/ ٥]
فَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْسَامٍ قَسَمَ اثْبَتُوا الْجَسْمِيَّةَ، وَقَسَمَ نَفْوَاهَا.

(١) المصدر السابق، (١/ ٣٥١).

(٢) أبو شكور السالمي، التمهيد في بيان التوحيد، نشریات وقف الديانة التركي،
(ص ٣٥).

(٣) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، شرح العالم والمتعلم، مكتبة الثقافة الدينية،
ط ٢، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ ر، (ص ٢٤٠).

فالذين أثبتوا الجسمية: منهم قومٌ يقال لهم: غلاة المجسمة، وهم الذين كذبوا على الله وجوزوا عليه المماسة في المكان، وهم هشام بن الحكم الرافضي، وهشام الجواليقي، وعلي بن منصور، وداود الجواربي، وجمهور الكرامية. ثم اختلف هؤلاء: فجوز بعضهم الحركة والانتقال والزوال من مكان إلى مكان، وقال هشام: الحركة فعله، وفعله غير مفعوله، وليست حركته من مكان إلى مكان، وأجاز عليه السكك الزوال من مكان إلى مكان كما أجازها هشام عليه إذ لم يجد بينهما فرقاً.

واختلفت عبارات الكرامية: فأطلق أوائلهم لفظ المماسة بينه وبين العرش، وزعموا: أن الصفيحة العليا من العرش مكان له، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وقال بعضهم: «لا نقول إنه مماس له، ولكن نقول إنه مُلاقٍ له بغير واسطة بينهما»، وكل ذلك محال عقلاً وكفرٌ شرعاً.

أما محال عقلاً: فلما تقدم أن الجسمية يلزم منها التركيب، والتركيب يلزم منه الحدوث، والحدوث على الله تعالى محال.

وأما كفرٌ شرعاً: فلأنه قد تقرر أن الله تعالى ليس بجسم، وقد ثبت بالدليل العقلي استحالة الجسمية عليه.

والذي يعبدُ جسمًا على عرشٍ كبير، ويجعلُ جسمه كقدر أبي قبيس، أو سبعة أشبارٍ بشبره كما حكى عن هشام الرافضي، أو كلاماً آخرٍ تقشعراً منه جلودُ الذين يخشون ربهم: فقد عبدَ غيرَ الله فهو كافرٌ، فلعن الله من يعتقد هذا الاعتقاد، ولم يشاركهم في هذا الاعتقاد إلا بعض اليهود لعنهم الله.

والقسم الثاني ممن أطلقوا الجسمية: منعوا التأليف والتركيب، وقالوا: «عَنِينَا بكونه جسمًا: وجوده»، وهؤلاء كفروا بكفر النصارى في إطلاق لفظ الجوهري عليه، قال الإمام أبو سعد المتولي في كتاب غنية المقبول في علم الأصول: «فإن قالوا: نحن نريد بقولنا: «جسم» أنه موجود، ولا نريد التأليف، قلنا: هذه التسمية في اللغة ليس كما ذكرتم، وهي مُنبئة عن المستحيل، فلم

أطلقتكم ذلك من غير ورودٍ سمع؟! وما الفصل بينكم وبين من يسميه «جسدا» ويريد به الموجود وإن كان يخالف مقتضى اللغة؟!». وقال أبو سعدٍ رحمه الله: «فإن قيل: أليس يُسمى نفسًا؟ قلنا: اتَّبَعْنَا فِيهِ السَّمْعَ، وهو قوله سبحانه: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [سورة المائدة/ ١١٦] ولم يردِ السَّمْعُ بالجسم»، وكذلك قال الإمام رضي الله عنه.

وأما القسمُ الذين نفَوْا الجسمية وقالوا: «لا نقولُ بالmmasاة ولا بالملاقاة، لأن ذلك لا يكون إلا بواسطة الجسمية وذلك محالٌ على الله تعالى، وإنما نقولُ بالجهة من غير جسمية ولا مماسية ولا ملاقاةٍ وبه قال المتأخرون من الحنابلة»: فهو أيضًا باطلٌ لما تقدّم في «باب الاستدلال على التأويل من جهة العقل»، وأنَّ القائل بالجهة لا يخلو من أن يجعله شاغلًا لحيزٍ أو لأحيازٍ إلى آخره، فلزمهم من القول بالجهة القول بالشغل، ومن القول بالشغل القدرُ والنهاية أو التركيب، والتركيب من أوصاف الجسمية، وقد تقدّم تكفير القائلين بالجسمية، فنعودُ بالله من هذه الضلالات في المقالات، والإطلاات في الجهالات، ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (١٥٩) ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾ (١٦٠) ﴿فَاتَّكُمُ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ (١٦١) ﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَعْتِينَ﴾ (١٦٢) ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [سورة الصافات].

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن [أحمد] الأنصاري القرطبي رضي الله عنه: «والذي يقتضي بطلانَ الجهة والمكان مع ما قرناه من كلام شيخنا وغيره من العلماء وجهان:

أحدهما: أنَّ الجهة لو قُدِّرَتْ لكانَ فيها نفْيُ الكمال، وخالقُ الخلقِ مُسْتَعْنٍ بكمالِ ذاته عما لا يكونُ به كاملاً.

والثاني: أنَّ الجهة إما أن تكونَ قديمةً أو حادثَةً؛ فإن كانت قديمةً أدّى إلى محالين:

أحدهما: أن يكونَ مع الباري في الأزلي غيره، والقديمان ليس أحدهما بأن يكونَ مكانًا للثاني بأولى من الآخر، فافتقرا إلى مَخَصِّصٍ يُنْقَلُ الكلامُ

إليه، وما يُفْضِي إلى المحالِ محالٌ.

المحالُ الثاني: أنّ الجهةَ والمكانَ إنما يكونانِ جسمينِ، وهذا يؤدي إلى جوازِ وجودِ الأجسامِ أزلًا، وفيهِ القولُ بقدَمِ العالمِ، نعوذُ باللَّهِ من قولٍ يؤدي إليه.

وإن كانتِ الجهةُ حادثَةً فالحادثُ كيفَ يحتاجُ إليه القديمُ؟! فإنه قبلَ كونه [أي الحادثِ] كانَ مستغنياً عنه، وهو على استغنائِهِ عنه لم يزل، فكذلك لا يزالُ.

وفيه مُحالٌ ثالثٌ يجمعُ التقديرينِ: وهو أنّ الجهةَ لو قَدِّرتْ لكانتْ مخلوقَةً، ومحالٌ أن يكونَ خالقُ الكلِّ يفتقرُ إلى بعضِ مخلوقاته. فقِفُوا عندَ هذا التحقيقِ واللَّهِ يوفِّقنا وإياكم إلى سواءِ الطريقِ.

قلتُ: هذا كلُّه تقدّمَ بالمعنى في بابِ الاستدلالِ بالعقلِ، وإنما أثبتُّه هنا تَبَرُّكًا بكلامِ الإمامِ ممن حضرني» انتهى كلامُ ابنِ المعلمِ القرشيِّ^(١).

وقالَ العلامةُ عليُّ بنُ محمدِ الميليِّ المالكيِّ (ت: ١٢٤٨ هـ) في كتابهِ السيوفِ المشرفيةِ ما نصه: «والحاصلُ أنّ مَنْ قالَ: «إنَّ اللّهَ تعالى جسمٌ لا كالأجسامِ» ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأولُ: أن ينفِي الجسميةَ الصغيرةَ ويثبتَ أنّ له تعالى جسمًا عظيمًا لا مثلَ له في ذلك، وهذا هو المقولُ عن ابنِ تيميةَ، ولا شكَّ أنّ هذا كفرٌ بالإجماعِ. الثاني: مَنْ أرادَ أن يؤولَ ذلكَ بعدَ الاطلاعِ عليه ولا شكَّ أيضًا أنّ هذا من أهلِ النفاقِ وليس فيه نزاعٌ.

الثالثُ: مَنْ أرادَ نفِي الجسمِ المركبِ المتجزئِ الذي ينقسمُ إلى أقسامٍ، وإنما عنى الموجودَ والقائمَ بنفسِهِ فوجودُهُ وقيامُهُ لا كالوجودِ ولا كالقيامِ. وهذا

(١) ابن المعلم القرشي، نجم المهتدي ورجم المعتدي، (٢/٤١٥-٤١٩).

القسم الثالث هم أهل الضلالة والابتداع، وليس بكافرٍ لأنَّ مراده^(١): موجودٌ لا كالموجودين وقائمٌ بنفسه لا كالقائمين، فليس هذا من الكافرين، ولأنَّ في قوله: «لا كالأجسام» على زعمه تنزيهاً لله تعالى ونفي التشبيه والتمثيل والتعطيل، فقد ابتدع في إطلاق الجسمية عليه تعالى حيث لم يصف الله تعالى بما وصف به نفسه ولا وصفه به رسوله ﷺ، وليس لها معنى صحيحٍ يحمل عليه كما علمت، لأنَّ كلَّ جسمٍ مركبٌ وكلُّ مركبٍ حادثٌ والله قديمٌ أزليٌّ بإجماع العقلاء.

فإن سئلت عن هذا وكنت من الحذاق فلا تُفتِ بالإطلاق وقسم هذه الثلاثة أقسام، ودع ما في الأوراق من ذلك الإطلاق، لأنَّ ذلك الإطلاق خاصٌ بهذا القسم الثالث، وهو الذي وجد أهله فيما مضى من الأزمان، وأما من عاصر ابن تيمية إلى الآن فقد حدث ذاك القسم الخارجاني عن الإسلام والإيمان وبالله المستعان وعليه الثكلان وبه النصر على أهل الطغيان» اهـ^(٢).

وستأتي أقوال الأئمة الأربعة في تكفير المجسمة، فما يذكر في كتب بعض المتأخرين من ترك تكفير المجسمة لا يلتفت إليه، بل هو خارج عمَّا قاله الأئمة، فلا عبرة به^(٣).

(١) أي فهمه.

(٢) علي بن محمد الميلي، السيوف المشرفية (ويسمى: السيوف الهندية) في الرد على القائلين بالجهة والجسمية، (ق/ ٨٦).

(٣) ومن المعلوم أنَّ العلماء مراتب:

- فأولها: المجتهد المطلق.

- ثم بعده: المجتهد في المذهب.

- ثم بعده: أهل الترجيح، الذين يرجحون قولاً في المذهب على قول، أو وجهاً

على وجه.

- ثم بعدهم: النقلة.

فإذا تعدى واحد من النقلة مرتبته فلا يؤخذ بقوله، إذا كانت مرتبته أنه ناقل

وقال كلاماً شاذاً يخالف قول أصحاب الوجوه، أو يخالف قول المجتهد المطلق =

وَيُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ لَابِنِ الْمَعْلَمِ فِي كِتَابِهِ أَيْضًا مَخْتَصَرٌ فِي أَقْسَامِ الْمَشِيهَةِ الْقَائِلِينَ بِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ؛ فَقَدْ قَسَمَهُمْ إِلَى أَقْسَامٍ:

فَمِنْهُمْ غَلَاةُ الْمَجْسِمَةِ الَّذِينَ حَمَلُوا النُّصُوصَ عَلَى ظَاهِرِهَا فِي جَمِيعِ مَا وَرَدَ مِنْ ذِكْرِ الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالسَّاقِ وَالْقَدَمِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ دَاوُدُ الْجَوَارِيّ حِينَ سُئِلَ عَنْ مَعْبُودِهِ فَقَالَ: «أَعْفُونِي مِنَ الْفَرْجِ وَاللَّحْيَةِ» اهـ يَعْنِي أَنَّهُ أَثْبَتَ لَهُ مَا سِوَاهُمَا.

وَمِنْهُمْ الْبَيَانِيَّةُ أَتْبَاعُ بَيَانَ بْنِ سَمْعَانَ التَّمِيمِيّ الَّذِي يَقُولُ إِنَّ مَعْبُودَهُ عَلَى صُورَةِ آدَمِيٍّ وَإِنَّهُ يَهْلِكُ كُلَّهُ إِلَّا وَجْهَهُ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ لِجَمُودِ ذَهْنِهِ الَّذِي تَمَسَكَ بِظَاهِرِ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. قَلَّتْ وَقَدْ جَرَى عَلَى وَجْهِهِ يَضَارِعُ مَا أَتَى بِهِ بَيَانَ بْنُ سَمْعَانَ أَنَسَ عَاصِرُونَ قَدْ حَمَلُوا الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ الْمُتَشَابِهَاتِ عَلَى ظَوَاهِرِهَا فَشَبَّهُوا اللَّهَ بِخَلْقِهِ وَأَثْبَتُوا لَهُ الْأَعْضَاءَ وَالْجَوَارِحَ وَالْأَجْزَاءَ وَالْكَمِّيَّةَ وَالْقَعُودَ وَالْجُلُوسَ وَالتَّحْرُكَ وَالسُّكُونَ وَالْإِنْتِقَالَ وَالتَّأَثُّرَ وَالْإِنْفِعَالَ، مِنْهُمْ الْمَجْسِمَةُ الْوَهَابِيَّةُ وَعَمَدُهُمُ الْأَقْدَمُونَ كَابِنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقَيْمِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَرُوَّسُهُمُ الْعَصْرِيُّونَ كَابِنُ بَازِ وَابْنُ عَثِيمِينَ وَالْفُوزَانَ وَالْأَلْبَانِيَّ وَأَذْنَابَهُمْ وَتَابِعُوهُمْ عَلَى الضَّلَالَةِ وَالتَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ الَّذِينَ مِنْ أُصُولِهِمْ نِسْبَةُ الْيَدِ وَالْعَيْنِ وَالرِّجْلِ وَالصَّدْرِ وَالذِّرَاعِ وَالصُّورَةِ وَالشَّكْلِ عَلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ وَتَقَدَّسَ، وَنَسَبْتُهُمْ لَهُ التَّحْيِيزَ فِي جِهَةٍ وَالتَّمَكُّنَ فِي مَكَانٍ، تَنْزَهُ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ تَنْزُهُ عَظِيمًا.

وَنَسَبَ أَكْثَرَ هَؤُلَاءِ نَفْسَهُ إِلَى الْحَنَابِلَةِ كَأَبِي يَعْلَى الَّذِي بَوَّبَ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: بَابُ الْيَدَيْنِ، بَابُ الْعَيْنَيْنِ، بَابُ كَذَا، ... إِلَى أَنْ قَالَ: بَابُ الْفَرْجِ فَقَالَ: لَمْ يَرِدْ فِيهِ شَيْءٌ اهـ. قَالَ بَعْضُ أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ: «لَقَدْ سَلَحَ أَبُو يَعْلَى عَلَى الْحَنَابِلَةِ سَلْحَةً لَا يَغْسِلُهَا دِجْلَةٌ اهـ».

= لَمْ يُؤْخَذْ بِكَلَامِهِ؛ لِأَنَّ وَظِيْفَتَهُ أَنْ يَنْقَلَ مَا قَالَهُ أَوْلِيَاكَ، فَإِذَا تَعَدَّى مَرَّتَبَتَهُ لَا يُؤْخَذُ بِكَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَأَهِّلًا لِمَا خَاصَّ فِيهِ.

وهؤلاء قد وقعوا في تيه التشبيه ويلزمهم من المناقضات أن يقولوا ببقاء كل ظاهرٍ على ما هو عليه، فيلزمهم أن يجعلوا المعية والاستواء والقرب في حالة واحدة وذلك تناقض، ويلزمهم أيضًا أن يقولوا فيما ورد مما يؤهم الحدوث أنه صفة ذاتية ثابتة كالضحك والنزول والمجيء إنها أوصافٌ على معناها الحقيقي من غير تأويل، ولزمهم بذلك القول قيام الحوادث بذاته، وإن أولوها أو نفوا الظاهر فيها خاصة فذلك تخصيصٌ من غير مخصص. وبالجملة فهذا كله لا يطرأ إلا عن جهل مُفْرِطٍ أو نفاقٍ كامنٍ في الصدور يُبرز ما في هذه الصور من البدع، ولكنّه لا ينفي الحكم عليهم بأنه خارجون من دائرة الإسلام وإن انتسبوا إليه زورًا.

والعجب من ابن تيمية الحرّاني المجسّم المشبه كيف تجرّأ على الكذب على السلف صحابة وتابعين ومن بعدهم في دعواه أنّهم لم يذموا المشبهة، فإنّه قال في كتابه المسمّى بيان تلبيس الجهمية: «وإذا كان كذلك فاسمُ «المشبهة» ليس له ذكرٌ بدّمٍ في الكتاب والسنة ولا كلامٍ أحدٍ من الصحابة والتابعين» اهـ^(١).

وقال أيضًا: «ولم يذم أحدٌ من السلف أحدًا بأنه مُجسّمٌ ولا ذمّ المجسّمة، وإنما ذمّوا الجهميّة الثفاة لذلك وغيره» اهـ^(٢).

وقال في كتابه المسمّى درء تعارض العقل والنقل ما نصّه: «وأما ذكرُ التّجسيم وذمّ المجسّمة فهو لا يُعرف في كلامٍ أحدٍ من السلف والأئمّة، كما لا يُعرف في كلامهم أيضًا القول بأنّ الله جسمٌ أو ليس بجسم، بل ذكروا في كلامهم الذي أنكروه على الجهميّة نفي الجسم، كما ذكره أحمدٌ في كتاب الردّ على الجهميّة» اهـ^(٣).

(١) أحمد بن تيمية الحرّاني، بيان تلبيس الجهمية، (١/٣٨٧).

(٢) المصدر السابق، (١/٣٧٢).

(٣) أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحرّاني، درء تعارض العقل والنقل، =

انظر كيف تخرّص وكذب على الإمام أحمد الذي ثبت عنه أنه قال: «مَنْ قَالَ جَسْمًا لَا كَالْأَجْسَامِ كَفَرَ»، رواه عنه صاحبُ الخصالِ مِنَ الحنابلةِ والزركشيُّ مِنَ الشافعيةِ فِي التشنيفِ^(١) وغيرهما.

ولا يكتفي ابن تيمية بذلك بل يزعم أنّ ذمّ المشبهة علامة الجهمية مريدًا بذلك التوصل إلى نصرة مذهبه في التجسيم والتشبيه الحامل للنصوص المتشابهة على ظاهرها، ولذلك يقول في تليسه ما نصّه: «ولهذا كان السلف إذا رأوا رجلاً يكثر من ذمّ المشبهة عرفوا أنه جهمي معطل لعلمهم بأنّ هذا الاسم قد أدخلت الجهمية فيه كلّ من آمن بأسماء الله تعالى وصفاته، ومن نفى علو الله على عرشه يسمي المثبت لذلك مشبهًا، ومن نفى الصفات الخبرية والعينية يجعل من أثبتها مشبهًا» اهـ^(٢).

انظر كيف يلبس مؤسسًا لبدعته ناصرًا لها حتى لو أدّى به ذلك إلى الدفاع عن المشبهة والمجسمة الذي هو رأس فيهم ومقدم متبع عند خاصتهم وعامتهم، والعار والخزي على الذين يدافعون عن ابن تيمية وأمثاله من المجسمة والمشبهة مع دعواهم أنّهم أشاعرة، ويغمضون أعينهم عن خطاب رمي ابن تيمية لهم بالكفر والزندقة حيث يخاطب الأشاعرة في كتابه التسعينية بقوله: «يا مبدلين يا مرتدين عن الشريعة يا زنادقة» اهـ^(٣).

قال شيخنا العلامة الفقيه عبد العزيز بن إبراهيم بن بلال الحبشي الشافعي في رسالته التحذير من عدم التكفير للمجسمة وبعض المعتزلة^(٤): «والحقُّ

= جامعة محمد بن سعود، ط. ٢، (١/٢٤٩).

(١) بدر الدين الزركشي، تشنيف المسامع، (٤/٦٤٨).

(٢) أحمد بن تيمية الحرّاني، بيان تليسه الجهمية، (١/٣٧٩).

(٣) أحمد بن تيمية الحرّاني، التسعينية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط. ١، (١/١١٨).

(٤) سبق ذكر شيخنا العلامة الفقيه الشيخ عبد العزيز الحبشي حفظه الله =

الجلِّي الظاهرُ الذي لا خفاءَ ولا لُبْسَ فيه أنَّ الوهابيةَ هم الكفار بلا شكٍ ولا ريبٍ لأنَّهم كفَّروا أهلَ المذاهب الأربعةَ المعتبرةَ المجمعَ على إمامتهم والصُّوفيةَ السادةَ القادةَ المتمسِّكين بالشرعية والأشاعرةَ والماتريديةَ، وقد قال الحافظ السيوطي والسُّبكي والنووي القاضي عياض وابن حجر: «مَن قال قولاً يتوصَّل به لتضليل أمةٍ محمَّدٍ فهو كافرٌ»، فيجب تكفيرُ الوهابيةَ الذين يُشبهون اللهَ بخلقه ويعتقدونه جسمًا قاعدًا على العرش»^(١).

ومنهم المجسِّمة المُغيرية أتباع المغيرة بن سعيد العجلي الذي يقول أيضًا بذلك ويزيدون القلب لمعبودهم وأنه ينبع منه الحكمة وأنَّ حروف أبجد على أعضائه.

قال ابن المعلم القرشي: «وهؤلاء كلُّهم كفرة لعنهم الله ولعن من يقول بقولهم، اللهم إنِّي أتقرب إليك بذلك فتقبَّل مِنِّي إنَّك أنت السميع العليم» اهـ. فنسأل الله عز وجل أن يحفظنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يحفظ عقولنا وقلوبنا من دنس التَّجسيم والتَّشبيه وأن يُحيِّينا على عقيدة النبي ﷺ وسُنَّته وأن يتوفَّانا عليها.

= في تقريره لكتابتنا أولاً. المؤلف.

(١) عبد العزيز بن إبراهيم بن بلال الحبشي الراي، التحذير من عدم التكفير للمجسِّمة وبعض المعتزلة، (ص/٦).

بيان أن الأئمة الأربعة وغيرهم كانوا على عقيدة التنزيه وأنهم حكموا بكفر المجسمة

فصل

في أقوال الشافعية في الرد على المجسمة وتكفيرهم

قال إمامنا الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ انْتَهَضَ لِمَعْرِفَةِ مُدْبِرِهِ فَاَنْتَهَى إِلَى مَوْجُودٍ يَنْتَهِي إِلَيْهِ فِكْرُهُ فَهُوَ مُشَبَّهُ، وَإِنْ اطْمَأَنَّ إِلَى الْعَدَمِ الصَّرْفِ فَهُوَ مُعْطَلٌ، وَإِنْ اطْمَأَنَّ لِمَوْجُودٍ وَاَعْتَرَفَ بِالْعَجْزِ عَنِ إِدْرَاكِهِ فَهُوَ مُوَجِّدٌ» اهـ، رَوَاهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ^(١)، وَسَتَأْتِي حِكَايَةَ نَقْلِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ تَكْفِيرِ الْمُجَسِّمِ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، ثُمَّ حِكَايَةَ النَّجْمِ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ لِدَلِيلِكَ أَيْضًا مُقَرَّرًا لَهُمَا، ثُمَّ نَقَلَ ابْنُ الْمَعْلَمِ الْقُرَشِيُّ فِي نَجْمِ الْمُهْتَدِي مُقَرَّرًا لَهُمَا عَلَى ذَلِكَ. وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ: «قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَاسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ الْمُجَسِّمِ وَمُنْكَرِ عِلْمِ الْجُزْئِيَّاتِ» اهـ^(٢)، وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ: «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «مُقَاتِلٌ قَاتَلَهُ اللهُ»، وَإِنَّمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِيهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ اشْتَهَرَ عَنِ الْقَوْلِ بِالتَّجْسِيمِ» اهـ^(٣).

وقال الحلبي (ت: ٤٠٢ هـ) في كتابه المنهاج ما نصه: «وإذا قال الكافر: «لا إله إلا ساكن السماء» لم يكن مؤمنًا لأن ساكن السماء الملائكة،

(١) الزركشي، تشنيف المسامع، (٤/٦٤٣)، والإمام أحمد الرفاعي، البرهان المؤيد، دار المشاريع، ط ٢، (ص ١٧).

(٢) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، (ص ٤٨٨).

(٣) السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، (٨/٧٠١).

وإن قال: «لا إله إلا الله ساكن السماء» كان هذا زيادة كفر منه لأن السكن غير جائر على الله تعالى» اهـ^(١).

وقال أيضًا: «وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض: فلأن قوما زاعوا عن الحق فوصفوا الباري جلاً وعزاً ببعض صفات المحدثين، فمنهم من قال: إنه جوهر، ومنهم من قال: إنه جسم، ومنهم من أجاز أن يكون على العرش قاعدًا كما يكون الملك على سريته، وكل ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك، فإذا أثبت المثبت أنه ليس كمثل شيء، وجماع ذلك أنه ليس بجوهر ولا عرض فقد انتفى التشبيه لأنه لو كان جوهرًا أو عرضًا لجاز عليه ما يجوز على سائر الجواهر والأعراض، ولأنه إذا لم يكن جوهرًا ولا عرضًا لم يجز عليه ما يجوز على الجواهر من حيث إنها جواهر كالتألف والتجسم وشغل الأمكنة والحركة والسكون، ولا ما يجوز على الأعراض من حيث إنها أعراض كالحدوث» اهـ^(٢). ونقله البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ) في الشعب^(٣) وأقره عليه، وحكم الحلبي بكفر من قال: ءامن بالله ولا أدري أهو جسم أم لا معللاً ذلك بقوله: «لأن الجسم لا يمكن أن يكون إلهًا، إذ الجسم هو المؤلف، والمؤلف يقتضي مؤلفًا، وما كان محلًا للأعراض قابلاً للأفعال لم يكن قديمًا ولم يجز أن يكون إلهًا، فلذلك لم يثبت الإيمان بالله مع الشك في أنه جسم أو غير جسم» اهـ^(٤)، وإذا كان هذا حكم الشاك فكيف المصرح؟!

(١) الحسين بن الحسن بن محمد، أبو عبد الله الحلبي، المنهاج في شعب الإيمان، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ ر، (١/ ١٣٩).

(٢) الحلبي، المنهاج في شعب الإيمان (١/ ١٨٤).

(٣) أحمد بن الحسين الخسروجدي، أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ ر، (١/ ١٩٠).

(٤) الحلبي، المنهاج، (١/ ٢٩٩).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورِكَ (ت: ٤٠٦هـ) فِي شَرْحِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ مَا نَصَّهُ: «وَكَذَلِكَ كُلُّ مُبْتَدِعٍ يُلْحِدُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ لَمَّا قَالَتْ: نَعْبُدُ جِسْمًا مَخْدُودًا مُمَاسًا لِلْخَلْقِ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، فَإِذَا كُشِفَ عَنِ حَقِيقَةِ أَوْصَافِهِمْ لِمَعْبُودِهِمْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَسَبِ مَا يَصِفُونَ، فَاقْتَضَى قِيَاسُ هَذَا الْقَوْلِ فِي تَكْفِيرِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ تَكْفِيرَ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ الْمُلْحِدِينَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ» اهـ^(١).

وَقَالَ فِي كِتَابِهِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ: «دَلٌّ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عَلَى إِبْطَالِ التَّجْسِيمِ لِأَنَّ الْجِسْمَ لَيْسَ بِوَاحِدٍ، إِذْ هُوَ أَجْزَاءٌ كَثِيرَةٌ، وَقَدْ دَلَّ اللَّهُ بِهَذَا الْقَوْلِ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ، فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ». وَقَالَ أَيْضًا: «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ ﴿الْضَّكْمُ﴾ بِمَعْنَى «الْمَصْمَتِ» فَقَدْ جَهَلَ اللَّهَ، لِأَنَّ «الْمَصْمَتَ» هُوَ الْمُتَضَاعُطُّ الْأَجْزَاءِ، وَهَذَا تَشْبِيهٌُ وَكُفْرٌ بِاللَّهِ!» اهـ^(٢).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ (ت: ٤٢٩هـ) فِي تَفْسِيرِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَا نَصَّهُ: «وَلَا إِشْكَالَ لِذِي لُبِّ فِي تَكْفِيرِ الْكِرَامِيَّةِ مُجَسِّمَةِ خُرَاسَانَ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ لَهُ حَدٌّ وَنِهَائَةٌ مِنْ تَحْتِهِ، وَإِنَّهُ مُمَاسٌ لِعَرْشِهِ، وَإِنَّهُ مَحَلٌّ لِلْحَوَادِثِ» اهـ^(٣).

وَقَالَ أَبُو سَعْدِ الْمُتَوَلِّي (ت: ٤٧٨هـ) فِي الْغُنْيَةِ مَا نَصَّهُ: «وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ - أَيُّ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ نَسَبَ الْمَحَلَّ وَالْمَكَانَ لِلَّهِ تَعَالَى - أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى الْعَرْشِ عَلَى مَا زَعَمُوا لَكَانَ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعَرْشِ أَوْ أَصْغَرَ مِنْهُ أَوْ أَكْبَرَ، وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِثْبَاتُ التَّقْدِيرِ وَالْحَدِّ وَالنِّهَائَةِ وَهُوَ كُفْرٌ» اهـ^(٤).

(١) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، شرح العالم والمتعلم، مكتبة الثقافة الدينية، ط ٢، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣ر، (ص ٢٤٠).

(٢) أورده أبو عبيدة في مجاز القرآن (٢/ ٣١٦).

(٣) أبو منصور البغدادي، تفسير الأسماء والصفات، دار المشاريع، ط ١، (٤/ ٣٧٧).

(٤) أبو سعد المتولي، الغنية في أصول الدين، (ص ١٣).

وَقَالَ أَيْضًا فِي التَّمِيمَةِ مَا نَصَّهُ: «مَنْ اعْتَقَدَ قَدَمَ الْعَالَمِ أَوْ حُدُوثَ الصَّانِعِ أَوْ نَفَى مَا هُوَ ثَابِتٌ لِلْقَدِيمِ بِالْإِجْمَاعِ كَكَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا، أَوْ أَثَبَّتَ مَا هُوَ مَنْفِيٌّ عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ كَالْأَلْوَانِ، أَوْ أَثَبَّتَ لَهُ الْإِتِّصَالَ وَالْإِنْفِصَالَ كَانَ كَافِرًا» اهـ^(١)، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الرَّافِعِيُّ (ت: ٦٢٣هـ) فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ^(٢)، وَالنَّوَوِيُّ (ت: ٦٧٦هـ) فِي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ^(٣) وَأَقْرَأَهُ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ الشَّيْخُ يُوْسُفُ الْأُرْدُبِيلِيُّ (ت: ٧٧٩هـ) فِي الْأَنْوَارِ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ^(٤).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْقَشِيرِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت سنة ٤٦٥ هـ) فِي تَفْسِيرِهِ «لَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ مَا نَصَّهُ: وَكُلُّ مَنْ وَصَفَ الْمَعْبُودَ بِصِفَاتِ الْخَلْقِ، أَوْ أَضَافَ إِلَى الْخَلْقِ مَا هُوَ مِنْ خِصَائِصِ نَعْتِ الْحَقِّ فَقَدْ قَالَ كَلِمَةَ الْكُفْرِ» اهـ.

وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِيُّ (ت: ٤٧٨هـ) فِي كِتَابِهِ الْإِرْشَادِ مَا نَصَّهُ: «وَذَهَبَتِ الْكِرَامِيَّةُ وَبَعْضُ الْحَشَوِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْبَارِيَّ - تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِمْ - مُتَحَيِّزٌ مُخْتَصِّصٌ بِجَهَةِ فَوْقَ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ، وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى فِسَادِ مَا انْتَحَلُوهُ: أَنَّ الْمُخْتَصِّصَ بِالْجِهَاتِ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمُحَادَاةُ مَعَ الْأَجْسَامِ، وَكُلُّ مَا حَادَى الْأَجْسَامَ لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لِأَقْدَارِهَا، أَوْ لِأَقْدَارِ بَعْضِهَا، أَوْ يُحَادِيهَا مِنْهُ بَعْضُهُ، وَكُلُّ أَصْلٍ قَادٍ إِلَى تَقْدِيرِ الْإِلَهِ أَوْ تَبْعِيضِهِ فَهُوَ كُفْرٌ صَرَّاحٌ» اهـ^(٥)، وَقَالَ أَيْضًا: «إِنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الرَّبَّ عَظِيمٌ بِالذَّاتِ عَلَى مَعْنَى كَثْرَةِ

(١) أبو سعد المتولي، تمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة، جامعة أم القرى، (ص ٨٥٨-٨٥٩).

(٢) الرافعي، الشرح الكبير، (٩٨/١١).

(٣) النووي، روضة الطالبين، (٦٤/١٠).

(٤) الأردبيلي، الأنوار لأعمال الأبرار، (٣١٥/٢).

(٥) إمام الحرمين الجويني، الإرشاد، (ص ٣٩-٤٠).

الأجزاء وتزكيتها وتأليفها وأنه عزَّ وجلَّ مُخْتَصَّ بِبَعْضِ الْجِهَاتِ وَالْمُحَادَاةِ وَأَنَّ الْأَجْسَامَ الْمَحْدُودَةَ وَالْأَجْرَامَ الْمُتَقَرَّرَةَ بِأَقْطَارِهَا وَعَآثَارِهَا تُقَابِلُهُ فِي بَعْضِ جِهَاتِهِ وَأَنَّ مَنْ عَلَّقَ مُعْتَقَدَهُ بِمَوْجُودٍ لَيْسَ بِإِلَهِ بَلْ هُوَ عَلَى صِفَاتِ الْمُخْتَرَعَاتِ وَسِمَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ فَقَدْ اعْتَقَدَ مَوْجُودًا غَيْرَ الْإِلَهِ وَاعْتَقَدَ الْإِلَهِيَّةَ فِيهِ فَيُنزَلُ مَنزِلَةً مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَصْنَامَ إِلَهَةٌ» اهـ^(١).

وقال أبو القاسم الأنصاري (ت: ٥١٢ هـ) في الغنية ما نصه: «واعلم أنَّ حاصلَ مذهبِ الكراميةِ أو أكثرهم في تسميتهم القديمَ جسمًا يرجعُ إلى إثباتِ الحجمِ والنهايةِ، ولا مخلصَ لهم منه وإنْ أنكروه لفظًا، وأما الكلامُ على المجسمةِ والمشبهةِ الذينَ لم يتحاشوا من التأليفِ والتركيبِ والاختصاصِ ببعضِ الأشكالِ، فالقولُ الوجيزُ فيه أنْ نقولَ: أنتم بينَ أنْ تنقضُوا دلالةَ حدِّثِ الأجسامِ فإنَّ مبناها على قبولها التأليفِ والتفريقِ والاجتماعِ والافتراقِ واختصاصِها ببعضِ الأقدارِ والأقطارِ، وإما أنْ تطرُدوها وتفضُّوا بدلالةِ قيامِ الحدِّثِ على كلِّ جسمٍ متألَّفٍ^(٢)، وكلا الأمرينِ خروجٌ من الدينِ^(٣)» اهـ^(٤).

وقال أبو نصرٍ القشيريُّ (ت: ٥١٤ هـ) في التذكرة الشريفة: «فإنَّ الجهلَ بالصِّفاتِ يُؤدِّي إلى الجهلِ بالموصُوفِ، والغرضُ أنْ يستبينَ مَنْ مَعَهُ مُسَكَّةٌ مِنَ الْعَقْلِ أَنَّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: «اسْتِوَاؤُهُ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، وَالْيَدُ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، وَالْقَدَمُ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا» تَمْوِيهٌ ضِمْنَهُ

(١) أجوبة إمام الحرمين الجويني على أسئلة عبد الحق الصقلي، (ص ٨).

(٢) قال الإمام الجويني في الإرشاد: «فإن طردوا دليل حدث الجواهر لزم القضاء بحدث ما أثبتوا متحيزا، وإن نقضوا الدليل فيما ألزموه انحسم الطريق إلى إثبات حدث الجواهر» اهـ، (ص ٤٠).

(٣) في الإرشاد (ص ٤٣) زيادة: «وانسلا عن ربة المسلمين».

(٤) سلمان بن ناصر بن عمران النيسابوري، أبو القاسم الأنصاري، الغنية في الكلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط ١، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م، (١ / ٤١٢ - ٤١٣).

تَكْيِيفٌ وَتَشْبِيهُ وَدُعَاءٌ إِلَى الْجَهْلِ وَقَدْ وَضَحَ الْحَقُّ لِذِي عَيْنَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ أَخَذَتْ بِهَذَا الظَّاهِرِ وَالتَّزَمَتْ بِالْإِفْرَارِ بِهَذِهِ الْأَعْضَاءِ فَهُوَ الْكُفْرُ» اهـ^(١).

وقال الشيخ أحمد الرفاعي رضي الله عنه (ت: ٥٧٨هـ) في البرهان المؤيد ما نصه: «صنونا عقائدكم من التمسك بظاهر ما تشابه من الكتاب والسنة فإن ذلك من أصول الكفر» اهـ^(٢).

وقال الإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، في كتابه التفسير الكبير: «مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِلَهَ جِسْمٌ فَهُوَ مَنْكِرٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ مَوْجُودٌ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا حَالٍ فِي الْجِسْمِ، فَإِذَا أَنْكَرَ الْمَجْسِمَ هَذَا الْمَوْجُودَ فَقَدْ أَنْكَرَ ذَاتَ الْإِلَهِ تَعَالَى، فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْمَجْسِمِ وَالْمَوْحِدِ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ بَلْ فِي الذَّاتِ، فَصَحَّ فِي الْمَجْسِمِ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ بِاللَّهِ» اهـ^(٣).

وقال في تفسيره أيضًا ما نصه: «تَعْرِيفُ ذَاتِ اللَّهِ بِكَوْنِهِ فِي السَّمَاءِ دِينٌ فِرْعَوْنٌ وَتَعْرِيفُهُ بِالْخَالِقِيَّةِ وَالْمَوْجُودِيَّةِ دِينُ مُوسَى، فَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ كَانَ عَلَى دِينِ فِرْعَوْنَ، وَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي كَانَ عَلَى دِينِ مُوسَى» اهـ^(٤) ونقله الشيخ محمود خطاب السبكي ثم قال: «فتراه قد نص على أن من يعتقد أن الله في جهة السماء أو نحو ذلك يكون مقتديًا بفرعون في كفره» اهـ^(٥).

وقال في كتابه معالم أصول الدين ما نصه: «بل الأقرب^(٦) أن المجسمة كفار لأنهم اعتقدوا أن كل ما لا يكون متحيِّزًا ولا في جهة فليس بموجود،

(١) نقله عنه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين، (٢/ ١٠٩).

(٢) الإمام أحمد الرفاعي، البرهان المؤيد، (ص ١٧).

(٣) فخر الدين الرازي، تفسير الرازي، (١٦/ ٢٤).

(٤) فخر الدين الرازي، تفسير الرازي، (٢٧/ ٥١٥).

(٥) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات (ص/ ١٢٤).

(٦) أي الموافق للقواعد، وهو البين الصريح الجلي.

ونحنُ نَعْتَقِدُ أَنَّ كُلَّ مُتَحَيِّزٍ فَهُوَ مُحَدِّثٌ، وَخَالِقُهُ مَوْجُودٌ لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ وَلَا فِي جِهَةٍ، فَالْمَجْسِمَةُ نَفَوا ذَاتَ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ الْإِلَهُ فَيَلْزَمُهُمُ الْكُفْرُ» اهـ^(١).

وقال ابنُ التِّلْمِسَانِي فِي شَرْحِ مَعَالِمِ أَصُولِ الدِّينِ عِنْدَ الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ: «وَوَجْهُهُ^(٢) بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّهُمْ يَعْتَرِفُونَ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَوَصَفُوا الْبَارِي بِالْجِسْمِيَّةِ، فَمَنْ عَبَدُوهُ غَيْرَ الْإِلَهُ، فَهُمْ غَيْرُ عَارِفِينَ بِوُجُودِ الْإِلَهُ» اهـ^(٣).

وقالَ الْإِمَامُ الْفَقِيهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيُّ (ت: ٦٢٣هـ) فِي شَرْحِهِ عَلَيِ الْوَجِيْزِ مَا نَصَهُ: «لَوْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا سَاكِنُ السَّمَاءِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِلَّا اللَّهُ سَاكِنُ السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ السَّكُونَ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى» اهـ^(٤). وَأَقْرَهُ النَّوَوِيُّ فِي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ^(٥)، وَابْنُ الرَّفْعَةِ فِي كِفَايَةِ النَّبِيَةِ^(٦)، وَالشَّيْخُ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيُّ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ^(٧) وَغَيْرِهِمْ.

وقالَ الْإِمَامُ الْفَقِيهُ مَحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ (ت: ٦٧٦هـ) فِي كِتَابِهِ رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (١٠ / ٨٥) مَا نَصَهُ: «وَتَحْضُلُ الرَّدَّةُ بِالْقَوْلِ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ، سِوَاءٍ صَدَرَ عَنِ اعْتِقَادٍ أَوْ عِنَادٍ أَوْ اسْتِهْزَاءٍ، هَذَا قَوْلٌ جَمَلِيٌّ، وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فَقَالَ الْمُتَوَلِّي: مَنْ اعْتَقَدَ قِدَمَ الْعَالَمِ، أَوْ حُدُوثَ الصَّانِعِ، أَوْ نَفَى مَا هُوَ ثَابِتٌ لِلْقَدِيمِ بِالْإِجْمَاعِ، كَكُونِهِ عَالِمًا قَادِرًا، أَوْ اثْبَتَ مَا هُوَ مُنْفِيٌّ عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ، كَالْأَلْوَانِ،

(١) فخر الدين الرازي، معالم أصول الدين، دار الكتاب العربي، (ص ١٣٨).

(٢) شرف الدين عبد الله بن محمد بن التِّلْمِسَانِي، شرح معالم أصول الدين، دار الفتح للدراسات والنشر، ط. ١، (ص ٦٦٣).

(٣) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات (ص / ١٢٤).

(٤) عبد الكريم الرافي، العزيز شرح الوجيز (١١ / ١١٩).

(٥) محيي الدين النووي، روضة الطالبين، (١٠ / ٨٥).

(٦) أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، ابن الرفعة، كفاية النبيه في شرح التنبيه، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٩ ر، (١٦ / ٣٢٢).

(٧) زكريا الأنصاري، أسنى المطالب، (٨ / ٣٠٨).

أَوْ أُثْبِتَ لَهُ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ، كَانَ كَافِرًا» اهـ^(١).

وقال أيضًا ما نصّه: «وَلَوْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنْصَافِ كَفَرًا» اهـ^(٢)
أي لأنه وصّف الله بالجلوس.

وقال رحمه الله أيضًا في كتابه المجموع ما نصّه: «قد ذكرنا أنّ مَنْ يكفّر
ببديعته لا تصحّ الصلاة وراءه ومَنْ لا يكفّر تصحّ. فمِمَّنْ يكفّر مَنْ يُجَسِّمُ
تجسيمًا صريحًا ومَنْ ينكّر العلمَ بالجزئيات» اهـ^(٣).

وقال نجم الدين ابن الرّفعة (ت: ٧١٠هـ) في كفاية النبيه شرح التّنبيه
عند شرح قول الشّيرازي: «ولا تجوز الصلاة خلف كافر» ما نصّه: «لأنّه لا
صلاة له فكيف يُتقدّى به، وهذا ينظّم مَنْ كفره مُجمّع عليه ومَنْ كفرناه مِنْ
أهل القبلة كالقائلين بخلق القرآن وبأنه لا يعلم المعلومات قبل وجودها
ومَنْ لا يؤمن بالقدر وكذا مَنْ يعتقد أن الله جالس على العرش كما حكاه
القاضي حسين هنا عن نصّ الشافعي» اهـ^(٤)، ونقل ذلك عنه مؤرّرًا له مُحتجًا
به القاضي الفقيه المقرئ ابن المعلّم القرشي في كتابه نجم المهدي ورجم
المعتدي^(٥).

وقال فخر الدين بن المعلّم القرشي (ت: ٧٢٥هـ) في كتابه نجم
المهدي ورجم المعتدي ما نصّه: «فإنّ العقائد قطعِيَّة، ولأجل هذا يكفّر
مَنْ ذهب إلى الجسميّة وإلى إنكار الصفات» اهـ^(٦).

(١) محيي الدين النووي، روضة الطالبين، (١٠/٦٤).

(٢) محيي الدين النووي، روضة الطالبين، (١٠/٦٧).

(٣) محيي الدين النووي، المجموع شرح المذهب، (٤/٢٥٣).

(٤) ابن الرّفعة، كفاية النبيه، (٤/٢٤).

(٥) ابن المعلّم القرشي، نجم المهدي، (٢/٤٣٠).

(٦) ابن المعلّم القرشي، نجم المهدي، (١/٨٩).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَاضِي الْقَضَاةِ الْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ بَنُ جَمَاعَةَ^(١) (ت):
 ٧٣٣هـ) فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الْمُعَلِّمِ الْقُرَشِيُّ فِي كِتَابِهِ نَجْمِ الْمُهْتَدِيِّ: «مَنْ قَالَ
 إِنَّ اللَّهَ مُتَكَلِّمٌ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ فَقَدْ قَالَ قَوْلًا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ، وَمَنْ قَالَ
 إِنَّهُ جِسْمٌ فَقَدْ قَالَ بِحُدُوثِهِ، وَمَنْ قَالَ بِحُدُوثِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَالْكَافِرُ لَا تَصِحُّ وَلَايَتُهُ
 وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» اهـ^(٢).

وَقَالَ بَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ (ت: ٧٩٤هـ) فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: «(ص):
 لَيْسَ بِجِسْمٍ. (ش): لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سورة
 البقرة/٢٤٧]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ قَدْ يَزِيدُ عَلَى جِسْمٍ آخَرَ، وَذَلِكَ لِأَجْلِ
 التَّأْلِيفِ وَالاجْتِمَاعِ وَكَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ الْبَارِي، فَكَذَلِكَ
 لَازِمُهُ، وَلَا عِبْرَةَ بِخِلَافِ الْمُبْتَدِعَةِ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ، وَيَلْزَمُ الْمَجْسَمَةَ الْقَوْلُ بِقَدَمِ
 الْعَالَمِ، لِأَنَّ الْجِهَةَ وَالتَّحْيِيزَ وَالْمَكَانَ مِنْ جَمَلَةِ الْعَالَمِ، قَالَ الْأَثَمَةُ: لَا تَسْتَطِيعُ
 الْمَجْسَمَةُ أَبَدًا إِثْبَاتَ حَدُوثِ الْعَالَمِ، لِأَنَّ الْأَجْسَامَ مِثَالَةً فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ
 فِيهَا قَدِيمٌ وَمُحَدَّثٌ وَنَقَلَ صَاحِبُ الْخِصَالِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ:
 مَنْ قَالَ: جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ كَفَرَ، وَنُقِلَ عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ أَنَّهُ يُفْسَقُ، وَهَذَا
 النُّقْلُ عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ» اهـ^(٣).

وَقَالَ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: «الْقَصِيدَةُ الصَّلَاحِيَّةُ مِنْ أَحْسَنِ
 تَصَانِيفِ الْأَشْعَرِيَّةِ فِي بَابِ الْعُقَائِدِ، وَكَانَ السُّلْطَانُ صِلَاحُ الدِّينِ يَأْمُرُ بِتَلْقِينِهَا
 لِلصَّبِيَانِ فِي الْمَكَاتِبِ». وَالْعَقِيدَةُ الصَّلَاحِيَّةُ نَظَمَهَا ابْنُ هَبَةَ اللَّهِ الْبَرْمَكِيُّ، أَمَرَ
 السُّلْطَانُ صِلَاحُ الدِّينِ الْأَيُّوبِيُّ بِتَلْقِينِهَا لِلصَّبِيَانِ فِي الْمَكَاتِبِ. وَقَدْ تَضَمَّنَتْ
 عِبَارَاتٍ يَسْهُلُ حِفْظُهَا فِي تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِمَّا جَاءَ فِيهَا مَا نَصَّهُ:

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ الْكِنَانِيِّ الْحَمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ،
 بَدْرُ الدِّينِ.

(٢) ابْنُ الْمُعَلِّمِ الْقُرَشِيُّ، نَجْمُ الْمُهْتَدِيِّ، (٢/٤٦٩).

(٣) الزَّرْكَشِيُّ، تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ، (٤/٦٤٧-٦٤٨).

وصانعُ العالمِ لا يحويه
قد كانَ موجودًا ولا مكانًا
سبحانهُ جلَّ عن المكانِ
فقد غلا وزادَ في العُلُوِّ
وحصرَ الصانعَ في السماءِ
وأثبتوا لذاته التحيُّزًا
قُطِرَ تعالى اللهُ عن تشبيهه
وحكمه الآنَ على ما كانا
وعزَّ عن تغيُّرِ الزمانِ
مَنْ خصَّه بجهةِ العُلُوِّ
مبدعها والعرشِ فوقَ الماءِ
قد ضلَّ ذو التشبيهِ فيما جَوَّزا

وقال أيضًا في كتابه خادمِ الرافعيِّ والروضةِ في فروعِ المذهبِ الشافعيِّ ما نصه: «قوله: «وفصل الرويانيُّ فقال: الكبائرُ سبعٌ... الخ» لم يذكرها مرتبةً، وقد سبق في أولِ الجنياتِ أنَّ أكبرها الشركُ، وتلتحقُ به البدعُ التي تجرُّ إليه كالتجسيمِ والتعطيلِ» اهـ^(١).

قال الشيخُ محمدُ بنُ أبي بكرِ بنِ الحسينِ المراغيِّ الشافعيِّ (ت: ٨٥٩هـ) في كتابه المشرعِ الرويِّ ما نصُّه: «واشتهرَ عن الشافعيِّ تكفيرُ نافي علمِ اللهِ بالشيءِ قبلَ خلقه قال المصنّف: ولا شكَّ في كفره» ثم قال: «وفي صفةِ الأئمةِ من شرحِ المهذبِ تكفيرُ المجسمةِ» اهـ^(٢).

وقال الحافظُ برهانُ الدينِ البقاعيِّ (ت: ٨٨٥هـ) في حاشيتهِ على شرحِ ألفيةِ العراقيِّ معلقًا على قولِ الشارحِ: «كالمجسمةِ إن قلنا بتكفيرِهم» ما نصُّه: «لم أرَ ما أشارَ إليه منَ الخلافِ، وإنما رأيتُ في شرحِ المهذبِ في صفةِ الأئمةِ: «(فرعٌ) قد ذكرنا أنَّ مَنْ يكفِّرُ ببدعته لا تصحُّ الصلاةُ وراءه،

(١) بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، خادم الرافعي والروضة في فروع مذهب الشافعي، دار الكتب العلمية (٣٠/٤٧٩).

(٢) محمد بن أبي بكر بن الحسين المراغي، المشرع الروي من منهاج النووي، دار الضياء، (ص/٢٣٦).

وَمَنْ لَا يُكْفَرُ تَصَحُّحٌ، فَمِمَّنْ يُكْفَرُ مَنْ يَجْسِمُ تَجْسِيمًا صَرِيحًا^(١)، وَمَنْ يُنْكَرُ الْعِلْمَ بِالْجَزْئِيَّاتِ، وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي تَكْفِيرِهِ^(٢)، فَلَعَلَّ الشَّيْخَ سَمَّى التَّفْصِيلَ وَمَا يَنْشَأُ عَنْهُ مِنْ تَكْفِيرِ الْمَصْرُوحِ دُونَ غَيْرِهِ خِلَافًا^(٣) اهـ.

وَقَالَ أَيْضًا بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامًا لِلرَّازِيِّ مِنْ كِتَابِهِ مُحْصَلِ أَفْكَارِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ مَا نَصَّهُ: «قَدْ عَلِمْتَ مِمَّا ذَكَرَهُ هَؤُلَاءِ الْأَثْمَةُ الْمُحَقَّقُونَ مِنَ الْأَدَلَّةِ وَالبَرَاهِينِ النُّقْلِيَّةِ وَالعَقْلِيَّةِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا جِهَةَ لَهُ وَلَا مَكَانَ، وَلَا يَمُرُّ عَلَيْهِ زَمَانٌ، إِذْ هُوَ تَعَالَى مُخَالَفٌ لِلْحَوَادِثِ، وَرَدَّهُمْ عَلَى أَصْحَابِ الْعَقَائِدِ الزَّائِغَةِ الْمَكْفُورَةِ الْمُعْتَقِدَةِ أَنَّ اللَّهَ جَسَمٌ جَلَسَ عَلَى الْعَرْشِ أَوْ حَلَّ فِي السَّمَاءِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ الصَّرِيحِ، أَجَارَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الضَّلَالِ وَالْإِضْلَالِ وَأَهْلِهِمَا، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَشْبَهُ شَيْئًا مِنَ الْحَوَادِثِ كَالْجُلُوسِ فِي مَكَانٍ أَوْ التَّحْيِيزِ فِي جِهَةٍ فَهُوَ ضَالٌّ مُضَلٌّ كَافِرٌ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» اهـ^(٤).

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ حَجْرٍ الْهَيْتَمِيُّ (الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٩٧٣ هـ) فِي كِتَابِهِ الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ مَا نَصَّهُ: «عَقِيدَةُ إِمَامِ السَّنَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ

(١) أَي يَقُولُ: اللَّهُ جَسَمٌ، فَهَذَا تَجْسِيمٌ صَرِيحٌ، وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَقُولَ: كَالْأَجْسَامِ، لِأَنَّهُ يَفْهَمُ مَعْنَى الْجَسْمِ.

(٢) عَلَى حَسَبِ مَا يُعْلَمُ مِنْ حَالِهِ، فَإِنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَأَرَادَ بِهِ الْكَلَامَ الذَّاتِيَّ فَهُوَ كُفْرٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَقَدْ نَقَلَ الْفَقِيهَ الْمَالِكِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ سَابِقِ الصَّقَلِيِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى كُفْرِهِ، وَإِنْ أَرَادَ اللَّفْظَ الْمَنْزَلِ فَلَا يَكْفُرُ لَكِنَّهُ حَرَامٌ وَقَلَّةٌ أَدَبٌ، وَقَدْ يَتَوَهَّمُ الْجَاهِلُ مِنْهُ أَنَّ الْكَلَامَ الذَّاتِيَّ مَخْلُوقٌ، أَمَا لَوْ قَالَ فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ: الْقُرْآنُ بِمَعْنَى اللَّفْظِ الْمَنْزَلِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الَّذِي نَزَلَ بِهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، الْمَقْرُوءُ بِالْأَلْسِنِ وَالْمَحْفُوظُ بِالصُّدُورِ وَالْمَكْتُوبُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، هَذَا مَخْلُوقٌ، وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ الذَّاتِيَّ الْأَزَلِيَّ الْأَبَدِيَّ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، فَلَا يَكْفُرُ وَلَا يَعْصِي.

(٣) بَرَهَانَ الدِّينِ الْبِقَاعِي، النُّكْتَةُ الْوُفِيَّةُ، (١/ ٦٦١).

(٤) مُحَمَّدُ خُطَّابُ السَّبْكِ، إِتْحَافُ الْكَائِنَاتِ، (ص/ ١٣٢).

عنه وأرضاه...، موافقةً لعقيدة أهل السنة والجماعة من المبالغة التامة في تنزيه الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا من الجهة والجسمية وغيرهما من سائر سمات النقص اهـ.

وقال الإمام العلامة الحبيب محمد بن حسين بن عبد الله الحبشي (ت: ١٢٨١هـ) مفتي الشافعية بمكة المكرمة في كتابه فتح الإله ما نصه: «والرَدَّةُ ثلاثةُ أقسامٍ: اعتقاداتٌ وأفعالٌ وأقوالٌ، وكُلُّ قِسْمٍ يَتَشَعَّبُ شُعَبًا كَثِيرَةً؛ فَمِنَ الْأَوَّلِ: الشُّكُّ فِي اللَّهِ أَوْ فِي رَسُولِهِ أَوْ الْقُرْءَانِ أَوْ الْيَوْمِ الْآخِرِ أَوْ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ أَوْ الثَّوَابِ أَوْ الْعِقَابِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، أَوْ اعْتَقَدَ فَقَدْ صَفَتْ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْوَاجِبَةَ لَهُ إِجْمَاعًا كَالْعِلْمِ، أَوْ أُثْبِتَ لَهُ صِفَةً يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهَا إِجْمَاعًا كَالْجِسْمِ...» اهـ^(١).

وقال أبو الحسن الأمدي (ت: ٦٣١هـ) في الإحكام عند الكلام على عدم قبول رواية الكافر ما نصه: «وذلك لأنَّ الكافر إمَّا أن لا يكون مُتَمِّيًا إِلَى الْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، كَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، أَوْ هُوَ مُنْتَمٍ إِلَيْهَا كَالْمَجْسِمِ» اهـ^(٢)، وقال في كتابه المنايح: «وَمَنْ وَصَفَهُ تَعَالَى بِكَوْنِهِ جِسْمًا مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ جِسْمٌ أَوْ مَوْجُودٌ لَا كَالْأَجْسَامِ كَبَعْضِ الْكِرَامِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى صُورَةِ شَابِّ أَمْرَدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَلَى صُورَةِ شَيْخٍ أَشْمَطٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ كُفْرٌ وَجَهْلٌ بِالرَّبِّ وَنِسْبَةٌ لِلنَّقْصِ الصَّرِيحِ إِلَيْهِ، تَعَالَى عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا» اهـ، نقله عنه البياضي في الإشارات^(٣).

(١) محمد بن حسين بن عبد الله بن شيخ الحبشي، فتح الإله بما يجب على العبد لمولاه، طبع في سنغافورة، بمطبعة كرجاي المحدودة، ط ٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢ر، (ص ١٦-١٧).

(٢) أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، المسمّى المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، (٧٣/٢).

(٣) البياضي، إشارات المرام، (ص ٢٠١).

قال الإمام شمس الدين الجزري (ت ٨٣٣هـ) في كتابه معراج المنهاج ما نصّه: «الشرط الثاني: فَمَنْ كان من أهل قِبَلَتِنَا وخَالَفَ فَإِنْ لم نُكْفِرْهُ فلا كلام في قَبول روايته، وإن كَفَرناه كالقائلين بالتَّجْسِيم» اهـ^(١).

والفقيهُ الشيخُ محمدُ أرشدُ البنجرِيُّ الشافعيُّ الأندونيسيُّ (ت: ١٢٢٧هـ) في كتابه تحفة الراغبين في بيان حقيقة إيمان المؤمنين وما يُفسدُه من ردة المرتدين حذر من العقائد الفاسدة ومنها عقيدة التجسيم، ويبيِّن أصنافَ المجسمين الذين منهم من اعتقد أنَّ الله له صورةٌ كالإنسان، ومنهم من اعتقد أنَّ الله له لحمٌ ودمٌ ووجهٌ ويدٌ - بمعنى الجارحة - وأصابعٌ ورجلٌ...، ومنهم من اعتقد أنَّ الله ينزلُ ويصعدُ، يتحركُ وينتقلُ، ومنهم من اعتقد أنَّ الله جالسٌ مستقرٌّ على العرشِ وجعلَ العرشَ مكانًا له. ثم نقلَ عن الإمامِ فخرِ الدينِ الرازيِّ أنَّ مَنْ فهمَ الآياتِ المتشابهاتِ على ظاهرها يكونُ قد وصفَ اللهَ بصفاتِ الأجسام، فهو بذلكَ عابِدٌ للجسمِ خارجٌ عن ملةِ الإسلام.

ونقلَ الإمامُ ابنُ المعلمِ القرشيُّ في نجم المهدي ورجم المعتدي^(٢) عن القاضي بدر الدين ابن جماعة أنه قال في مَنْ يعتقدُ أنَّ كلامَ اللهِ الذاتيِّ صوتٌ وحرفٌ ما نصّه: «مَنْ قال: إِنَّ اللهَ متكلمٌ بحرفٍ وصوتٍ فقد قالَ قولًا يلزمُ منه أنَّ اللهَ جسمٌ، ومن قال: إنه جسمٌ فقد قالَ بحدوثه، ومَنْ قالَ بحدوثه فقد كفرَ، والكافرُ لا يصحُّ ولايته، ولا تقبلُ شهادته، واللهُ أعلمُ». يذكرُ الإمامُ ابنُ المعلمِ القرشيُّ في كتابه نجم المهدي ورجم المعتدي أنه وجدَ هذه الفتوى للإمامِ بدرِ الدينِ ابنِ جماعةَ في نسخةٍ أودعتُ بالخرانة السلطانية زمنَ السلطانِ الظاهرِ بيبرس.

(١) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري، معراج المنهاج، دار ابن حزم، بيروت، (ص ٤٢٥).

(٢) ابن المعلم، نجم المهدي، (٢/٤٦٩).

ولينظر بعض المفتونين بالمجسمة من حزب الإخوان المحبون لهم
 المؤولون لعباراتهم في التشبيه والتجسيم المحامون عنهم إلى مقالة شيخهم
 حسن البنا (ت: ١٣٢٤هـ) الذي ينتسبون إليه، فإنه يقول في رسالته العقائد:
 «فرقة أخذت بظواهرها^(١) كما هي فنسبت لله وجهًا كوجوه الخلق، ويدًا أو
 أيديًا كأيديهم، وضحكًا كضحكهم، وهكذا حتى فرضوا الإله شيخًا، وبعضهم
 فرضه شابًا، وهؤلاء هم المجسمة والمشبهة وليسوا من الإسلام في شيء وليس
 لقولهم نصيب من الصحة، ويكفي في الرد عليهم قول الله تبارك وتعالى:
 ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى / ١١]، وقوله تعالى:
 ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾
 يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص / ١-٤]»^(٢).

وقال العلامة أبو الفتوح محمد بن خليل الهجرسي المصري الشافعي
 الأزهرى (ت: ١٣٢٧هـ) في كتابه القصر المشيد في التوحيد وفي طريقة
 سيدي إبراهيم الرشيد جاء فيه في حق الله تعالى ما نصه: «لا يحويه زمانٌ
 ولا مكانٌ لأنه خالق الزمان والمكان وسائر الأكوان، بل ولا يكون في جهةٍ
 من الجهات الست وهي: فوق وتحت وأمام ووراء ويمين وشمال. فليس فوق
 العرش فوقية استقرار وتمكن كما ظنه بعض الجهلة» اهـ.^(٣)

وجاء أيضًا ما نصه: «قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فالجوهرية
 والعرضية، والتحيز في المكان والجهة، والتركيب والبساطة، والكلية والبعضية،
 يستحيل إطلاقها عليه تعالى لأنها من خواص الحوادث [أي المخلوقات]

(١) أي ظواهر المتشابهات.

(٢) حسن أحمد عبد الرحمن البنا، العقائد، (ص ٦٤).

(٣) محمد بن زين الدين بن خليل الحفناوي الهجرسي، القصر المشيد في التوحيد
 وفي طريقة سيدي إبراهيم الرشيد، المكتبة العلمية بالقاهرة، ط. ١، ١٣١٤هـ،
 (ص ٧).

اهـ^(١).

وقد ردَّ الإمام الجوينيُّ على فرقة المشبهة فقالَ رحمه الله ما نصُّه: «فذهبت طوائفٌ إلى وصفِ الربِّ بما تقدسَ عنه: من التحيزِ في الجهة، تعالَى اللهُ عن قولِ الزائعين» اهـ.

ثم قالَ في وصفِ هذه الطائفة: «وأىُّ فرقٍ بينَ هؤلاءِ وبينَ من يعبدُ بعضَ الأجرامِ العلوية» اهـ. فالمجسمُ حالُه كحالِ عبدةِ الكواكبِ، فكلُّ من الفريقينِ لم يوفقْ إلى عبادةِ اللهِ تعالَى.

وقالَ مفتي المدينة المنورة المحدِّثُ السيدُ أحمدُ البرزنجيُّ المدنيُّ (ت: ١٣٣٧هـ): «والفسقُ لا يزيلُ الإيمانَ ولا البدعةُ إلا التجسيمُ» اهـ^(٢).

وقالَ الشيخُ محمدُ محفوظُ الترمسيُّ الأندلسيُّ الجاويُّ ثم المكيُّ (ت: ١٣٣٨هـ) في كتابه منهُجِ ذوي النَّظَرِ شرحَ منظومةِ علمِ الأثرِ للسيوطيِّ ما نصُّه: «ثم بيَّنَ - أي السيوطيُّ - حُكْمَ روايةِ المبتدعةِ فقالَ: «وكافرٌ ببدعةٍ» وهو المجسمُ ومنكرُ علمِ الجزئياتِ، هذا ما نُقلَ عن النوويِّ، قيلَ: وقائلُ بخلقِ القرءانِ، فقد نصَّ عليه الشافعيُّ، واختاره البلقينيُّ ومنعَ تأويلَ البيهقيِّ له بكفرانِ التَّعمَةِ بأنَّ الشافعيَّ قالَ ذلكَ في حقِّ حفصِ الفردِ لما أفتى بضربِ عنقه، وهذا رادُّ للتأويلِ، «لن يُقبلا» في الروايةِ عند الجمهورِ مطلقًا اهـ^(٣).

وقالَ القاضي الشيخُ سقافُ بنُ عليِّ الكافِ الشافعيُّ اليمنيُّ (ت: ١٤١٧هـ) في كتابه حقيقةُ الفرقةِ الناجيةِ: «أجمعَ علماءُ الإسلامِ على

(١) المصدر السابق، (ص ١٢).

(٢) نقل هذه العقيدة العلامة الجليل السيد حسن بن محمد فدعق المكي الشافعي في كتابه أدعية وعقائد، مطبعة المدني، (ص ١٣).

(٣) محمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الشافعي، منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر، دار الفكر، ط ٤، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١ر، (ص ١٠٦).

عدم تكفير أحدٍ من أهل القبلة إلا إذا رئي منه كفرٌ بواحٌ» اهـ^(١)، وقال أيضًا: «ويكفر الزنادقة والمجسمة والمشبهة والقدرية للأدلة الواردة فيها»، ثم بيّن فسادَ مذهبِ المجسمةِ وعلّةَ تكفيرهم فقال: «لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى/١١]، والمجسمة هم الذين جعلوا الله كالمخلوقات له جسمٌ وجهةٌ، والله عزّ وجلّ نفى ذلك عن نفسه كما وردَ في الآية، فمن جَسَمَهُ فقد كفرَ بالدليل» اهـ^(٢).

وقال الشيخ عليّ سلمان القضاة (ت ١٤٣٢ هـ) قاضي القضاة ومفتي القوات المسلحة سابقًا في كتابه المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد ما نصّه: «أما الذين يقولون: «له يدٌ كأيدينا» أخذًا بالمعنى اللغويّ لليد فهم المشبهة وهم كفارٌ لأنهم شبّهوا الله بخلقه وخالفوا الآية الواضحة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾» اهـ^(٣).

وقال وزير الأوقاف الشيخ إبراهيم الدسوقي مرعي: «قول أبي حنيفة: «من حصر الله في الجهة الفوقية أو التحتيّة فقد كفر» يُفسّره قول جعفر الصادق: «من زعم أن الله تعالى في شيءٍ أو من شيءٍ أو على شيءٍ فقد أشرك به إذ لو كان على شيءٍ لكان محمولًا، ولو كان من شيءٍ لكان محدثًا، ولو كان في شيءٍ لكان محصورًا» تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا» اهـ.

وقال الشيخ يوسف محمود الحاج أحمد (ت: ١٤٣٥ هـ) في كتابه ألفاظ الردّة وآثارها^(٤) ما نصّه: «ومن الكفر أيضًا أن يعتقد الإنسان بأن الله تعالى يشبه مخلوقًا من مخلوقاته لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ومن

(١) سقاف بن علي الكاف الشافعي اليمني، حقيقة الفرقة الناجية، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ ر، (ص ٦٨).

(٢) سقاف بن علي، حقيقة الفرقة الناجية، (ص ٦٩).

(٣) علي سلمان القضاة، المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد، (ص/٩٦).

(٤) يوسف محمود الحاج أحمد، ألفاظ الردّة وآثارها، (ص/٣٢ - ٣٤).

الكفر أن يعتقد الإنسان أن الله موجودٌ بجهةٍ أو كأن يعتقد الإنسان بأن الله يجلس على الكرسي أو العرش، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ومن الكفر أيضاً أن ينسب الإنسان الأعضاء والجوارح لله تعالى.

ومن الكفر تسمية الله تعالى بغير ما سمي به نفسه مما لا يليق بصفة من صفاته مما لا يليق بالله كأن يسمي الله أصلاً أو فرعاً أو عقلاً أو نبياً، فلقد اتفق علماء المسلمين على أنه لا يجوز أن نسمي الله إلا بما يليق به.

ومن الكفر أيضاً تسمية الله بالحركة والسكون أو الطول أو العرض أو اللون أو الحد أو الشكل أو الهيئة» اهـ.

فصل

في حكم القاضي الفقيه المفسر العزّ ابن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)

بتكفير من يُشبه الله بخلقه ووصفه له بالمُشرك
وفي إثبات أن القاضي العزّ على اعتقاد الإمام الأشعريّ
في التّنزيه والتأويل وصرف المُتشابهات عن ظواهرها

يقول القاضي الفقيه المفسر أبو محمّد عزّ الدين عبد العزيز بن عبد
السلام الأشعريّ في رسالته «مقاصد الصلاة»^(١) في الكلام على «أنواع الشُّرك»
ما نصّه: «الثاني: الإِشراك بالتشبيه ونفيه الاعتراف بأن ﴿ليس كمثله شيء﴾،
فتبراً بذلك من الحشويّة وأضرابهم».

ونقل عنه ابن المعلّم القرشيّ في «نجم المهتدي»^(٢) فتوى له ونصّها:
«القرآن كلام الله، صفة من صفاته، قديمٌ بقدمه، ليس بحروف ولا أصوات،
ومن زعم أن الوصف القديم هو عينُ أصواتِ القارئ وكتابةِ الكاتبين فقد
ألحد في الدّين، وخالف إجماع المسلمين بل إجماع العقلاء من غير أهل
الدّين، ولا يحلُّ للعلماء كتمانُ الحقّ، ولا تركُ البِدع ساريةً في المسلمين،
ويجبُ على ولاة الأمر إعانة العلماء المنزّهين الموحّدين، وقمعُ المبتدعة
المشبهين المجسّمين، ومن زعم أن المعجزة قديمةٌ فقد جهل حقيقتها،
ولا يحلُّ لؤلاة الأمر تمكينُ أمثال هؤلاء من إفساد عقائد المسلمين، ويجب
عليهم أن يلزموهم بتصحيح عقائدهم بمباحثة العلماء المعتبرين، فإن لم

(١) عزّ الدين بن عبد السلام، مقاصد الصلاة، (ص/ ٢٣).

(٢) فخر الدين ابن المعلّم القرشيّ، نجم المهتدي ورجم المعتدي، (٢/ ٤٧١-٤٧٢).

يَفْعَلُوا الْجُثُوًّا إِلَى ذَلِكَ بِالْحُبْسِ وَالضَّرْبِ وَالتَّعْزِيرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

فَإِذَا كَانَ هَذَا قَوْلُهُ وَحُكْمُهُ - وَهُوَ حَقٌّ وَصَوَابٌ - فِي مَنْ جَعَلَ الصِّفَةَ الذَّاتِيَّةَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ حَادِثَةً، فَكَيْفَ بَمَنْ يَقُولُ: اللَّهُ حَادِثٌ مَخْلُوقٌ مُفْتَقِرٌ مُتْرَكِّبٌ مُحْتَاجٌ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا الْجِسْمُ وَمَعْنَاهُ؟ فَالْعِزُّ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ مَعَ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ قَالَ بِحَدُوثِ ذَاتِ اللَّهِ أَوْ بِحَدُوثِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ سَبْحَانَهُ.

وَنَقَلَ عَنْهُ السُّبْكِيُّ وَالدَّوَادِيُّ فَتَوَى لَهُ جَاءَ فِي أَوَّلِهَا^(١): «وَالْفُتْيَا الَّتِي وَقَعَتْ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ يُوَافِقُ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ وَالْفُضَلَاءِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، وَمَا يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ إِلَّا رَعَاعٌ لَا يَعْبَأُ اللَّهُ بِهِمْ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ دَفْعُهُ وَالصَّوَابُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ، وَلَوْ حَضَرَ الْعُلَمَاءُ مَجْلِسَ السُّلْطَانِ لَعَلِمَ صِحَّةَ مَا أَقُولُ»، حَتَّى قَالَ: «وَمَذْهَبُنَا أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ قَدِيمٌ أَزْلِيٌّ قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَا يُشْبِهُهُ كَلَامُ الْخَلْقِ كَمَا لَا يُشْبِهُهُ ذَاتُهُ ذَاتَ الْخَلْقِ وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ أَنْ تُفَارِقَ ذَاتَهُ^(٢)، إِذْ لَوْ فَارَقَتْهُ لَصَارَ نَاقِصًا تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَهُوَ^(٣) مَعَ ذَلِكَ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ مَقْرُوءٌ بِالْأَلْسِنَةِ، وَصِفَةُ اللَّهِ الْقَدِيمَةُ لَيْسَتْ بِمَدَادٍ لِلْكَاتِبِينَ وَلَا أَلْفَاظٍ لِللَّافِظِينَ، وَمَنْ اعْتَقَدَ ذَلِكَ فَقَدْ فَارَقَ الدِّينَ وَخَرَجَ عَنْ عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ بَلْ لَا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ غَبِيٌّ».

(١) تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (٨/٢٣٣). شمس الدين الداودي، طبقات المفسرين، (١/٣٢٦).

(٢) أي لا يجوز إلا أن يتصف بها.

(٣) أي القراءان بمعنى الألفاظ المنزلة على النبي ﷺ، وهذه الألفاظ حادثة وهي عبارة عن كلام الله الذاتي الذي ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً لا أن الألفاظ هي عين صفة الله الأزلية.

وذكر له السُّبكي^(١) نصَّ عقيدة طويلاً جاء في أولها في وصف الله تعالى:
«ليس بجسمٍ مُصوَّرٍ ولا جوهرٍ محدودٍ مقدرٍ، ولا يُشبهه شيئاً ولا يشبهه شيءٌ، ولا
تحيط به الجهاتُ ولا تكتنفه الأرضون ولا السماواتُ، كان قبل أن كَوَّنَ المكانَ
ودبَّرَ الزمانَ وهو الآن على ما عليه كان، خَلَقَ الخَلْقَ وأعمالهم، وقدرَ أرزاقهم
وآجالهم، فكلُّ نعمةٍ منه فهي فضلٌ، وكلُّ نعمةٍ منه فهي عدلٌ، لا يُسألُ عمَّا
يَفْعَلُ وهم يُسألون، استوى على العرشِ المجيدِ على الوجه الذي قاله والمعنى
الذي أراده استواءً مُنزهًا عن المماسَّة والاستقرار والتمكُّن والحلول والانتقال،
فتعالى الله الكبيرُ المُتعال عمَّا يقوله أهلُ الغيِّ والضلال بل لا يحمله العرشُ
بل العرشُ وحملتُه مَحْمولون بلطفٍ قُدْرته ومقهورون في قبضته».

(١) تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (٨/٢١٩).

فصل

في أقوال الحنيفة في الرد على المجسمة وتكفيرهم

قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه (ت: ١٥٠ هـ) ما نصه: «من عبد ما يقع في الوهم فهو كافر حتى يعبد ما لا يقع في الوهم» اه، رواه عنه الإمام أبو منصور الماتريدي في الفصل العاشر من (رسالة في التوحيد)^(١)، وقال في الفقه الأكبر: «فصافته ثابتة في الأزل، غير محدثة ولا مخلوقة، والتغير والاختلاف في الأحوال يحدث في المخلوقين، ومن قال: إنها محدثة أو مخلوقة أو توقف فيها أو شك فيها فهو كافر» اه^(٢)، وهذا نص من إمام أهل السنة أبي حنيفة رضي الله عنه على كفر من قال بأن صفة من صفات الله الذاتية محدثة أو شك أو توقف، فكيف بمن يقول ويعتقد بأن الله جسم أو قاعد أو مستقر على العرش بذاته، فهذا أشد وأصرح كفراً لأنه لا يكون جلوس واستقراراً وتمكن إلا مع التغير وحدوث الصفات المستلزم لحدوث الذات، وهل يتوقف عاقل في أن صفات الجسم مخلوقة محدثة؟ فهذا الكلام من الإمام أبي حنيفة يدل على تكفير المجسم.

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه في كتابه العالم والمتعلم ما نصه: «من لم يكن عارفاً بالرب الذي هو الرب على الحقيقة باستحقاقه أوصاف الربوبية والإلهية فإنه لا يؤمن به» وهذا الوصف متحقق كما لا يخفى في المجسم

(١) أبو منصور الماتريدي، رسالة في التوحيد، (ص ٤٨).

(٢) الفقه الأكبر، (ص ٦١٩)، ونقله عنه كمال الدين أحمد بن حسن البياضي الحنفي، الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة، دار الصالح، ط ١، ١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠ م، (ص ٦٦-٦٧).

الذي يعُبدُ جسمًا يتخيلُهُ فوق العرشِ، فإنه عبدٌ ما لا يستحقُّ العبادةَ، فيتحققُ فيه الحكمُ وهو نفي الإيمانِ عنه.

فَبَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يَشْكُ عَاقِلٌ فِي كُفْرِ الْمَجَسِّمِ وَالْجَهْوِيِّ الَّذِي يَقُولُ: لَهُ وَجْهٌ حَقِيقِيٌّ، وَعَيْنٌ حَقِيقِيَّةٌ، وَيَدٌ حَقِيقِيَّةٌ، ثُمَّ يُصْرِحُ فَيَقُولُ: يَدٌ حَسِيَّةٌ، أَوْ يُصْرِحُ بِتَغْيِيرِ ذَاتِ اللَّهِ حَيْثُ كَانَ بِلَا مَكَانٍ وَبَعْدَ أَنْ خَلَقَ الْعَرْشَ صَارَ جَالِسًا عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ بِلَا مَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ، وَقَدْ صَرَحَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الْمَجَسِّمَةِ الْمُشْبِهَةِ بِأَنَّ مِنْ لَوَازِمِ الصِّفَاتِ: الْأَعْضَاءُ وَالْجَوَارِحُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ فِي جِهَةٍ فَوْقَ الْعَرْشِ وَمَكَانٍ عَدَمِيٍّ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ فِي الْكُفْرِ وَتَضَارُبٌ عَجِيبٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ فِي هَذِهِ الْجِهَةِ وَهِيَ عَدَمِيَّةٌ؟! وَكَيْفَ تَكُونُ عَدَمِيَّةً وَقَدْ أُثْبِتَتْ وُجُودَهَا وَقُلْتُمْ هُوَ فِيهَا؟! هَذَا سُخْفٌ مِنَ الْقَوْلِ، وَيَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ مَعْدُومًا بِزَعْمِهِمْ كَمَا أَنَّهُ فِي جِهَةٍ مَعْدُومَةٍ، وَهَذَا كُفْرٌ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمَكَانُ وَهُوَ الْعَرْشُ أَزْلِيًّا مَعَ اللَّهِ وَهُوَ كُفْرٌ أَيْضًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلُ، أَيُّ هُوَ وَحْدَهُ الْأَزْلِيُّ الَّذِي لَا بَدَايَةَ لَوْجُودِهِ، وَأَمَّا هُمْ فَقَالُوا: الْعَرْشُ أَزْلِيُّ، لِيَكُونَ اللَّهُ جَالِسًا عَلَيْهِ فِي الْأَزْلِ، فَإِنْ قَالُوا: لَا، يُقَالُ لَهُمْ: فَيَلْزَمُكُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ حَادِثًا كَمَا أَنَّ الْعَرْشَ حَادِثٌ، فَإِنْ قَالُوا: لَا، قِيلَ لَهُمْ: يَلْزَمُكُمْ أَنْ تَرْجِعُوا إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَاتَرِيْدِيَّةِ فَتَقُولُوا وَتَعْتَقِدُوا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْجُودٌ لَا فِي مَكَانٍ، لَيْسَ جِسْمًا، مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُدُوثِ وَالتَّغْيِيرِ وَالْاِحْتِيَاجِيَّةِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْجُلُوسِ، وَتَتَشَهَّدُوا تَبَرُّوًّا مِنْ تَكْذِيبِ اللَّهِ، وَتَرْجِعُوا عَنْ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ عَقِيدَةِ الْيَهُودِ.

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْحَامِدُ الْحَمَوِيُّ فِي رِسَالَتِهِ لِشَيْخِهِ أَبِي النَّصْرِ خَلْفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَحِمَهُمَا رَحْمَةً وَاسِعَةً بَعْدَ رَدِّهِ عَلَى بَعْضِ الْمَخَالَفَاتِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ لِبَعْضِ الْمُبْتَدِعَةِ مَا نَصَّهُ: «لَا أَسْتَطِيعُ غَيْرَ هَذَا مِنْ حَيْثُ إِنِّي ءَامَنْتُ بِالْقِرْءَانِ، وَلَا يَسْعُنِي أَنْ أَسْلَمَ مَا يُضَادُّهُ إِذْ هُوَ جَمْعٌ بَيْنَ الضَّدِّينِ وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ قَطْعًا، وَاللَّهُ تَعَالَى سَائِلِي عَنْ عَقِيدَتِي، فَبِمَ أَجِيبُهُ لَوْ جَمَعْتُ إِلَى الْإِيمَانِ بِكِتَابِهِ التَّسْلِيمَ بِهَذِهِ الْكُفْرِيَّاتِ الَّتِي أَكْفُرُ إِنْ لَمْ أَحْكَمْ بِكُفْرِ قَائِلِيهَا؟ لِأَنَّ اللَّهَ حَكَمَ

بكفر الكافرين، ومن زعمهم مؤمنين فقد كفر، والفقهاء مُقَرَّرُونَ أَنْ الشُّكَّ فِي كُفْرِ الكَافِرِينَ كُفْرًا^(١).

وقد حَكَمَ الإمامُ أبو حنيفة رضي الله عنه على مُقاتِلِ بنِ سليمانَ بالكفرِ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ، فقد رَوَى عنه الخطيبُ في تاريخه قال: «قال أبو حنيفة: أتانا مِنَ المشرقِ رَأيانِ خبيثانِ: جهمٌ مُعَطَّلٌ، ومقاتلٌ مُشَبَّهٌ» اهـ^(٢)، وروى عن أبي يوسُفَ: «بخراسانَ صِنْفانِ ما على الأرضِ أبغضُ إِلَيَّ منهما: المقاتليةُ والجهميةُ» اهـ^(٣)، والمقاتليةُ نسبةٌ إلى مقاتلِ هذا، وروى الخطيبُ أيضًا عن أبي حنيفة قال: «جهمٌ بنُ صَفْوانِ كافرٌ» اهـ^(٤)، ومن جملةِ ضلالاتِ جهمِ التَّشْبِيهِ لِأَنَّهُ كَانَ حَلُولِيًّا.

وقال الإمامُ الحافظُ أبو جَعْفَرِ الطَّحاوِيُّ (ت: ٣٢١هـ) في عقيدته التي نَقَلَ فيها عقيدةَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ» اهـ^(٥)، وهو قولُ الإمامِ وصاحبِهِ كما صرَّحَ بذلك في أولها، بل هو قولُ أهلِ السُّنَّةِ كُلِّهِمْ.

وقال أبو شَكُورِ السَّالِمِيُّ (ت بعد: ٤٦٠هـ) في التَّمْهِيدِ فِي بَيانِ التَّوْحِيدِ ما نَصَّهُ: «ولهذا المعنى قال بعضهم بأنَّ الصَّانِعَ جوهرًا لِأَنَّهُ موجودٌ، وهذا رأيٌ بلا عِلْمٍ، وقياسٌ بلا إحاطةٍ وهذا كُفْرٌ، ومنهم مَنْ قالَ بِأَنَّهُ جِسْمٌ لا كالأجسامِ وهذا كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ اللَّهَ بالرأيِ بما لم يَصِفْ به نَفْسَهُ وَاتَّفَقَتْ

(١) كتاب حياة الشيخ محمد الحامد لتلميذه الشيخ عبد الحميد طهماز، دار القلم، دمشق، ط ٤، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥ر، (ص ١٦٧-١٦٨).

(٢) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت: ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢ر، (١٥ / ٢٠٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، (١٥ / ٥٠٢).

(٥) البابرّي، شرح العقيدة الطحاوية، (ص ٦٤).

عليه العلماء، ومنهم مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ وَهَذَا كُفْرٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِأَنَّ لَهُ لَحْمًا وَدَمًا وَيَدًا وَكَفًّا وَإِصْبَعًا لَمَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»^(١)، وَهَذَا كُفْرٌ لِأَنَّ لِهَذَا السَّمَاعِ مَعْنَى غَيْرَ هَذَا»، ثُمَّ قَالَ: «وَإِثْبَاتُ الذَّاتِ عَلَى الْعَرْشِ أَوْ فَوْقَ الْعَرْشِ كُفْرٌ، وَإِضَافَةُ الْجَهَةِ إِلَى اللَّهِ كُفْرٌ لِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِالْمَخْلُوقِينَ وَإِثْبَاتُ لَهُ حَدًّا وَنَهَايَةً وَجَانِبًا وَجَهَةً» اهـ^(٢).

وَقَالَ أَبُو الْمَعِينِ النَّسْفِيُّ (ت: ٥٠٨ هـ) فِي بَحْرِ الْكَلَامِ مَا نَصَّهُ: «وَلِأَنَّ مَنْ قَالَ بِالِاسْتِقْرَارِ عَلَى الْعَرْشِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَقُولَ بِأَنَّهُ مِثْلُ الْعَرْشِ أَوْ الْعَرْشُ أَكْبَرُ مِنْهُ أَوْ هُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْعَرْشِ، وَأَيًّا مَا كَانَ فَقَائِلُهُ كَافِرٌ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مَحْدُودًا» اهـ^(٣)، وَقَالَ فِي تَبْصُرَةِ الْأَدْلَةِ: «فَالْمَجْسَمَةُ لَمَّا جَوَّزُوا إِثْبَاتَ التَّنَاقُضِ فِي الْقِرَاءَانِ كَانُوا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ جَعَلُوا الْقِرَاءَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ، وَإِمَّا أَنْ نَسَبُوا اللَّهَ تَعَالَى إِلَى الْخَطِإِ بِجَعْلِهِ الْاِخْتِلَافَ دَلِيلَ كَوْنِ الْقِرَاءَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ، حَيْثُ ثَبِتَ الْاِخْتِلَافُ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ، وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ كُفْرٌ صَرِيحٌ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةِ» اهـ^(٤).

وَقَالَ الزَّاهِدُ الصَّفَّارُ (ت: ٥٣٤ هـ) فِي كِتَابِهِ تَلْخِيصُ الْأَدْلَةِ مَا نَصَّهُ: «فَعَلَى هَذَا قُلْنَا فِي كُلِّ مُبْتَدِعٍ إِذَا اعْتَقَدَ بَدْعَةً يَكْفُرُ بِهَا أَوْ خَالَفَ فِي تَفْصِيلِ الدِّينِ أَصْلَ الدِّينِ: إِنَّهُ يَكْفُرُ، نَحْوَ مَنْ اعْتَقَدَ مَذْهَبَ الْكِرَامِيَّةِ مِنْ أَنَّ لِلَّهِ

(١) صحيح مسلم، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، (٤/ ٢٠٤٥)، حديث (٢٦٥٤).

(٢) أبو شكور السالمي، التمهيد في بيان التوحيد، (ص ٣٥٩).

(٣) ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول، أبو المعين النسفي، بحر الكلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥ ر، (ص ٥١-٥٢)، ونقله عنه: حسن بن أبي بكر المقدسي، غاية المرام في شرح بحر الكلام، المكتبة الأزهرية للتراث، (ص ٤٠٩-٤١٠).

(٤) أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة في أصول الدين، (ص ١٧٢).

صورةً، أو شَبَّههُ بشيءٍ، أو قال: له حَدٌّ أو نهايةٌ أو حركةٌ أو سكونٌ أو انتقالٌ أو صفةٌ حادثَةٌ، أو أنه ذو أجزاءٍ وأبغاضٍ، أو أنه يَقَعُ عليه الفناءُ أو يَقَعُ الفناءُ على بعضِهِ، فهو كافرٌ لأنه شَبَّهَ اللهَ تعالى بخلقهِ فأنكرَ قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص/ ٤]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى/ ١١]، فنستدلُّ بما اعتقدَ على أنه لم يعرفِ اللهَ حَقَّ معرفتهِ» اهـ^(١).

وقال العلامةُ نجمُ الدينِ منكوبرسُ الناصريُّ (ت: ٦٥٢ هـ) في النورِ اللامعِ بشرحِ العقيدةِ الطحاويةِ ما نصُّه: «وأما النوعُ الثالثُ وهو الإشراكُ في الوصفِ بالصورةِ والجسمِ وسائرِ صفاتِ المحدثين: فهو كقولِ اليهودِ في الباريِّ تعالى: إنه على مثالِ صورةِ البشرِ، وتابعتهم على ذلك المشبهةُ الجعديَّةُ والمجسِّمةُ الكراميةُ حتى وصفوه بالأعضاءِ والجوارحِ» اهـ^(٢)، وقال أيضًا: «ولأنَّ الخلقَ أجسامٌ وجواهرٌ وأعراضٌ، فلو كانَ الباريُّ تعالى يشبهُ الخلقَ لكانَ من هذه الأقسامِ، فيجبُ أن يكونَ له خاصيةٌ هذه الأشياءِ، وخاصيةُ الأجسامِ التركيبِ، والتركيبُ يتحقَّقُ من الأجزاءِ والأبغاضِ، فكانَ الجسمُ متبعِّضًا متجزئًا، ولا يجوزُ أن يكونَ الباريُّ كذلك، إذ التركُّبُ لا بدَّ له من مُركَّبٍ، فمن قال: إنه جسمٌ، فقد أبطلَ ألوهيتهُ وجعلهُ مصنوعًا، ومن قال: إنه قديمٌ مع كونه جسمًا، فقد أبطلَ حَدِيثِيَّةَ الأجسامِ وصارَ قائلًا بقدميَّها، وأبطلَ الدلالةَ على ثبوتِ صانعِ العالمِ، إذ الدلالةُ على كونِ الأجسامِ محدثةً وأنَّ لها صانعًا: كونها مركَّبةً» اهـ^(٣)، وقال أيضًا: «وأما إبطالُ قولِ المجسِّمةِ: وإذ قد ثبتَ بالأدلةِ القاطعةِ أنَّ صانعَ العالمِ ليسَ بعَرَضٍ ولا جوهرٍ فتأمَّلنا، وقد دلَّتِ

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد، الزاهد الصفار، تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد، مؤسسة الريان، ط ١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١ر، (ص ٧٢٦-٧٢٧).

(٢) الدرر الشامية الجامعة لأهم شروح العقيدة النسفية، شرح العلامة نجم الملة والدين، أبو الفضائل وأبو شجاع منكوبرس بن يلقلج، دار اليمامة - دار نور الصباح، دمشق، ط ١، ٢٠٢١ر، (١/ ٢٠١).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٢٠٣).

البراهينُ القاطعةُ على أنه تعالى ليسَ بجسمٍ، ويستحيلُ اتصافُه بكونه جسمًا. ولا يجوزُ ذلكَ لا مِن حيثُ الاسمُ ولا مِن حيثُ المعنى، وذلكَ لأنَّ المؤتلفَ مِن جوهرينِ، أو ما له أبعادٌ ثلاثَةٌ - وهي الطولُ والعرضُ والعمقُ - هو الجسمُ، وكلُّ ذلكَ يستحيلُ على اللهِ تعالى، وقد خالفنا في ذلكَ طوائفَ كثيرةً من اليهودِ والمشبهةِ والغلاةِ والكراميةِ، وتعلّقوا في ذلكَ بظواهرِ المتشابهاتِ المذكورةِ في الكتابِ والأحاديثِ.

وأما أهلُ الحقِّ فإنهم يقولون: إنَّ القولَ بأنَّ اللهَ تعالى جسمٌ مؤتلفٌ متبعّضٌ متجزئٌ مخالفٌ للآياتِ المحكماتِ التي ذكرناها في غيرِ موضعٍ... ومخالفٌ أيضًا لحججِ العقولِ التي احتجَّ بها إبراهيمُ على قومه، وسماها اللهُ تعالى حجّته. فمن حججِ العقولِ أنّ القولَ بأنه جسمٌ متبعّضٌ يؤدي إلى القولِ بقدَمِ العالمِ، أو إلى القولِ بحدوثِ الباريِّ تعالى، أو إلى القولِ بعدمِ الصانعِ للعالمِ، ويؤدي إلى إبطالِ دليلِ التوحيدِ.

أما الأولُ: - وهو أنّ القولَ بأنه جسمٌ مؤتلفٌ متجزئٌ يؤدي إلى القولِ بقدَمِ العالمِ أو حدوثِ الصانعِ - فتقريرُ ذلكَ من وجهينِ:

أحدهما: أنه تعالى لو كانَ جسمًا مؤتلفًا ذا أبعادٍ وأجزاءٍ، كما زعمتِ اليهودُ والكراميةُ المجسمةُ لكانَ متناهياً، وذلكَ باطلٌ. ولا وجهَ إلى القولِ بعدمِ التناهي مع القولِ بأنه جسمٌ متجزئٌ...» اهـ^(١).

وجاء في الفتاوى الهندية لعلماءِ الهندِ وعلى رأسهم الشيخُ نظامُ الدّينِ البلّخيّ (ت: ٦٥٣هـ) ما نصّه: «يَكْفُرُ بِإِثْبَاتِ الْمَكَانِ لِلَّهِ تَعَالَى» اهـ^(٢)، وقالَ أيضًا: «قَالَ الْمَرْغِينَانِيُّ: «تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ صَاحِبِ هَوَى وَبِدْعَةٍ، وَلَا تَجُوزُ خَلْفَ الرَّافِضِيِّ وَالْجَهْمِيِّ وَالْقَدْرِيِّ وَالْمَشْبُهَةِ وَمَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ الْقِرْآنِ،

(١) الدرّة الشامية الجامعة لأهم شروح العقيدة النسفية، شرح العلامة منكوبرس، (١/٣٧٠-٣٧١).

(٢) الفتاوى الهندية في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، (٢/٢٥٩).

وحاصلُهُ: إِنْ كَانَ هَوَى لَا يَكْفُرُ بِهِ صَاحِبُهُ تَجَوَّزَ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَإِلَّا فَلَا»، هكذا في التَّبْيِينِ وَالْخُلَاصَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ» اهـ^(١).

وقال الشيخ عبد الله بن محمود الموصلي الحنفي (ت: ٦٨٣ هـ) في كتابه الاختيار لتعليل المختار ما نصه: «ولا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَجْسِمَةِ لِأَنَّهُمْ كَفَرَةٌ» اهـ^(٢).

وقال الشيخ مظفر الدين أحمد بن علي الساعاتي (ت ٦٩٤ هـ) في كتابه نهاية الأصول إلى علم الأصول^(٣) ما نصه: «وأما الكافر بنحو التجسيم فمردود» اهـ.

وقال الشيخ الإمام هبة الله التركستاني (ت: ٧٣٣ هـ) في شرح العقيدة الطحاوية: «فالمجوس لعنهم الله حيث أثبتوا اثنين^(٤) كان ذلك تسوية في الذات، ومشركو العرب حيث عبدوا الأصنام كان ذلك تسوية منهم بين الله تعالى وبين الأصنام، وكذلك إشراك اليهود ومن تابعهم من المجسمات تسوية منهم بين الله تعالى وبين البشر، وقد نزه الله تعالى نفسه عن كل أنواع الشرك بقوله: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة الطور/٤٣]، وبقوله: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة يونس/١٨]» اهـ^(٥).

وقال فخر الدين الزيلعي (ت ٧٤٣ هـ) في كتابه تبیین الحقائق ما نصه:

(١) المصدر السابق، (١/ ٨٤).

(٢) عبد الله بن محمود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، مطبعة الحلبي (٢/ ١٤٩).

(٣) مظفر الدين الساعاتي، نهاية الأصول إلى علم الأصول، مخطوط في جامعة أم القرى تحت رقم (٠٠٣٠٤٩) (ص/ ٣٣٩).

(٤) يعني أثبتوا إلهين.

(٥) الدرر الشامية الجامعة لأهم شروح العقيدة النسفية، شرح العلامة شجاع الدين هبة الله بن أحمد بن معلی ابن محمود التركستاني، (١/ ١٩٨-٢٠٠).

«والمشبهُ إذا قال: «للهِ تعالى يدٌ ورجلٌ كما للعبادِ» فهو كافرٌ ملعونٌ» اهـ^(١).

وقال الشيخُ بدر الرشيد رحمَه اللهُ (ت ٧٦٨) في رسالته في الألفاظِ المكفرة ما نصّه: «ولو قال لا إلهَ إلا ساكنُ السماءِ لم يكن مؤمناً، وكذا لو قال إلا اللهُ ساكنُ السماءِ لأنَّ السكونَ غيرُ جائزٍ على اللهُ سبحانه وتعالى» اهـ^(٢).

وقال الشيخُ محمد بن محمد البابرئي (ت: ٧٨٦هـ) في شرح العقيدة الطحاوية: «قوله: «لا شريكَ له» أرادَ بهذا نفيَ أنواعِ الشركِ، إذ الإشرافُ في اللُغةِ هوُ التَّسويةُ، وهو إما في الذاتِ... وإما في التَّسميةِ...، وإما في الوصفِ كما زعمتِ المَجَسِّمةُ حيثُ وصفوا الباريَّ بالصورةِ والجسميةِ والتَّمكُّنِ على العرشِ على مثالِ البَشَرِ، تَسويةً منهم بينَ اللهُ وبينَ خلقه، فصاروا لذلكِ من جُملةِ المُشركينَ، وقد نزهَ اللهُ نفسه عن جميع ذلك حيثُ قال: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة الطور/ ٤٣]، ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [سورة المؤمنون/ ٩١]» اهـ^(٣)، وذكرَ مثلهُ الإمامُ العلامةُ المحققُ محمدُ الغزويُّ في حاشية تحفة الأعالى على ضوء المعالي للإمامِ الملا عليِّ القاري على منظومة بدءِ الأمالي^(٤)، وقال البابرئي أيضاً: «ثمَّ فسَّرَ المذاهبَ الرديَّةَ والآراءَ المُتفرِّقةَ بقوله: «مثل المُشبهَةِ والجهميةِ والقدريةِ وغيرهم»، إنَّما بدأ بالمُشبهَةِ لأنَّ عقيدتَهُمْ [من] أفسدِ العقائدِ لاجتماعِها على تجسيمِ الصانعِ القديرِ وتشبيههم إياهُ بالبَشَرِ، قال الإمامُ فخرُ الدِّينِ رحمَه اللهُ: «المَجَسِّمُ قَطُّ ما عبدَ اللهُ، لأنَّه يُعبدُ ما

(١) فخر الدين الزيلعي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، المطبعة الكبرى (١/ ١٣٥).

(٢) بدر الرشيد، رسالة في الألفاظ المكفرة، دار نادر (ص/ ١١).

(٣) البابرئي، شرح العقيدة الطحاوية، (ص ٢٩-٣٠).

(٤) محمد الغزي، حاشية تحفة الأعالى على ضوء المعالي، دار الدقاق، سورية - دمشق، ط ١، ١٤٤١هـ/ ٢٠١٩ر، (ص ١١٢).

تَصَوَّرَهُ فِي وَهْمِهِ مِنَ الصُّورَةِ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ» اهـ^(١).

وقال شهاب الدين الكوراني (ت: ٨٩٣هـ) في كتابه الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع عند شرح قول ابن السبكي: «وَلَا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ» ما نصه: «أقول: هذا كلام قد اشتهر بين الناس، ونُقِلَ عَنِ الْأُئِمَّةِ مِثْلَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ إِذِ الْمَجْسَمُ كَافِرٌ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى» اهـ^(٢).

وقال الشيخ زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم (ت: ٩٧٠هـ) في كتابه البحر الرائق ما نصه: «ويكفر بقول يجوز أن يفعل الله فعلاً لا حكمة فيه وبإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: «الله في السماء» فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كفر... [ويكفر] بقوله: «الله جلس للإنصاف أو قام له»... وبوصفه تعالى بالفوق والتحت» اهـ^(٣).

وقال ملا علي القاري (ت: ١٠١٤هـ) في شرح الفقه الأكبر ما نصه: «وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَجْسَمُ مَا عَبَدَ اللَّهُ قَطُّ، لِأَنَّهُ يَعْبُدُ مَا تَصَوَّرَهُ فِي وَهْمِهِ مِنَ الصُّورَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ» اهـ^(٤).

وقال الشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي الأشعري (ت: ١١٤٣هـ) في كتابه نور الأفئدة بشرح المرشدة ما نصه: «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى» أَي نَزَّهُ رَبَّكَ وَاعْتَقَدْتَ تَعَالِيَهُ وَتَبَاعُدَهُ «عَمَّا يَقُولُ» أَي عَنِ الَّذِي يَقُولُهُ «الظَّالِمُونَ» أَي الْكَافِرُونَ الَّذِينَ يَظْلِمُونَ أَنْفُسَهُمْ بِاعْتِقَادِهِمْ فِي رَبِّهِمْ مَا هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ مِنَ الْجِسْمِيَّةِ

(١) البابرّي، شرح العقيدة الطحاوية، (ص ١٧٣).

(٢) شهاب الدين الكوراني، الدرر اللوامع، (٤/٣٢٧).

(٣) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٥/١٣٠).

(٤) ملا علي القاري، شرح الفقه الأكبر، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧ ر، (ص ٩٠).

والمكان والزمان والجهات وغير ذلك من أنواع الزيغ الزائغين الذين يظنون في الله ظنَّ السوء، وعضب الله عليهم ولعنهم، [تعالى الله] «علوا كبيرا» أي تنزهها [عظيما] اهـ^(١).

وقال أيضا في الفتح الرباني والفيض الرحماني: «أما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع ثلاثة أقسام ترجع جميع أنواع الكفر إليها وهي: التشبيه، والتعطيل، والتكذيب. وهي أصول ثلاثة من أصول الكفر لا يدخل الإنسان في مرتبة عوام المسلمين إلا بعد تبرئه منها ظاهرا وباطنا، ومن وجد عنده شيء منها فليعلم أنه كافر وليس مؤمنا ولا يغرّه بالله الغرور» اهـ.

وقال أيضا في كتابه ثبوت القدمين في سؤال الملكين ما نصه: «كل من كان يعتقد في ربه شيئا مما يخطر في خاطره فهو مشبه، وكل من يعتقد أن الله في مكان أو هو في جهة من الجهات أو في جميع الجهات فهو مجسم، وكل من يعتقد أنه تعالى في شيء من العالم فهو حلولي، وكل من يعتقد أن الله تعالى متولد من شيء أو متولد منه شيء فهو اتحادي، ومتى خطر شيء من ذلك في قلب المؤمن ولم يقبله لقوة معرفته بربه، معرفة دليل عقلي أو تقليد مطابق للجزم، لا يضره ذلك الوسواس ومن قبل شيئا من ذلك ورضي به نسب إليه فكفر والعياذ بالله. ومن أهمل نفسه ولم يفتشها في هذه الحياة الدنيا التي يمكن فيها اكتساب كل خير والتخلص من كل شر، فيحتمل أنه يعتقد في الله تعالى ما يعتقد أهمل الضلال والزيغ وهو لا يشعر، كمن يعتقد أن الله في السماء أو أنه جسم أو أن له مكانا أو أنه في كل مكان ونحو ذلك مما فشا الآن بين العامة» اهـ^(٢).

(١) عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، نور الأفتدة بشرح المرشدة، المجموع المفيد في شرح رسائل التوحيد، شرح وتحقيق وتعليق الشيخ الدكتور جميل حليم الحسيني، دار المشاريع، ط ١، ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤ر، (ص ١٧٧).

(٢) عبد الغني النابلسي، ثبوت القدمين في سؤال الملكين، دار الدقاق (ص / ٦٥ -

وقال أيضًا في كتابه الأنوار الإلهية في شرح المقدمة السنوسية ما نصّه: «ومن الزائغين من توهم أنّ الإله هو الكواكب السبعة... ومنهم من نزل إلى الأجسام كاليهود والمجسمة وعباد الأصنام فعبدوا [ما زعموه] الإله المجسم وهم أخس الفرق. والجميع لم يخرجوا عن عبادة أمثالهم من المخلوقين، إلا أهل العناية [أي أهل السنة والجماعة] فإنهم يعبدون الله تعالى حقًا» اهـ^(١).

وقال أيضًا ما نصّه: «وأما الكافرون على اختلاف آرائهم وأنظارهم شبّهوه بما يدركونه من العالم، ومعلوم أنّ العالم المدرك منقسم إلى جسم وعرض» اهـ^(٢).

وقال الشيخ المفسر إسماعيل حقي (ت: ١١٢٧هـ) في تفسيره روح البيان ما نصّه: «من قال: إنّ الله في السماء عالم إنّ أراد به المكان كفر» اهـ^(٣).

وقال أيضًا: «من يثبت له تعالى مكانًا فهو من المجسمة، ومنهم جهلة المتصوّفة القائلون بأنّه تعالى في كلّ مكانٍ ومن يليهم من العلماء الزائغين عن الحق الخارجين عن طريق العقل والنقل والكشف، فمثّل مذهبهم وقدره كمثّل مذهبهم وقدره» اهـ^(٤).

وقال رحمه الله تعالى (ص ٢٢٨١ ما نصّه: «وفيها رجل وصف الله تعالى بالفوق أو بالتحت (هنا تفصيل فهذا تشبيه أي بالأجسام فتجسيم وكفر» اهـ.

(٦٧).

(١) عبد الغني النابلسي، الأنوار الإلهية في المقدمة السنوسية، دار النور المبين (ص/٩٨).

(٢) المصدر السابق، (ص/٦٨).

(٣) إسماعيل حقي، روح البيان، (٥/٣٦٥).

(٤) المصدر السابق، (٥/٣٦٥).

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْخَادِمِيُّ (ت: ١١٥٦هـ) فِي كِتَابِهِ الْبَرِيقَةُ
الْمَحْمُودِيَّةُ: «وَمَنْ قَالَ بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ» الَّتِي تَتَرَكَّبُ مِنْ
الْأَجْزَاءِ وَكَانَ لَهَا طَوْلٌ وَعَرْضٌ وَعُمُقٌ «فَهُوَ مُبْتَدِعٌ» لِعَدَمِ وُرُودِ الشَّرْحِ وَلَا يَهَامِهِ
الْجِسْمَ الْمَنْفِيِّ «وَلَيْسَ بِكَافِرٍ»؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ بِمَعْنَى الذَّاتِ أَوْ النَّفْسِ أَوْ
الشَّيْءِ وَإِطْلَاقُهَا - أَي لَفْظِ الذَّاتِ وَالنَّفْسِ وَالشَّيْءِ - عَلَيْهِ تَعَالَى جَائِزٌ، وَهَذَا
إِنَّمَا لَا يَكُونُ كُفْرًا إِذَا لَمْ يُثْبِتْ شَيْئًا مِنْ خَوَاصِّ الْجِسْمِ كَالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ
إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى إِلَّا اسْمُ الْجِسْمِ، وَإِلَّا فَكُفْرٌ أَيْضًا» اهـ^(١).

وَقَالَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ: «وَالْبَدْعَةُ فِي الْإِعْتِقَادِ هِيَ الْمَتَبَادِرَةُ مِنْ إِطْلَاقِ الْبَدْعَةِ
وَالْمُبْتَدِعِ وَالْهَوَى وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَبَعْضُهَا كُفْرٌ، وَالْكَفْرُ كَالْعِتْقَادِ الْجَسْمِيَّةِ كَسَائِرِ
الْأَجْسَامِ» ثُمَّ يَقُولُ: «وَإِنْ قَالَ صَاحِبُهُ «لَا كَالْأَجْسَامِ» فَهُوَ لَذَرِّ الرَّمَادِ عَلَى
الْعْيُونِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ جَعَلَهُ كَالْأَجْسَامِ» اهـ^(٢).

وَقَالَ الْكَمُشْخَانَوِيُّ (ت: ١٣١١هـ) فِي كِتَابِهِ جَامِعِ الْمُتُونِ مَا نَصَّهُ:
«وَيَجِبُ إِكْفَارُ الْمَجْسَمَةِ فِي قَوْلِهِمْ: اللَّهُ فِي مَكَانٍ وَهُوَ الْعَرْشُ» اهـ^(٣).

وَهَا هُوَ حَلِيفَةُ الْمُسْلِمِينَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الْعَالِمِ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَةُ الْحَنَفِيَّةُ
مَوْلَانَا السُّلْطَانُ الْعَادِلُ الْوَلِيُّ الصَّالِحُ الْمَلِكُ عَبْدُ الْحَمِيدِ الثَّانِي الْعُثْمَانِيُّ (ت:
١٣٣٧هـ) ابْنُ السُّلْطَانِ عَبْدِ الْمَجِيدِ خَانَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى يُقَرَّرُ وَيُبَيَّنُ
وَيَحْكُمُ أَنَّ الْمَجْسَمَ كَافِرٌ حَقِيقَةٌ، وَنَصَّ عِبَارَتَهُ: «إِنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَحْوِيَهُ
عَقْلُ الْإِنْسَانِ، أَمَا تَشْبِيهُهُ بِأَشْيَاءٍ مَحْسُوسَةٍ وَتَصْوِيرُهُ بِمَا يُشْبِهُ الْبَشَرَ فَلَيْسَ فِي

(١) أبو سعيد محمد بن مصطفى الخادمي، البريقة المحمودية في شرح الطريقة
المحمودية لمحمد بن بدير علي المعروف ببركلي (بركوي)، دار الكتب العلمية،
بيروت، ٢٠١٩ر، (١/٣٧٩).

(٢) الخادمي، البريقة المحمودية، (١/٩٥).

(٣) الكمشخاني، جامع المتون، (ص ٣٣).

نَظَرَ الْإِنْسَانَ الْعَاقِلِ سِوَى الْكُفْرِ بِعَيْنِهِ» اهـ^(١)، فانظروا رَحِمَكُمُ اللَّهُ إِلَى قَوْلِهِ: «سِوَى الْكُفْرِ بِعَيْنِهِ»؛ فَأَيْنَ الْمُتَعَالِمِ وَالْمُتَمَشِّحِ الزَّاعِمِ أَنَّهَا مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ، فَقَوْلُهُ هَذَا مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَجْسِمَ كَافِرٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، حَقِيقَةٌ وَحُكْمًا، وَالسُّلْطَانَ عَبْدُ الْحَمِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ مُلْكِهِ وَخِلَافَتِهِ كَانَ عَالِمًا فَقِيهًا وَرِعًا، حَكَمَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بِالْحَقِّ.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ زَاهِدٌ كَوْتُكُو النَّقْشَبَنْدِيُّ التَّرْكِيُّ (الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٤٠٩هـ) فِي كِتَابِهِ عَقِيدَةُ أَهْلِ السَّنَةِ مَا نَصَّهُ: «إِنَّ الْمَشْبَهَةَ يَنْسِبُونَ لِلْخَالِقِ ذِي الْجَلَالِ الْأَعْضَاءِ كَالْمَخْلُوقَاتِ فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ، فَهَوْلَاءِ خَارِجُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، مَنْ نَسَبَ الْمَكَانَ لِلَّهِ أَوْ قَالَ إِنَّهُ فِي السَّمَاءِ أَيْضًا خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَكَذَا يُحَكِّمُ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْحَقَّ تَعَالَى مُسْتَقَرًّا عَلَى الْعَرْشِ، فَوَيْلٌ لِلْوَهَابِيَّةِ» اهـ.

وَمَا يُؤَكِّدُ أَنَّ الْمَجْسِمَ وَالْمُعْتَزَلِيَّ الْقَائِلَ بِخَلْقِ الْعَبْدِ لِأَفْعَالِهِ أَيَّ أَنَّهُ يُحَدِّثُهَا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ يُكْفِّرَانِ وَلَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ كَمَا تَوَهَّمَ بَعْضُ الْأَغْمَارِ وَعَاتَرَضَ عَلَيْنَا فِي نَقْلِنَا لِلْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِهِمَا مَعَ أَنَّ نَقْلَنَا مَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ تَأْتِ بِجَدِيدٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَبَعْضُ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ مِنَ الْمُنْتَفَخِينَ وَلَعَلَّ ذَلِكَ مِنْ لَعِبِ شَيَاطِينِ الْجَنِّ بِهِمْ لَمْ يُرْضِهِمْ ذَلِكَ، فَيُؤَكِّدُ كَلَامَنَا السَّابِقَ فِي هَذَا الْمُعْتَزَلِيِّ وَالْمَجْسِمِ الْفَاهِمِ لِمَعْنَى الْجَسْمِ وَأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ مَا قَالَهُ الْفَقِيهُ الْعَلَامَةُ الْحَنْفِيُّ عَلَاءُ الدِّينِ الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ شَرْحِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ شَارِحًا قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كَلَامِهِ عَنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ قَالَ إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ أَوْ مُخْدَتَةٌ أَوْ وَقَفَ فِيهَا أَوْ شَكَ فِيهَا فَهَوَّ كَافِرٌ» مَا نَصَّهُ: «لِمَا ثَبَتَ بِالْحُجَجِ الْقَاطِعَةِ وَالْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ غَيْرُ حَادِثَةٍ، فَمَنْ قَالَ بِخَلْقِهَا أَوْ حُدُوثِهَا أَوْ تَوَقَّفَ بِأَنَّ قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَاتٍ، وَلَمْ يَقُلْ بِأَزَلِيَّتِهَا أَوْ

(١) السُّلْطَانُ عَبْدُ الْحَمِيدِ الثَّانِي، مَذْكَرَاتِي السِّيَاسِيَّةِ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، (ص ١٨٠).

حدوثها^(١)، أو شكَّ فيها ولم يجزِم بالأزلية فهو كافرٌ بالله العظيم، أمّا مَنْ قال: إنَّها مخلوقةٌ، فلائِه ينكرُ الدليلَ القطعيَّ الدالَّ على أزليتها، وأمّا مَنْ تَوَقَّفَ فيها فلائِ موجبَ التَّوَقُّفِ الشَّكُّ، والشَّكُّ فيما يُفْتَرَضُ اعتقاده كالإنكارِ، وفي هذا الكلام إشعارٌ بأنَّ مُنكَرَ الصفاتِ كالفلاسفةِ والمعتزلةِ كافرٌ أيضًا، لكنَّ بعضَ المتأخريينَ مِنْ أهلِ السُّنَّةِ مَنَعُوا مِنْ إكْفارِ المعتزلةِ، وكأنَّه أشكلَ عليهم الجمعُ بينه وبينَ قولنا: لا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وأصلُه محمولٌ على ما إذا لم يظهرَ منه علامةُ الإنكارِ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [سورة البقرة/ ١٧٧] اهـ^(٢). وقد استوفينا الكلامَ على هذه المسألةِ في آخرِ الكتابِ.

(١) لأنه لم يجزم بأنها أزلية، وصار عنده احتمال أنها مخلوقة.

(٢) أبو عبد الله علاء الدين محمد بن محمد البخاري، شرح الفقه الأكبر، مكتبة الغانم للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٤ر، (ص ١٠٧).

فَصْلٌ

فِي أَقْوَالِ الْمَالِكِيَّةِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَجْسَمَةِ وَتَكْفِيرِهِمْ

نَقَلَ أَبُو الْعَبَّاسِ شَهَابُ الدِّينِ الْقَرَّافِيُّ (ت: ٦٨٤هـ) عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ تَكْفِيرَهُمْ لِلْمَجْسَمِ وَالْجَهْوِيِّ، وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْقَرَّافِيِّ غَيْرَ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ ابْنُ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ فِي شَرْحِ الْمُقَدِّمَةِ الْحَضْرَمِيَّةِ^(١) وَقَالَ: «وَهُمْ حَقِيقُونَ بِذَلِكَ» أَي أَنَّ الْحَكَمَ عَلَى الْمَجْسَمِ وَالْجَهْوِيِّ بِالتَّكْفِيرِ هُوَ الْحَقُّ، وَنَقَلَ الشَّيْخُ مَلَا عَلِي الْقَارِي فِي شَرْحِ الْمِشْكَاةِ عَنِ الْعِرَاقِيِّ أَنَّ جَمْعًا مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ صَرَّحُوا بِأَنَّ مُعْتَقَدَ الْجَهَةِ كَافِرٌ، مِنْهُمْ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْأَشْعَرِيُّ وَالْبَاقِلَانِيُّ^(٢).

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت: ٤٠٣هـ) فِي الْإِنْصَافِ: «أَفْتَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَسْمٌ وَجَوْهَرٌ وَعَرَضٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَدْ أَقْرَأُوا بِصَرِيحِ الْكُفْرِ لِلتَّشْبِيهِ» اهـ^(٣).

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ خَلْفِ بْنِ بَطَّالٍ الْمَالِكِيُّ (ت: ٤٤٩هـ) فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: «لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ

(١) قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقَرَّافِيَّ وَغَيْرَهُ حَكُوا عَنِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْقَوْلَ بِكُفْرِ الْقَائِلِينَ بِالْجَهَةِ وَالتَّجْسِيمِ وَهُمْ حَقِيقُونَ بِذَلِكَ». الْمَنْهَاجُ الْقَوِيمُ، (ص ١٤٤).

(٢) مَلَا عَلِي الْقَارِي، مَرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ، (٣/٩٢٤).

(٣) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِيُّ، الْإِنْصَافُ فِيمَا يَجِبُ اعْتِقَادَهُ وَلَا يَجُوزُ الْجَهْلُ بِهِ، الْمَكْتَبَةُ الْأَزْهَرِيَّةُ لِلتَّرَاثِ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ زَاهِدِ الْكُوْثَرِيِّ، ط ٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠ر، (ص ١٣٠).

ذو جوارح وأعضاء، خلافاً لما تقوله المجسمة من أنه جسم لا كالأجسام، واستدلوا على ذلك بهذه الآيات - أي المتشابهة - كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين، ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهولة في حديث الرسول، وذلك كله باطل وكفر من متأولي، لقيام الدليل على تساوي الأجسام في دلائل الحدّث القائمة بها واستحالة كونه من جنس المحدثات اهـ^(١).

وقال الفقيه العارف المتكلم الأصولي محمد بن سابق الصقلي المالكي (ت: ٤٩٣ هـ) في كتابه الحدود الكلامية والفقهية ما نصّه: «ومن قال: إن الله عز وجل يحدث فيه الحرف بعد الحرف فقد جعل ربه محلاً للحوادث وشبهه بمخلوقاته وشبهه بمخلوقاته به وهذا كفر بإجماع» اهـ^(٢).

وقال الحافظ أبو بكر بن العربي (ت: ٥٤٣ هـ) في كتابه أحكام القرآن ما نصّه: «وذلك كالقول في التشبيه والتجسيم والجهة أو الخوض في إنكار العلم والقدرة والإرادة والكلام والحياة فهذه الأصول يكفر جاحداً بلا إشكال» اهـ^(٣).

وقال أبو عبد الله محمد بن خليل السكوني (ت: ٦٤٦ هـ) في شرح العقيدة المرشدة المشهورة بعقيدة ابن تومرت (ت: ٥٢٤ هـ): «فالعارف يعبد الله، والجاهل يكيّف صورةً ويستقبلها بعبادة ربه^(٤)، فمن شبهه أو مثّل

(١) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، (١٠/٤٣٢).

(٢) أبو بكر محمد بن سابق الصقلي، مسألة الشارع في القرآن، المطبوع مع كتابه الحدود الكلامية والفقهية على رأي أهل السنة الأشعرية، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٨، (ص ٢١٥).

(٣) أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية (٢/٤٧٥).

(٤) أي الذي يزعم أنه ربه.

أَوْ كَيْفَ أَوْ صَوَّرَ فَمَا اسْتَقْبَلَ رَبَّهُ بِعِبَادَتِهِ يَوْمًا قَطُّ» اهـ^(١)، وَقَالَ أَيضًا: «لَأَنَّ مَنْ تَفَكَّرَ فِي ذَاتِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ فِيمَا أَنْ يَقِفَ عَلَى مَحْدُودٍ مَشَبَّهِهَ فَيُؤَلِّمُ أَمْرَهُ إِلَى التَّجْسِيمِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَقِفَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ مَوْجُودًا إِلَّا جِسْمًا وَلَا يَعْقِلُ مَعْبُودًا إِلَّا عَلَى مَا شَاهَدَ، فِيمَا أَنْ يَعْبُدَ جِسْمًا وَإِنَّمَا أَنْ يُقَالَ لَهُ: مُحَالٌ عَلَيْهِ الْجِسْمِيَّةُ، وَهُوَ لَمْ يَعْقِلْ هُنَا مَوْجُودًا إِلَّا جِسْمًا، فَإِذَا انْتَفَتِ الْجِسْمِيَّةُ عَنِ الْمَعْبُودِ انْتَفَى لَهُ الْمَعْبُودُ^(٢)، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مَا يُخْرِجُ بِهِ الْقَدِيمَ عَنِ الْحَادِثِ، فِيمَا تَجْسِيمٌ أَوْ تَعْطِيلٌ» اهـ^(٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو الْقُرْطُبِيُّ (ت: ٦٥٦هـ) فِي كِتَابِهِ الْمَفْهُمِ مَا نَصَّهُ: «وَقَدْ أَعَادَتِ الْمَشَبَّهُةُ هَذَا الضَّمِيرَ (أَي فِي حَدِيثِ الصُّورَةِ) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَالْتَزَمُوا الْقَوْلَ بِالتَّجْسِيمِ، وَذَلِكَ نَتِيجَةُ الْعَقْلِ السَّقِيمِ وَالْجَهْلِ الصَّمِيمِ، وَقَدْ بَيَّنَّا جَهْلَهُمْ وَحَقَّقْنَا كُفْرَهُمْ» اهـ^(٤).

وَقَالَ شَمْسُ الدِّينِ الْقُرْطُبِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت: ٦٧١هـ) فِي التَّذْكَارِ فِي أَفْضَلِ الْأَذْكَارِ عِنْدَ ذِكْرِ أَقْسَامِ الْمُتَبَعِينَ لِلْمُتَشَابِهِ: «أَوْ طَلَبًا لِإِعْتِقَادِ ظَوَاهِرِ الْمُتَشَابِهِ كَمَا فَعَلَتْهُ الْمَجْسِمَةُ الَّذِينَ جَمَعُوا مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا ظَاهِرُهُ الْجِسْمِيَّةُ حَتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى جِسْمٌ مُجَسَّمٌ وَصُورَةٌ مُصَوَّرَةٌ ذَاتٌ وَجْهِ وَعَيْنٌ وَيَدٌ وَجَنْبٌ وَرِجْلٌ وَأَصْبَعٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ»، ثُمَّ قَالَ فِي أَصْحَابِ هَذَا الْقِسْمِ: «الصَّحِيحُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِهِمْ - أَيِ الْمَجْسِمَةِ - إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيلِ السَّكُونِيِّ، شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الْمُرْشِدَةِ، الْمَجْمُوعُ الْمَفِيدُ فِي شَرْحِ رِسَائِلِ التَّوْحِيدِ، (ص ١٠٩).

(٢) أَيِ حُكْمٍ عَلَى الَّذِي شَبَّهَهُ أَوْ عَطَّلَهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ عَابِدٍ لَهُ، إِنَّمَا هُوَ عَابِدٌ لشيءٍ تَوَهَّمَهُ.

(٣) الْمَجْمُوعُ الْمَفِيدُ فِي شَرْحِ رِسَائِلِ التَّوْحِيدِ، (ص ١١٠).

(٤) أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو الْقُرْطُبِيُّ، الْمَفْهُمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمَ، دَارُ ابْنِ كَثِيرٍ وَدَارُ الْكَلَمِ الطَّيِّبِ، (٦/٥٩٨).

عَبَادِ الْأَصْنَامِ وَالصُّورِ» اهـ^(١)، وذكره أيضًا في تفسيره^(٢).

وقال أبو محمد عبد الله بن أبي جَمْرَةَ (ت: ٦٩٥ هـ) في بَهْجَةِ النُّفُوسِ عند شرح حديث: «عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا^(٣)» ما نَصَّهُ: «ومنهُمُ المَجْسَمَةُ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِالْجَسْمِ وَالْحُلُولِ، وَمُعْتَقِدٌ هَذَا لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْإِيمَانُ بِعَمُومِ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِمُقْتَضَى لَفْظِ الْحَدِيثِ حَتَّى يَصِحَّ الْإِيمَانُ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمُقْتَضَى مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى / ١١]، و«شَيْءٌ» يَنْطَلِقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَعَلَى كُلِّ الْأَشْيَاءِ، فَمَنْ خَصَّصَ هَذَا الْعَمُومَ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ الْإِيمَانُ بِعَمُومِ لَفْظِ الْحَدِيثِ وَإِنْ ادَّعَاهُ، لِأَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَعْبُودَهُ كَيْفَ يَصِحُّ لَهُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ» اهـ^(٤).

وقال الإمام المُقَرَّبِيُّ أَبُو عَلِيٍّ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيلِ السَّكُونِيِّ الْمَالِكِيُّ الْإِشْبِيلِيُّ نَزِيلُ تُونَسَ (ت: ٧١٧ هـ)، في كتابه عِيُونُ الْمُنَاطَرَاتِ ما نَصَّهُ: «وَكَذَلِكَ مَنْ ظَهَرَ فِي كَلَامِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقَوْلِ بِالْحُلُولِ أَوْ التَّجْسِيمِ أَوْ بِنْفِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ فَكُلُّ هَذَا إِلْحَادٌ وَكُفْرٌ وَتَعْطِيلٌ» اهـ^(٥).

وقال الشَّيْخُ زُرُّوقُ الْفَاسِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت: ٨٩٩ هـ) في شَرْحِ الْعَقِيدَةِ

(١) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي، التذكار في أفضل الأذكار، مكتبة دار البيان، (ص ٣٠٩).

(٢) تفسير القرطبي، (٤ / ١٤).

(٣) صحيح البخاري، باب: علامة الإيمان حب الأنصار، (١ / ١٢)، حديث (١٨).

(٤) أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما لها وما عليها، شرح مختصر صحيح البخاري المسمى: جمع النهاية في بدء الخير والغاية، دار الجيل، ط ٣، (١ / ٣٤). وذكره الشيخ محمود الخطاب السبكي في إتحاف الكائنات (ص / ٧٠).

(٥) أبو علي السكوني، عيون المناظرات في التوحيد والعقائد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣ ر، (ص ٢٥٠).

المرشدة ما نصه: «فالعارف يعبد الله تعالى، والجاهل يضرب نفسه مثلاً فيعبدها^(١)، فلا يعبد الله من شبهه، ولا وحده من مثله، ولا عرفه من صورته» اهـ^(٢)، إلى أن قال: «والجاهل بين التعطيل والتشبيه وكلاهما كفر صراح» اهـ^(٣).

وقال رحمه الله تعالى أيضاً في شرحه على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ما نصه: «قالت الكرامية والمشبهة ومن قال بقولهم: «إنه تعالى فوق العرش»، وهو كفر وخروج عن الدين، أعاذنا الله تعالى منه» اهـ ذكره العلامة محمود الخطاب السبكي في كتابه إتحاف الكائنات^(٤).

وقال الشيخ أبو زيد عبد الرحمن الواغليسي المالكي (ت: ٧٨٦) حين سئل عمّن يقول الشهادتين وهو جاهل بمعناها: «فإنه لا يلزم منه أن من قال ذلك - أي الشهادتين - وهو معتقد في الإله تعالى شبه المخلوقات وصورة من صور الموجودات أن يكون مؤمناً حقاً، وقد وجدنا من الجهلة من هو كذلك، وكتب إلينا بذلك وأشباهه، ومن اعتقد ذلك فهو كفر بإجماع المسلمين، وقد نص أئمتنا على ذلك وعلى غيره مما هو كفر بإجماع» اهـ، نقل ذلك عنه أبو العباس الوئشريسي (ت: ٩١٤هـ) في المعيار المغرب وأقره^(٥).

(١) أي يجعل الله جسماً مثله ويعتقده إلهاً فيعبده، وهذا كفر صراح.

(٢) أحمد بن أحمد البرنسي الفاسي المالكي الأشعري المعروف بزروق، شرح العقيدة المرشدة، المجموع المفيد في شرح رسائل التوحيد، (ص ١٢٦).

(٣) المصدر السابق، (ص ١٢٧).

(٤) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات، (ص ١٨ - ١٩).

(٥) أبو العباس أحمد بن يحيى الوئشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، (٢/ ٣٨٤).

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَرَشِيُّ (ت: ١١٠١هـ) أَوَّلُ شَيْخٍ
لِلْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ فِي كِتَابِهِ الْفَرَائِدِ السَّنِيَّةِ فِي شَرْحِ الْمُقَدِّمَةِ السَّنُوسِيَّةِ مَا
نَصَّهُ: «وَيَدْخُلُ فِي الْمَجَسِّمَةِ الْيَهُودُ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ الْجِسْمِيَّةَ، فَكَفَرُوا بِعَدَمِ
التَّوْحِيدِ، لِأَنَّ الْمَجَسِّمَ غَيْرُ مُوَحِّدٍ» اهـ^(١).

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ (٦٢ / ٨) مَا نَصَّهُ: «مِثَالُ
الْلفظِ الْمُقتَضِي لِلْكَفْرِ أَنْ يَجْحَدَ مَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ
وَلَوْ جَزَاءً مِنْهَا، وَكَذَا إِذَا قَالَ: اللَّهُ جِسْمٌ مُتَحَيِّزٌ» اهـ^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَلِيْشِ الْمَالِكِيُّ (ت ١٢٩٩ هـ) فِي كِتَابِهِ مَنْحِ الْجَلِيلِ
شَرْحِ مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ (٢٠٦ / ٩) مَا نَصَّهُ: «الرَّدَةُ كَفَرُ الْمُسْلِمِ بِقَوْلِ صَرِيحٍ
أَوْ بِلَفْظٍ يُقْتَضِيهِ، أَيْ يَسْتَلْزِمُ الْلفْظُ الْكُفْرَ اسْتِزَامًا بَيِّنًا كَجْحَدِ مَشْرُوعِيَّةِ شَيْءٍ
مَجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْقِرَاءَانِ أَوْ الرَّسُولِ،
وَكَاعْتِقَادِ جِسْمِيَّةِ اللَّهِ وَتَحْيِيزِهِ فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ حَدُوثَهُ وَاحْتِيَاجَهُ لِمُحَدِّثٍ وَنَفْيِ
صِفَاتِ الْأُلُوهِيَّةِ عَنْهُ» اهـ^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ يَوْسُفُ بْنُ أَحْمَدَ الدِّجْوِيِّ الْمَالِكِيُّ (ت: ١٣٦٥ هـ) عُضُوُّ
جَمَاعَةِ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ: «وَإِنَّا نَخْتَصِرُ الطَّرِيقَ مَعَهُمْ فَنَقُولُ عَلَى الْوَضُوحِ
وَالْإِنْصَافِ: إِنَّ كَانُوا [أَيَّ أَهْلِ الْبِدْعَةِ] يَأْخُذُونَ آيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ وَأَحَادِيثِ
الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا وَيُثْبِتُونَ مَعَانِيَهَا الَّتِي وَضَعَتْ لَهَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فَذَلِكَ
كُفْرٌ صَرَاحٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْجِسْمِيَّةَ وَالتَّجَزُّؤَ وَالتَّرْكِيبَ» اهـ^(٤).

(١) محمد بن عبد الله الخرشبي، الفرائد السننية في شرح المقدمة السنوسية، دار
الكتب العلمية، بيروت، (ص ٩٦).

(٢) الخرشبي، شرح مختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، (ص ٩٦).

(٣) محمد عليش المالكي، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت،
(٢٠٦ / ٩).

(٤) مجلة الأزهر، الجزء الثامن، المجلد الخامس، سنة: ١٣٥٣ هـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَبِيبُ اللَّهِ الشَّنْقِيطِيُّ (ت: ١٣٦٣هـ) فِي شَرْحِ زَادِ الْمُسْلِمِ فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مَا نَصَّهُ: «فَالْمُجَسِّمَةُ أَخْزَاهُمْ اللَّهُ وَكَفَى الْإِسْلَامَ شَرَّهُمْ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَهُوَ تَعَالَى يُمَهِّلُهُمْ كَمَا يُمَهِّلُ عِبَدَةَ الْأَصْنَامِ وَمَنْ جَعَلُوهُ ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ حَتَّى يُهْلِكَهُمْ وَيَخْلِدَ الْجَمِيعَ فِي جَهَنَّمَ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا جَزَمْتُ هُنَا بِأَنَّ الْمُجَسِّمَ كَالْكَفْرَةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَتُوبُونَ لِكُونِهِمْ يَحْسُبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا إِنَّهُمْ هُمْ الْكَاذِبُونَ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي حَرْفِ الْيَاءِ عِنْدَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ ذِكْرَهُ تَصْرِيحًا الْجَلَالِ الشُّيُوطِيِّ فِي شَرْحِ النِّقَايَةِ بِالاتِّفَاقِ عَلَى كُفْرِ الْمُجَسِّمَةِ، وَلَا قِيَمَةَ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُجَسِّمَ لَا يَكْفُرُ إِلَّا إِنْ قَالَ: إِنَّهُ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ، لِأَنَّ اعْتِقَادَ الْجِسْمِيَّةِ لَهُ تَعَالَى يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْبِيهُهُ بِبَعْضِ الْأَجْسَامِ وَلَوْ فَرَضَ أَنَّهُ مِنْ أَعْلَاهَا وَأَجْمَلِهَا، فَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ شَبِّهِ أَيِّ شَيْءٍ كَانَتْ مَا كَانَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وَالْعَقْلُ وَالتَّنْقُلُ حَاكِمَانِ بِمُخَالَفَتِهِ لِجَمِيعِ الْأَجْسَامِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فَلَا نُطِيلُ بِهِ» اهـ^(١)، إِلَى أَنْ قَالَ: «مَنْ خَالَفَ السَّلْفَ وَالْخَلْفَ وَاعْتَقَدَ ظَاهَرَ الْمُتَشَابِهِ يُسَمَّى مُجَسِّمًا مَشَبَّهًا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُجَسِّمَةِ، وَلَا يَنْفَعُهُ تَسْتُرُهُ بِأَنَّهُ سَلْفِيٌّ مُفَوَّضٌ بَلْ هُوَ مُجَسِّمٌ مَشَبَّهٌ» اهـ^(٢)، ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ اغْتَرَّ بِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ حَدَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ فَهُوَ هَالِكٌ مَعَ الْهَالِكِينَ وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ» اهـ^(٣).

(١) محمد حبيب الله الشنقيطي، فتح المنعم ببيان ما احتجج لبيانه من زاد المسلم، دار الكتب العلمية، (٤/٣٥٢-٣٥٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

فصل

في أقوال الحنابلة في الرد على المجسمة وتكفيرهم

قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه (ت: ٢٤١هـ): «مَنْ قَالَ - عَنِ اللَّهِ - جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ كَفَرَ»، رواه عنه صاحب الخصال من الحنابلة، والزرکشي من الشافعية في التشنيف^(١) وغيرهما.

وقال الحافظ ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) في صيد الخاطر ما نصه: «وَكُلُّ مَنْ قَاسَ صِفَةَ الْخَالِقِ عَلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ خَرَجَ إِلَى الْكُفْرِ، فَإِنَّ الْمَجْسِمَةَ دَخَلُوا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا أَوْصَافَهُ عَلَى مَا يَعْقِلُونَ» اهـ^(٢).

وقال في كتاب دفع شبه التشبيه ما نصه: «وَمَنْ ذَكَرَ تَبْعِيضَ الذَّاتِ كَفَرَ بِالْإِجْمَاعِ»^(٣).

وقال فيه أيضًا ما نصه: «وَالْوَاجِبُ عَلَى الْخَلْقِ اعْتِقَادُ التَّنْزِيهِ وَامْتِنَاعُ تَجْوِيزِ الثَّقَلَةِ، وَأَنَّ التُّزُولَ الَّذِي هُوَ انْتِقَالٌ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ يَفْتَقِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَجْسَامٍ: جِسْمٌ عَالٍ هُوَ مَكَانٌ لِسَاكِنِهِ، وَجِسْمٌ سَافِلٌ، وَجِسْمٌ مُنْتَقِلٌ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ عِزًّا وَجَلًّا» اهـ^(٤).

وقال ابن حمدان الحنبلي (ت: ٦٩٥هـ) في نهاية المبتدئين في أصول

(١) الزركشي، تشنيف المسامع، (٤/٦٤٨).

(٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، صيد الخاطر، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤ر، (ص ٢٨٠).

(٣) ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، (ص/٦٨).

(٤) ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، (ص/٤٩).

الدِّينِ ما نُصِّه: «وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ وَلَا جِسْمٍ، وَلَا تَحُلُّهُ
الْحَوَادِثُ، وَلَا يَحُلُّ فِي حَادِثٍ، وَلَا يَنْحَصِرُ فِيهِ، بَلْ هُوَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ. وَلَا
يُعْرَفُ بِالْحَوَاسِّ، وَلَا يُقَاسُ بِالنَّاسِ، وَلَا مَدْخَلٌ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ لِلْقِيَاسِ، لَمْ
يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وُلْدًا، بَلْ هُوَ الْغَنِيُّ عَنِ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يَسْتَعِينُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَأَنَّهُ
لَا يَشْبَهُ شَيْئًا وَلَا يَشْبَهُهُ شَيْءٌ، وَمَنْ شَبَّهَهُ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ،
وَكَذَا مَنْ جَسَمَ أَوْ قَالَ: إِنَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ».

ثم قال: «ونجزمُ بنفي التشبيه والتجسيم وكلِّ نقصٍ، وكذا حكمُ جميعِ
آياتِ الصفاتِ وأخبارها الصحيحة الصريحة. ومن قال: إنه بذاته في كلِّ
مكانٍ أو في مكانٍ فكافراً، لأنه يلزمُ منه قدَمُ المكانِ، وحلوله في الأماكنِ
القدرية وغيرها، تعالى اللهُ عن ذلك علواً كبيراً» اهـ^(١)، واشتهر ذلك عن الإمامِ
أحمدَ رضوانَ اللهُ عليه حتَّى إنَّ مُشَبِّهَةَ الحنابلة لم يجرؤوا على إنكارِ ذلك،
فذكرَ ابنُ أبي يعلى مثلاً في طبقاته نقلاً عن والده اعتقاده الذي ادَّعى أنَّ
الحنابلة مُجمِعُونَ عليه فقال: «مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ جِسْمٌ مِنَ الْأَجْسَامِ
وَأَعْطَاهُ حَقِيقَةَ الْجِسْمِ مِنَ التَّأْلِيفِ وَالانْتِقَالِ فَهُوَ كَافِرٌ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَارِفٍ بِاللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ، لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ بِهِذِهِ الصِّفَاتِ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ
سُبْحَانَهُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا» اهـ^(٢).

وقال أيضاً في كتاب الاعتقاد ما نُصِّه: «فإنِ اعتقدَ معتقداً في هذه
الصفاتِ ونظائرها مما وردت به الآثارُ الصحيحة التشبيهية في الجسمِ والنوعِ
والشكلِ والطولِ فهو كافرٌ» اهـ.

وقال الإمامُ المفسِّرُ أبو حفصِ ابنُ عادلِ الدمشقيُّ الحنبليُّ (ت بعد
٨٨٠هـ) في كتابه اللبابِ في علومِ الكتابِ ما نُصِّه: «فلما قال فرعونُ:

(١) ابن حمدان الحنبلي، نهاية المبتدئين، (ص ٣١-٣٠).

(٢) ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد (ت: ٥٢٦هـ)، طبقات الحنابلة، دار
المعرفة، بيروت، (٢/٢١٢).

«أمنتُ أنه لا إله إلا الذي آمنتُ به بنو إسرائيل» فكأنه آمن بالله الموصوفٍ بالجسمية والحلول والنزول، ومن اعتقد ذلك فهو كافرٌ فلذلك ما صحَّ إيمانه» اهـ^(١).

وقال الإمام محمد بن بدر الدين ابن بلبان (ت: ١٠٨٣ هـ) في مختصر الإفادات ما نصه: «ويجب الجزم بأنه سبحانه وتعالى ليس بجوهرٍ ولا جسمٍ ولا عرضٍ، لا تحلُّه الحوادث ولا يحلُّ في حادثٍ ولا ينحصر فيه، فمن اعتقد أو قال: إنَّ الله بذاته في كلِّ مكانٍ أو في مكانٍ فكافرٌ» اهـ^(٢)،

وقال أيضًا: «ولا يشبه شيئًا ولا يشبهه شيءٌ، فمن شبهه بشيءٍ من خلقه فقد كفر، كمن اعتقده جسمًا، أو قال: إنه جسمٌ لا كالأجسام» اهـ^(٣).

وقال الشيخ عبد الله بن عودة بن عبد الله صوفان القدومي النابلسي (ت: ١٣٣١ هـ) مفتي الحنابلة في الديار الشامية في كتابه المنهاج الأحمد ما نصه: «ومنها: ما هو أهمُّ بيانًا وألزمُ تبيانًا، وهو ذكر جملٍ من عقائد أئمة الحنابلة المشتهرة التي تلقيناها عن مشايخنا الكرام وأئمتنا الأعلام، مُعربةً عن براءتهم من التشبيه والتجسيم، ومن كلِّ اعتقادٍ ذميمٍ» اهـ^(٤)، وقال أيضًا: «ويجب الجزم بأنه تعالى ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عرضٍ، لا تحلُّ به الحوادث، ولا يحلُّ في حادثٍ ولا ينحصر فيه، فمن اعتقد أنَّ الله بذاته في

(١) عمر بن علي بن عادل، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت (٤٠٥/١٠).

(٢) ابن بلبان، مختصر الإفادات، (ص ٤٨٩).

(٣) المصدر السابق، (ص ٤٩٠).

(٤) عبد الله بن عودة بن عبد الله صوفان القدومي، المنهاج الأحمد في دَرْءِ المثالب التي تُنمى لمذهب الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨ ر، (ص ٢٥).

كُلِّ مَكَانٍ أَوْ فِي مَكَانٍ فَهُوَ كَافِرٌ» اهـ^(١)، ثم قال: «وَلَا يُشْبَهُ شَيْئًا وَلَا يَشْبَهُهُ شَيْءٌ، فَمَنْ شَبَّهَهُ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، كَمَنْ اعْتَقَدَهُ تَعَالَى جِسْمًا، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ» اهـ^(٢).

وقال علاء الدين المرداوي الحنبلي في التحبير وفي الإنصاف^(٣) بعد ذكر بدعة المجسمة والقدرية والجهمية وغيرهم والشيخ منصور البهوتي الحنبلي في كشف القناع^(٤) نقلًا عن المجد صاحب المحرر في المذهب الحنبلي: «فَمَنْ كَانَ عَالِمًا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْبِدَعِ يَدْعُو إِلَيْهِ وَيُنَظِرُ عَلَيْهِ فَهُوَ مُحْكَمٌ بِكُفْرِهِ، نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى ذَلِكَ صَرِيحًا فِي مَوَاضِعٍ».

ويستوي في الحكم عليه بالتكفير نافي صفة من صفات الله تعالى الواجبة له إجماعًا، فمن نفى صفة الوحدانية لله كمن نفى صفة المخالفة للحوادث الواجبة له، ومن وصفه بالجسمية فقد نفى عنه صفة المخالفة للحوادث، وفي ذلك يقول الشيخ البهوتي الحنبلي في كشف القناع في باب الردة^(٥): «أَوْ جَحَدَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ اللَّازِمَةِ^(٦) قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»، لِأَنَّهُ كَجَاوِدِ الْوَحْدَانِيَّةِ» اهـ.

قال الإمام عفيف الدين الياضي في كتابه مرهم العلل المعضلة في دفع الشبه والرد على المعتزلة ما نصه^(٧): «وَمَتَأَخَّرُوا الْحَنَابِلَةَ عَلَوْا فِي دِينِهِمْ عُلوًّا

(١) المصدر السابق، (ص ١٠٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م، (٤٨ / ١٢).

(٤) منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ ر، (٦ / ٤٢٠).

(٥) المصدر السابق.

(٦) أي صفاته الواجبة له.

(٧) وقع التحريف في أكثر النسخ المتداولة من الكتاب حيث إن أيدي المجسمة =

فاحشًا، وتَسَفَّهُوا سَفَهًا عَظِيمًا، وَجَسَّمُوا تَجَسِيمًا قَبِيحًا، وَشَبَّهُوا اللَّهَ بِخَلْقِهِ تَشْبِيهًا شَنِيعًا، وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ أَمْثَالًا كَثِيرَةً، حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «الْعَوَاصِمِ»: أَخْبَرَنِي مَنْ أَثِقُ بِهِ مِنْ مَشِيخَتِي أَنَّ الْقَاضِي أَبَا يَعْلَى الْحَنْبَلِيَّ كَانَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ يَقُولُ فِيمَا وَرَدَ مِنْ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى: «الزُّمُونِي مَا شِئْتُمْ فَإِنِّي أَلْتَزِمُهُ إِلَّا اللَّحِيَةَ وَالْعَوْرَةَ. قَالَ بَعْضُ أُمَّةِ أَهْلِ الْحَقِّ: وَهَذَا كُفْرٌ قَبِيحٌ، وَاسْتِهْزَاءٌ بِاللَّهِ تَعَالَى شَنِيعٌ، وَقَائِلُهُ جَاهِلٌ بِهِ تَعَالَى، لَا يُقْتَدَى بِهِ وَلَا يُتَلَفَّتْ إِلَيْهِ، وَلَا هُوَ مُتَّبِعٌ لِإِمَامِهِ الَّذِي يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ وَيَتَسَتَّرُ بِهِ، بَلْ هُوَ شَرِيكٌ لِلْمُشْرِكِينَ فِي عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، فَإِنَّهُ مَا عَبَدَ اللَّهَ وَلَا عَرَفَهُ، وَإِنَّمَا صَوَّرَ صَنْمًا فِي نَفْسِهِ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُلْحِدُونَ وَالْجَاحِدُونَ عَلْوًا كَبِيرًا.

ولقد أحسن الإمام أبو الفرج ابن الجوزي منهم حيث صنّف كتابًا في الرّدّ عليهم، ونقل عنهم أنّهم أثبتوا لله صورةً كصورة الأدمي في أبعاضها، وقال في كتابه [دفع شبه التشبيه]: هؤلاء قد كسّوا هذا المذهب شيئًا قبيحًا حتى صار لا يُقال عن حنبليٍّ إلا مُجَسِّمٌ، قال: وهؤلاء مُتْلَاعِبُونَ، وما عَرَفُوا اللَّهَ وَلَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ خَبْرٌ، وَلَا يُحَدِّثُونَ فَإِنَّهُمْ يُكَابِرُونَ الْعُقُولَ، وَكَأَنَّهم يُحَدِّثُونَ الصِّبْيَانَ وَالْأَطْفَالَ، قال: وكلامهم صريحٌ في التشبيه، وقد تَبِعَهُمْ خَلْقٌ مِنَ الْعَوَامِّ، وَفُضِّحَ التَّابِعُ وَالْمَتَّبِعُ» اهـ^(١).

انظرَ رَحِمَكَ اللَّهُ إِلَى تَوَارِيخِ وَفَاةٍ مَنْ ذَكَرُوا مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا مِمَّنْ نَقَلُوا الْإِجْمَاعَ عَلَى كُفْرِ الْمُجَسِّمَةِ أَوْ نَصُّوا عَلَى كُفْرِهِمْ، فَإِنَّ نَقُولَهُمْ مُتَّابِعَةٌ مُتَّصِلَةٌ مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ، وَبِهَذَا بَانَ وَظَهَرَ كَذِبُ مَنْ

= تَلَاعَبَتْ بِالْكِتَابِ حَذْفًا فَاسْقَطَتْ مِنْهُ الْكَلَامَ عَلَى مُجَسِّمَةِ الْحَنَابِلَةِ وَحُكْمَ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِمْ بِالتَّكْفِيرِ - وَهُوَ الَّذِي نَقَلْنَاهُ هُنَا - وَحَدَفُوا شَيْئًا زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ، وَالنُّسْخَةُ الْكَامِلَةُ الْقَدِيمَةُ الْمَطْبُوعَةُ فِي حَوْزَتِنَا.

(١) أَبُو السَّعَادَاتِ عَفِيفُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسْعَدِ الْيَافِعِيِّ، مَرَّهَمُ الْعِلَلِ الْمُعْضِلَةِ فِي دَفْعِ الشُّبُهَةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ، (ص ٢٦٠-٢٦١).

ادَّعى أَنَّ الإجماعَ قد خُرِقَ أو ارتفعَ أو انقطعَ أو انتقضَ، فالأُمَّةُ على هذا الإجماعِ الذي لم ينهدِمِ طيلةَ خمسةَ عشرَ قَرْنًا، فنُقُولُ المجتهدينَ والأئِمَّةِ متَّصلةٌ مِنْ غيرِ انقطاعٍ في ذلكَ.

فَصْلٌ

في تكفير مَنْ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنصَافِ أَوْ قَامَ لِلْإِنصَافِ»

حَكْمُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنصَافِ أَوْ قَامَ لِلْإِنصَافِ» التَّكْفِيرُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْجُلُوسِ وَالْقِيَامِ جَعْلُهُ مَخْلُوقًا وَحَجْمًا وَجَسْمًا وَمَتَغَيِّرًا وَأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنفِصَالُ وَالتَّغْيِيرُ، وَذَلِكَ كُلُّهُ تَكْذِيبٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وَمِمَّنْ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى كُفْرِ مَنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنصَافِ أَوْ قَامَ لِلْإِنصَافِ» الْفَقِيهَ الصُّوفِيَّ شَمْسَ الدِّينِ (زَيْنَ الدِّينِ) مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرَ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الرَّازِيِّ الْحَنْفِيَّ (تَ بَعْدَ ٦٦٠ هـ) فِي «شَرْحِ بَدءِ الْأَمَالِي»^(١).

وَمِمَّنْ نَصَّ أَيْضًا عَلَى كُفْرِ مَنْ يَصِفُ اللَّهَ بِالْجُلُوسِ أَوْ الْقِيَامِ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ:

عَبْدُ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيُّ فِي «الْعَزِيزِ شَرْحِ الْوَجِيزِ»^(٢) وَالنُّووي فِي «رُوضَةِ الطَّالِبِينَ»^(٣) وَالذَّهَبِيُّ الْمَجَسِّمُ تَلْمِيزَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي «الْكِبَائِرِ»^(٤) - وَهِيَ فَضِيحَةٌ عَلَى الْوَهَابِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ فِرْقِ الْمَشْبَهَةِ وَالْمَجَسِّمَةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ الذَّهَبِيَّ إِمَامًا مِنْ أُمَّتِهِمْ، وَهُوَ يُكْفِرُهُمْ - وَالشَّهَابُ الْأَذْرَعِيُّ فِي

(١) عمر بن محمد بن عوض السنّامي الحنفي، نصاب الاحتساب، (ص/ ٣٧٧).

(٢) عبد الكريم الرافي القزويني، العزيز شرح الوجيز (الشرح الكبير)، (١١/ ١٠٠).

(٣) محيي الدين النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، (١٠/ ٦٧).

(٤) محمد بن أحمد الذهبي، الكبائر، (ص/ ١٥٧).

«قُوت المحتاج»^(١) وابن مازة الحنفيّ في «الذخيرة البرهانية»^(٢) و«المحيط البرهاني»^(٣) والسَّنَامِيّ الحنفيّ في «نصاب الاحتساب»^(٤) وعماد الدين المرغينانيّ في «فصول الأحكام»^(٥) ويوسف التُّوقاديّ في «هدية المَهْدِيّين»^(٦) والقاضي زكريا الأنصاريّ في «أسنى المطالب»^(٧) وابن حجر الهيتميّ المكيّ في «الإعلام»^(٨) وزين الدين ابن نُجيم المصريّ الحنفيّ في «البحر الرائق»^(٩) وشمسيّ زاده في «مَجْمَع الأنهر»^(١٠) وجماعة الفقهاء الحنفيّين في «الفتاوى الهندية»^(١١) والإندريتيّ في «الفتاوى التتارخانية»^(١٢) وأبو سعيد

-
- (١) أحمد بن حمدان الأذري، قُوت المحتاج في شرح المنهاج، (٩/٩).
- (٢) برهان الدين محمود بن أحمد بن مازة، الذخيرة البرهانية، (٨٣/٧).
- (٣) برهان الدين محمود بن أحمد بن مازة، المحيط البرهاني، (٥/٢٢٩).
- (٤) عمر بن محمد بن عوض السَّنَامِيّ الحنفي، نصاب الاحتساب، (ص/٣٧٧).
- (٥) عماد الدين بن علي المرغيناني، فصول الإحكام لفصول الأحكام (فصول العمادي)، (١٢٩٣/٢).
- (٦) يوسف بن جنيد التُّوقاديّ المعروف بأخي يوسف، هدية المَهْدِيّين، (ص/١٧).
- (٧) زكريا بن محمد الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، (٨/٢٩٣).
- (٨) أحمد بن حجر الهيتمي، الإعلام بقواطع الإسلام، (ص/١١٣).
- (٩) زين الدين بن إبراهيم بن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٥/١٣٠).
- (١٠) عبد الرحمن بن محمد شمسيّ زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (١/٦٩٠).
- (١١) جماعة برئاسة الشيخ نظام الدين البرنهابوري، الفتاوى الهندية (العالمكيرية)، (٢/٢٥٩).
- (١٢) فريد الدين عالم بن العلاء الإندريتي، الفتاوى التتارخانية، (٤/٢٣٦).

الخادمي في «البريقة المحمودية»^(١)، وزاد ابن مازة وشيخي زاده قولهما^(٢):
«لأنه وصف الله تعالى بالقيام والقعود» اهـ.

وقال القاضي الحسين في «التعليقة» نقلاً عن نص الإمام الشافعي^(٣)، وأقرَّ
القاضي حسيناً عليه القاضي أبو العباس نجم الدين ابن الرفعة في «كفاية
النبية»^(٤) ما نصه: «وكذا من قال بخلق القرآن»^(٥) أو لم يؤمن بالقدَر أو
اعتقد أن الله تعالى جالس على العرش، فإنه يُحكَم بكفره ولا تصحَّ
الصلاة خلف هؤلاء» اهـ.

(١) أبو سعيد محمد بن محمد الخادمي الحنفي، بريقة محمودية في شرح طريقة
محمودية، (٢/٦١).

(٢) عبد الرحمن بن محمد شيخي زاده، مجمع الأنهر، (١/٦٩٠). برهان الدين
محمود بن أحمد بن مازة، الذخيرة البرهانية، (٧/٨٣).

(٣) الحسين بن محمد المرزورُودي الشافعي، التعليقة، (٢/١٠٣١).

(٤) أحمد بن محمد الأنصاري المعروف بابن الرفعة، كفاية النبیه في شرح التنبيه،
(٤/٢٤).

(٥) أي من قال بخلق صفة الله الذاتية، صفة الكلام له سبحانه، فالله تعالى متَّصِفٌ
بصفة الكلام، وكلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت ولا لغة، وليس مُبتدأً ولا مختتمًا
ولا مُتجزئًا ولا مُتبعضًا ولا يتخللُه انقطاع، بل هو صفة له أزليَّةٌ أبديةٌ وهو كلامٌ
واحدٌ بلا فم ولا لسان ولا شفاء ولا لهاة ولا لغات، وكما أن ذات الله لا يشبه الذوات
فكلامه تعالى لا يشبه كلام المخلوقين ولا بوجه من الوجوه، وقد نقل الإجماع على
كُفْر مَنْ شَبِهَ كَلَامَ اللَّهِ بِكَلَامِ الْخَلْقِ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الصِّقْلِيُّ فِي كِتَابِهِ «مَسْأَلَةُ الشَّارِعِ
فِي الْقُرْآنِ».

فَصْلٌ

في تكفير «مَنْ وصف الله تعالى بالسُّكْنَى في السماء» أو «التَّحْيِزُ في الجِهة»

حَكْمُ «مَنْ وصف الله تعالى بالسُّكْنَى في السماء» أو «التَّحْيِزُ في الجِهة»
التكفير؛ لأنَّ التَّحْيِزَ في جِهةٍ والسُّكْنَى في مَكَانٍ مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَامِ، ولأنَّ
مَنْ وصفَ الله بالتَّحْيِزِ في جِهةٍ والسُّكْنَى في مَكَانٍ أو في جميع الأَمَاكِنِ
فقد جعله ذا حَجْمٍ يَمَلَأُ الفَرَاغَ، ولأنَّ في نِسْبَةِ المَكَانِ والحْيِزِ إليه تعالى قولاً
بالاحتياجِية وهي تُنَافِي الأُلُوهُيَّةَ، فَمَنْ وصفَ الله تعالى بالافتقارِ والاحتياجِ
ومُشَابَهَةِ الخَلْقِ فقد كَفَرَ، وَمِمَّنْ نَقَلَ الإجماعَ على كُفْرٍ مَنْ يَصِفُ الله
تعالى بالسُّكْنَى في السماء أو غيرها مِنْ الأَمَاكِنِ أو يَصِفُه بالتَّحْيِزِ في جِهةٍ
الفقيهُ الصُّوفِي شمس الدين (زين الدين) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر
الرازِي الحنفي (ت بعد ٦٦٠هـ) في «شرح بدء الأمالي»^(١).

وَمِمَّنْ نَصَّ أيضاً على كُفْرٍ مَنْ وصفَ الله تعالى بالسُّكْنَى في السماء أو
التَّحْيِزِ في الجِهة جماعةً، مِنْهُم:

أبو عبد الله الحَلِيمِي في «المنهاج»^(٢) والرَّافِعِي في «العزیز»^(٣) والنووي

(١) عمر بن محمد بن عوض السَّنَامِي الحنفي، نصاب الاحتساب، (ص / ٣٧٧).

(٢) الحسين بن الحسن الحليمي، المنهاج في شعب الإيمان، (١ / ١٣٩).

(٣) عبد الكريم الرافعي القزويني، العزیز شرح الوجيز (الشرح الكبير)، (١١ / ١١٩).

في «الروضة»^(١) وابن الرِّفعة في «الكفاية»^(٢) و زكريّا الأنصاري في «أسنى المطالب»^(٣): «وإذا قال الكافر: «لا إله إلا ساكنُ السماء» لم يكن مؤمناً، لأنَّ سُكَّانَ السماء الملائكةُ، وإن قال: «لا إله إلا الله ساكنُ السماء» كان هذا زيادةً كُفْرٍ منه، لأنَّ السَّكَنَ غير جائز على الله تعالى، واحتظارُ الأمكنة»^(٤) ليس من صفاته» اهـ.

وقال جمال الدين الأردبيلي في «الأنوار»^(٥) وبدر الدين البكري في «الاعتناء»^(٦) والبدر الرّشيد في «الرسالة»^(٧) وابن حجر الهيتمي في «الزّواجر»^(٨) و «ولو قال مسلم»^(٩): لا إله إلا ساكن السماء أو إلا الله ساكن السماء لم يكن مؤمناً» اهـ.

وقال فخر الدين قاضيخان في «الفتاوى»^(١٠): «رجل قال: «خدائعا لي برأسمان كواه من أست» يكون كفراً لأنَّ الله تعالى بريء عن المكان»^(١١) اهـ.

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين، محيي الدين النووي، (٨٥ / ١٠).

(٢) كفاية النبيه في شرح التنبيه، أحمد بن محمد الأنصاري المعروف بابن الرِّفعة، (٣٢٢ / ١٦).

(٣) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد الأنصاري، (٣٠٨ / ٨).
(٤)

(٥) يوسف بن إبراهيم الأردبيلي، الأنوار لعمل الأبرار، (٣٦٣ / ٢).

(٦) محمد بن أبي بكر البكري الشافعي، الاعتناء في الفرق والاستثناء، (٩٩٥ / ٢).

(٧) محمد بن إسماعيل بن محمود المعروف ببدر الرشيد، رسالة في ألفاظ الكفر، (ص / ١١).

(٨) أحمد بن حجر الهيتمي، الزّواجر عن اقتراف الكبائر، (٥٢ / ١).

(٩) معناه كان مُسْلِماً قبل إقدامه على التلقُّظ بما قاله من الكُفْر، ومَن كان كافراً وقال تلك المقالة الكُفْرِيَّة فقد ازداد كُفْراً والعياذُ بالله.

(١٠) فخر الدين قاضيخان الفرغاني، فتاوى قاضيخان، (٥٢٢ / ٣).

(١١) أي مُنَزَّه عن المكان.

وقال ظهير الدين الولوالجي في «الفتاوى»^(١) ويوسف الكادوري البزار في «جامع المضمرة»^(٢): ولو قال لآخر عند المشاجرة: «مرد بان الله وباسمان برو وبا خدای جنك كن»^(٣) فإنه يكفر لأنه أثبت في كلامه شيئين: أحدهما: المكان لله تعالى، وإنه تعالى بريء عن ذلك بل هو خالق المكان. والثاني: أنه أثبت له قوة المقابلة مع الله تعالى^(٤)، وهذا كفر صريح اهـ.

وقال ابن نجيم في «الأشباه والنظائر»^(٥): «وصف الله تعالى بحضرة زوجته فقالت: «كنت ظننت أن الله تعالى في السماء» كفر اهـ.

وقال أيضًا في «البحر الرائق»^(٦) وزين الدين قطلوبغا في «من يكفر ولا يشعر»^(٧) وشيخي زاده في «مجمع الأنهر»^(٨) وفي «الفتاوى الهندية»^(٩) وبديع الدين القزويني في رسالته «الكلمات المكفرة»^(١٠) وعبد الرحمن العمادي

(١) ظهير الدين عبد الرشيد الولوالجي، الفتاوى الولوالجية، (٥ / ٤٢١-٤٢٢).

(٢) يوسف بن عمر بن يوسف الكادوري، جامع المضمرة والمشكلات في شرح مختصر القدوري، (٥ / ٤٤٣).

(٣) زين الدين بن إبراهيم بن نجيم المصري، الأشباه والنظائر، (ص / ١٦٠).

(٤)

(٥) ظهير الدين عبد الرشيد الولوالجي، الفتاوى الولوالجية، (٥ / ٤٢١-٤٢٢).

(٦) زين الدين بن إبراهيم بن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٥ / ١٢٩).

(٧) زين الدين قاسم بن قطلوبغا، من يكفر ولا يشعر، (ص / ٧٥).

(٨) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد شيخي زاده، (١ / ٦٩٠).

(٩) الفتاوى الهندية، جماعة من العلماء برئاسة الشيخ نظام الدين البرنهابوري البلخي، (٢ / ٢٥٩).

(١٠) بديع الدين القزويني، الكلمات المكفرة التي تجري على السنة =

الدمشقيّ في «نهاية المراد»^(١): «ويكفر بقول يجوز أن يفعل الله فعلا لا
حكمة فيه وبإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: «الله في السماء» فإن قصد
حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر^(٢)، وإن أراد المكان كفر» اهـ.

= العامة، (ص / ٣٢).

- (١) عبد الرحمن بن محمد العمادي، نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد، (ص / ٥٧٤).
(٢) وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾، قال القاضي عياض في
«الإكمال» (٢ / ٤٦٥) والقرطبي في «المفهم» (٢ / ١٤٤) والنووي في «شرح مسلم»
(٥ / ٢٤) والشهاب الرملي في «شرح سنن أبي داود» (١٣ / ٦٤٧) والسيوطي في
«شرح سنن النسائي» (٣ / ١٨) ما نصّه: «لا خلاف بين المسلمين قاطبةً، محدّثهم
وفقيهم ومُتَكَلِّمهم ومقلّدهم ونظّارهم، أنّ الظواهر الواردة بذكر الله في السماء كقوله
تعالى: ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ أنّها ليست على ظاهرها وأنها متأوّلة عند جميعهم»
اهـ.

فصل

في حُجَّةِ الإجماع ومعناه

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نُبَيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء/ ١١٥]، بَيَّنَّتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ فِي دِينِ اللَّهِ، وَأَنَّ مَنْ خَرَجَ عَنْهُ وَخَالَفَهُ فَهُوَ مُتَّبِعٌ لغيرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدْ تَوَعَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِجَهَنَّمَ، وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ مَصْدَرٌ مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيحِ الْإِسْلَامِيِّ. قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرِّسَالَةِ: «وَأَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِلِزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ فِي أَنْ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا زِمَّ» اهـ^(١).

وقال أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَضْلِ الْبَكِّيُّ فِي تَحْرِيرِ الْمَطَالِبِ^(٢): «تَنْبِيهُ: اعْلَمْ أَنَّ الشَّرَائِعَ عَلَى قَسْمَيْنِ: مِنْهَا مَا لَا يَقْبَلُ نَسْخًا وَلَا تَبْدِيلًا، وَهِيَ الضَّرُورِيَّاتُ الْمُتَقَرَّرَةُ حُكْمُهَا مِنْ رِسَالَةِ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى انْقِضَاءِ أَمَدِ التَّكْلِيفِ مِنْ عَالَمِ الدُّنْيَا، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ﴾ [سورة الشورى/ ١٣] اهـ^(٣)، فَكَيْفَ يَسُوعُ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَهَذِهِ الْقَوَاعِدِ الْمُتَيْنَةِ لِمُدَّعٍ أَنْ يَزْعِمَ أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ الْمُنْعَقَدِ مِنْ زَمَنِ الصَّحَابَةِ عَلَى أَمْرِ دِينِي ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَنَقْلُهُ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ بِقَوْلِهِ: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهُ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ

(١) محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، مكتبة الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٥٨ هـ / ١٩٤٠ ر، (ص ٤٠١).

(٢) وما في بعض النسخ المطبوعة من أنه للسبكي فغير صحيح.

(٣) أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَضْلِ الْبَكِّيُّ الْقَوْمِيُّ التُّونِسِيُّ، تَحْرِيرِ الْمَطَالِبِ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ عَقِيدَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ، مَوْسُئَةُ الْمَعَارِفِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، بَيْرُوتَ، ط ١، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ ر، (ص ٢٤٦).

كفر» قد انخرق بقول بعض النقلة من المتأخرين فصار حكم المجسم مختلفاً فيه؟! هذا إذا سلمنا صحة ذلك عنهم. ولو كان الأمر كما افترى كما قام إجماع على مسألة واحدة، فيا للعجب ممن يريد أن يهدم دين الله ويفتح باب التجسيم والتشبيه للناس لأنهم سيحتجون بقول هذا المدعي الذي يقول: إن كفر المجسم مختلف فيه. ونسأل صاحب هذه الدعوى: هل ترضى أن تزوج ابنتك أو أختك للمجسم؟ وهل تمكثه على قولك من إمامة الناس في الجمع والأعياد؟ بدعوى أنه مختلف في كفره! فإن فعلت فما أهون أمر الدين والعقيدة عندك. والله إنَّها لسخافة وصفاقة.

ومن الدليل على أن من خالف الإجماع القائم على أمر معلوم من الدين بالضرورة فخلافه لا يكون خرقاً للإجماع ولا يكون معذوراً بهذا الخلاف وأنه لا عبرة به ولا بخلافه ما ذكره الحافظ أبو بكر محمد بن العربي الإشبيلي في القدرية الذين قالوا بخلق أفعال العباد وبأن الله ليس هو خالقها في معرض رده عليهم: «وذلك كله خرق للإجماع سابق وتعلق بأذيال الكفر وانغماس في غمرة الضلالة» اهـ^(١)، فانظر كيف كفرهم ولم يعتبرهم معذورين، مع كونهم قالوا قولاً يرونه صواباً، وهم خالفوا به الإجماع، فيكون كلامهم خروجاً عن الإجماع لا خرقاً معتبراً، بل صرح أنهم متعلقون بأذيال الكفر. فلا ينخرق الإجماع بقول من لا يعتد بخلافه.

ومما يؤكد ما سبق ما أصدره شيخ الإسلام مفتي السلطنة العثمانية وصدیق السلطان سليمان القانوني وصاحب التفسير المشهور أبو السعود العمادي (ت: ٩٨٢هـ) وأمر السلطان سليمان باعتماده وأن الفتوى به، وأن يعتمد القضاة والمفتي قول الإمام المجتهد صاحب المذهب، وأن لا يفتوا

(١) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي المعافري الإشبيلي، المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد، دار الحديث الكتانية، المملكة المغربية، ط ١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥ر، (ص ٢٦١).

بالشاذِّ المخالفِ للمعتمدِ في المذهبِ، ولا بما يخالفُ نصَّ الإمامِ المجتهدِ، حتى تشدَّدَ عددٌ منَ الأئمةِ والعلماءِ في ذلكَ، وما هذا إلا للاحتياطِ في أمرِ دينِ العامةِ والمحافظةِ على ذمِّهم إلى يومِ القيامةِ، وذلكَ ما جاءَ في كتابِ معروضاتِ أبي السعودِ الحنفيِّ من أنَّ الاحتياطَ في الفتوى في الفروعِ أنْ تكونَ بالمعتمدِ وبما يوافقُ نصَّ إمامِ المذهبِ:

«وقد يعترى القاضي أو المفتي أقوالٌ حكَمَ الفقهاءُ عليها بأنها ضعيفةٌ ومرجوحةٌ، فهل يمكنه العملُ بها؟ قد أوردَ الإمامُ القاضي أبو السعودِ العماديُّ في معروضاته ما يبيِّنُ ذلكَ، حيثُ جاءَ فيها:

مسألة: إذا كانَ الأمرُ بالعملِ بأصحِّ الأقوالِ، وأخذَ أحدَ القضاةِ بأضعفِ الأقوالِ، فهل حُكْمُهُ نافذٌ؟ الجواب: لا، يكونُ ضعيفًا للغاية.

بيَّنَ الإمامُ أبو السعودُ أنَّ القضاةَ مأمورونَ بالأخذِ بأصحِّ الأقوالِ، وأنه لا يحقُّ للقاضي الأخذُ بالأقوالِ المرجوحةِ والضعيفةِ، وهذا هو المعمولُ به في ذلكَ الزمانِ بأمرِ السلطانِ، قالَ ابنُ عابدينَ: ولا سيِّما وسلاطينَ الدولةِ العثمانيةِ أيَّدَهم اللهُ تعالى لا يُؤلَّونَ القضاةَ والمفتينَ إلا بشرطِ الحكمِ والفتيا بالصحيحِ في المذهبِ، فإذا حكمَ بخلافه لا ينفذُ الحكمُ كما صرَّحوا به.

وقد كانتَ هذه القضيةُ محلَّ اختلافٍ واسعٍ بينَ الفقهاءِ، فقد فصَّلوا فيها وبيَّنوا ما وصلتَ إليه اجتهاداتهم، فمنهم منَ ضيَّقَ فيها بأنه لا يمكنُ القضاءَ والفتوى إلا بالقولِ الصحيحِ، ومنهم منَ وسَّعَ في ذلكَ، وقد انقسموا في ذلكَ إلى ثلاثةِ مذاهبٍ:

المذهبُ الأوَّلُ: لا يجوزُ الفتوى والقضاءُ إلا بالراجحِ والصحيحِ منَ الأقوالِ، وأنه لا يحقُّ للقاضي والمفتي الفتوى بالقولِ الضعيفِ والمرجوحِ بأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ، وهذا مذهبُ جمعٍ منَ أهلِ العلمِ، وهو رأيُ الإمامِ أبي السعودِ العماديِّ في معروضاته، قالَ الزركشيُّ: إنه إذا تحقَّقَ الترجيحُ وجبَ العملُ بالراجحِ وإهمالُ الآخرِ، لإجماعِ الصحابةِ على العملِ بما ترجَّحَ عندهم

من الأخبار. وقد ذهب بعضهم إلى أن الفتوى بغير القول الصحيح مخالف للإجماع، قال ابن الصلاح: وأعلم أن من يكتفي بأن يكون في فتياه أو عمله موافقاً لقول أو وجه في المسألة، ويعمل بما يشاء من الأقوال أو الوجوه من غير نظر في ترجيح ولا تقييد به فقد جهل وخرق الإجماع.

قلت: ولكن الواقع يخالف ما ذكره، وسيأتي التفصيل فيما يخالفه.

وقال ابن عابدين: وليس للقاضي المقلد إلا اتباع مشهور المذهب، ولا سيما الذي يقول له السلطان: ولئيتك القضاء على مذهب فلان، وقال الشيخ الدردير: وكذا المفتي فإن حكم بالضعيف نُقِضَ حكمه إلا إذا لم يشتد ضعفه، وكان الحاكم من أهل الترجيح، وترجح عنده ذلك الحكم بمرجح من المرجحات فلا يُنقِض، وقال الإمام الدسوقي: فلا يجوز له الإفتاء إلا بالراجح من مذهب إمامه لا بمذهب غيره، ولا بالضعيف من مذهبه... ولا يجوز للمفتي الإفتاء بغير المشهور، وقال الشيخ شهاب الدين القليوبي: فإن لم يظهر مرجح فللمقلد أن يعمل بأي القولين شاء، ويجوز العمل بالمرجوح في حق نفسه لا في الإفتاء والقضاء إذا لم يجمع بين متناقضين، كجل وحرمة في مسألة واحدة، وجاء في المعيار المعرب: وإنما الواجب عليه في القولين أو الأقوال إن كانت لشخص واحد أن لا يعمل أو يفتي أو يحكم إلا بالراجح عنده وبما الدليل له عاضد، وأن لا يختار أوفق المذاهب والأقوال لطبعه من غير مبالاة ولا التفات إلى جنس الترجيح ونوعه، وقال الإمام القرافي: إن الحاكم إن كان مجتهداً فلا يجوز له أن يحكم أو يفتي إلا بالراجح عنده... أما الحكم أو الفتيا بما هو مرجوح فخلاف الإجماع. ويؤخذ على أصحاب هذا الرأي ادعاء بعضهم الإجماع بأن الفتوى والقضاء بالراجح مطلقاً...» اهـ^(١).

(١) معروضات أبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، شيخ الإسلام ومفتي السلطنة العثمانية، وصاحب التفسير المعروف باسمه، وهي الفتاوى التي عرضها أبو السعود على سلطان زمانه سليمان القانوني، فأقرها وأمر ولاته =

فإذا كان هذا كله في الفروع فما بالك بقول شاذٍ مُنحرفٍ يُفتي في هذا العصر فيقول: إنَّ الإجماعَ المنعقدَ على تكفيرِ المجسمِ قد انخرقَ بقولِ بعضِ المتأخرينَ، وكأنه يريدُ للناسِ أن يَنْسَلِحُوا عن الدينِ، لأنَّ الإيمانَ باللهِ وبصفاتهِ وبتوحيدهِ سبحانه وبتنزيهه من الأمورِ المعلومةِ من الدينِ بالضرورةِ المتفقِ عليها وقامَ عليها الإجماعُ، وعلى ذلك الآياتُ والأحاديثُ القطعيةُ الدلالة، فمن كذَّبها فقد جعلَ اللهَ حادثًا مخلوقًا جسمًا متركبًا، فكيف يجرؤُ هذا المتهتِكُ أن يقولَ: إنَّ المجسمَ مختلَفٌ في كفره، والمعتمدُ عدمُ تكفيره؟! إلى اللهِ المشتكى وإليه سبحانه المصيرُ.

وأما تعريفُ الإجماعِ فهو: اتفاقُ أهلِ الحلِّ والعقدِ في عصرٍ من العصورِ على حكمِ حادثةٍ شرعيةٍ.

ومن منعِ انعقادِ الإجماعِ في حياةِ النبيِّ ﷺ زادَ في الحدِّ: بعدَ وفاةِ النبيِّ

ﷺ.

ومن جعلَ الحجةَ في إجماعِ أمةِ النبيِّ ﷺ دونَ غيرها من الأممِ زادَ فيه: من أمةِ سيدنا محمدٍ ﷺ.

ومن شرطِ انقراضِ العصرِ قالَ في الحدِّ: في عصرٍ من العصورِ وقد انقرضَ عليه، أي على اتفاقهم.

ومن كانَ يرى امتناعَ الإجماعِ بعدَ استقرارِ الخلافِ قبله زادَ فيه: ولم يُسبقْ بخلافٍ مستقرٍّ.

ومن لم يجعلِ العدالةَ شرطًا في الاجتهادِ وجعلها شرطًا في الأئمةِ المجمعينَ قالَ في الحدِّ: اتفاقُ العدولِ من أهلِ الحلِّ والعقدِ.

ومن شرطِ أن يبلغَ عددُ المجمعينَ عددَ أهلِ التواترِ شرطٌ ذلكَ في الحدِّ.

= والقضاءُ بالعمل بها. تعريبٌ وتحقيقٌ: كرم عبد العزيز الإمام، دار الفتح، الأردن، ط ١، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢ر، (ص ٣٠٠-٣٠٣).

واعلم أن انقراض العصر والعدالة وعدد التواتر وإن اشترطها البعض إلا أنها غير معتمدة، وبقيّة الشروط معتمدة.

والدليل على حجّية الإجماع من القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۗ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء/ ١١٥]، وجه الدليل أن الله جمع بين مشاققة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد في قوله: ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ﴾ فيلزم تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين، لأنه لو لم يكن حراماً لما جمع بينه وبين المحرم الذي هو مشاققة الرسول، لأن الجمع بين حرام ونقيضه لا يحسن في الوعيد، ألا ترى أنهم يستقبحون أن يقال مثلاً: إن زנית وشربت الماء رجمتك، فدل على أن اتباع غير سبيلهم حرام.

ومن الأثر: ما ورد في حجّية الإجماع من الأدلة السمعية من واحد تواتر منها قدر مشترك وهو: «لا تجتمع أمتي على الخطأ» رواه ابن ماجه في السنن^(١)، والحاكم في المستدرک^(٢)، والطبراني في الكبير^(٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة^(٤)، وأبو نعيم في الحلية^(٥)، وروي عن أبي مسعود البدري كما عند ابن حجر^(٦)، والخلاصة: حديث صحة الإجماع متواتر تواتراً معنوياً، وما ورد بطريق ضعيف جبره طريق آخر.

(١) سنن ابن ماجه، باب السواد الأعظم، (٩٦/٥)، حديث (٣٩٥٠).

(٢) الحاكم، المستدرک، (٢٠٠/١).

(٣) أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، (٢٣٩/١٧).

(٤) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (١١٨/١).

(٥) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ر، (٣٧/٣).

(٦) ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، دار العاصمة - دار الغيث، السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ، (٥٩٢/١٢).

فصل

في أن الإجماع يُعتبر بقول المجتهدين وأنهم حكموا بكفر المجسم

إنما يعتبر في الإجماع قول المجتهدين لا قول المقلِّدين. نصَّ على هذه المسألة: الصرصريُّ في شرح مختصر الروضة^(١)، وشمس الدين الأصفهانيُّ في بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب^(٢)، والزرکشيُّ في البحر المحيط^(٣)، وأبو زُرعة العراقيُّ في الغيث الهامع^(٤)، وابن أمير الحاج في التقرير والتحبير^(٥)، وغيرهم الكثير، وهو معروفٌ لدى أدنى مبتدئٍ في أصول الفقه كطلاب الورقات.

تنبيه: إن قيل: هذا يشمل المجتهدَ المطلقَ وغيره.

فالجواب: أنهم أطلقوا لفظ المجتهدين، ولو أرادوا مجتهدَ الفتوى لقيّدوا

(١) سليمان بن عبد القوي الصرصري، شرح مختصر الروضة، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧ر، (٣/٦، ٥٨١).

(٢) أبو الثناء محمود بن عبد الرُّخْمَن، شمس الدين الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، دار المدني، السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦ر، (١/٥٢٤).

(٣) بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤ر، (٦/٤١٠-٤١٢).

(٤) ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤ر، (٤٨٥).

(٥) أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج، التقرير والتحبير على تحرير ابن الهمام، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ر، (٣/٨٠-٨١).

بذلك كما هي عادتهم.

ومما يُتعجبُ له أنَّ بعضَ الناسِ ظنُّوا بأنفسِهِم العلمَ وسامُوا أنفسَهُم فوقَ قَدْرِهم، زعموا وادَّعوا أنَّ إجماعَ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ القائمَ على تكفيرِ المجسمِ الفاهمِ لمعنى الجسمِ إجماعٌ منقوضٌ والعياذُ باللَّهِ من مسخِ القلوبِ. فإن قيل: إنَّ الإجماعَ الذي نَنقُلهُ منقوضٌ، وإنَّه لَيْسَ مُعْتَبَرًا.

فالجوابُ: منَ المعلومِ عندَ مَنْ شدَّ أدنى طرفِ في أصولِ الفقهِ أنَّ اللّهُ عزَّ وجلَّ قد تَعَبَّدنا باتِّباعِ الأئمةِ المجتهدين لا باتِّباعِ المقلِّدين، وأنَّ قولَ الفقيهِ المنتسبِ للمذهبِ إذا خالفَ صريحَ نصِّ إمامِ المذهبِ لم يُلتَفَتْ إلى قوله ولم يعوَّلَ عليه، فقد رَدَّ الشافعيةُ مثلاً قولَ القاضي ابنِ سُرَيْجٍ في المسألةِ السُّريجيةِ^(١) وقالوا: إنه خلافُ نصِّ الإمامِ الشافعيِّ، مع أنَّ ابنَ سُرَيْجٍ هو مجدِّدُ عصره ومكانتهُ بينَ الشافعيةِ معلومةٌ، ورَدُّوا ما رجَّحه القاضي أبو الطيبِ في مسألةِ البيعِ بالمعاطاةِ معَ ما يَرَوْنَ له منَ المكانةِ، لأنَّ أقوالَ المذهبِ إنما تُعرَفُ منَ نصوصِ إمامِ المذهبِ، ثم منَ أقوالِ أصحابِهِ الذينَ فسَّروا كلامه. فإذا صحَّتْ هاتانِ المقدمتانِ قلنا: «إنَّ القاضيَ حُسينًا قد حكى في تعليقهِ عن الإمامِ الشافعيِّ تكفيره لمن يقول: إنَّ اللّهُ عزَّ وجلَّ يجلسُ على العرشِ»^(٢)،

(١) قال الشريبي في الإقناع: «تتمة: لو قال لزوجته: إن طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثاً فطلقها طلقاً أو أكثر وقع المنجز فقط ولا يقع معه المعلق لزيادته على المملوك، وقيل: لا يقع شيء، لأنه لو وقع المنجز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق، ولو وقع المعلق لم يقع المنجز وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق، وهذه المسألة تسمى السريجية، منسوبة لابن سريج وجرى عليها كثير من الأصحاب، والأول هو ما صححه الشيخان وهو المعتمد، وقال الشيخ عز الدين: لا يجوز التقليد في عدم الوقوع، وقال ابن الصباغ: وددت لو مُحيت هذه المسألة، وابن سُرَيْجٍ بريء مما نُسب إليه فيها» اهـ، الإقناع حل الفاظ أبي شجاع، دار الفكر، بيروت، (٢/٤٧٧).

(٢) أبو محمد الحسين بن محمد بن أحمد المرورودي، التعليقة شرح مختصر المزني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٤٣ هـ/ ٢٠٢٢ م، (٣/١٠١).

لما في مقالته من التجسيم، والقاضي حسين هو إمام طريقة الخراسانيين من الشافعية، وكفأك به عالمًا من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي عارفًا بأقوال إمام المذهب ونُقولُه، وقد تُوفي رحمه الله سنة اثنتين وستين وأربعمائة للهجرة، أي أنه كان بين وفاته ووفاة إمام المذهب نحو من مائتين وخمسين سنة، فلم يكن بينه وبين الإمام الشافعي إلا عددٌ قليلٌ نحو ثلاثة، ولم يجر بعد ذلك أحدٌ ينكرُ على القاضي نقله ذلك عن الشافعي، بل جاء بعده بنحو مائتين وخمسين سنة الإمام المحقق ابن الرفعة فحكى هذا النقل في شرحه على التنبيه عن القاضي حسين عن الشافعي مقررًا له عليه، وابن الرفعة كان - كما قال فيه ابن قاضي شُهبة في طبقاته - أعجوبةً في استحضار أقوال إمام المذهب وأقوال أصحابه^(١)، فكفأك بابن الرفعة شافعيًا عارفًا بأقوال الإمام، وحكى هذا النقل عن القاضي حسين أيضًا ابنُ المُعلِّم القرشي معاصرُ ابن الرفعة مقررًا له عليه، ثم جاء بعدهما بنحو مائتي سنة السيوطي فحكى في الأشباه والنظائر عن الشافعي تكفيره للمجسم ولمنكر العلم بالجزئيات^(٢)، بل حكى في شرح النقاية الإجماع على تكفير المجسمة، وعلى هذا درج الشافعية إلى يومنا هذا، فانظر - رحمك الله - كيف أن الشافعية حكوا عن نص إمامهم تكفير المجسم ودار النقل بينهم على تعاقب القرون والسنين ولم ينكره شافعي واحد، وهذا إنما يدل على أن الشافعية كانوا يعرفون أن رأي إمام مذهبهم هو تكفير المجسم، ولم يعرف نقل لأحد عن الإمام الشافعي أن رأيه في المجسم كان على خلاف ذلك، بل حكى إمام الشافعية أبو منصور البغدادي في تفسير الأسماء والصفات إجماع أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي على إكفار المشبهة، وأبو منصور البغدادي من العمدة في معرفة أقوال إمام المذهب فقد كان جل حياته في القرن الرابع الهجري، والإمام

(١) أبو بكر بن أحمد بن محمد، ابن قاضي شُهبة، طبقات الشافعية، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ، (٢/ ٢١٢-٢١٣).

(٢) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، (ص ٤٨٨).

الشافعي توفي في مطلع القرن الثالث فلم يكن بين الإمام أبي منصور وبين أصحاب الشافعي إلا نحو واسطتين، والإمام أبو منصور كان مُحَقِّقًا مُدَقِّقًا، فهو الذي يقول فيه أبو عثمان الصابوني: «كَانَ مِنْ أئِمَّةِ الْأَصُولِ وَصُدُورِ الْإِسْلَامِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالتَّحْصِيلِ، بَدِيعُ التَّرْتِيبِ غَرِيبُ التَّأْلِيفِ فِي التَّهْذِيبِ، يَرَاهُ الْجُلَّةُ صَدْرًا مُقَدَّمًا، وَيَدْعُوهُ الْأئِمَّةُ إِمَامًا مُفَخَّمًا» اهـ^(١). وإذا ثبت أنَّ أصحابَ الشافعي أجمعوا على تكفير المشبه فإنهم لن يجمعوا على خلاف رأي إمام مذهبهم وإنما سيُجمعون على ما عَلِمُوا أنَّ إمامَ مذهبهم كان عليه، وهو ما دَرَجَ عليه الشافعية في كتبهم، فانظُرْ إلى مُحَرَّرِي المذهبِ الرَّافِعِيِّ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالنَّوَوِيِّ فِي الرَّوْضَةِ يَحْكِيَانِ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَلَسَ لِلْإِنصَافِ فَقَدْ كَفَرَ^(٢)، أي لأنه وصف الله بالجلوس كما قال صاحب مجمع الأنهر، وأمثال هذا في كلامهم كثير جدًا يضيِّقُ المَقَامَ الْآنَ عَنْ تَتَبُعِهِ، فإذا ثبت أنَّ صاحبَ المذهبِ كَانَ يَرَى تَكْفِيرَ المَجْسَمِ وَأَنَّ جَمِيعَ أَصْحَابِهِ كَانُوا عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا، فَكَيْفَ يُدَافِعُ كَلَامَ إِمَامِ المَذْهَبِ وَكَلَامَ أَصْحَابِ الوُجُوهِ بِكَلَامِ ابْنِ حَجْرٍ الْهَيْتَمِيِّ أَوْ الخَطِيبِ الشَّرِينِيِّ، فإذا كَانَ رَأْيُ الْأئِمَّةِ الْأَجْلَاءِ كَابْنِ سُرَيْجٍ وَأَبِي الطَّيِّبِ - وَهَمَا مَنْ هُمَا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ - قَدْ تَرَكَهُ الشَّافِعِيَّةُ عِنْدَ مَخَالَفَتِهِ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ، فَكَيْفَ بِمِثْلِ ابْنِ حَجْرٍ الْهَيْتَمِيِّ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ الشَّرْقَاوِيُّ: إِنَّهُ كَانَ مِنْ جَمَلَةِ الثَّقَلَةِ، وَالأَعْجَبُ أَنَّ يَدَافِعُ كَلَامَهُمْ بِمِثْلِ كَلَامِ البَجِيرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ الحَوَاشِي الَّذِيْنَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنَ الجَهْدِ إِلَّا جَمْعٌ مَا تَفَرَّقَ بَيْنَ الحَوَاشِي وَكُتَابَتِهِ نَاسِبِينَ إِيَّاهُ إِلَى صَاحِبِهِ،

(١) نقله عنه ابن عساكر في تبیین كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ، (ص ٢٣٥).

(٢) أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المسمَّى المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤١٢هـ/١٩٩١ر، (١٠/٦٦-٦٧)، وعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرَّافِعِيُّ، العزیز شرح الوجيز، المعروف بالشرح الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧ر، (١١/١٠٠).

فكيف يُجعلُ كلامُهُم هو المعتمدُ في المذهبِ رغم وقوعه مخالفاً لرأيِ إمامِ المذهبِ ولاتفاقِ الأصحابِ الذين هم المعوَّلُ عليهم في معرفةِ المذهبِ، بل هذا باطلٌ بإجماعِ أهلِ الأصولِ، ولا يخفى بطلانه على مبتدئٍ شدَّ أولَ طرفٍ في علمِ أصولِ الفقهِ كما قدَّمنا، ولعلَّ ما حملَ المعترضُ المتسرعَ على ذلكَ هو مخالفتُهُ لإمامِ المذهبِ الذي ينتسبُ إليه، وهو الإمامُ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه، فإنَّ نصوصَ الإمامِ أبي حنيفةَ على تكفيرِ المجسمِ صريحةٌ معروفةٌ في الفقهِ الأكبرِ وغيره من رسائله الخمسِ وعليها دَرَجٌ شَرَّاحُها من الحنفيةِ واختاروه حتى في الفروعِ، وقد نقلَ الإمامُ أبو منصورٍ الماتريديُّ في الفصلِ العاشرِ من مصنَّفه رسالةَ في التوحيدِ عن الإمامِ أبي حنيفةَ أنه قال: «مَنْ عَبَدَ ما يَقَعُ في الوهمِ فهو كافرٌ حتى يعْبُدَ ما لا يَقَعُ في الوهمِ» اهـ^(١)، فحسبكَ بالماتريديِّ ناقلاً عن أبي حنيفةَ، فَلَمَّا هَانَ على الجاهلِ أَنْ يهَجُرَ قولَ إمامِ مذهبهِ ويعتمدَ خلافه ظنَّ أَنَّ الشافعيةَ يُشبهُونَهُ، فاحتفلَ بكلامِ النقلةِ - هذا إن صحَّ عنهم - وَرَدَّ قولَ إمامِ المذهبِ، وزعمَ أَنَّ المعتمدَ عندهم خلافُ نصِّ الإمامِ، وهيئات، بل هي فضيحةٌ كبيرةٌ.

إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الإجماعَ قديمٌ من أيامِ السلفِ الصالحِ، فَإِذَا الإجماعُ منعقدٌ وأينَ في هؤلاءِ الأوائلِ مَنْ خالفَ في هذهِ المسألةِ؟! ومنَ المعلومِ في أصولِ الفقهِ أَنَّ الإجماعَ إذا انعقدَ على قولٍ فلا يجوزُ إحداثُ قولٍ ثانٍ كما نصَّ على ذلكَ الزركشيُّ^(٢) وغيره.

(١) أبو منصور الماتريدي، رسالة في التوحيد، (ص ٤٨).

(٢) الزركشي، تشنيف المسامع، (٣/١٣٧).

فَصْلٌ فِي إِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْجَسْمِيَّةِ وَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَكْفِيرِ الْمُجَسِّمِ

وَلَمَّا تَقَرَّرَ جَمِيعُ مَا ذُكِرَ وَزِيَادَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ حِكْمِيًّا وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْإِجْمَاعُ
عَلَى كُفْرِ الْمُجَسِّمِ:

فَمِنْهُمْ: الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ (ت: ٣٢١هـ) فِي عَقِيدَتِهِ
الَّتِي قَالَ إِنَّهَا عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَيَّ عَقِيدَةِ سَلَفِ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُ وُلِدَ فِي
الْقَرْنِ الثَّالِثِ وَتَوَفِّيَ فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ مَعْتَقَدَ سَلَفِ الْأُمَّةِ مِنْ أَهْلِ
السُّنَّةِ: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ» اهـ^(١)، وَأَوَّلُ صِفَاتِ
الْبَشَرِ الْجَسْمِيَّةِ، فَيَكُونُ الْمُجَسِّمُ كَافِرًا بِالْإِجْمَاعِ، وَلَيْسَ اخْتِجَاعُنَا بِمُجَرَّدِ
كَلَامِ الطَّحَاوِيِّ مَعَ مَتَانَتِهِ، بَلْ أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ الَّذِي نَقَلَهُ.

وَمِنْهُمْ: الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيُّ (ت: ٤٢٢هـ) فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي
شَرْحِ رِسَالَةِ الْفَيْرَوَانِيِّ مَا نَصَّهُ: «وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَصْفَ لَهُ تَعَالَى بِالِاسْتِوَاءِ اتِّبَاعًا
لِلنَّصِّ وَتَسْلِيمًا لِلشَّرْعِ وَتَصْدِيقًا لِمَا وَصَفَ نَفْسَهُ تَعَالَى بِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُثْبِتَ
لَهُ كَيْفِيَّةً، لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ، وَلَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ بِشَيْءٍ،
وَلَا سَأَلَتْهُ الصَّحَابَةُ عَنْهُ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى التَّنَقُّلِ وَالتَّحَوُّلِ وَإِشْغَالِ الْحَيِّزِ
وَالِافتِقَارِ إِلَى الْأَمَاكِنِ، وَذَلِكَ يُوَوِّلُ إِلَى التَّجَسُّمِ وَإِلَى قِدَمِ الْأَجْسَامِ، وَهَذَا

(١) محمد بن محمد البابرقي المصري الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة
الكتب الثقافية، ط ١، (ص ٦٤).

كُفْرٌ عِنْدَ كَافَّةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ» اهـ^(١).

ومنهم: أبو شَكُورِ السَّالِمِيُّ (ت بعد: ٦٠ هـ) فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي التَّمْهِيدِ فِي بَيَانِ التَّوْحِيدِ مَا نَصَّهُ: «ثُمَّ مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا يُوجِبُ التَّشْبِيهَ وَالتَّغْيِيرَ وَالحَدَثَ، وَشَبَّهَهُ بِصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ سِوَاءَ وَرَدَّ فِيهِ النَّصُّ^(٢) أَوْ عَيَّرَهُ فَإِنَّهُ يَصِيرُ كَافِرًا بِإِخْلَافٍ» اهـ^(٣).

ومنهم: أبو المظفرِ الأُسْفَرَايِينِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت: ٤٧١ هـ) فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ التَّبْصِيرِ فِي الدِّينِ: «وَأَمَّا الهِشَامِيَّةُ فَإِنَّهُمْ أَفْصَحُوا عَنِ التَّشْبِيهِ بِمَا هُوَ كُفْرٌ مَحْضٌ بِاتِّفَاقِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ الْأَصْلُ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِنَّمَا أَخَذُوا تَشْبِيهِهِمْ مِنَ الْيَهُودِ حِينَ نَسَبُوا إِلَيْهِ الْوَلَدَ وَقَالُوا: عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ، وَاثْبَتُوا لَهُ الْمَكَانَ وَالحَدَّ وَالتَّهَيَّاتَةَ وَالمَجِيءَ - يَعْنِي الحِسِّيَّ - وَالذَّهَابَ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوقًا كَبِيرًا» اهـ^(٤)، وَقَالَ فِيهِمْ أَيْضًا: «وَالعَقْلُ بِأَوَّلِ وَهْلَةٍ يَعْلَمُ أَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ مَقَالَتَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ حَظٌّ» اهـ^(٥)، وَقَالَ أَيْضًا: «قَدْ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى نَفْيِ صِفَةِ التَّجْسِيمِ عَنِ الْبَارِي تَعَالَى مَعْنَى وَإِطْلَاقًا» اهـ^(٦)، وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَفْيِ كَوْنِ الْبَارِي تَعَالَى جَوْهَرًا لَفْظًا وَمَعْنَى،

(١) القاضي عبد الوهاب المالكي، شرح عقيدة الإمام مالك الصغير، (ص ٢٨).

(٢) أي ما يوهم ظاهره التشبيه، وليس معنى النص التشبيه، فمن أخذ بظاهر النص فشبّه الله بخلقه ولو بصفة واحدة كالقعود أو الجلوس أو نسبة الأعضاء أو الجوارح أو الجسمية أو الحجمية له، أو إثبات الحيز أو المكان له فهو كافر بالإجماع، لا عذر له ولو تستر مدعيًا التأويل لهذا النص.

(٣) أبو شكور السالمي، التمهيد في بيان التوحيد، (ص ٣٦١).

(٤) أبو المظفر الأسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، عالم الكتب، لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ ر، (ص ٤١).

(٥) المصدر السابق، (ص ٤٠).

(٦) أبو المظفر الأسفراييني، الأوسط، (١/ ق ٨٣ / ب).

وخالف ابن كرام الإجماع» اه^(١).

ومنهم: الشيخ أبو حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) فإنه يقول في كتابه المسمى إجماع العوام عن علم الكلام وهو آخر كتبه ما نصه: «فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم؛ فإن كل جسم هو مخلوق، وعبادة المخلوق كفر، وعبادة الصنم كفر لأنه مخلوق، وكان مخلوقاً لأنه جسم، فمن عبد جسمًا فهو كافر بإجماع الأمة السلف منهم والخلف» اه^(٢).

ومنهم: لسان المتكلمين الإمام أبو المعين ميمون بن محمد النسفي (ت: ٥٠٨هـ) في كتابه «تبصرة الأدلة» قال ما نصه: «وأما أهل الحق نصرهم الله فإنهم تعلقوا بقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. وبين دلالة هذا النص القرآني فقال: «والله تعالى نفى المماثلة بين ذاته وبين غيره من الأشياء فيكون القول بإثبات المكان له ردًا لهذا النص المحكم الذي لا احتمال فيه بوجه سوى ظاهره، وراؤ النص كافر عصمنا الله تعالى عن ذلك» اه.

ومنهم: الحافظ المفسر الشيخ عبد الرحمن بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) فإنه يقول في كتابه دفع شبه التشبيه ما نصه: «ومن ذكر تبعيض الذات كفر بالإجماع»^(٣).

ومنهم: النجم الخونجني الأشعري الحنفي (ت: ٦٦٣هـ) فقد نقل في شرح المعالم أن من اعتقد أن الله جسم لطيف أو كثيف فهو كافر، وقال: «قد أجمع المسلمون على أن إثبات كل واحدة من هاتين الصفتين

(١) المصدر السابق، (١/٨٦ق/ب).

(٢) الغزالي، إجماع العوام، (ص ٥٢).

(٣) ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، (ص/٦٨).

في حقِّ اللهِ تعالى كُفْرًا» اهـ^(١).

ومنهم: الفقيهُ الصوفيُّ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الرَّازِيِّ الحَنَفِيِّ (ت بعد: ٦٦٦هـ) صاحبُ مختارِ الصحاحِ وشرحِ مقاماتِ الحريريِّ وحدائقِ الحقائقِ في الوعظِ وغيرها، فإنه يقولُ في كتابهِ الهدايةِ في أصولِ الاعتقادِ شرحِ بدءِ الأمالي^(٢) عندَ شرحِ قولِ الناظمِ: («ولفظُ الكفرِ من غيرِ اعتقادٍ...»)- في الفصلِ الذي عقَدَهُ للألفاظِ التي يكفُرُ صاحبُها بالإجماعِ، فعَدَّ منها: «أو وصفَ اللهَ بما لا يليقُ، أو قالَ: يدُ اللهِ وعنَى الجارحةَ، أو قالَ: اللهُ تعالى في السماءِ عالم^(٣)، أو على العرشِ وأرادَ بهِ المكانَ أو ليسَ له نيةٌ، أو قالَ: ينظرُ إلينا ويُبصِرُنَا مِنَ السماءِ أو مِنَ العرشِ، أو قالَ: هوَ في السماءِ أو على الأرضِ، أو قالَ: لا يخلو منه مكانٌ، أو قالَ: اللهُ فوقَ وأنتَ تحتُ، أو قالَ: اللهُ تعالى قامَ أو نزلَ أو جلسَ للإنصافِ، أو شبَّهَهُ بجسمٍ وجوهرٍ وصورةٍ، أو وصفَهُ بالمحالِ، أو وصفَهُ بالمكانِ والجهاتِ» اهـ^(٤).

ومنهمُ: سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ) فإنه يقولُ في كتابهِ التلويحِ على التوضيحِ ما نصَّه: والمرادُ المبتدِعُ المائلُ إلى ما يهواه في أمرِ الدينِ فإنَّ تأدَّى إلى أنه يجبُ إكفاره كغلاةِ الروافضِ، والمجسِّمةِ، والخوارجِ، فلا خفاءَ في عدمِ قبولِ الروايةِ لانتفاءِ الإسلامِ» اهـ^(٥).

(١) عبد الرَّحْمَنِ الخونجي، شرح كتاب معالم أصول الدين، (ص ٢٧٢).

(٢) ونُسِبَ هذا الشرحُ خطأً في طبعة دار الكتب العلمية إلى أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي فليُتنبَّه.

(٣) أي بذاته أو حقيقةً كما تدَّعي المجسِّمة.

(٤) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، هداية الاعتقاد شرح بدء الأمالي (الهداية في أصول الدين)، (ص ٣٣١-٣٣٦).

(٥) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الحنفي، التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، القاهرة، ١٩٥٧ ر، (٢٠ / ٢).

ومنهم: صفي الدين الهندي (ت: ٧١٥هـ) فإنه يقول في نهاية الوصول في دراية الأصول في معرض الاحتجاج على أنه ليس كل مجتهد في الأصول مصيباً ما نصه: «وثالثها: الإجماع، فإن الأمة من السلف قبل ظهور المخالف أجمعت على ذم من كفر عن نظر واستدلال وتوبيخه كالفلاسفة والمجسمة وعلى إباحة قتلهم^(١)» اهـ^(٢)، وانظر إلى قوله: «قبل ظهور المخالف» تدرك أن الإجماع انعقد على كفر المجسمة قبل ظهور المتهاونين الذين يركض بعض أهل زماننا وراءهم ويتشبث بهم، والخلاف بعد انعقاد الإجماع ساقط لا عبرة به، وقد قرّر هذا الصفي نفسه فقال: «ولو كان المجتهد في الأصول معذوراً لكان إجماعهم خطأً وهو ممتنع، وما يقال عليه: إنه كيف يمكن ادعاء الإجماع في محل الخلاف؟ فهو ساقط؛ لأننا ندعي الإجماع قبل ظهور المخالف فلا يكون ما ذكروه قادحاً فيه» اهـ^(٣)، وقد قال الحافظ ابن منده الأصبهاني في كتاب التوحيد ما نصه: «ذكر الدليل على أن المجتهد المخطئ في معرفة الله عز وجل ووحدانيته كالمعانيد: قال الله تعالى مخبراً عن ضالّاتهم ومعاندهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(١٣) الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا^(١٤)» [سورة الكهف] اهـ^(٤)، وقال ابن المعلم القرشي: «فإن العقائد قطعية، ولأجل هذا يكفر من ذهب إلى الجسمية وإلى إنكار الصفات» اهـ^(٥)، وقال أيضاً: «والجهل في المعتقدات في أصول

(١) لا يخفى أن هذا الأمر إنما يرجع للحكام فهم الموكول إليهم تنفيذ الحدود وإجراء مثل هذه الأحكام.

(٢) صفي الدين الأرموي الهندي، نهاية الوصول في دراية الأصول، المكتبة التجارية بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (٨/٣٨٤٢).

(٣) المصدر السابق، (٨/٣٨٤٢).

(٤) أبو عبد الله محمد بن إسحاق، ابن منده، كتاب التوحيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، (ص ٨٠).

(٥) ابن المعلم القرشي، نجم المهدي ورجم المعتدي، (١/٨٩).

الديانات لا يُعذَرُ صاحبُه، ألا تَرَى أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي وجودِ الباري تبارك وتعالى بمثابة مَنْ صَمَّمَ على نفيه» اهـ^(١).

ومنهمُ: أبو البقاء الكفوي فإنه يقول في الكلِّيات: «والإجماعُ على عدم العذرِ للمُخطئِ المجتهدِ في طلبِ عقائدِ الإسلامِ» اهـ^(٢).

ومنهمُ: الشيخُ الشريفُ محمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ السلامِ الطاهريُّ الصِّقلِيُّ الحسينيُّ (ت: ١٤٠٩هـ) مُدَرِّسُ علمِ التوحيدِ في جامعةِ القرويينِ في المغربِ فإنه يقول في كتابه دروسِ التوحيدِ: «الاعتقادُ الفاسدُ والجهلُ المركَّبُ كاعتقادِ التثليثِ والتجسيمِ وصاحبُه كافرٌ اجتهدَ أو قلَّدَ».

ومنهمُ: قال الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَضْلِ قَاسِمِ الْبَكِّيِّ الْكُومِيُّ التُّوسِيُّ (ت: ٩١٦هـ) فإنه يقول في شرحِ عقيدةِ ابنِ الحاجبِ عندَ شرحِ قولِ المصنّفِ: «وَأَنَّ وَعِيدَ الْكُفْرَةِ دَائِمٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَانِدٍ»: «والذي عَلِمَ مِنْ دِينِهِ ضَرُورَةً وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ وَلَا رَيْبَ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ: وَجُودُ الصَّانِعِ وَتَوْحِيدُهُ، وَاتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَتَنْزُهُ عَنِ النِّقَائِصِ، وَبِالْجَمَلَةِ فَالْأَصُولُ الَّتِي نَبَّهَ عَلَيْهَا حَدِيثُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ فَمَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَصُولِ فَهُوَ كَافِرٌ، ثُمَّ الْكَافِرُ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُعَانِدٌ وَغَيْرُ مُعَانِدٍ، وَغَيْرُ الْمُعَانِدِ: إِمَّا بَاحِثٌ نَاطِرٌ، وَإِمَّا مُعْتَقِدٌ لِنَقِيضِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ضَرُورَةً، سِوَاءً كَانَ عَنْ جَهْلٍ مُرَكَّبٍ أَوْ بَسِيطٍ، فَالْمُعَانِدُ وَالْجَاهِلُ بِقِسْمَيْهِ لَا خِلَافَ فِي تَخْلِيدِهِ وَتَأْيِيدِهِ فِي النَّارِ، وَذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْبَاحِثُ النَّاطِرُ فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَأَعْنِي بِذَلِكَ مَنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ طَالِبًا لِمُبَادئِ أَحَدِهِمَا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَحْصِلْهُ عَلَى التَّمَامِ، وَلَمْ يَخَالَفْ فِيهِ فِيمَا أَعْلَمُ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ إِلَّا الْبَيْضَاوِيُّ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَأَرْجُو لِلْمُجْتَهِدِ الْعَفْوَ»، وَرَدَّ

(١) المصدر السابق، (١/١٩٣).

(٢) أبو البقاء الكفوي، الكلِّيات، (ص ٤٤).

الجميع عليه ونُسبَ إلى مخالفة الإجماع» اهـ^(١).

ومنهم: تقيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بنُ عبدِ الكافي السُّبُكِيِّ (ت: ٧٥٦هـ) الذي قيلَ ببلوغه رتبة الاجتهاد، فإنه قال في ردِّه على ابنِ تيمية: «فخرج عن الاتِّباعِ إلى الابتداء، وخرج عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدسة»، ثم قال: «فقال بحوادث لا أول لها، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديمًا، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في الفرق الثلاث والسبعين التي افتقرت عليها الأمة، ولا وقفت به مع أمة من الأمم همة، وكل ذلك وإن كان كفرًا شنيعًا مما تقلُّ جملته بالنسبة إلى ما أحدث في الفروع» اهـ^(٢)، فانظر كيف عدَّ التشبيه والتجسيم ووصف الخالق بصفات الخلق كفرًا لم يقل أحد بدخول قائله في الفرق الثلاث والسبعين.

ومنهم: الفقيه الشافعي تقيُّ الدِّينِ الحِصْنِيُّ (ت: ٨٢٩هـ) فإنه يقول في كتابه دفع شبه من شبه وتمرد ما نصه: «وكل ما كان من صفات الحدِّثِ فالله عزَّ وجلَّ منزَّه عنه، وإثباته له كفرٌ مُحَقَّقٌ عند جميع أهل السنَّة والجماعة» اهـ^(٣).

ومنهم: الفقيه العلامة العلاء البخاري الحنفي (ت: ٨٤١هـ) فإنه يقول في ملجمة المُجَسِّمة ما نصه: «إذَنْ يكون القول بأنَّ الله مُتَمَكِّنٌ على العرشِ مُتَحَيِّزٌ فيه وأنَّه في جهة فوق قولاً بأنَّه جسمٌ، لأنَّ الجسمية من اللوازم العقلية للمُتَحَيِّزِ ولذي الجهة، ومن قال بأنَّ الله جسمٌ فهو كافرٌ إجماعًا، ولهذا قال إمامُ الحرمين في الإرشاد: إثباتُ الجهة لله كفرٌ صراحٌ» اهـ^(٤).

(١) محمد بن أبي الفضل البكي، تحرير المطالب، (ص ٢٩٤-٢٩٥)، بتصرف.

(٢) تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، الدرة المضية، مطبعة الترقى، (ص ٦-٧).

(٣) تقي الدين الحصني، دفع شبه من شبه وتمرد، (ص ١٨).

(٤) محمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، ملجمة المجسمة، دار الذخائر،

ومنهم: السُّيُوطِيُّ الشافعيُّ (ت: ٩١١هـ) فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ مَا نَصَّهُ: «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُبْتَدَعَةُ أَقْسَامٌ: الْأَوَّلُ: مَا نَكْفَرُهُ قَطْعًا، كَقَافِذِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَمُنْكَرِ عِلْمِ الْجَزَيْتِيَّاتِ، وَحَشْرِ الْأَجْسَادِ، وَالْمَجْسَمَةِ، وَالْقَائِلِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ» اهـ^(١).

ومنهم: الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَضْلِ قَاسِمِ الْبَكِّيِّ الْكُومِيِّ التُّونِسِيِّ (ت: ٩١٦هـ) فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: «اعْلَمْ أَنَّ حَكَمَ الْجَوَاهِرِ كُلِّهَا وَالْأَعْرَاضِ كُلِّهَا الْحَدُوثُ، فَإِذَا الْعَالَمُ كُلُّهُ حَادِثٌ، وَعَلَى هَذَا إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ كُلِّ الْمَلِكِ، وَمَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ لِمُخَالَفَتِهِ الْإِجْمَاعَ الْقَطْعِيَّ» اهـ^(٢)، وَقَالَ أَيْضًا: «أَمَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ قَبْلَهُ»، وَفِي طَرِيقٍ: «وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ»، وَفِي طَرِيقٍ: «وَلَا شَيْءَ مَعَهُ»، وَقَدْ ثَبَتَ الْإِجْمَاعُ، بَلْ إِجْمَاعُ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ كُلِّهَا كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الْفَخْرُ فِي شَرْحِ عَيُونِ الْحِكْمَةِ، وَجَعَلَ الْعَمْدَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْإِجْمَاعَ» اهـ^(٣).

ومنهم: الشَّيْخُ مُلَا عَلِيٍّ الْقَارِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت: ١٠١٤هـ) فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي الْمَرْقَاةِ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ النَّزُولِ وَأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ بَيْنَ مَفْوُضٍ وَمُؤَوَّلٍ مَا نَصَّهُ: «يُعْلَمُ أَنَّ الْمَذْهَبَيْنِ مُتَّفِقَانِ عَلَى صَرْفِ تِلْكَ الظَّوَاهِرِ كَالْمَجِيءِ وَالصُّورَةِ وَالشَّخْصِ وَالرَّجْلِ وَالْقَدَمِ وَالْيَدِ وَالْوَجْهِ وَالْغَضَبِ وَالرَّحْمَةَ وَالِاسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ وَالْكَوْنِ فِي السَّمَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُفْهِمُهُ ظَاهِرُهَا، لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ مُحَالَاتٍ

بيروت، (ص ٦١).

(١) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، (ص ٤٨٨).

(٢) محمد بن أبي الفضل البكي، تحرير المطالب، (ص ٤٣-٤٤).

(٣) المصدر السابق، (ص ٤٧-٤٨)، ونقله عنه الحافظ محمد مرتضى الزبيدي في الإتحاف مُقَرَّرًا لَهُ، (١٥٣/٢).

قَطْعِيَّةِ الْبُطْلَانِ تَسْتَلْزِمُ أَشْيَاءَ يُحْكَمُ بِكُفْرِهَا بِالْإِجْمَاعِ» اهـ^(١).

ومنهم: الشيخ محمد علي بن محمد علان البكري الشافعي (ت: ١٠٥٧هـ) فإنه يقول في الفتوحات الربانية ما نصّه: ومنه كغيره من كلام محققي أئمتنا يُعلم أنّ المذهبين مُتَّفِقَانِ عَلَى صَرْفِ تِلْكَ الظواهر كالمجيء والصورة والشخص والنزول والاستواء على العرش في السماء عمّا يُفهمه ظاهرها ممّا يلزم عليه مُحَالَاتٍ قَطْعِيَّةٌ تَسْتَلْزِمُ أَشْيَاءَ مَكْفِرَةً بِالْإِجْمَاعِ» اهـ^(٢).

ومنهم: الشيخ محمد ميارة المالكي (ت: ١٠٧٢هـ) فإنه يقول في مُخْتَصِرِ الدَّرِّ الثَّمِينِ ما نصّه: «وَحَرَجَ بِوصفه بالمطابق: الجزم غير المطابق، ويُسمّى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب، كاعتقاد الكافرين التّجسيم أو التّثليث أو نحو ذلك، والإجماع على كُفْرِ صاحبه أيضًا وأنهّ ءاثم غير معذور، مُخَلَّدٌ في النَّارِ اجتهد أو قَلَّدَ» اهـ^(٣)، وفي الأصل الدُّرُّ الثَّمِينُ والمورِدُ المَعِينُ: «الفاسد أجمعوا على كفر صاحبه وأنه ءاثم غير معذور مُخَلَّدٌ في النَّارِ اجتهد أو قَلَّدَ، ولا يُعْتَدُّ بخلاف مَنْ خالف في ذلك من المبتدعة» اهـ^(٤)، وهذا الكتاب شرح لمنظومة العلامة عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، وطبع بإشراف وتحقيق المستشار الديني لحاكم دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان معالي السيد عليّ ابن السيد عبد الرّحمن الهاشمي المستشار بديوان رئيس الدولة، وقدم له وقرّطه شيخ

(١) ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح، (٣/٩٢٤).

(٢) محمد علي بن محمد علان البكري الشافعي، الفتوحات الربانية على الأذكار النووية، (٣/١٩٥).

(٣) محمد بن أحمد الفاسي المالكي، الشهير بميارة، مختصر الدر الثمين، دار المشاريع، (ص ١٨-١٩).

(٤) محمد ميارة الفاسي المالكي، الدر الثمين والمورد المعين، طبعة دولة الإمارات، (٧٠/١).

الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي.

ومنهم: أبو البقاء الحسيني الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ) فإنه يقول في الكليات ما نصه: «وَقَدْ اتَّفَقَ الْأَيْمَةُ عَلَى إِكْفَارِ الْمَجْسَمَةِ الْمَصْرَحِينَ بِكُونِهِ جَسْمًا وَتَضْلِيلِ الْمَسْتَتِرِينَ بِالْبَلْكَفَةِ^(١)، وَقَالَ ابْنُ الْهَمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقِيلَ يَكْفُرُ بِمُجَرَّدِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْجِسْمِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَهُوَ حَسَنٌ، بَلْ أَوْلَى بِالْكَفِيرِ» اهـ^(٢).

ومنهم: العلامة عبد الرحمن بن جاد الله البناي (ت: ١١٩٨هـ) فإنه يقول في حاشيته على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع: «اعلم أن المجسم فريقان: فريق يعتقد أن الله تعالى جسم كسائر الأجسام، وهذا لا خلاف في كفره» اهـ^(٣).

ومنهم: العلامة علي بن محمد الميلي المالكي (ت: ١٢٤٨هـ) فإنه قال: «فَقَدْ اتَّضَحَ لَكَ كَفْرُ أَوْلَيْكَ الْقَائِلِينَ بِالْجَسْمِيَّةِ وَأَنَّهُمْ أَقْبَحُ مِنَ النَّصَارَى الْحَيَارَى السُّفْلِيَّةِ^(٤) وَأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ قَدْ وَاغْتَوَا الدَّهْرِيَّةَ، وَلَا يَتَوَقَّفُ فِي كَفْرِهِمْ مَمِيزٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ فَضْلًا عَنِ الشَّيْخِ عَزِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الَّذِي لَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ بِدُونِهِ^(٥)، فَقَدْ اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الْخِلَافَ لَفْظِيٌّ»، وَقَالَ أَيضًا مَا نَصَّهُ: «وَاتَّضَحَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ السَّنَةِ فِي ذَلِكَ لَفْظِيٌّ، وَاتَّضَحَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الصَّانِعَ جَسْمٌ وَإِنَّهُ بِقَدْرِ الْعَرْشِ لَا أَصْغَرَ وَلَا

(١) سبق الكلام على البلْكَفَةِ في فصلٍ مُسْتَقِلٍّ أَوَّلِ الْكِتَابِ، فَلْيُنْظَرْ.

(٢) أبو البقاء الكفوي، الكليات، (ص ٥٥٠).

(٣) عبد الرحمن بن جاد الله البناي المغربي، حاشيته على شرح المحلي لمتن جمع الجوامع، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (٢/١٨٦).

(٤) وذلك لأن الردة أقبح لأنها تكون بعد الإسلام، وهذا معنى قول النووي: الردة أفحش أنواع الكفر، أي: أقبح، وليس معناه أن أي ردة أشد من كفر الملحِد الذي ينفي وجود الله مثلاً، ليس هذا معناه، بل هذا الأخير عذابه أشد.

(٥) يريد بذلك المبالغة ليُظَهَرَ ما يعتقدُه في الشَّيْخِ عَزِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَإِلَّا فَالْإِجْمَاعُ يَنْعَقِدُ بِأَهْلِ الْاجْتِهَادِ الَّذِينَ اسْتَوْفَوْا الشَّرْطَ.

أكبر فقد أبطل التوحيدَ في الذاتِ، وهل يوجدُ شركٌ وكفرٌ أقبحُ من شركِ
وكفرِ أولئك الطغاة^(١)، فمنُ شكَّ في كفرِهِم فلا شكَّ أنه مثلُهُم في كلِّ
الحالاتِ»، ثم قال: «فقد اتضحَ لكم أنهم هم الذين نَفَوْا الإلهَ سبحانه وتعالى
وأنهم هم الدهريةُ وأنه لا يشكُّ في كفرِهِم مميِّزٌ في البريةِ، فلا خلافَ في
كفرِ مَنْ شكَّ في كفرِهِم، وأنَّ الخلافَ المحكيَّ في السؤالِ لفظيٌّ»، وقال
أيضًا: «وقد تبينَ فسادُ قولِهِم في ذلكَ، وبأنَّ كفرَهُم، فكيفَ بعدَ ذلكَ نقبلُ
تأويلَ هؤلاءِ ونصفُهُم بالابتداعِ فقط؟! فهذا عينُ الجهلِ والغلطِ وعدمِ التأملِ
في الواقعِ والاختصارِ على كلامِ بعضِ المؤلفينِ الذينَ لو شاهدوا هؤلاءِ لحكموا
بأنَّ مَنْ شكَّ في كفرِهِم أنه أقبحُ الكافرينِ^(٢)» اهـ^(٣).

ومنهُم: الشيخُ أبو بكرِ بنُ محمدِ الملا الأحسائي الحنفيُّ (ت: ١٢٧٠هـ)
فإنه يقولُ في كتابه «مسلك الثقات في نصوص الصفات»: «إنَّ كلمةَ أهلِ
الحقِّ من أهلِ السنةِ والجماعةِ متفقَةٌ على أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى منزهُ عن
الجسميةِ ولو احقَّها، فلا يقالُ: إنه جسمٌ على الإطلاقِ، ولا يقالُ: إنه جسمٌ
لا كالأجسامِ لاستحالةِ ذلكَ عليه تعالى عقلاً ونقلاً، وكفروا القائلِ بذلكَ،
وكذا كلمتُهُم متفقَةٌ على أنه تعالى لا يتمكنُ بمكانٍ، ولا يَمُرُّ عليه زمانٌ، ولا
يتصَّفُ بالفوقيةِ المكانيةِ ولا بالتحنيةِ، ولا بالقربِ ولا بالبعدِ بالمكانِ، ولا
يقالُ: إنه في جهةٍ من الجهاتِ الستِّ، لا جهةٍ فوقٍ ولا غيرها» اهـ^(٤).

ومنهُم: العلامة عبد الكريم الرفاعي (ت ١٢٩٢هـ) فإنه يقول في كتابه

(١) أي بعد كُفر التعطيل والحلول، فهما الأشد على الإطلاق.

(٢) أي من أقبح الكافرين.

(٣) علي بن محمد الميلي، السيوف المشرفية في الرد على القائلين بالجهة والجسمية.
(صورة عن نسخة خطية في حوزتنا).

(٤) أبو بكر بن محمد الملا الأحسائي الحنفي، مسلك الثقات في نصوص الصفات،
دار الهدى والرشاد للنشر والتوزيع، سوريا، ط ١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، (ص ٣٨-
٣٩).

المعرفة في بيان عقيدة المسلم ط دار الأمام الغزالي (٢٥) ما نصه: «من اعتقد اعتقادا غير مطابق للواقع كاعتقاد النصرى بالتثليث والوثنية بالتجسيم وغير ذلك من المعتقدات الباطلة فهو كافر بإجماع المسلمين» اهـ.

ومنهم: الشيخ أحمد ضياء الدين الكُمُشخانوئي (ت ١٣١١ هـ) فإنه يقول في جامع المتون الذي كان مقرراً لتدريس الطلبة في أيام الدولة العثمانية: «إنَّ اعتقادَ المكانِ في حقِّ الله تعالى أو أنه بذاته في السماء أو اعتقادُ القيام والقعودِ فيه أو نحو ذلك كفرٌ بالإجماع» اهـ^(١).

ومنهم: الشيخ خليل أحمد السهارنفوريُّ الهنديُّ الحنفيُّ (ت ١٣٤٦ هـ) فإنه يقول في بذل المجهود: «إنَّ اعتقادَ التجسيم والتشبيه كفرٌ بالإجماع»^(٢).

ومنهم: الشَّيْخُ إبراهيمُ بنُ أحمدَ المارغنيُّ الزَيْتوني (ت: ١٣٤٩ هـ) قال في شرح العقيدة الصغرى: «وخرَجَ بالمطابقِ للواقعِ الجزمُ الغيرُ مطابقِ له، ويُسمَّى الاعتقادُ الفاسدَ كاعتقادِ قَدَمِ العالمِ أو تعدُّدِ الإلهِ أو أنَّ الله تعالى جسمٌ، وصاحبُ هذا الاعتقادِ مُجمَعٌ على كُفْرِهِ» اهـ^(٣).

ومنهم: الشَّيْخُ محمودُ خطَّابُ السُّبكيُّ (ت ١٣٥٢ هـ) فإنه يقول في إتحاف الكائنات ما نصه: «فالحكم أن هذا الاعتقاد - أي اعتقاد أن الله عزَّ وجلَّ له جهةٌ وأنه جالسٌ على العرش - باطلٌ، ومعتقده كافرٌ بإجماع من يُعتدُّ به من علماء المسلمين، والدليل العقليُّ على ذلك: قَدَمُ الله تعالى ومُخالفتُهُ للحِوَادِثِ، والتَّقْلِيُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى / ١١]، فَكُلُّ مَنْ اعتقدَ أنه تعالى حلَّ في مكانٍ أو اتَّصلَ

(١) الكُمُشخانوئي، جامع المتون، (ص ٣٤، ٤٤).

(٢) خليل أحمد السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ ر، (٥ / ٥٥٩).

(٣) المارغني، طالع البشرى، (ص ٦٩ - ٧٠).

به أو بشيء من الحوادث كالعرش أو الكرسي أو السماء أو الأرض أو غير ذلك فهو كافر قطعاً، وَيَبْطُلُ جَمِيعُ عَمَلِهِ مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَحَجٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَتَبِينُ مِنْهُ زَوْجُهُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ فَوْراً^(١)، وَإِذَا مَاتَ عَلَى هَذَا الِاعْتِقَادِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَنْ صَدَّقَهُ فِي اعْتِقَادِهِ، أَعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. وَأَمَّا حَمْلُهُ النَّاسَ عَلَى أَنْ يَعْتَقِدُوا هَذَا الِاعْتِقَادَ الْمَكْفَرِ وَقَوْلُهُ لَهُمْ: مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ يَكُونُ كَافِرًا فَهُوَ كَفْرٌ وَبِهْتَانٌ عَظِيمٌ^(٢).

ثم يقول: «وعلى الجملة فهذا القائل المجازف وأمثاله قد ادَّعَوْا مَا لَا يَقْبَلُ الثَّبُوتَ لَا عَقْلاً وَلَا نَقْلاً، وَقَدْ كَفَرُوا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا. وَالطَّامَةُ الْكُبْرَى الَّتِي نَزَلَتْ بِهِؤْلَاءِ دَعْوَاهُمْ أَنَّهُمْ سَلْفِيُونَ، وَهُمْ عَنْ سَبِيلِ الْحَقِّ زَائِعُونَ» اهـ^(٣).

ثم قال: «قَالَ الْأَئِمَّةُ مِنْهُمْ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ الْخَزَاعِيُّ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ: مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ تَعَالَى بِخَلْقِهِ كَفَرَ وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ كَفَرَ»^(٤).

ثم قال: «هذا، وَقَدْ عَرَضْتُ هَذِهِ الْإِجَابَةَ عَلَى جَمْعٍ مِنْ أَفَاضِلِ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ فَأَقْرَؤُهَا وَكَتَبُوا عَلَيْهَا أَسْمَاءَهُمْ، وَهُمْ أَصْحَابُ الْفُضَيْلَةِ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ النَّجْدِيُّ شَيْخُ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ سَبِيحِ الذَّهَبِيِّ شَيْخُ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْعَرَبِيِّ رِزْقِ الْمَدْرَسِ بِالْقَسَمِ الْعَالِي، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْحَمِيدِ عِمَارِ الْمَدْرَسِ بِالْقَسَمِ الْعَالِي، وَالشَّيْخُ عَلِيُّ النَّحْرَاوِيِّ الْمَدْرَسِ

(١) بالرجوع إلى اعتقاد التوحيد والتنزيه الذي بيَّنه أهل السنة الأشاعرة والماتريدية، = وترك التشبيه والتجسيم، والنطق بالشهادتين، هذه توبته.

(٢) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات، المكتبة المحمودية، ط ٢، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ر، (ص / ٤).

(٣) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات (ص / ٥).

(٤) المصدر السابق، (ص / ٦).

بالقسم العالي، والشيخ دسوقي عبد الله العربي من هيئة كبار العلماء، والشيخ علي محفوظ المدرس بقسم التخصص بالأزهر، والشيخ إبراهيم عيارة الدلجموني المدرس بقسم التخصص بالأزهر، والشيخ محمد عليان من كبار علماء الأزهر، والشيخ أحمد مكي المدرس بقسم التخصص بالأزهر، والشيخ محمد حسين حمدان. هذا، وقد عرّض السؤال المتقدم على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي مفتي الديار المصرية سابقاً اهـ^(١)، ثم ذكر إجابة الشيخ محمد بخيت.

وَقَالَ أَيْضًا: «وَقَدْ عُرِّضَ السُّؤَالُ أَيْضًا عَلَيَّ فَضِيلَتِي الْأُسْتَاذَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْمَجِيدِ اللَّبَّانِ مِنْ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ أَمِينِ عَثْمَانَ مَحْمُودِ الْإِمَامِ الْحَنْفِيِّ فَأَجَابَا بِمَا نَصَّهُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ فِي صِفَاتِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ اتَّقَوْا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، أَمَّا بَعْدُ: فَحَاصِلُ الْحُكْمِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ أَنَّهُ تَعَالَى مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ، مُنَزَّهٌ عَنِ الْمُمَاثَلَةِ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ بِالِدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ وَالتَّقْلِيِّ، وَمِنَ النَّقْلِيِّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى/ ١١]، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَعَالَى مُشَابِهٌ لِشَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ بِوَجْهِهِ مِنْ وَجُوهِ الْمُشَابَهَةِ كَالْحُلُولِ أَوْ الْجِسْمِيَّةِ عَلَيَّ الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الْحَوَادِثِ فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ» اهـ^(٢)، وقال: «مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ جَالِسٌ عَلَيَّ الْعَرْشِ فَقَدْ شَبَّهَهُ تَعَالَى بِالْحَوَادِثِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا كُفْرٌ بِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ» اهـ^(٣).

وَقَالَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ: «وَذَلِكَ لِأَنَّ كُنْهَ ذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ لَنَا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُدْرِكَهَا الْعُقُولُ الْبَشَرِيَّةُ بِخِلَافِ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَصِفَاتِهِمْ، فَإِنَّ

(١) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات (ص/ ٨-٩).

(٢) المصدر السابق، (ص ١٢).

(٣) المصدر السابق، (ص ٤٩).

كُنْهَهَا مَعْلُومٌ غَيْرٌ مَجْهُولٌ. وَمَنْ الْمَسْلَمُ بِهِ أَنَّ صِفَاتِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَنَاسُبُ ذَاتَهُ وَتَلَاثُمُ حَقِيقَتِهِ، فَمَنْ فِيهِمْ أَنَّ تِلْكَ كَهَذِهِ فَقَدْ ضَلَّ فِي عَقْلِهِ وَدِينِهِ، وَبِالْجُمْلَةِ فَجَمِيعُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُلُولِ فِي الْأَمْكَنَةِ وَمُنَزَّهٌ عَنِ الْجَهَةِ» اهـ^(١).

وَقَالَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ: «وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُرَادُهُمْ أَنَّ اللَّهَ فِي جَهَةٍ فَوْقَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فِي مَكَانٍ فِي جَهَةِ الْعُلُوِّ فَذَلِكَ كَفَرٌ صَرِيحٌ» اهـ^(٢).

ثُمَّ قَالَ مَا نَصَّهُ: «وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ جِسْمٌ حَقِيقَةٌ وَأَنَّهُ جَالِسٌ فَوْقَ الْعَرْشِ كَجُلُوسِ الْحَوَادِثِ فَوْقَ الْأَمْكَنَةِ، فَمَنْ اعْتَقَدَ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ بِلَا شَكٍّ، فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَاعْتَقَدَ ذَلِكَ صَارَ كَافِرًا بِهَذَا الْاِعْتِقَادِ وَخَرَجَ عَنِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَصَارَ مُرْتَدًّا وَحَبِطَ عَمَلُهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى» اهـ^(٣).

وَقَالَ أَيْضًا بَعْدَ نَقْلِهِ تَفْسِيرَ الْخَطِيبِ الشَّرِيبِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف / ٥٤] ^(٤) مَا نَصَّهُ: «فَقَدْ بَيَّنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ فِي مَعْنَى الْآيَةِ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْعَرْشِ وَالْحُلُولِ فِيهِ، لِأَنَّ الْاِسْتِقْرَارَ وَالتَّمَكَّنَ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُتَّصِفٌ بِالْاِسْتِقْرَارِ عَلَى الْعَرْشِ أَوْ التَّمَكَّنِ فِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِالْاِجْمَاعِ» اهـ^(٥).

قُلْتُ: وَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ بِالْاِسْتِقْرَارِ وَالتَّمَكَّنِ كَفَرًا بِالْاِجْمَاعِ فَالتَّجْسِيمُ مِثْلُهُ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّ الْاِسْتِقْرَارَ وَالتَّمَكَّنَ مِنْ سِمَاتِ الْأَجْسَامِ وَلَوَازِمِهَا، فَإِذَا كَانَتْ

(١) المصدر السابق، (ص ١٠).

(٢) المصدر السابق، (ص ١١).

(٣) المصدر السابق، (ص ١١).

(٤) شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٥هـ، (١/٤٧٩-٤٨٠).

(٥) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات، (ص ٥٠).

نسبتهَا إلى الله كَفْرًا بالإجماعِ كان مَلزومُها وهو الجسمُ كذلكَ بالأوّلَى.
 ثم قال: «فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ المُرَادَ بِهِ الجُلُوسُ» فَقَدْ خَالَفَ السَّلَفَ وَالخَلْفَ
 وَخَرَقَ الإجماعَ وَكَفَرَ بِاللَّهِ وَحَبِطَ كُلُّ عَمَلِهِ» اهـ^(١).
 وقال أيضًا ما نصّه: «فَمَنْ اعتقدَ أَنَّ لَهُ تعالى مكانًا في العرشِ أو في السماءِ
 أو يُشابهُ شيئًا من خلقه فهو كافرٌ» اهـ^(٢).

وقال أيضًا ما نصه: «ولتلك الشّرذمةِ دَسائِسُ وأذنانُ يَتَجَوَّلُونَ في القرى
 والمُدُنِ لِيُضِلُّوا ضَعْفَةَ العُقُولِ من جَهَلَةِ العوامِ بِبَثِّ العقائدِ الفاسِدةِ في
 أذهانِهِمْ فيَكْفُرُونَ باعتقادِ أَنَّ اللهَ تعالى جسمٌ شبيهٌ بخلقِهِ جالسٌ على عرشِهِ
 حالٌ في سمائه يَتَصَفُّفٌ بالتحوُّلِ والانتقالِ إلى غيرِ ذلكَ من صفاتِ الحوادثِ،
 مع العِلْمِ بأنَّ الجاهلَ لا يُعذَرُ بجهلهِ بأمورِ دينه، لا سيّما ما يتعلَّقُ بالعقائدِ»
 اهـ^(٣).

وقال أيضًا بعد ما نقلَ عن الرازيّ تفسيره لآيةِ الاستواءِ ما نصّه: «فقد بيّنَ
 هذا الإمامُ بجملةِ براهينَ بطلانِ قولِ مَنْ يقولُ: «إِنَّ اللهَ تعالى جالسٌ على
 عرشِهِ وحكمَ بضلالِ وإضلالِ مَنْ يقولُ بذلكَ، فَمَنْ اعتقدَ أَنَّ اللهَ جالسٌ على
 العرشِ فهو كافرٌ وكذا مَنْ صدّقه في ذلكَ» اهـ^(٤).

وقال أيضًا بعد نقلِ كلامِ للإمامِ النووي من شرحه على مسلمٍ في تنزيهِ
 الله عزَّ وجلَّ ما نصّه: «فمن اعتقدَ أَنَّهُ تعالى يحلُّ في مكانٍ أو يمرُّ عليه زمانٌ
 أو نحو ذلكَ من صفاتِ الحوادثِ فهو من الكافرينَ» اهـ^(٥).

(١) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات، (ص ٥١).

(٢) المصدر السابق، (ص ٦٠).

(٣) المصدر السابق، (ص ٣٤).

(٤) المصدر السابق، (ص ٣٦).

(٥) المصدر السابق، (ص ٩٥).

وقال أيضًا بعدما نقل عن الرازي إجماع المسلمين على امتناع حلول الله في السماء ما نصّه: «فقد نصّ على أنّ الله عزّ وجلّ منزّه عن الحلول في السماء بإجماع المسلمين، فمن اعتقد خلاف ذلك كالمجسمّة فهو كافر» اهـ^(١).

وقال أيضًا بعدما نقل كلامًا للرازي من كتابه أساس التقديس يردّ فيه دعوى المشبهة براءتهم من التشبيه لقولهم الله جسم لا كالأجسام ما نصّه: «وحاصل المعنى أنّ من قال إنّ الله تعالى جسم له جهةٌ وحيزٌ كفرَ وحبطَ جميعُ عمله لأنه قد شبه الله تعالى بخلقه. ودعواه «أنّه تعالى جسم لا كالأجسام فلا يلزم التشبيه المذكور» باطلٌ بالعقل والنقل» اهـ.

وقال أيضًا بعدما نقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني أنّ اليد عند أهل السنة والجماعة ليست بمعنى الجارحة ما نصّه: «فقد نصّ على أنّ الله تعالى مخالفٌ للحوادث، فمن اعتقد أنّ له جارحةً فقد شبهه بخلقه وخرج عن سبيل المؤمنين» اهـ^(٢).

وقال أيضًا بعدما نقل عن المفسر اللغوي الإمام أبي حيان الأندلسي تأويله آية الاستواء ما نصّه: «فتراه نصّ على أنّ الله عزّ وجلّ يستحيل عليه الانتقال والحلول، فمن اعتقد أنه تعالى حال في السماء أو العرش فهو ضالٌّ مضلٌّ كافرٌ قد بطل كلُّ عمله» اهـ^(٣).

وقال أيضًا بعد أن ذكر كلامًا للكمال بن أبي شريف في شرح المسامرة ما نصّه: «فمن اعتقد أنه سبحانه وتعالى يشبه شيئًا من الحوادث كالجلوس في مكانٍ أو التحيز في جهةٍ فهو ضالٌّ مضلٌّ كافرٌ بالله عزّ وجلّ» اهـ^(٤).

(١) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات، (ص ١٢٤).

(٢) المصدر السابق، (ص / ٩٥).

(٣) المصدر السابق، (ص / ٤٨).

(٤) المصدر السابق، (ص / ١٣٠).

وقال أيضًا بعد نقله كلامًا عن الألويسي ما نصّه: «فتراه قد نصّ على أنّ الله تعالى منزّه عن صفاتِ الحوادثِ. فهو تعالى يستحيلُ عليه أن يكونَ له مكانٌ يحلُّ فيه أو يكونَ في جهةٍ خلافًا للمجسمةِ أصحابِ العقيدةِ الفاسدةِ الكفريّةِ الذينَ يقولونَ بذلكَ ويدعونَ بهتاناَ وزوراَ أنهم سلفيئونَ وهم مجرمونَ كافرونَ. نعوذُ باللهِ تعالى من عمى البصيرةِ وسوءِ المنقلبِ» اهـ^(١).

ويقولُ أيضًا بعدَ نقلِ كلامٍ للشيخِ إبراهيمَ الباجوريّ ما نصّه: «وبذكرِ تلكَ النصوصِ والبراهينِ الناطقةِ بأنَّ اللهَ تباركُ وتعالى يستحيلُ عليه الجلوسُ على العرشِ أو الحلولُ في السماءِ أو في جهةٍ منَ الجهاتِ أو اتصافه بشيءٍ منَ صفاتِ الحوادثِ تزدادُ علمًا بكفرٍ منَ يعتقُدُ ذلكَ كالمجسمةِ الذينَ كَفَرُ بسببِهِم كثيرٌ منَ جهلةِ العوامِّ» اهـ^(٢).

ويقولُ في كتابه الدينِ الخالصِ: «بلِ اعتقادُهُم [أي السلفِ والخلفِ] واحدٌ، وهو أنّ الآياتِ والأحاديثِ المتشابهاتِ مصروفةٌ عن ظاهرها الموهمِ تشبيهُه تعالى بشيءٍ من صفاتِ الحوادثِ، وأنه سبحانه وتعالى مخالفٌ للحوادثِ، فليسَ بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عرضٍ ولا مستقرٍّ على العرشِ ولا في سماءٍ ولا يمرُّ عليه زمانٌ وليسَ لهُ جهةٌ إلى غيرِ ذلكَ مما هوَ من نعوتِ المخلوقينَ، فمنَ اعتقدَ وصفَه تعالى بشيءٍ منها فهوَ كافرٌ بإجماعِ السلفِ والخلفِ» اهـ^(٣).

وقالَ أيضًا: «والأذهى دعوى هذه الشذمة أن من لم يعتقُد أنَّ لله جهةً وأنه في مكانٍ فهوَ كافرٌ لإنكاره وجودَ الله عزَّ وجلَّ، ويقولونَ لمن حضرهم منَ العوامِّ بسطاءِ العقولِ: إذا كانَ اللهُ تعالى ليسَ في جهةٍ فوقٍ ولا تحتِ

(١) محمود خطاب السبكي، إتحاف الكائنات، (ص/ ١١٧).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ١٧٥).

(٣) محمود خطاب السبكي، الدين الخالص، أو: إرشاد الخلق إلى دين الحق، المكتبة المحمودية، ط ٤، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧ر، (١/ ٢٨).

ولا أمامٍ ولا خلفٍ ولا يمينٍ ولا شمالٍ فهو غيرٌ موجودٍ فيجبُ الكفرُ بالإلهِ الذي لا جهةَ له ولا مكانَ، فهذه الدعوى ناطقةٌ بأنهم يعتقدونَ أنَّ اللهَ تعالى جسمٌ كالأجسامِ شبيهٌ بالحوادثِ، وهو كافرٌ صريحٌ نعوذُ باللهِ تعالى من الكفرِ وأهله» اهـ^(١).

وقال رحمه الله: «وأى فتنةٍ أفضحُ من كونهم كفروا باللهِ تعالى لاعتقادهم أنَّ اللهَ تعالى جالسٌ على العرشِ أو له مكانٌ أو حلٌّ في جهةٍ زعمًا منهم أنَّ ظاهرَ الآياتِ والأحاديثِ يدلُّ على ذلك، وكفرٌ بسببهم كثيرٌ من جهلةِ العوامِ ضعفاءِ العقولِ، كما شاع وذاع في كثيرٍ من البقاعِ، فلا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ العليِّ العظيم» اهـ^(٢).

وقال أيضًا: «وقال المحققُ الجليلُ عليُّ القاري في شرح المشكاة: «قال جمعٌ من السلفِ والخلفِ: إنَّ مُعْتَقِدَ الجَهَةِ كافرٌ كما صرحَ به العراقيُّ وقال: إنه قولٌ لأبي حنيفةَ ومالكٍ والشافعيِّ والأشعريِّ والباقلانيِّ»، ومحلُّ الخلافِ في كفره إنَّ اعتقدَ جهةَ العلوِّ لله تعالى^(٣) مع اعتقادِ أنه تعالى لا مكانَ له ولا تحيزَ ولا اتصالَ بعرشٍ ولا سماءٍ ولا غيرهما من الحوادثِ^(٤)، وإلا فهو كافرٌ

(١) المصدر السابق، (١/ ٢٩).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٣١-٣٢).

(٣) ولا يعتقد ولا يفهم ولا يريد شيئًا من معاني الحدوث والحجمية والجسمية والتحيُّز، لا يريد إلا إثبات وجوده مُعْظَمًا.

(٤) وهذا تصريحٌ ودليلٌ آخر على معنى قول بعض المتأخرين: إن الجهوي أو المجسم لا يكفر، أرادوا به من قال لفظاً: الله جسم، ولا يفهم منه إلا أنه موجود، وهو منزَّهٌ عن كل صفات الحدوث ولوازمها، فصار حكمه أنه لا يفهم معنى الكلمة، ولا يريد معنى مما هو من صفة المخلوق، قال شيخنا العلامة الهري رضي الله عنه: «الجاهل إذا قال: الله بكل مكان، أو هو الكل، ولا يفهم من ذلك إلا أنه مسيطر على كل شيء، عالم قادر، واعتقاده اعتقاد أهل السنة التنزيه والتوحيد فلا يكفر، لكن عليه معصية كبيرة، يقال له: تُبِّ إلى الله ولا ترجع إلى هذه العبارة.

بإجماع عقلاء المسلمين» اه^(١).

ومنهم: الشيخ محمد الخضر الشنقيطي (ت: ١٣٥٤هـ) قال في كتاب استحالة المعية بالذات وما يُضاهيها من متشابه الصفات: «فمعلوم أنّ السلف والخلف اجتمعوا على تأويلها - أي المعية - بما مرّ من العلم والنصر والحفظ، ولم يقل أحدٌ منهم بحملها على ظاهرها من المعية بالذات لما يلزم على القول بالمعية الذاتية من المحال المُفْرِط، إذ يلزم عليه مُحالان لزومًا واضحًا إن لم يكن صريحًا كُلِّ واحدٍ منهما كُفْرًا بالإجماع» اه^(٢).

ومنهم: العلامة الشيخ سلامة القضاء العزامي (ت ١٣٧٦هـ) الناقل في كتابه فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان سؤالاً رفعه العلامة الشيخ أحمد ابن العلامة الكبير علي بدر إلى شيخ الإسلام سليم البشري بتاريخ الثاني والعشرين من المحرم سنة ١٣٢٥هـ، وملخصه: ما قولكم - دام فضلكم - في رجلٍ يعتقدُ ثبوتَ الجهةِ الفوقيةِ لله سبحانه وتعالى؟ وملخصُ الجواب: «مذهبُ الفرقةِ الناجيةِ وما أجمع عليه السُّنِّيُّونَ أنّ الله تعالى مُنَزَّهٌ عن مشابهةِ الحوادثِ مخالفٍ لها في جميعِ سماتِ الحدوثِ، ومن ذلك تنزُّههُ عن الجهةِ والمكانِ كما دلَّت على ذلك البراهينُ القطعيةُ... هذا وقد خذلَ الله أقوامًا أغواهم الشيطانُ وأزَلَّهم اتبعوا أهواءهم وتمسكوا بما لا يُجدي، فاعتقدوا ثبوتَ الجهةِ - تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا - واتفقوا على أنها جهةٌ فوقٍ، إلا أنهم افترقوا، فمنهم من اعتقدَ أنه جسمٌ مماسٌ للسطحِ الأعلى من العرشِ، وبه قال الكراميةُ واليهودُ، وهؤلاء لا نزاعَ في كفرهم» اه^(٣).

ومنهم: الشيخ محمد زاهد الكوثري الحنفي (ت: ١٣٧١هـ) فإنه يقول

(١) محمود خطاب السبكي، الدين الخالص، (١/٣٨).

(٢) محمد الخضر الشنقيطي، استحالة المعية بالذات، (ص ٩٦).

(٣) سلامة القضاء العزامي، فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ص ٧٢-٧٣-٧٤).

في مقالاته: «إن القول بإثبات الجهة له تعالى كفرٌ عند الأئمة الأربعة هداة الأمة» اه^(١)، وقال أيضًا: «وكفرٌ من يثبت الحركة والقعود والحدود له تعالى مما لا يتناطح فيه كبشان ولا يتنازع فيه مسلمان» اه^(٢).

ومنهم: الشيخ عبد ربه القليوبي الشافعي (ت: ١٣٨٨هـ) أحد علماء الأزهر الشريف، فإنه نقل في كتابه فيض الوهاب الإجماع على كفر من يعتقد أن الله موجود في السماء أو يجلس على العرش^(٣).

ومنهم: الشيخ محمد العربي التباني المالكي (ت: ١٣٩٠هـ) فإنه يقول في كتابه براءة الأشعريين من عقائد المخالفين: «اتفق العقلاء من أهل السنة الشافعية والحنفية والمالكية وفضلاء الحنابلة على أن الله تبارك وتعالى منزّه عن الجهة والجسمية والحد والمكان ومشابهة مخلوقاته» اه^(٤).

ومنهم: شيخنا الإمام المحدث الحافظ المجدد الشيخ عبد الله الهرري (ت: ١٤٢٩هـ) فإنه يقول في كتابه التعاون على النهي عن المنكر ما نصّه: «المجسم كافرٌ بإجماع الأئمة الأربعة وغيرهم، لأن من جسم الله تعالى كذب قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى/ ١١]، فإنه جعل لله أمثالا كثيرة لا تحصى، فالإنسان جسم والشمس والقمر جسم، والنور والظلام والروح والريح جسم لطيف، والله خالق كل هذا» اه^(٥).

(١) محمد زاهد الكوثري، مقالات الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤ر، (ص ٣٦٨)،

(٢) المصدر السابق، (ص ٣٨٠).

(٣) عبد ربه بن سليمان بن محمد بن سليمان القليوبي، فيض الوهاب في بيان أهل الحق ومن ضل عن الصواب، دار القومية العربية للطباعة، ط ٢، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧ر، (ص ٢٦-٢٧).

(٤) محمد العربي التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، (١/ ٧٩).

(٥) عبد الله بن محمد الهرري، التعاون على النهي عن المنكر، دار المشاريع، بيروت (ص/ ٦٤).

ومنهم: الشيخ محمد التاويل (ت: ١٤٣٦هـ) في كتابه اللباب في شرح تحفة الطلاب ما نصه: «وأما المبتدع المتفق على كفره كالمجسمة وأشباههم فإنه كغيره من الكفار لا توارث بينه وبين المسلمين» اهـ^(١).

فهذه بضعة نقول تحكي الإجماع على تكفير المجسم، ولسنا نستند في كل ما نقلناه على صحة كلامهم ودقته فقط بل وعلى الإجماع الذي نقلوه، ولو شئنا أن نتقصى لك أمثال ذلك في كتب تفسير القرآن والسنة وكتب الكلام والفقهاء طال عليك هذا الكتاب كثيراً، وحسبك هذا النموذج يئلاً أوامك ويكفيك مرادك بإذن الله تعالى، فثبت من مجموع نقول العلماء أن المجسم كافر بالإجماع. فلا يجوز رد مثل هذا الإجماع الذي نقله كل هؤلاء لكلام شاذ انحرف بعد انعقاد الإجماع، ثم إن هؤلاء المتقدمين كلهم لم يخف عليهم أن من الناس من لم يكفر المجسم، ولكنهم لم يقيموا لكلامه وزناً لأنه صدر بعد انعقاد الإجماع، ولأنه لا دليل له يعضده، وإنما فعلوا ذلك لأنهم لم يحصلوا اعتقادهم هذا تقليداً، بل بنوه على الدليل كما ينبغي ويجب، بخلاف صنيع بعض المعاصرين حيث يكون غاية ما يجيء به أن يقول: إن كثيراً من الناس لم يكفروا المجسم، ومنذ متى يُقام لمن شد على خلاف الدليل وزن، أو يقاس الحق بكثرة الأعداد، ونحن أيضاً لو أردنا لملائنا الطروس بأسماء من كفروا المشبهة والمجسمة ولكن طريقنا الدليل لا التقليد الأعمى^(٢).

ونختِم هذا الفصل بحكم ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية على الجهوي ونصه: «فقال هذه المقالة التي هي القول بالجهة فوق إن كان يعتقد

(١) محمد التاويل، اللباب في شرح تحفة الطلاب، (ص ٢٤).

(٢) وإن أردت الاستزادة فارجع إلى كتابي: «نقل الإجماع الحاسم»، و«مُعجم أهل الإيمان في تنزيه الله عن الكيفية والجسمية والمكان»، فإنني قد جمعت فيهما كثيراً من النقول النافعة.

الحلول والاستقرار والظرفية أو التحيز فهو كافر» اهـ^(١).

قلت: وكذلك إن كان يفهم معنى الجهة أي التحيز أو التمكّن فيها فإنه يكفر بمجرد اللفظ، أما إن كان يقول بلفظ الجهة دون اعتقاد التحيز أو غيره من صفات الخلق ولا يفهم معنى اللفظ فلا يكفر، وذلك كحكاية ما جاء في ظاهر بعض الأخبار مما يُحمّل على فوقية القهر لا التحيز أو التمكّن وغيرهما من صفات الخلق.

فإن قيل: هل يؤخذ بمجرد إطلاق لفظ الجسم على الله ونسبة الجهة إليه من غير أن ينوي وصف الله بصفات الخلق؟

فالجواب: كما قال ابن حجر الهيتمي في الإعلام مصرحًا بما يجري على القواعد ونصّه: «المدار في الحكم بالكفر على الظواهر، ولا نظر للقصد والتيات» اهـ^(٢).

وقد فصل بعض العلماء من المتأخرين فيمن يفهم معنى الجسم عند الإطلاق ومن لا يفهم منه إلا الموجود؛ ولفظ «الجسم» موضوع في أصل اللغة للمؤلف المجتمع من أجزاء، وجميع الأجسام مستوية في وجوب الحدوث لها، وجواز الأعراض عليها كالتحيز.

ولهؤلاء العلماء من المتأخرين في ذلك سلف كأبي منصور البغدادي حيث قال في أصول الدين: «وقد شاهدنا قومًا من عوام الكرامية لا يعرفون من الجسم إلا اسمه ولا يعرفون أنّ خواصهم يقولون يحدث الحوادث في ذات الباري تعالى، فهؤلاء يحلّ نكاحهم وذبائهم والصلاة عليهم» اهـ^(٣).

ولا تعجب من ذلك مُستبعدًا لوقوعه، فقد قال الأصولي المفسر البدر

(١) أحمد بن حجر الهيتمي، الفتاوى الحديثية، (ص/ ٨٢).

(٢) أحمد بن حجر الهيتمي، الإعلام بقواطع الإسلام، (ص/ ١٨٥).

(٣) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي، أصول الدين، (ص/ ٣٦٣).

الزَّرْكَشِيِّ - وهو من أهل القرن الثامن الهجري - في كتابه خادم الرافعي والروضة: «إنَّ غَالِبَ الْفِرَقِ عَوَامٌّ لَا يَعْرِفُونَ الْاِعْتِقَادَ وَإِنَّمَا يَنْتَجِلُونَ مَذْهَبًا يَنْتَمُونَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ بِكُنْهِهِ»^(١) أي لا يفهمون حقيقة مقالات الفرق التي ينتمون إليها انتسابًا.

ويؤيد ما سبق قول الحافظ محمد مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء: «فإن تجاسر متجاسر على تسميته تعالى جسمًا من غير إرادة التأليف من الجواهر وقال لا كالأجسام يعني في لوازم الجسمية كبعض الكرامية والحنابلة حيث قالوا: هو جسم بمعنى موجود أو بمعنى أنه قائم بنفسه كان ذلك غلطًا في الاسم لا في المعنى مع الإصابة في نفي معنى الجسم»^(٢) اهـ.

وسبقه إلى ذلك ابن الهمام في فتح القدير^(٣) وابن نجيم في البحر الرائق^(٤) إذ قالوا فيمن لا يفهم من إطلاق الجسم المعنى الموضوع في اللغة ما نصه: «وإن قال: «جسم لا كالأجسام» فهو مبتدع لأنه ليس فيه إلا إطلاق لفظ الجسم عليه وهو موهم للنقص فرفعه بقوله: «لا كالأجسام» فلم يبق إلا مجرد الإطلاق، وذلك معصية تنتهض سببًا للعقاب لما قلنا من الإيهام، بخلاف ما لو قاله على التشبيه فإنه كافر. وقيل: يكفر بمجرد الإطلاق أيضا وهو حسن بل هو أولى بالتكفير» اهـ.

ويدل قولهما «بخلاف ما لو قاله على التشبيه» على أن القائل قد تلفظ بلفظ الجسم على معناه الأصلي في وضع اللغة وسمى الله تعالى به فكان مشبهًا

(١) بدر الدين الزركشي، خادم الرافعي والروضة، (٣٠/٥٩١).

(٢) محمد مرتضى الزبيدي، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، (٢/١٦٢).

(٣) كمال الدين ابن الهمام، شرح فتح القدير على الهداية، (١/٣٥٠).

(٤) زين الدين بن إبراهيم بن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١/٣٧٠).

لِلَّهِ بِخَلْقِهِ كَافِرًا بِذَلِكَ.

وأما المحكوم عليه بالابتداع دون التكفير في الإتيان بإطلاق لم يُجزه الشرع ولا سوغته اللغة فهو «مَنْ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى اللَّهِ مَعْنَى لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ»؛ كَأَنَّ فَهْمَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْجِسْمِ «الْمَوْجُودُ» أَيِّ الَّذِي لَا يُشْبَهُ شَيْئًا، وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فَكَانَ وَصْفُهُ بِالْوُجُودِ جَائِزًا شَرْعًا مُوَافِقًا لِلُّغَةِ، أَيِ وَصْفِ اللَّهِ بِالْوُجُودِ وَأَنْ يُقَالَ: «اللَّهُ مَوْجُودٌ» شَيْءٌ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، أَمَا أَنْ يُقَالَ: «اللَّهُ جِسْمٌ» وَلَوْ عَلَى فَهْمٍ وَاعْتِقَادٍ أَنَّهُ مَوْجُودٌ أَزْلِيٌّ لَا شَبِيهَ لَهُ فَهَذَا التَّعْبِيرُ ذَنْبٌ وَإِثْمٌ كَبِيرٌ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ الشَّرْعُ، كَمَا أَنَّ اللَّغَةَ لَا تُجِيزُ إِطْلَاقَهُ إِلَّا عَلَى مَا كَانَ لَهُ صِفَةُ الْجِسْمِيَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا دُفِعَ التَّكْفِيرُ عَنِ الْقَائِلِ الَّذِي يَجْهَلُ مَعْنَى اللَّفْظِ وَلَا يَعْتَقِدُ شَيْئًا مُكْفِّرًا.

فصل

في بيان أن الإجماع المتقدم لا ينقض

أولاً: صحيح أن الخلاف يقدّم على الإجماع، لكن هذا حيث سبق الخلاف الإجماع لا العكس، فإذا ثبت الإجماع امتنع خرقه بقول جديد.

والإجماع هو اتفاق مجتهدي الأمة في عصر من العصور على مسألة اجتهادية تكليفية كما قد تقرر حده بذلك في كتب الأصول، فإذا صحّ هذا فإنّ نقض الإجماع يتطلب حكاية الخلاف عن إمام مجتهد مجمع على اجتهاده كالشافعي وأحمد وسفيان بن عيينة وأبي ثور، فلا ينتقض الإجماع بكلام الباقلاني مثلاً لأنه - على جلاله علمه - لم يبلغ في الفقه درجة الاجتهاد بل كان مالكي المذهب كما هو معلوم، ولا ينتقض أيضاً بكلام القاضي عياض مثلاً فإنه لم يبلغ حدّ الاجتهاد أيضاً بل كان مالكيّاً، ولا بنحو ابن حجر الهيثمي والخطيب الشربيني والبجيرمي فإنّ جميع هؤلاء كانوا من النقلة كما هو معلوم عند أهل المذهب الشافعي وعند كلّ من اشتغل بقراءة ترجمتهم، فجميع ما أوردته في هذه القضية يهدم على الخصم مراده.

وممن حكى الإجماع على تكفير المجسم الإمام الطحاوي كما سبق حيث قال في عقيدته التي ذكر أنها عقيدة أهل السنة والجماعة أي جميعهم، ولم يقل إنها عقيدته وحده ولا إنها ما استقرّ عليه رأي الحنفية فحسب ولا حتى الجمهور بل قال: «إنها عقيدة أهل السنة والجماعة»، يقول فيها: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر»، ولا نزاع بيننا وبين مقرر الخلاف في تكفير المجسم أن المجسم قد وصف الله بالجسم وهو من معاني البشر، والطحاوي توفي سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين للهجرة، فإذا تحقق أن الإجماع كان منعقداً في ذلك العصر، فمن المعلوم في علم أصول الفقه أن الخلاف العارض بعد الإجماع لا يرفعه، لأنّ الإجماع حجة قطعية فلا يدفعها

بعد ثبوتها خلافً حتى ولو كان المخالف من أهل الاجتهاد المطلق، ومن ثمَّ حكموا بنقض حكم الحاكم ولو كان مجتهدًا إذا وقع في مقابلة الإجماع^(١)، وعليه فإنَّ جميع مَنْ حَكَّوا الخلاف كانوا متأخرين عن الإمام الطحاوي - وغيره ممن نقل الإجماع - في الزمان، وعليه فخلافهم - لو فرض متحققًا على ما زعم الخصم ولو سلمنا ثبوته عنهم - لا يدفع الإجماع الذي سبقه، بل يكون الإجماع السابق حجةً عليهم وعليه، على أننا ههنا نقول: إنَّ مدَّعي وجود الخلاف الحقيقي في تكفير المجسم لم يفهم كلام مَنْ نقل عنهم كالإمام الأشعري وغيره، وهذا سبب توهمه انتقاض الإجماع وعدم ثبوته.

ونقول له: إنَّكَ قد ادَّعيتَ أنَّ مَنْ حكى الخلاف أجلُّ ممن نقل الإجماع، ولو تأملتَ وعرفتَ من حكى الإجماع لكأنت دعواك وحدها فضيحةً في حقك تستحي أن تُجاهرَ بها، فهل عندك مثلاً الباقلاني والقاضي عياض أجلُّ قدرًا من القاضي عبد الوهاب؟ وهل عندك ابن حجر الهيتمي والبيهقي أجلُّ قدرًا من الأستاذ أبي منصور البغدادي أو من الغزالي الذي هو من أصحاب الوجوه وهما من جملة النقلة؟ وهل يجد مَنْ يدَّعي أنه حنفي المذهب أن في أحدٍ ممن اعتمد عليه في حكاية الخلاف مَنْ هو أجلُّ من الطحاوي؟ على أنه ليس كلُّ مَنْ خالف الإجماع يهدم به الإجماع، ألا ترى أنَّ بعض المجتهدين قد يقول قولًا ولا يُعتبر في مقابل الإجماع لشدة ضعفه.

ولا يخفى أنَّ الحجة في الدين أربع: كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، وإجماع الأمة، والقياس.

ومعنى الإجماع: اتفاق الأئمة المجتهدين في عصرٍ من العصور على حكم مسألةٍ من المسائل الشرعية النازلة التي لا نصَّ فيها صريح، وذلك

(١) القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥ر، (ص ٨٨، ١٣٥).

لأنَّ المسلمِينَ قسَمَانِ: مجتهدونَ ومقلِّدونَ، فالمجتهدُ لا يجوزُ له أن يقلِّدَ غيرهَ في محلِّ الاجتهادِ، بل يأخذُ بما أذاهُ إليه اجتهادهُ، وأما مَنْ لم يتأهَّلْ للاجتهادِ فوظيفتهُ أن يأخذَ بكلامِ المجتهدِ، إذ يحُرِّمُ عليه أن يَستنبِطَ الحكمَ من قِبَلِ نفسه وهو المقلِّدُ. فاتضحَ بذلك أنَّ المعتبرَ في الإجماعِ وانعقادهِ أو عدمِ انعقادهِ هو أقوالُ الأئمةِ المجتهدينَ حصراً وأنَّ خلافَ من لم يَصِلْ إلى هذه الدرجةِ عند ذكر بعض الأحكام هو كالعدمِ ومَنْ نَقَلَهُ لم ينقله لكونه معتبراً عنده وإنما لغرضٍ آخر، إذ لو عدَّهُ معتبراً لكان غيرَ عارفٍ بحقائق الإجماعِ والخلافِ، فلا يستحقُّ أن يؤخَذَ بنقله في هذه المسائلِ عندئذٍ، ومِن هنا اشتهرَ بينَ الأصوليينَ والفقهاءِ قولُ القائلِ:

وليس كلُّ خلافٍ جاء معتبراً إلاَّ خلافٌ له حظٌّ مِنَ النَّظَرِ

ومعنى «له حظٌّ مِنَ النَّظَرِ»: أن يكونَ صاحبهُ مَمَّنِ استجمعَ آلاتِ الاجتهادِ واستوفى شروطَ النَّظَرِ في المسألةِ.

ويُعرفُ من هذا: أن مَنْ يُوردُ أقوالَ غيرِ المجتهدينَ في معرضِ إثباتِ إجماعٍ أو خلافٍ ولم تكن هذه الأقوالُ معزَّوةً لمجتهدينَ فهو بعيدٌ عن التحقيقِ وعن فهمِ القواعدِ.

فالخلافُ ثلاثةُ أنواعٍ:

الأوَّلُ: هو مخالفةُ مجتهدٍ لإجماعٍ صحيحٍ انعقدَ قبلَ، وهو خلافٌ مطروحٌ لا يُلتفتُ إليه لمخالفتهِ أدلَّةُ حُجِّيَّةِ الإجماعِ التي ذَكَرَها الأصوليونَ.

والثاني: هو مخالفةُ مَنْ ليسَ مجتهداً للحكمِ الذي اتفقَ عليه المجتهدونَ، وهذا أيضاً خلافٌ لا يُلتفتُ إليه لأنَّ فاعله قد اجتهَدَ مع امتناعِ الاجتهادِ عليه شرعاً لعدمِ تأهُّلهِ له فضلاً عن خرقِهِ للإجماعِ.

والثالثُ: هو خلافٌ مِنْ مجتهدٍ أو أكثرَ لغيره مِنْ مجتهدٍ عصره في مسألةٍ حادثةٍ ليسَ فيها نصٌّ، وهذا هو الخلافُ المعتبرُ الذي يمنعُ وجوده

دعوى الإجماع في حكم هذه المسألة.

ومِن هنا يُعلمُ أنَّ مخالفةَ العالمِ المقلِّدِ لإمامِ مذهبهِ المجتهدِ لا يُقامُ لها وزنٌ ولا اعتبارٌ، فلا يُقامُ وزنٌ مثلاً لكلامِ محمدِ الرمليِّ أو الخطيبِ الشربينيِّ أو القفالِ الشاشيِّ رحمَهُمُ اللهُ تعالى إذا خالفَ نصَّ إمامِ مذهبِهِمُ محمدِ بنِ إدريسِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنهُ.

هذا كُلُّهُ في الفروعِ العملية، وأما أصولُ العقائدِ فسنبينُ الكلامَ عليها في الفصلِ الآتي.

فَصْلٌ

في النهي عن التقليد في العقائد

تقدم الكلام في حكم التقليد في الفروع العملية، وأما في أصول الاعتقاد فليس ثمة إلا الأخذ بما قام الدليل القطعي على أن الرسول ﷺ جاء به لأن أصول العقائد قائمة على القطع واليقين لا على الظن والاجتهاد، فما وافق اعتقاد نبي الله ﷺ قبل وما ناقضه وصادمه كان مردوداً مردوفاً لا مجال فيه لاجتهاد ولا اعتبار خلاف، وليست هذه الأصول محلاً للتقليد، بل المجتهد المخالف فيها غير معذور ومقلده غير معذور كما نصوا عليه، قال أبو إسحاق الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ) في اللمع عند كلامه عن الحكم العقلي: «فهو كحدوث العالم وإثبات الصانع وإثبات النبوة وغير ذلك من أصول الديانات، والحق في هذه المسائل واحد وما عداه باطل» اهـ^(١)، والباطل لا يدخل في إجماع أو خلاف معتبر، ثم رد أبو إسحاق على من اعتبر خلاف المخالفين لأهل الحق في مسألة التجسيم والرؤية وخلق أفعال العباد فقال: «والدليل على فساد قوله هو أن هذه الأقوال المخالفة للحق من التجسيم ونفي الصفات لا يجوز ورود الشرع بها فلا يجوز أن يكون المخالف فيها مصيباً كالقول بالتثليث وتكذيب الرسل» اهـ^(٢)، وقال إمام الحرمين: «ولا يجوز أن يقال: كل مجتهد في الأصول الكلامية مصيب، لأن ذلك يؤدي إلى تصويب أهل الضلالة من المجوس والكفار والملحدين» اهـ^(٣)، أي فلا يعتبر الخلاف

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣ر، (ص ١٢٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الحطاب الرعيني المالكي، قرة العين بشرح ورفقات إمام الحرمين، دار المشاريع، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١، (ص ٨٨).

فيها لكونها باطلة، وإذا لم يكن فيها خلافاً لم يَبْقَ إلا الإجماع. وفي شرح المنهاج الأصولي قال: «ذهب طوائف المسلمين على طبقاتهم - أي أنه إجماع - إلى أنه ليس كل مجتهد في الأصول مصيباً وأن الإثم غير محطوط عنه إذا لم يصادف ما هو الواقع وإن بالغ في الاجتهاد والنظر» اهـ^(١)، وقال الرازي في المحصول: «الركن الثالث المجتهد فيه وهو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قاطع، واحترزنا بالشرعي عن العقلية ومسائل الكلام» اهـ^(٢)، أي فلا مجال للاجتهاد أو المخالفة فيها فمن حاول بعد هذا أن يظهر علماء الأمة كأنهم يجيزون الخلاف في أصول العقائد ويحمل عباراتهم على هذا المحمل فهو يسيء الظن بهم ويريد فتح الباب لإسقاطهم جملة وإظهارهم بمظهر الجهلة حاطبي الليل الذين لا يعرفون ما يأتون وما يدرون.

ولأجل ما تقدم لم يعتبر المسلمون خلافاً من اجتهد فأداه اجتهاده إلى القول بتأليه سيدنا علي والمنصور العباسي أو الحاكم العبيدي، ولا من اجتهد فأداه اجتهاده إلى أن الله تعالى يحل في الأئمة أو في سائر الأشخاص، ولا من اجتهد فأداه اجتهاده إلى أن الله هو العالم وأن العالم هو الله، ولا من اجتهد فأداه اجتهاده إلى أن نبينا ﷺ ليس خاتم الأنبياء، ولا من اجتهد فأداه اجتهاده إلى أن النبي ﷺ مرسل إلى العرب فقط، بل حكموا بكفر هؤلاء جميعاً مع أنهم ناطقون بالشهادتين ويدعون معرفة الله وتوحيده، ولكل منهم شبهة من آيات الكتاب أو أحاديث الرسول ﷺ فيما قال، وذلك لأن كل عقيدة من هذه العقائد مخالفة لعقيدة النبي ﷺ مناقضة لمعنى الشهادتين، ويمثل هذا الحكم يحكم على كل من يعتقد في الله تعالى أو في رسول الله محمد ﷺ اعتقاداً يناقض معنى أي من الشهادتين ويصادمه كالقول بالجسمية في حق

(١) السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥ ر، (٢٥٧/٣).

(٢) فخر الدين الرازي، المحصول، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ ر، (٢٧/٦).

اللَّهِ تَعَالَى، والتفريقُ في الحكمِ بينَ هذه المِثَالِاتِ تفرِيقٌ بِمِجْرَدِ الهوى لا بِالِدَلِيلِ وَالْبِرْهَانِ، فَيُزْمَى بِهِ فِي كُلِّ سَهْلٍ وَحَزْنٍ، وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ عَقِيدَةِ التَّجْسِيمِ وَسَائِرِ الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ فِي اللَّهِ تَعَالَى لَزِمَهُ اِعْتِبَارُ التَّجْسِيمِ إِسْلَامًا، وَحَاشَا أَنْ يَكُونَ الْإِسْلَامُ تَجْسِيمًا وَتَشْبِيهًا.

وَمَنْ نَظَرَ إِلَى مَا نَقَلُوهُ مِنْ خِلَافِ الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيِّينَ^(١) فِي مَنَعِهِمْ اِتِّصَافِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ فَاعِلٌ بِالِاخْتِيَارِ، وَخِلَافِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَّصِفُ بِعِلْمٍ وَلَا قُدْرَةٍ وَلَا حَيَاةٍ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ، وَخِلَافِ السَّبَبِيَّةِ فِي تَأْلِيهِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ، وَخِلَافِ الْبَيَانِيَّةِ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى شَكْلِ إِنْسَانٍ وَأَنَّهُ يُفْنَى كُلَّهُ إِلَّا وَجْهَهُ، وَخِلَافِ الْمُغْيِرِيَّةِ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ أَعْضَاءٌ، وَخِلَافِ الْخَوَارِجِ فِي تَكْفِيرِهِمُ الْعَاصِيَ بِمِجْرَدِ الْمُعْصِيَةِ، وَخِلَافِ الْمَيْمُونِيَّةِ مِنْهُمْ فِي تَجْوِيزِهِمْ نِكَاحَ بَنَاتِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْبَنِينَ، وَفِي نَفْيِ أَنْ تَكُونَ سُورَةُ يُوسُفَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَخِلَافِ الْأَزَارِقَةِ مِنْهُمْ فِي إِبَاحَةِ قَتْلِ أَوْطَالٍ مُخَالِفِيهِمْ، وَخِلَافِ الْبَيْهَسِيَّةِ مِنْهُمْ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَفَرَ كَفَرَتِ الرَّعِيَّةُ، وَخِلَافِ الْهُدَلِيَّةِ فِي ادِّعَائِهِمْ تَنَاهِيَّ مَقْدُورَاتِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لِذَلِكَ يَأْتِي وَقْتُ يَصِيرُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِيهِ جَمُودًا سَاكِنِينَ، وَكَذَا أَهْلُ النَّارِ، وَخِلَافِ النُّظَامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ الَّذِينَ قَالُوا: يَجِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ وَإِلَّا كَانَ بِخِيَالًا، وَخِلَافِ الْمُؤَدَّرِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ النَّاسَ قَادِرُونَ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ الْقُرْآنِ، وَخِلَافِ الْبَهْشَمِيَّةِ مِنْهُمْ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الطَّهَارَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَإِنَّ مَنْ تَابَ مِنْ ذَنْبٍ مَعَ إِصْرَارِهِ عَلَى ذَنْبٍ آخَرَ لَا تَصِحُّ تَوْبَتُهُ عَمَّا تَابَ عَنْهُ، وَخِلَافِ الْمُرْجئةِ فِي قَوْلِهِمْ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ، وَخِلَافِ الْجَهْمِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ مَا يَكُونُ حَتَّى يَكُونَ، وَإِنَّ الْجَنَّةَ تَفْنَى وَإِنَّ النَّارَ تَفْنَى، وَخِلَافِ الْكِرَامِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ لَهُ حَدٌّ وَنَهَايَةٌ وَهُوَ مُمَاسِّسٌ لِلْعَرْشِ وَإِنَّهُ مَحَلٌّ لِلْحَوَادِثِ تَحْدُثُ فِي ذَاتِهِ، وَإِنَّ الزُّنْدِيقَ وَالْمُنَافِقَ إِنْ قَالَ بِلِسَانِهِ: «لَا

(١) أَطْلُقُ عَلَيْهِمْ هَذَا لِأَنَّهُمْ يَنْتَسِبُونَ لِلْإِسْلَامِ اِنْتِسَابًا وَالكثير منهم فارق الإسلام.

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَفِي قَلْبِهِ النِّفَاقُ وَالزُّنْدُقَةُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ حَقًّا وَإِيمَانُهُ كِإِيمَانِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمُرْسَلِينَ، وَخِلَافٍ مَنْ أَعْتَبَرَ زِيَارَةَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِتَبْرِكِ شَرِكًا وَضَلَالًا،
وَخِلَافٍ مَنْ عَدَّ التَّبْرِكَ بِآثَارِهِ الشَّرِيفَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رِدَّةً وَخُرُوجًا مِنْ
الدِّينِ، وَخِلَافٍ مَنْ أَجَازَ بَعْثَةَ الْأَنْبِيَاءِ بَعْدَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ
جَاءَ بِآرَاءٍ شَاذَةٍ مُصَادِمَةٍ لِلنُّصُوصِ، فَمَنْ أَعْتَدَّ بِكُلِّ هَذِهِ الْخِلَافَاتِ الْمُنْقُولَةِ
وَأَمْثَالِهَا مِمَّا قَالَهُ بِهِ وَاحِدٌ أَوْ عَشْرَةٌ أَوْ مِائَتٌ أَوْ أَلْفٌ أَوْ مِائِيْنٌ فَقَدْ مَزَّقَ دِينَهُ
وَلَمْ يُبْقِ مِنْهُ قِطْمِيرًا وَجَاءَ بِدِينٍ مُبْتَدَعٍ جَدِيدٍ، وَقِطْعًا لَيْسَ إِسْلَامًا.

تفصيلٌ مهمٌّ في حكمِ المجسّمِ

لا يخفى أنّ أصلَ عقيدتنا تنزيهُ اللهِ سبحانه وتعالى عن الشريكِ والشبيهِ وهو مَبْنِيٌّ على شهادةٍ أنّ لا إلهَ إلا اللهُ التي هي كلمةُ التوحيدِ والجامعةُ لكلِّ الموحّدين والتي تعني توحيدَ اللهِ تعالى في الذاتِ والصفاتِ والأفعالِ أي تنزيهَهُ تعالى عن التعدّدِ وعن المشابهةِ، وعن الشريكِ في الخلقِ، ولو كان يجوزُ أن يُوصَفَ المخلوقُ بصفةِ الخالقِ والخالقُ بصفةِ المخلوقِ لجازَءَ الهةٌ كثيرةٌ فضلًا عن إلهينِ وبطلَ التوحيدُ، ولما كان سبيلُ لإثباتِ حدوثِ العالمِ واحتياجهِ إلى الصانعِ، ولا كان سببٌ لرفضِ عقائدِ الثنويّةِ وأهلِ التثليثِ وأمثالهمِ، ولتُفَتِحَتِ الأبوابُ للملاحدةِ، ولما قدّرَ سُنِّيٌّ على إثباتِ استحقاقِ اللهِ الألوهيةَ دونَ غيره، ولا على تقريرِ حَقِّيَةِ الإسلامِ. ونصوصُ الشريعةِ متواردةٌ متعاضدةٌ متفقّةٌ على نَفْيِ الشبيهِ والشريكِ عن اللهِ تعالى، فتنزيهُ اللهِ سبحانه وتعالى عن الجسميةِ لازمٌ في كلّ آيةٍ وَرَدَتْ في كتابِ اللهِ تدلُّ على توحيدِهِ واستغنائه وثبوتِ كمالِهِ، ولو اعتبرنا سورةَ الإخلاصِ وحدَها لَكَفَفْنَا دليلًا على ذلكِ وانقَمَعَ لها المعاندُ والمكابِرُ فهي سورةٌ أنزلها اللهُ تعالى لسببِ سؤالِ المجسِّمةِ وهم يهودُ ذلكِ العصرِ عن صفةِ رَبِّنا فأمرَ اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ أن يقولَ لهم: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ أي الذي لا شريكَ له في الذاتِ والصفاتِ والأفعالِ وهو وحدَهُ بهذه الصفةِ فلا يوصَفُ بأنه جزءٌ ولا كلٌّ ولا بأنه يقبلُ قسمةً أو زيادةً فإذا ليسَ جسمًا، وهو ﴿الضَّكْمُ﴾ الذي لا يحتاجُ إلى أحدٍ ويحتاجُ إليه كلُّ أحدٍ، وما من جسمٍ إلا وهو محتاجٌ لمن حدّه فهو محتاجٌ في قوامِهِ وصفاتِهِ إلى اللهِ ليكونَ على ما هو عليه، إذا فهو ليسَ جسمًا سبحانه، ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ﴾ أي أنه ليسَ أصلًا لغيرِهِ ولا فرعًا من غيرِهِ، وقد قالتِ اليهودُ: عَزِيزُ ابنِ اللهِ، وقالتِ النصارى: المسيحُ ابنُ اللهِ، وهُم لا يعتقدونَ أنّ المسيحَ مولودٌ من اللهِ كما يولدُ كلُّ مولودٍ من والدهِ بخروجِ أصلِهِ من الصُّلبِ ومن نكاحِ النساءِ وتكوُنِ أصلِهِ من نطفةٍ أمشاجٍ، بل ينسبونَ المسيحَ إلى اللهِ

ابنًا على معنى التشريف على زعيمهم وأنه أحد أقانيم ثالوثهم ولم يُعبروا بالولد بل عَبَرُوا بالابن ولكنَّ اللهَ ألزَمَهُم بقولهم ذلك بأنهم قائلون بالولد حيث قال اللهُ تعالى: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [سورة مريم/ ٩١]، وبين الله استحالة أن يكون له ولد مع استحالة الصاحبة عليه فقال سبحانه: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾ [سورة الأنعام/ ١٠١]، وفي سورة الإخلاص نَزَّ اللهُ نفسه عن لَزِمِ مذهبهم وعن لَزِمِ لَزِمِ مذهبهم فقال: ﴿لَمْ يَكِلِدْ﴾ فَنَفَى عن نفسه فِعْلَ الولادة مع أنهم لا يَصْرِحُونَ به ولكنه لَزِمَ بَيِّنَ ظاهرٍ لقولهم بأنَّ المسيح ابنُ الله ونَفَى لَزِمَ لَزِمِ مذهبهم وهو أنَّ الذي يِلِدُ يُولَدُ فقال تعالى: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ لأنَّ الوالِدِيَّةَ والمولودِيَّةَ من صفاتِ الأَجْسَامِ واللهُ تعالى ليسَ جِسْمًا ثم جاءَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ليشمَل تنزيهَ اللهِ عن كلِّ شَبَهٍ لمخلوقاتِهِ ومنها الأَجْسَامُ والأَجْسَامُ والصُّورُ وليسَ لمجردِ نفيِ الوالديةِ والمولوديةِ وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ لهم: «هذه صفةُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ» اهـ^(١)، فَمَنْ كَذَّبَ بهذا كَلِمَةً ودَفَعَهُ وناقضَهُ كيفَ يقبَلُ أحدٌ احتمالَ الإسلامِ والإيمانِ فيه؟!!

والعجبُ هنا ممن ينقلُ عن العلماءِ تكفيرَهم مَنْ يزعمُ أنَّ النبيَّ ﷺ لم يكنَ عربيًّا أو كانَ أسودَ لكونه بذلكَ جاهلاً بحقيقتهِ غيرَ عارفٍ به ثم يريدُ أنْ يُقَوِّلَهُمْ وأنْ ينسبَ إليهم أنْ مَنْ يجهلُ ما يجبُ لله ويستحيلُ في حقِّهِ ويُشَبِّهُهُ بخلقِهِ هوَ عارفٌ برَبِّهِ.

وحيثما دعا المشركونَ رسولَ اللهِ ﷺ إلى عبادةِ الهتهم سنَّةً ليعبدوا اللهَ هُم سنَّةً أنزلَ اللهُ تعالى سورةَ «الكافرون» حيثُ أمرَ اللهُ نبيَّهُ ﷺ أنْ يقولَ لهم: ﴿يَتَأْتِيَهَا الْكُفْرُونَ﴾^(١) فوصَمَهُم بما هو صفتُهُم من الكفرِ باللهِ تعالى وهُم كانوا عبَادَ أجسامٍ من شجرٍ وحجرٍ وما إلى ذلكَ فجاءَ الخبرُ في كتابِ اللهِ: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾^(٢) معناه أنَّ الذي أعبده ليسَ هوَ ما تعبدونهُ، ﴿وَلَا

(١) أبو بكر البيهقي، الأسماء والصفات، (٣٨/٢)، حديث (٦٠٦).

أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٢﴾ ❁ أي فعبادتكم للصور والأجسام ليست عبادةً لربِّ الصور والأجسام، فكلُّ عابدٍ جسمٍ ليس عابداً لله تعالى بل هو عابدٌ لغير الله لا يجتمع معناه في عبادة مَنْ نَعْبُدُ، ولا ينفعه بعد أن يصرِّح بأنَّ الله جسمٌ - مع فهمه لمعنى الجسم - أن يقول: لا كالأجسام، ولا تُحوِّله هذه الزيادة مؤمناً كما لم يُحوِّل عزم الكافرين عبادة الله سنَّةً وعبادة الأوثان سنَّةً إلى مؤمنين؛ لأنَّ الكافر طريقه للدخول في الإسلام هو الشهاداتان لا غير.

وقد تواردت أقوال العلماء في أنه لا تصحُّ العبادة إلا بعد معرفة المعبود قال الغزالي: «فيجبُ أولاً أن تعرف المعبود ثم تعبده وكيف تعبُد مَنْ لا تعرفه بأسمائه وصفات ذاته وما يجبُ له ويستحيلُ عليه في نَعْتِه فربما تعتقدُ اعتقاداً في صفاته شيئاً مما يخالف الحقَّ فتكونُ عبادتُك هباءً منثوراً» اهـ^(١)، وقال أبو نصر القشيريُّ في التذكرة الشرقية: «إنَّ الإيمانَ بالشيء إنما يتصوَّر بعد العلم، أما ما لا يعلمُ فالإيمانُ به غيرُ مُتأتٍ» اهـ^(٢).

ولا بدُّ من التنبُّه إلى أنَّ العلماء تناوَلوا في كلامهم مُعتقداً حقيقةَ الجسمية في الله، ومُطلق اسم الجسم عليه، فالأوَّل لا خلاف في كفره، وأمَّا الثاني فهو على أحوالٍ يتنزَّل عليها كلامه، فالقائلُ بالجسم بين أمورٍ ثلاثة:

إما أنه يقول: إنَّ الله جسمٌ مع معرفته بمعنى الجسم الذي يُطلقه على الله، فهذا مُشبهٌ لله بخلقه وهو الذي يسمونه المجسِّم تجسيماً صريحاً وهو كافرٌ بلا خلافٍ، إذ الصريح ما لا يحتملُ إلا معنى واحداً كما تقدَّم، فإذا قاله الشخصُ مع معرفته بمعناه فهو مُصرِّح به.

وإما أنه يقول: إنَّ الله جسمٌ لا كالأجسام مع عدم معرفته أنَّ الجسم لا معنى له إلا الحجمُ المركَّب من أبعاضِ المؤلَّف من أجزاء، بل يظنُّ أنَّ معناه:

(١) أبو حامد الغزالي، روضة الطالبين وعمدة السالكين، دار النهضة الحديثة، بيروت، (ص ٩٠).

(٢) نقله عنه الزبيدي، إتحاف السادة المتقين، (٢/ ١١٠).

شيءٌ أو موجودٌ، فهذا حكمه حكمٌ غير المصريح بالتجسيم لأنه يعتقد أن الكلمة ليست صريحة في اللغة بمعنى الحجم المركب، فمثل هذا القائل لم يحكم كثير من العلماء بكفره بمجرد ذلك سواء كان أعجمياً أم عربياً، لكونه التبس عليه المعنى وظن أن اللغة تحتل إطلاق الجسم بمعنى الشيء أو الموجود، وإن كان تجرؤه على هذا الإطلاق معصيةً، وعبارته فاسدةً موهمةً، واختياره لها يورث ريباً، فيُنظر لحاله عندئذ هل يلتزم لوازم الجسمية أو لا، فإن التزمها كفر وإلا فلا، بل مرجع قوله عندئذ على ما نقله وأقره الشربيني إلى أن الله ليس جسمًا، أي لا جسم كالأجسام، ولا جسم لا كالأجسام، وذكر ابن الهمام الحنفي أن من قال: «إن الله جسم لا كالأجسام فهو مبتدع عاص لما في عبارته من الإيهام^(١) إلا أن يقوله على التشبيه فإنه كافر» اهد باختصار، ولأجل ذلك علق البقاعي على ما في شرح ألفية العراقي من تكفير المجسم المصريح والخلاف في غير المصريح بأنه بحث فلم يجد هذا الخلاف، قال: «ولعل المصنف سمى التفصيل في المسألة خلافاً^(٢)» اهـ.

وإما أنه يقول: إن الله جسم لا كالأجسام ولكنه يعرف معنى الجسم المتقدم فهذا هو الذي أرادَه من أطلق من أهل العلم تكفير المجسم وهم كثيرون فإن حقيقة مقالته أن الله طولٌ وعرضٌ وعمقٌ لا كالأجسام أو أن الله حجمٌ مركبٌ مؤلفٌ ليس كالأجسام فمن جوز أن يحكم على مثل هذا بأنه مُسلم مؤمن فقد جوز بأن يكون ضلاله هذا إسلامًا وإيمانًا، وإلا فما معنى المسلم إلا أنه المتصف بالإسلام، وما معنى المؤمن إلا أنه المتصف بالإيمان، وكفى بمثل هذا التجويز هدمًا للدين، وتضييعًا لحدوده وقواعده التي تفرق بين المؤمن وغير المؤمن.

(١) أي إيهام ما لا يليق بالله من صفات المخلوقين. ابن الهمام، فتح القدير، (٣٥١/١).

(٢) أي لأن في التفصيل خلافاً للإجمال من حيث التعبير والمؤدى واحد.

فإن قيل: معنى الجسم كما ذكرتم، لكن حينما نطلقه على الله نُخرجه عن معناه بقولنا: لا كالأجسام، فنكون قد نفينا كُلَّ معنى للأجسام عن الله، نقول: إن زعمتم إخراجَه عن معناه فإلى أي معنى صار؟ هل لمعنى تحويه اللغة موجود فيها أو غير ذلك؟ فإن قالوا: لمعنى في اللغة، قلنا لهم: ليس في اللغة إلا هذا المعنى الذي ذكرنا، فإن قالوا: لمعنى ليس من اللغة، قلنا: زدتم في الفرية على الله الفرية على العربية، وإن قالوا: بلا معنى، قلنا: قد زعمتم بأن لله حقيقة لا معنى لها، وكفى بمثل هذا تهافتًا وضياغًا وزيفًا.

ويقال لهم: إطلاقكم الجسم على الله سبحانه وتعالى هل هو من باب الحقيقة أو من باب المجاز؟ فإن قلتم: من باب الحقيقة، فحقيقة الجسم ما ذكرنا وأنتم تهربون من هذا، وإن قلتم: من باب المجاز، قلنا: لا وجه لمجاز هنا إلا مجاز التشبيه، ومن اعتقد التشبيه فليس هو منا ولا نحن منه لا في الدنيا ولا في الآخرة، وهذا أمر لا يخالف فيه عالم.

وبعد هذا كله فما معنى دعوى وجود خلاف بين العلماء في حكم المجسم الذي يفهم معنى الجسم ويطلقه على الله تعالى، لا سيما وقد تقرّر عندهم عدم جواز التقليد في أصول العقائد كما سبق، فذكر مسألة الخلاف هنا لا معنى له؛ لأن العلماء إنما يذكرون الخلاف بين المجتهدين لبيان ما يجوز للمقلد أن يقلده من الأقوال، ولا تقليد في مسائلنا هذه ألبتة لتعلقها بأصل العقيدة وبالفرق بين الإيمان والكفر فما دَلَّ عليه الدليل فيها كان معتبرًا وما خالفه كان مطروحًا لا يسوغ أن يقال: إنه يجوز تقليده، فما معنى حشر بعض المتنطعين مسألة الخلاف هنا وما هو قصد من يتطفل على العلم من فتح الباب لمجسمة العصر للانتساب إلى الإيمان وما هو قصده من حمل كلام قسم من العلماء في المجسم غير المصرح بالتجسيم على من يسمي الله جسمًا وهو يفهم معناه أي على من يقول في حق الله بالحجم والتركيب والتأليف ليزعم أنه غير مصرح بالتجسيم وأن العلماء لا يكفرونه فإذا لم يكن مثل هذا مصرحًا فمن هو المصرح إذا؟! وكيف يطاوعه قلبه

ولسانه وقلمه على أن يجعل المجسمة شركاء معنا في عبادة الله تعالى؟! وعلى أن يجعل التجسيم عقيدة تحتل أن تكون حقًا وإسلامًا مهما زعم أنه يحكم عليه في حد نفسه بالتضليل، لأنه من المعروف عند المجتهدين أنهم يقولون في المسائل الخلافية: «رأيي صواب في ظني يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ عندي يحتمل الصواب في نفس الأمر»، وما نحن بصدده ليس كذلك، بل هو مقطوع بكونه خطأ لا محل له عند ذكر الخلاف المقبول. فلا معنى لمثل هذه الدعوى الفاسدة إلا فتح الباب لإدخال السم إلى جسم الأمة وعقيدتها وإلا كونها تشويشًا على أصول الدين ودعوة لجعل الأصول الإسلامية مشتبهة ومدخولة وغير يقينية، وأي شيء هذا غير هدم الدين حجرًا حجرًا ونقض عراه عروة عروة.

ومن أعجب العجب قول بعضهم: أنا أحكم على المجسم بالكفر لأنه عابد غير الله ولكن أثبت خلافًا - أي معتبرًا - في كونه مسلمًا مع الإجماع على كونه ضالًا باعتقاده هذا، فإنه على زعمه يدعي خلافًا معتبرًا في حكم من عبد غير الله ويحكم على عقيدته بكونها باطلة بلا شك ولا خلاف، ولكنه يجوز مع ذلك أن يكون هذا الباطل المجمع على بطلانه إسلامًا، وينسب هذا التخبُّط لعلماء الإسلام، فيا لله ويا للمسلمين كيف تكون عبادة غير الله إسلامًا على قول أو كيف يكون الإسلام باطلاً وأنى يقول جمهور أهل العلم بذلك؟!!

وقد تكرَّر النقل عن الأئمة والعلماء أن العقائد لا يدخلها النسخ ولا التبديل، فكيف ساع لجهول أن يدعي أن الإجماع على تكفير المجسم قد انخرق، والعقائد لا يدخلها نسخ ولا تبديل، ولا اجتهاد مع النص، قال الحافظ أبو بكر ابن المنذر: «إذا ثبت الخبر ارتفع النظر»^(١)، وهذا المتقول الذي صار

(١) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ ر، (٣/ ٢٨٦).

أَضْحُوكَهُ لِلصَّغَارِ يَرِيدُ أَنْ يَهْدِمَ دِينَ اللَّهِ بِحَيْثُ تَصِيرُ الْعَقَائِدُ الْقَطْعِيَّةُ الثَّابِتَةُ
بِنَصِّ الْقُرَّانِ وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ وَالْإِجْمَاعِ الْعُوبَةِ عَلَى زَعْمِهِ مِنْهُدَمَةٌ
بَارَاءٍ بَعْضِ الشُّذَّازِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ لَمَا صَحَّ أَمْرٌ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، وَلَا انْعَقَدَ
إِجْمَاعٌ، وَلَا ثَبَتَتْ عَقِيدَةٌ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا زَنْدِيقٌ.

يَقُولُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء/ ٣٦]،
وَيَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ
مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة
القصص/ ٥٠]، هَذَا وَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْبَلَايَا وَأَشَدِّ الرِّزَايَا أَنْ يَخَيَّلَ لِلْمَرْءِ جَهْلُهُ
عِلْمًا ثُمَّ يَعْجَبَ بِنَفْسِهِ فَيَخَالَ أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ وَيَزِينُ لَهُ
الشَّيْطَانُ سُوءَ عَمَلِهِ فَيَأْبَى أَنْ يَسْمَعَ حَقًّا أَوْ أَنْ يَنْصَفَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِحُصْمِهِ، وَلَقَدْ
بُلِيَ الْمُسْلِمُونَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ بِبَعْضِ الْمُتَعَالِمِينَ مِنْ هَؤُلَاءِ، يَظُنُّ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ
أَنَّ لَهُ نَصِيبًا مِنَ الْعِلْمِ، وَهُوَ صَحْفِيٌّ اتَّخَذَ مُحَضَّ فَهْمِهِ دَلِيلًا لَهُ، فَهُوَ يَتَّبِعُهُ
هَدَاهُ أَمْ أَضَلَّهُ، فَكَأَنَّ قَوْلَ أَبِي حَيَّانَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِيهِ:

يَظُنُّ الْعُمْرُ أَنَّ الْكُتُبَ تَهْدِي	أَخَا ذَهْنٍ لِإِدْرَاكِ الْعُلُومِ
وَمَا يَدْرِي الْجَهْلُ بِأَنَّ فِيهَا	عَوَامِضَ حَيَّرَتْ عَقْلَ الْفَهِيمِ
إِذَا رُمَتْ الْعُلُومُ بِغَيْرِ شَيْخٍ	ضَلَّتْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
وَتَلْتَبِئُ الْأُمُورُ عَلَيْكَ حَتَّى	تَصِيرَ أَضَلَّ مِنْ ثُومَا الْحَكِيمِ

إِذَا فَاهُ أَعْرَبَتْ كَلِمَاتُهُ عَنْ جَهْلِهِ السَّحِيقِ، وَإِذَا اسْتَدَلَّ فَضَحَ اسْتِدْلَالُهُ
ضَلَالَةَ الْمُبِينِ، وَإِنْ رُمَتْ أَنْ تُفْهَمَهُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ سَفَهٌ سَفَهٌ، فَمَا يُجَادِلُكَ طَلِبًا
لِلْحَقِّ بَلْ انْتِصَارًا لِنَفْسِهِ، وَمَا يِبَالِي مَا يَنْصُرُ وَمَا يَكْسُرُ مَا دَامَ بِأَقْوَالِهِ ظَهَرَ،
فَدُونِكَ مِنْ أَسْسِ الْمُنَازَعَةِ مَا يَكْشِفُ لَكَ عَدَمَ إِنْصَافِهِ وَلَا انْتِصَافِهِ:

يُطَالِبُ هَذَا الْفَقِيرُ مِنَ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ أَهْلَ الْحَقِّ أَنْ يَسُوقُوا لَهُ إِجْمَاعًا
مُتَوَاتِرًا بِالْأَسَانِيدِ عَلَى تَكْفِيرِ الْمَجْسِمِ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ قَوَاعِدِ الْمُنَازَعَاتِ،

فَإِنَّ قَوَاعِدَ الْمَنَازِرَاتِ لَا تُكَلِّفُ مُدَّعِيَ الْإِجْمَاعِ أَنْ يُظَهِّرَ الدَّلِيلَ عَلَى دَعْوَاهُ
كَمَا يَنْصُرُ عَلَى ذَلِكَ الْقَرَأِيُّ فِي شَرْحِ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ وَنَصُّهُ هُنَا: «قَاعِدَةٌ:
أَرْبَعَةٌ لَا يُقَامُ عَلَيْهَا بَرَهَانٌ، وَلَا يُطَلَّبُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَلَا يُقَالُ فِيهَا لِمَ؟ فَإِنَّ
ذَلِكَ كُلَّهُ نَمَطٌ وَاحِدٌ، وَهِيَ: الْحُدُودُ وَالْعَوَائِدُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْإِعْتِقَادَاتُ
الْكَائِنَةُ فِي النَّفُوسِ» اهـ^(١)، وَيَقُولُ فِي كِتَابِ الْفُرُوقِ: «[...] لِأَنَّا نَقُولُ:
إِنَّهُ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لَا يُطَالَبُ مُدَّعِيهَا بِالْدَّلِيلِ» اهـ^(٢)،
وَالنُّصُوصُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ثَابِتَةٌ وَمَعْلُومَةٌ عِنْدَ مَنْ شَدَّ طَرْفًا فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ،
وَوَجْهُ عَدَمِ مَطَالِبَةِ مُدَّعِيَ الْإِجْمَاعِ بِالْدَّلِيلِ: أَنَّهُ لَوْ صَحَّحَتْ مُطَالِبَتُهُ بِهِ لِلزَّمَانِ أَنْ
يَسُوقَ إِسْنَادًا مُتَوَاتِرًا إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ وَهَذَا
فِيهِ مِنَ الْعُسْرِ مَا لَا يَخْفَى، وَلَوْ أَرَادَ خَصْمُهُ أَنْ يَرُدَّ دَعْوَاهُ لِكِفَائِهِ أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً
عَلَى وَقُوعِ الْمَخَالَفَةِ الْمَعْتَبَرَةِ مِنْ إِمَامٍ مُعْتَبَرٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَذَلِكَ عَلَيْهِ سَهْلٌ يَسِيرٌ،
فَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كُلَّ مُدَّعٍ لِلْإِجْمَاعِ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ
وَيُصَدَّقُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، بَلِ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَقَامَ الْمَنَازِرَةِ يَقْتَضِي
أَنَّ الْمَخَاصِمَةَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ مُدَّعِيَ الْإِجْمَاعِ وَمُنْكَرِهِ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَى مُنْكَرِ
الْإِجْمَاعِ لَا عَلَى مُدَّعِيهِ.

فَإِذَا فَهَمَّتْ هَذَا الَّذِي تَقَدَّمَ بَيَانُهُ وَاتَّضَحَ لَكَ مَضْمُونُهُ وَعَوَائِدُهُ، عَرَفْتَ
أَنَّ مَطَالِبَةَ مِثْلِ هَذَا الْمَتَعَالِمِ لِأَهْلِ الْحَقِّ بِالْإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ لِلْإِجْمَاعِ الْمَتَوَاتِرِ
لَيْسَ مِنَ الْإِنْصَافِ فِي الْمَقَامِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، وَلَكِنْ حَمَلَهُ جَهْلُهُ فِي أَصُولِ
الْفِقْهِ وَعِلْمِ عَادَابِ الْمَنَازِرَةِ عَلَى ذَلِكَ، فَطَالَبَهُمْ بِمَا فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَطَالِبُ
بِهِ وَعَكْسًا، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَتَوْا بِإِجْمَاعَاتٍ عَلَى تَكْفِيرِ الْمَجْسَمِ نَقَلَهَا عِلْمَاءُ ثِقَاتٍ
عَارِفُونَ كَالطَّحَاوِيِّ وَأَبِي مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيِّ وَغَيْرِهِ، وَطَالَبُوهُ - وَلَا يَزَالُونَ - بِأَنَّ

(١) القرافي، شرح تنقيح الفصول، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط ١،
١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، (ص ٧).

(٢) القرافي، الفروق، (٣ / ٢١٥).

يَأْتِي بِعَالَمٍ مُجْتَهِدٍ مُعْتَبَرٍ سَابِقٍ لَهُمْ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ تَرْكُ تَكْفِيرِ الْمَجْسَمِ
حَتَّى يَتَحَقَّقَ نَقْضُ الْإِجْمَاعِ الَّذِي ذَكَرُوهُ، فَعَجَزَ وَمَا اسْتَطَاعَ، فَبِاللَّهِ عَلَيْكَ يَا
أَيُّهَا الْوَقُوفُ هَلْ تَجِدُ ذَلِكَ الْمُدْعَى لِلْعِلْمِ قَدْ أَنْصَفَ أَهْلَ الْحَقِّ فِي الْمُنَاقَشَةِ؟
وَهَلْ أَنْصَفَ نَفْسَهُ فِي تَتَبُعِ الْحَقِّ وَتَبْيُئِهِ؟ وَهَلْ أَنْصَفَ نَفْسَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ
لِمُقَالَتِهِ؟ فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

فَصْلٌ فِي بَيَانِ تَحَقُّقِ كُفْرِ الْمُجَسِّمِ وَعَدَمِ جَوَازِ مَجِيءِ الْخِلَافِ فِيهِ

حُكْمُ الْمُجَسِّمِ التَّكْفِيرُ قَطْعًا لِعِلَلٍ كَثِيرَةٍ:

منها: أَنَّ الْمُجَسِّمَ يَعْْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيَكُونُ مُشْرِكًا كَمَا قَدَّمَناه إِنْفَاءً، قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ عِيَارَ النَّظَرِ مَا نَصَّهُ: «وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ التَّوْحِيدَ عَدْلٌ بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، لِأَنَّ نَافِي الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ مُعْطَلٌ، وَمُثَبِّتِ الصِّفَاتِ لَهُ فِي أَعْضَاءِ وَجَوَارِحِ مُشَبَّهٍ، وَمَنْ أَثَبَّتَ لِلَّهِ صِفَاتِ الْمَدْحِ وَنَفَى عَنْهُ الْأَعْضَاءَ فَتَوْحِيدُهُ عَدْلٌ» اهـ^(١)، فَثَبَّتَ بِهَذَا أَنَّ الْمُجَسِّمَ لَيْسَ مُوَحِّدًا. وَقَدْ قَالَ الرَّازِيُّ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الْآيَةِ، [سُورَةُ التَّوْبَةِ/٢٩]، مَا نَصَّهُ: «الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: أَعْلَمَ أَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ إِذَا كَانُوا مُوصُوفِينَ بِصِفَاتٍ أَرْبَعَةٍ وَجِبَتْ مُقَاتَلَتُهُمْ إِلَى أَنْ يُسَلِّمُوا أَوْ إِلَى أَنْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ، فَالصِّفَةُ الْأُولَى: أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ، وَأَعْلَمَ أَنَّ الْقَوْمَ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ، إِلَّا أَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ أَكْثَرَ الْيَهُودِ مُشَبَّهَةٌ، وَالْمَشَبَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ لَا مَوْجُودَ إِلَّا الْجِسْمُ وَمَا يَحُلُّ فِيهِ، فَأَمَّا الْمَوْجُودُ الَّذِي لَا يَكُونُ جِسْمًا وَلَا حَالًا فِيهِ فَهُوَ مُنْكَرٌ لَهُ، وَمَا ثَبَّتَ بِالِدَّلَائِلِ أَنَّ الْإِلَهَ مَوْجُودٌ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا حَالًا فِي جِسْمٍ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمَشَبَّهُ مُنْكَرًا لَوْجُودِ الْإِلَهِ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْيَهُودَ مُنْكَرُونَ لَوْجُودِ الْإِلَهِ» اهـ^(٢). وَلَيْسَ الْمُجَسِّمُ الْمُنْتَسِبُ لِلْإِسْلَامِ يَخَالِفُهُ فِي شَيْءٍ؛ فَيَكُونُ مِثْلَهُ غَيْرَ مُؤْمِنٍ بِاللَّهِ وَلَا عَابِدٍ لَهُ.

(١) عبد القاهر بن طاهر، أبو منصور البغدادي، عيار النظر في علم الجدل، أسفار لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية، الكويت، (ص ٢٢٦).

(٢) تفسير الرازي، (١٦ / ٢٤).

ومنها: أن المجسم قد أُلْحِدَ بأسماءِ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ إذ نَسَبَ إليه الجسمية، وسَمَّاهُ بما لم يَرِدْ إطلاقُهُ في الشَّرْعِ عليه، يقولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [سورة الأعراف/ ١٨٠]، قالَ عبدُ القاهرِ الجُرْجانيُّ في تفسيره: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ اتِّصَالُهَا بِمَا قَبْلَهَا مِنْ حَيْثُ ذَكَرَ الْكُفَّارَ وَهُمْ مُلْحِدُونَ»، ثم قالَ: «﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ الَّذِينَ اشْتَقُّوا لِأَصْنَافِهِمْ أَسْمَاءً مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَاللَّاتِ مِنَ اللهِ، وَالْعَزَى مِنَ الْعَرَبِيِّ... وَالَّذِينَ أَطْلَقُوا عَلَى اللهِ اسْمَ الْجِسْمِ» اهـ^(١). وإلى هذا المعنى نَبَّهَ الإمامُ أحمدُ فيما نقله عنه أبو الفَضْلِ التَّمِيمِيُّ حَيْثُ قَالَ: «وَأَنْكَرَ - أَيِ الإمامِ أحمدُ - عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالْجِسْمِ وَقَالَ: إِنَّ الْأَسْمَاءَ مَأْخُذَةٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَاللُّغَةِ، وَأَهْلُ اللُّغَةِ وَضَعُوا هَذَا الْاسْمَ - أَيِ الْجِسْمِ - عَلَى ذِي طَوْلٍ وَعَرَضٍ وَسَمَكٍ وَتَرْكِيْبٍ وَصُورَةٍ وَتَأْلِيْفٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى خَارِجٌ عَنِ ذَلِكَ كُلِّهِ - أَيِ مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ كُلِّهِ - فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يُسَمَّى جِسْمًا لِخُرُوجِهِ عَنِ مَعْنَى الْجِسْمِيَّةِ، وَلَمْ يَجِئْ فِي الشَّرِيعَةِ ذَلِكَ فَبَطَلَ» اهـ^(٢)، ونقله الحافظُ البيهقيُّ عنه أيضًا في مناقبِ أحمدَ وغيره، وَقَالَ مِثْلَهُ النَّيْسَابُورِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ وَنَصَّبَهُ هُنَاكَ: «وَمِنْهَا الْجِسْمُ وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ إِلَّا الْمَجْسَمَةُ، فَإِنْ أَرَادُوا الْجَوْهَرَ الْقَابِلَ لِلْأَبْعَادِ الثَّلَاثَةِ فَمُحَالٌ لِلزُّومِ التَّرْكِيبِ وَالتَّجْزِي، وَإِنْ أَرَادُوا مَعْنَى يَلِيْقُ بِذَاتِهِ مِنْ كَوْنِهِ مَوْجُودًا قَائِمًا بِالنَّفْسِ غَنِيًّا عَنِ الْمَحَلِّ فَالْإِذْنُ الشَّرْعِيُّ لَمْ يَرِدْ بِهِ فَلَزِمَ الْاِمْتِنَاعُ» اهـ^(٣).

(١) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرَّحْمَنِ الجُرْجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسور، دار الفكر، الأردن، ط ١، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، (١/ ٧١١).

(٢) أبو الفضل التميمي، اعتقاد الإمام المنبئل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، (ص ٤٥)، ونقله عن التميمي القاضي أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن أبي يعلى الحنبلي، طبقات الحنابلة، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، (٢/ ٢٥٧).

(٣) نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري، تفسير النيسابوري : غرائب القرءان وרגائب الفرقان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ، (١/ ٦٧).

وعليه فإنَّ نفسَ إطلاقِ هذه التسميةِ على اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِمَّنْ يَعْرِفُ معناها ويفهمه كُفْرًا وإلحادًا وإنَّ لَمْ يَرِدْ حقيقتها، وقد صرَّحَ بذلك غيرُ واحدٍ، منهم ابنُ الهمامِ الحنفيُّ فإنه يقولُ في فتح القدير: «إِنَّ مُطْلِقَ اسمِ الجسمِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ يَكْفُرُ لِاخْتِيَارِهِ إِطْلَاقَ مَا هُوَ مُوَهَّمٌ لِلنَّقْصِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ» اهـ^(١).

ومنها: أَنَّ المَجْسَمَ قد شَتَمَ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِذْ نَسَبَ إِلَيْهِ نَقْصًا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، يقولُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ في الحديثِ القُدْسِيِّ الَّذِي رواه البخاريُّ: «شَتَمَنِي ابْنُ آدَمَ وَمَا كَانَ لَهُ أَنْ يَشْتَمَنِي، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا»^(٢)، فَجَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نِسْبَةً مَا لَا يَلِيقُ إِلَيْهِ شَتْمًا لَهُ، كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ فَقَالَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى سُورَةِ الْإِخْلَاصِ: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ نَسَبَ غَيْرَهُ إِلَى أَمْرٍ لَا يَلِيقُ بِهِ يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَتَمَهُ» اهـ^(٣)، وَالْمَجْسَمُ بِلَا شَكٍّ قَدْ نَسَبَ إِلَى اللَّهِ مَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَلَا تَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْوَصْفَ بِالْجَسْمِيَّةِ تَسْمِيَّةٌ بِمَا يُنْبِئُ عَنِ الْمُسْتَحِيلِ فَكَانَ شَتْمًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكُفْرًا بِهِ، كَمَا أَنَّ نِسْبَةَ الْوَلَدِ إِلَيْهِ شَتْمٌ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكُفْرٌ بِهِ، وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ الْمَتَقَدِّمُ عَلَى أَنَّ مَنْ نَسَبَ لِلَّهِ النَّقْصَ يَكُونُ شَاتِمًا لَهُ وَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ مَا نَسَبَهُ إِلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا يَلِيقُ بِهِ وَلَيْسَ نَقْصًا، إِذْ إِنَّ مَنْ نَسَبَ لِلَّهِ الْوَلَدَ لَا يَرَى أَنَّ فِي نِسْبَتِهِ ذَلِكَ مَا يُنَافِي كَمَالَ مَعْبُودِهِ وَلَا شَتْمًا لَهُ، فَكَذَا الْمَجْسَمُ.

ومنها: أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّجْسِيمِ عَلَى كَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ صَرِيحًا فِي نِسْبَةِ النَّقْصِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ كَذَلِكَ يَلْزَمُ مِنْهُ لُزُومًا بَيِّنًا نِسْبَةُ مُحَالَاتٍ إِلَى الْبَارِيِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قَبُولِ التَّجْزِؤِ وَالتَّبَعِيضِ وَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالمَمَاسَّةِ وَالمَبَايِنَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ نَقْصٌ لَا يَلِيقُ بِجَلَالِ الْبَارِيِّ، فَلَا تَكُونُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ إِلَّا كُفْرًا بِهِ، عَلَى أَنَّ مَجْسِمَةَ الْعَصْرِ الْوَهَابِيَّةَ يُصَرِّحُونَ بِنِسْبَةِ هَذِهِ الْوِزَامِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا

(١) ابن الهمام، فتح القدير، (١/ ٣٥١).

(٢) صحيح البخاري، سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، (٦/ ١٨٠)، حديث (٤٩٧٤).

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، (٨/ ٧٤٠).

يَكْتَفُونَ بِمَجْرَدِ نِسْبَةِ الْجَسْمِيَّةِ لَهُ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ جَالِسٌ عَلَى الْعَرْشِ وَهُوَ بِقَدْرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُحِيطٌ بِالْعَالَمِ إِحَاطَةً قِشْرَةَ الْبَيْضَةِ بِالْبَيْضَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُمَاسٌّ لِلْعَرْشِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ وَيُحَازِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَمَسَّ وَيُمَسَّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَنْزِلُ عَنِ الْعَرْشِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حَقِيقَةً وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَخْلُو الْعَرْشَ مِنْهُ، بَلْ زَعَمَ وَلِيدُ السَّعِيدَانِ الْوَهَّابِيُّ الْمُجَسِّمُ الْمُصَرِّحُ بِالتَّجْسِيمِ أَنَّ الْقَوْلَ بِخُلُوقِ الْعَرْشِ مِنْهُ قَوْلٌ مُعْتَبَرٌ^(١)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّفَاهَاتِ الَّتِي لَا يَتَنَازَعُ مُسْلِمَانٍ فِي مُرُوقِ قَائِلِهَا مِنَ الدِّينِ وَخُرُوجِهِ عَنِ زُمْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّ الْعَلَاءَ الْبَخَارِيَّ قَدْ حَكَى تَكْفِيرَ مَنْ نَسَبَ هَذِهِ اللَّوَاظِمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِأَنَّهَا تُفْضِي إِلَى تَجْسِيمِهِ، وَالْقَوْلَ بِتَجْسِيمِهِ كَفْرًا بِالْإِجْمَاعِ^(٢)، فَكَيْفَ يَكُونُ حَالُ مَنْ صَرَّحَ بِالتَّجْسِيمِ وَبِهَذِهِ اللَّوَاظِمِ مَعًا؟!!

ومنها: أَنَّ المَجْسَمَ قَدْ وَصَفَ الخَالِقَ بِصِفَاتِ المَخْلُوقِ حَيْثُ أَثْبَتَ لَهُ الطُّوْلَ والعَرَضَ والسَّمَكَ والتَّرْكِيبَ، وَهَذَا خِلَافُ التَّوْحِيدِ، وَقَدْ حَكَى الطَّحَاوِيُّ الإِجْمَاعَ عَلَى كُفْرِ مَنْ وَصَفَ اللّٰهَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ البَشَرِ^(٣)، وَلَا يَنْفَعُ المَجْسَمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ» كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ حَيْثُ قَالَ: «وَمَنْ أَطْلَقَ القُّعُودَ وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُرِدْ صِفَاتِ الأَجْسَامِ، قَالَ شَيْئًا لَمْ تَشْهَدْ بِهِ اللُّغَةُ فَيَكُونُ بَاطِلًا، وَهُوَ كَالْمُقَرَّرِ بِالتَّجْسِيمِ المُنْكَرِ لَهُ، فَيُؤَاخَذُ بِإِقْرَارِهِ، وَلَا يُفِيدُهُ إِنْكَارُهُ» اهـ^(٤).

(١) الموقع الرسمي لوليد بن راشد السعيدان، تحت عنوان والعياذ بالله: هل العرش يخلو من ذات الله إذا نزل، ٢٠١٦ ر.

(٢) علاء الدين البخاري، ملجمة المجسمة، (ص ٦١).

(٣) البابرّي، شرح العقيدة الطحاوية، (ص ٦٤).

(٤) تقي الدين السبكي، السيف الصقيل، (ص ٧٧)، ونقله عنه الحافظ محمد مرتضى الزبيدي، إتحاف السادة المتقين، (٢/١٠٦).

فإذا تأملت كل هذه العِللِ تَرَسَّخَ في نَفْسِكَ أَنْ تَكْفِيرَ المَجْسَمِ لَيْسَ مِنْ المَسَائِلِ التي يَجْرِي في مِثْلِهَا خِلافٌ، فَإِنَّ المَجْسَمَ لَمْ يَعْرِفْ رَبَّهُ تَعَالَى، بَلْ جَهَلَ تَوْحِيدَهُ وَأَلْحَدَ في صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، وَوَصَفَهُ بِمَعَانِي خَلْقِهِ، وَكَذَّبَ بآيَاتِ رَبِّهِ، وَحَادَ عَن عَقِيدَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ صَرَّحَ الأئِمَّةُ الأربعةُ بِتَكْفِيرِهِ؛ قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرٍ الهَيْتَمِيُّ: «وَعَلِمَ أَنَّ القَرَأِيَّ وَغَيْرَهُ حَكَوْا عَن الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ القَوْلَ بِكْفَرِ القَائِلِينَ بِالجِهَةِ وَالتَّجْسِيمِ وَهُمْ حَقِيقُونَ بِذَلِكَ» اهـ^(١)، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ مَعَهُمُ الإِمَامُ الأَشْعَرِيُّ وَأَكَابِرُ العُلَمَاءِ وَأَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ مِثْلُ هَذَا كَافِرًا لَمْ يَبْقَ عَلَى وَجهِ الأَرْضِ كَافِرٌ، وَلَوْ جَرَى الخِلافُ في تَكْفِيرِ المَجْسَمِ لَجَرَى خِلافٌ مِثْلُهُ في دَعْوَى أَنَّ اليَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ قَدْ عَرَفَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُمَا يُشِيرَانِ مَعَنَا إِلَى مَعْبُودٍ وَاحِدٍ، وَلَلَزِمَ مِنَ القَوْلِ بِصِحَّةِ إِيْمَانِهِ القَوْلُ بِإِيْمَانِ مَنْ عَبَدَ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَوْ الحَاكِمَ العُبَيْدِيَّ، وَبِإِيْمَانِ مَنْ أَلَّهَ أَهْلَ البَيْتِ مِنَ البَاطِنِيَّةِ، وَمَنْ زَعَمَ حُلُولَ الإِلَهِ في العِبَادِ؛ مَا دَامَ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ بِلِسَانِهِمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، وَأَيُّ هِرَاءٍ فَوْقَ هَذَا؟!!

وَلَكَّ أَنْ تَعَجَبَ مَا شِئْتَ مِنْ مُتَعَالِمٍ مُتَخَيِّطٍ حَسِبَ أَنَّ لَهُ مِنَ العِلْمِ نَصِيبًا وَلَيْسَ كَمَا حَسِبَ، يَقُولُ: إِنَّ المَجْسَمَ لَا يَكْفُرُ لِأَنَّ شُبْهَتَهُ ظَاهِرُ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ، فَلَيْتَ شِعْرِي مَاذَا يَقُولُ هَذَا الجَاهِلُ في الحُلُولِ الذي شُبْهَتُهُ ظَاهِرُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(٢) [سورة الحديد/٤] أَوْ حَدِيثِ الوَلِيِّ^(٣): «فَإِذَا أَحَبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الذي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الذي يُبْصِرُ بِهِ

(١) ابن حجر الهيتمي، المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، (ص ١٤٤).

(٢) وليس معنى الآية الحلول، وإنما معناها أن الله تعالى عالم بنا مطلع علينا.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الرقاق: باب التواضع.

ويده التي يَبْطِشُ بها ورجله التي يمشي بها»^(١) وما أشبه ذلك، وماذا يقول في التَّنَاسُخِي الذي شبهته ظاهر قول الله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [سورة الانفطار/ ٨]، وما أشبه ذلك، وفي مَنْ يقول: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْسَى لظَاهِرِ قولِ اللَّهِ تعالى: ﴿سَوُّوا اللَّهَ فَنَسِيهِمْ﴾ [سورة التوبة/ ٦٧]، أو قال: إِنَّهُ يَلْحَقُهُ الْأَذَى لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية [سورة الأحزاب/ ٥٧]، وفي مَنْ كانت مقالته كمقالتهم مِنَ الَّذِينَ أَجْمَعَتْ كَلِمَةَ الْأُمَّةِ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ وكانت شُبُهَتُهُمْ ظواهر الآياتِ أو الأخبارِ.

وأما قول مَنْ قال: «إِنَّ الْمَجْسِمَ لَا يُحَكِّمُ بِتَكْفِيرِهِ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ مَذْهَبٌ، أَمَا عَلَى الْأَصَحِّ وَهُوَ أَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ فَلَا يُحَكِّمُ بِتَكْفِيرِهِ»، فهو غَلَطٌ قَبِيحٌ وَجْهٌ سَحِيحٌ فِي تَنْزِيلِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ. وذلك لأمرين:

أولُهُما: أَنَّ كُفَرَ الْمَجْسِمِ لَيْسَ لِلْإِزْمِ قَوْلُهُ فَحَسْبُ، بَلْ لِنَفْسِ قَوْلِهِ بِالتَّجْسِيمِ، أَيْضًا: فَإِنَّهُ شَتَمَ لِلْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ وَالْحَادِ فِي صِفَاتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَنِسْبَةُ الْجِسْمِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَفْرٌ صَرِيحٌ.

وثانِيهِما: أَنَّ اللَّازِمَ إِنَّمَا لَا يَكُونُ مَذْهَبًا إِذَا كَانَ لَزِيمًا حَقِيًّا، أَمَا إِذَا كَانَ لَزِيمًا بَيْنًا فَلَا نِزَاعَ بِأَنَّهُ يَكُونُ مَذْهَبًا، كَمَا حَكَاهُ الْعَلَاءُ الْبَخَارِيُّ^(٢) وَجَمَعَ كَثِيرٌ غَيْرُهُ، أَفَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا أَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْعَدَدَ أَرْبَعَةٌ وَلَكِنْ لَا أَلْتَزِمُ أَنَّهُ زَوْجٌ، أَوْ قَالَ: أَنَا أَقُولُ: إِنَّ الشَّمْسَ طَالَعَةٌ وَلَا أَلْتَزِمُ وَجُودَ النَّهَارِ، أَمَا كُنْتُ تُلْزِمُهُ بِلِازِمِ مَذْهَبِهِ وَلَا تَقْبَلُ مِنْهُ عَدَمَ التَّزَامِهِ؟ أَوْ تَتَّهَمُهُ بِعَقْلِهِ وَتَتَأَمَّلُ هَلْ تُكَلِّمُ عَاقِلًا أَمْ مَجْنُونًا^(٣)؟! فَكَذَلِكَ الْمَجْسِمُ الَّذِي يَقُولُ: «أَنَا أُثْبِتُ لَهُ حَقِيقَةَ

(١) وليس معنى الحديث الحلول، وإنما معناه أن الولي يحفظ الله سمعه وبصره ويده ورجله عن أن تنغمس في المحرمات.

(٢) علاء الدين البخاري، ملجمة المجسمة، (ص ٥٩).

(٣) قال علاء الدين البخاري: «فهذا التابع للأمرة الجائر التخلف عنها لفقد =

التجسيم ولا ألزَمُ النَوَاقِصَ اللَّازِمَةَ للجسم المركب ذي الأبعاضِ»، فَإِنَّهُ يُلْزَمُ بها وَيُقْضَى عليه بمفارقة الجماعة، وإيضاح كَوْنِ اللازمِ في كلامِ الجسمِ قريبا، أَنَّ الجسمَ حقيقتهُ: المركَّبُ؛ بحيثُ يكونُ له طُولٌ وَعَرْضٌ وَسَمَكٌ كما قرَّرناه غيرَ مرةٍ في هذا الكتاب، فَمَنْ أطلقَ الجسمَ على الله عَزَّ وَجَلَّ لَزِمَهُ مِنْ نفسِ قوله نسبةُ الحَدِّ والتَّبَعُضِ والتَّجْزُؤِ إلى الله تعالى لُزُومًا بَيِّنًا واطحًا لا وسائطَ فيه ولا يخفى على أحدٍ، إذ لا يكونُ الجسمُ إِلَّا مُتَّصِفًا بتلك الأوصافِ، والحَدِّ والتَّبَعُضِ والتَّجْزُؤِ علاماتُ النِّقْصِ والاحتياجِ، فتكونُ نسبتُها إلى البارئِ كَفْرًا به فافهَمُ ذلكَ واعقِلُهُ.

فوضح أَنَّهُ لا يجوزُ التَّشْنِيعُ على مُكْفِرِ المَشْبَهَةِ والمجسِّمِ المِصرِّحِ - إذ هما سَيِّانٍ - لَأَنَّ هذا يرجعُ تشنيعًا على أُمَّةِ الأُمَّةِ ومُجْتَهِدِهَا وهو مردودٌ ساقطٌ، وهل يجوزُ أَنْ يُدَمَّ مذهبُ ذهبٍ إليه الأئمةُ الأربعةُ والأشعريُّ والماتريديُّ وانعقدَ عليه الإجماعُ الذي صرَّحَ به العلماءُ مِنْ أيامِ الطحاويِّ الناطقِ على لسانِ السلفِ إلى يومنا هذا؟! وكَمَ هو مُسْتَبَشَعٌ مُسْتَهْجَنٌ أَنْ يزعَمَ شخصٌ مِنْ رَأْسِ اللسانِ بَأَنَّ هذا إجماعٌ سكوتيٌّ، فَإِنَّهُ لا علاقةَ للإجماعِ السُّكُوتِيِّ

= شرط أو وجود مانع هو الذي يسمونه: لازم المذهب، ويقولون: لازم المذهب لا يلزم أن يكون مذهباً، بناء على جواز التخلف، لا اللوازم العقلية التي بينها وبين ملزوماتها رابطة عقلية تقتضي امتناع انفكاكها عن ملزوماتها كالجسمية للمتحمِّزِ وذو الجهة، ووجود الشمس لطلوع النهار، فالاعتراف بهذه الملزومات اعتراف بلوازمها قطعاً»، وقال: «ولا يصدر إطلاق لازم المذهب على اللوازم العقلية إلا ممن هو أجهل الناس بالقواعد العلمية، فلو قال جاهل: لا يلزم من اعترافي بطلوع الشمس الاعتراف بوجود النهار، ولا من اعترافي بأن هذا العدد أربعة الاعتراف بأنه زوج، لأن وجود النهار لازم لطلوع الشمس، والزوجية لازمة للأربعة، ولازم المذهب لا يلزم أن يكون مذهباً لكان ضحكةً للناظرين، ولذلك لو قال جاهل: لا يلزمني من إثبات الحيز والجهة لله تعالى القول بأنه جسم، لأن الجسمية لازمة للمتحمِّزِ ولذي الجهة ولازم المذهب لا يلزم أن يكون مذهباً لكان هزأةً للساخرين». ملجمة المجسمة (ص ٦٠-٦١-٦٢).

بمثل هذا الأمر، يَعْرِفُ هذا مَنْ له أدنى إمامٍ مع نوعٍ فهمٍ بأصولِ الفقه،
وكم هو ساقطٌ أن يزعمَ زاعمٌ أن هذا الإجماعَ منقوضٌ، وكيف يُنتَقَضُ قولُ
المجتهدينَ وإجماعَ الأصوليينَ بعد انعقادِهِ؟! فَإِنَّهُ لا يجوزُ ذلكَ ولو من
مُجتهدٍ كما هو معروفٌ، فكيف إذا كانَ بخلافِ مِمَّنْ ليسَ مُجتهدًا بل وليس
منَ فرسانِ ميادينِ أصولِ الدينِ وإنما قُصارَى أمرِهِ أن ينقلَ ماذا قالَ النَّوويُّ
وماذا قالَ الرَّافعيُّ، فكيف إذا كانَ مِمَّنْ قُصارَى أمرِهِ نقلُ ما قالَ ابنُ حجرٍ أو
الرمليُّ أو نحوهما، هذا وقد صرَّحوا بأنَّ المقلِّدَ إذا خالفَ قولَهُ قولَ إمامِهِ كانَ
قولُهُ ساقطًا، فكيف إذا خالفَ إجماعًا نقلَهُ الثقاتُ المعتبرونَ، فَمَنْ زعمَ أنَّه
شافعيُّ أو حنفيُّ أو حنبليُّ أو مالكيُّ أو أشعريُّ أو ماتريديُّ وادَّعى مع هذا أنَّ
المعتقِدَ للجسميةِ في حَقِّ اللَّهِ تعالى عارفٌ برَبِّهِ فقد فارقَ قولَ إمامِهِ وقولَ
السلفِ قاطبةً وبابنِهِ وعارضَهُ وناقضَهُ، وليس لانتسابِهِ مع ذلكَ إلى مذهبِ
هذا الإمامِ أو ذاكِ حقيقةً، وإنما هو محضٌ تمويهٍ وتدليسٍ، وتمسُّكُهُ بخلافِ
بعضِ المتأخِّرينَ بعد انعقادِ الإجماعِ لا عبرةَ به لا سيَّما وقد قدَّمتنا أنَّ العقائدَ
لا تؤخذُ تقليدًا.

فَصْلٌ

فِي أَنَّ التَّقْلِيدَ فِي الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ لَا عُذْرَ فِيهِ لِلْمُقَلِّدِ

إِنَّ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِيمَانِ عَدَمَ جَوَازِ التَّقْلِيدِ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَهُوَ فِيهَا مَمْنُوعٌ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ اتِّبَاعِ الدَّلِيلِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْأَيْمَةُ تَبَعًا لِمَا بَيَّنَّهُ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيَّنَّتْهُ سُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ وَأَكَّدَ ذَلِكَ عُلَمَاءُ أُمَّتِهِ، فَأَمَّا الْكِتَابُ فَقَدْ عَابَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمُشْرِكِينَ تَقْلِيدَ آبَائِهِمْ بِلَا دَلِيلٍ وَلَا حُجَّةٍ فَقَالَ ذَمًّا لَهُمْ مُخْبِرًا عَنْ قَوْلِهِمْ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٧٤)، وَقَالَ فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ فِي ذَمِّهِمْ أَيْضًا: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَنِيدِينَ﴾ (٥٣)، وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزُّحُرْفِ إِخْبَارًا عَنْ قَوْلِ أَمْثَالِهِمْ: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾، فَذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ قَلَّدَ آبَاءَهُ فِي الْاِعْتِقَادِ مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ إِلَى دَلِيلٍ وَبِرْهَانٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَبْحَانَهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالنَّمْلِ وَالْقَصَصِ مُتَّحِدِيًا الْكُفَّارَ وَمُبَيِّنًا مَنَاطَ الْحُجَّةِ: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾، فَأَظْهَرَ سَبْحَانَهُ أَنَّ الدَّعْوَى بِلَا دَلِيلٍ لَا تُقْبَلُ وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا، كَيْفَ وَعَارَاءُ الرِّجَالِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ عُرْضَةً لِلْخَطِإِ وَالصَّوَابِ كَمَا ثَبَّتَ مَرْفُوعًا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ يُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُدْعُ غَيْرَ نَبِيِّ اللَّهِ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (١).

ثُمَّ الْعَقَائِدُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْقَطْعِ وَالْيَقِينِ وَهُوَ لَا يَتَحَصَّلُ بِتَقْلِيدٍ مَنْ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «كُنَّا رَادًّا وَمَرْدُودًا عَلَيْهِ» أَي كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ يُخْطِئُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَكُلُّ مِمَّنَا يَقَعُ فِي الْخَطِإِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا عِنْدئذٍ غَيْرُنَا، قَالَ: «إِلَّا صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ» وَأَشَارَ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَهـ

(١) الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، (٣٩٩/١١)، حَدِيثُ (١١٩٤١).

أي أما صاحبُ هذا القبرِ عليه الصلاة والسلامُ فلا يُخطئُ، وقد أرادَ الإمامُ مالكٌ بهذا مَنْ كَانَ فِي طَبَقَتِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَكَيْفَ الَّذِينَ هُمْ دُونَهُمْ، وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ غَيْرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا بَدَّ أَنْ يَغْلَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَيُؤْخَذُ بِبَعْضِ مَا يَقُولُهُ وَلَا يُؤْخَذُ بِبَعْضٍ آخَرَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ «إِنَّهُ اجْتَهَدَ أَنْ لَا يَكُونَ فِي كِتَابِهِ خَطَأٌ لَكِنهَا لَا تَخْلُو مِنْهُ»^(١)، أَي لِأَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَنَحْوِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَالِمَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ لَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا بَلْ لَوْ كَانَ صَحَابِيًّا مُجْتَهِدًا فَهُوَ لَيْسَ مَعْصُومًا، وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ: «إِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ عِنْدَ انْفِرَادِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي الدِّينِ»^(٢)، هَذَا مَعَ عَدَالَتِهِمْ، وَقَدْ أَخْطَأَ سَيِّدُنَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَدَّتْ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَاعْتَرَفَ بِخَطِيئَتِهِ، رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ^(٣) وَالطُّحَاوِيُّ^(٤) وَالْبَيْهَقِيُّ^(٥) وَغَيْرُهُمْ، فَلَا يَنْبَغِي أَخْذُ أَقْوَالِ الْمَشَايخِ كَأَنَّهَا أَقْوَالُ مُنْزَلَةٌ، لِأَنَّ أَحَدَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِي أَعْلَى طَبَقَاتِ الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُخْطِئَ لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَمِنْ هُنَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ الْحَنْبَلِيُّ فِي صِفَةِ الْفَتَوَى: «قَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «أَلَا لَا يُقَلِّدَنَّ أَحَدُكُمْ دِينَهُ رَجُلًا إِنْ ءَامَنَ وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ»، وَقَالَ: «أَلَا لَا يُوَطِّنَنَّ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ إِنْ كَفَرَ النَّاسُ أَنْ يَكْفُرَ» اهـ، ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ أَحْمَدُ: «مِنْ ضَيْقِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّدَ فِي اعْتِقَادِهِ»، وَقَالَ لِرَجُلٍ: «لَا تُقَلِّدْ دِينَكَ أَحَدًا»

(١) البيهقي، مناقب الإمام الشافعي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ ر، (٣٦/٢).

(٢) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (٦٢/٨).

(٣) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت: ٢٢٧هـ)، سنن سعيد بن منصور، الهند، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢ ر، (١/١٩٥).

(٤) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ ر، (٥٧/١٣).

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ ر، (٣٨٠/٧).

وعليك بالأثر»، وقال المفضل بن زياد: «لا تُقَلِّدَ دِينَكَ الرَّجَالَ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا أَنْ يَغْلُطُوا»، ولأنَّ الأُمَّةَ أجمعت على أنَّ المكلف لا بُدَّ له من اعتقادٍ جازمٍ، والتقليد لا يفيدُهُ» اهـ^(١)، أي لا يفيدُهُ الجزم لأنَّهُ ليس دليلًا، وروى الأثر عن ابن مسعود ابن عبد البر^(٢) في جامع بيان العلم و زاد فيه: «فإنَّهُ لا أسوة في الشرِّ» اهـ^(٣)، وقال الحافظ نور الدين الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح» اهـ^(٤). ففي أصول الاعتقاد ليس ثمة إلا الأخذ بما قام الدليل القطعي على أنَّ الرسول ﷺ جاء به، لأنَّ أصول العقائد قائمة على القطع واليقين لا على الظنِّ والاجتهاد، فما وافق اعتقادَ نبيِّ الله ﷺ قُبِلَ وما ناقضه وصادمه كان مردودًا مردودًا لا مجال فيه لاجتهادٍ ولا اعتبارٍ خلافٍ، بل المجتهد المخالف فيها غيرُ معذورٍ ومقلِّدُهُ غيرُ معذورٍ كما نصَّ عليه الأشاعرة وغيرهم؛ فنصَّ

(١) أحمد بن حمدان، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، المسمَّى المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٣٩٧ هـ، (ص ٥٢).

(٢) وإنما ننقل عن ابن عبد البر استظهارًا وبيانًا لما ينقله عن أهل السنة من الحق لا نصرة له، وإلا فابن عبد البر مجسِّمٌ جهويٌّ مُشبهٌ، وقد بيَّنا حاله من كُتبه ومقالاته وحكم العلماء عليه في كتابنا «الكشف الجلي لحقيقة المشبهة ابن عبد البر وابن بطَّة والذهبي» فراجعهُ.

(٣) ابن عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ)، جامع بيان العلم وفضله، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ ر، (٢/ ٩٨٧). المجسم ولنا رسالة في الرد عليه.

(٤) أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ ر، (١/ ١٨٠).

عليه مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: الرَّازِيُّ^(١) وَإِمَامُ الْحَرَمِينِ^(٢) وَالخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(٣) وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ^(٤) فِي كَثِيرٍ غَيْرِهِمْ، وَمِنَ الْحَنْفِيَّةِ: ابْنُ السَّاعَاتِيِّ^(٥)، وَالْكَورَانِيُّ شَيْخُ السُّلْطَانِ مُحَمَّدٍ الْفَاتِحِ^(٦)، وَمُحَمَّدُ الْخَادِمِيُّ^(٧) وَغَيْرُهُمْ، وَمِنَ الْحَنْبَلِيَّةِ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ عَقِيلٍ^(٨) وَالْكَلُودَانِيُّ^(٩) وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ، وَمِنَ الْمَالِكِيَّةِ: الْقَاضِي

(١) فخر الدين الرازي، المحصول، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٧ر، (٢٧/٦).

(٢) إمام الحرمين الجويني، التلخيص في أصول الفقه، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦ر، (٣/٤٢٧ وما بعدها).

(٣) الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ، (٢/١٢٨).

(٤) أبو إسحاق الشيرازي، اللمع، (ص ١٢٥)، والتبصرة في أصول الفقه، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ، (ص ٤٠١-٤٠٢).

(٥) مظفر الدين أحمد بن علي المعروف بابن الساعاتي، بديع النظام (أو: نهاية الوصول إلى علم الأصول)، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥ر، (٢/٦٧٩-٦٨٠).

(٦) شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني، الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨ر، (٤/١٤١، ١٦٥ وما بعدها).

(٧) أبو سعيد محمد بن مصطفى الخادمي، البريقة المحمودية في شرح الطريقة المحمدية لمحمد بن بدير علي المعروف ببركلي (بركوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٩ر، (١/٣٤٣)، وغيره من المواضع.

(٨) أبو الوفاء علي بن عجيل بن محمد بن عجيل البغدادي الظفري (ت: ٥١٣هـ)، الواضح في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩ر، (٥/٢٣٧-٢٣٨).

(٩) محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوداني الحنبلي (ت: ٥١٠هـ)، التمهيد في أصول الفقه، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥ر، (٤/٣٩٥ وما بعدها).

عبد الوهّاب^(١) وابن العربيّ المعافريّ^(٢) والقرطبيّ^(٣) وابن عرفة^(٤) في آخريّن، وقال ابن عطية الأندلسيّ المالكيّ في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أُولُو كَأَن ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [سورة البقرة/١٧٠]: «قُوَّةُ أَلْفَاظِ هَذِهِ الْآيَةِ تُعْطِي إِبْطَالَ التَّقْلِيدِ وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةَ عَلَى إِبْطَالِهِ فِي الْعُقَايِدِ» اهـ^(٥)، ونقل عنه أبو حيان الإجماع في البحر وأقرّه^(٦)، ومثله نقل الإجماع على إبطاله في العقائد النوويّ رحمه الله فقال في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة عبّيد الله العنبري: «ومن غرائبِه أَنَّهُ يُجَوِّزُ التَّقْلِيدَ فِي الْعُقَايِدِ وَالْعُقَلِيَّاتِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْعُلَمَاءَ كَافَّةً» اهـ^(٧)، ونقل الأرمويّ في نهاية الوصول إجماع السلف عليه^(٨)، وهو مقتضى عبارة السبكيّ في شرح المنهاج الأصولي^(٩)، وقال الأمدّيّ في الإحكام «إنّه لم يُخالَف في هذه المسألة

(١) القاضي عبد الوهّاب المالكي، المعونة على مذهب عالم المدينة، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، (٤٦/١)، وغيره.

(٢) أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣ر، (٢/٢٢٤)، وغيره.

(٣) تفسير القرطبي، (٢/٢١١-٢١٣).

(٤) أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الوزغميّ (ت: ٨٠٣هـ)، تفسير ابن عرفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨ر، (١/١٣٥-١٣٦)، (٢/٢٦٦).

(٥) ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (ت: ٥٤٢هـ)، تفسير ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٤٢هـ، (١/٢٣٨).

(٦) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، (٢/١٠٣).

(٧) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (١/٣١١).

(٨) صفي الدين الأرموي الهندي، نهاية الوصول في دراية الأصول، المكتبة التجارية بمكة المكرمة، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦ر، (٨/٣٨٤٢).

(٩) تقي الدين السبكي وولده تاج الدين، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب =

إلا عبیدُ اللّٰهِ العنبريُّ والحشويّةُ» اهـ^(١)، وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ المَقْدِسِيّ (ت: ٦٢٠ هـ) فِي رَوْضَةِ النَّاطِرِ: «وَزَعَمَ الجَاحِظُ أَنَّ مُخَالَفَ مِلَّةِ الإِسْلَامِ إِذَا نَظَرَ فَعَجَزَ عَنِ دَرَكِ الحَقِّ فَهُوَ مَعْدُورٌ غَيْرُ عَائِمٍ، وَقَالَ عُبَيْدُ اللّٰهِ بِنُ الحَسَنِ العَنبَرِيّ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مَصِيبٌ فِي الأَصُولِ وَالفُرُوعِ جَمِيعًا، وَهذِهِ كُلهَا أَقَاوِيلُ بَاطِلَةٌ، أَمَّا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الجَاحِظُ فَبَاطِلٌ يَقِينًا وَكُفْرٌ بِاللّٰهِ تَعَالَى وَرَدٌّ عَلَيْهِ وَعَلَى رَسُولِهِ ﷺ» اهـ^(٢).

ولابن الجوزي الحنبلي في تلبيس إبليس كلاماً رائعاً فإنه قال: «دخل إبليس على هذه الأمة في عقائدها من طريقين؛ أحدهما: التقليد للأبائ والأسلاف، والثاني: الخوض فيما لا يدرك غوره ويعجز الخائض عن الوصول إلى عمقه، فأوقع أصحاب هذا القسم في فنون من التخليط، فأما الطريق الأول فإن إبليس زين للمقلدين أن الأدلة قد تشبهه، والصواب قد يخفى، والتقليد سليم، وقد ضل في هذا الطريق خلق كثير وبه هلاك عامة الناس، فإن اليهود والنصارى قلدوا آباءهم وعلماهم وكذلك أهل الجاهلية، واعلم أن العلة التي بها مدحوا التقليد بها يذم لأنه إذا كانت الأدلة تشبهه والصواب يخفى وجب هجر التقليد لئلا يوقع في ضلال، وقد ذم الله سبحانه وتعالى الواقفين مع تقليد آباؤهم وأسلافهم فقال عز وجل: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ قُلْ أُولُو حِجَّتِكُمْ بَأْهَدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [سورة الزخرف/ ٢٣-٢٤]، المعنى: أتتبعونهم^(٣)، وقد قال عز وجل: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَاؤُا بآبَاءِهِمْ ضَالِّينَ فَهُمْ عَلَىٰ آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [سورة الصافات/ ٦٩-٧٠]، قال المصنف:

= العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥، (٣/٢٥٧).

(١) الأمدى، الإحكام في أصول الأحكام، (٤/٢٢٣).

(٢) موفق الدين عبد الله بن أحمد، ابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧، (ص ٣٢٥-٣٢٦).

(٣) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨، (٤/٤٠٨)، ونقله عنه البغوي في تفسيره وغيره.

اعلم أن المقلد على غير ثقة فيما قلّد فيه، وفي التقليد إبطال منفعة العقل، لأنه خلق للتأمل والتدبر، وقبيح بمن أُعطي شمعةً يستضيء بها أن يُطفئها ويمشي في الظلمة، واعلم أن عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم الشخص فيتبعون قوله من غير تدبرٍ لما قال، وهذا عين الضلال لأن النظر ينبغي أن يكون إلى القول لا إلى القائل كما قال عليّ رضي الله عنه للحارث بن حوط وقد قال له: «أتظن أنا نظن أن طلحة والزبير كانا على باطل» فقال له: «يا حارث إنّه ملبوس عليك، إن الحق لا يُعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله»، وكان أحمد بن حنبل يقول: «من ضيق علم الرجل أن يُقلد في اعتقاده رجلاً»، ولهذا أخذ أحمد بن حنبل بقول زيد في الجد وترك قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فإن قال قائل: فالعوام لا يعرفون الدليل فكيف لا يقلدون؟ فالجواب: أن دليل الاعتقاد ظاهر على ما أشرنا إليه في ذكر الدهريّة، ومثل ذلك لا يخفى على عاقل^(١).

ثم إذا كان لا يسوغ مخالفة الكتاب والإجماع لمجتهد فماذا يُقال إذا دعا داع إلى تقليد مقلد خالف مذهب المجتهدين من السلف في مسألة من أصول العقائد العمدة فيها الدليل لا التقليد كما في كفر المجسم؟!

وإننا نحتكم في ما نقرّه إلى الكتاب والسنة والإجماع وأقوال أئمة السلف لا إلى من تآوت بأفكار المناطقة والفلاسفة، ونسير على هدي قول الله تعالى في سورة النساء: ﴿فَإِنْ نَنْزَعُكُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، ونحن بحمد الله نؤمن بالله واليوم الآخر، فنرجع في ما نقول إلى الكتاب والسنة والإجماع، ونستظهر بأدلة عقلية وبكلام الأئمة ليظهر من يتمسك بدلالة نصوص الشريعة ومن غاية أمره: قال زيد وقال عمرو ممن لم يعصمه الله ولم يحفظه من الخطأ والزلل، والموفق لله.

(١) ابن الجوزي، تليس إبليس، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١، (ص ٧٤).

فصل^{٢٦}

في إبطال تمسك المخالف بقضية لازم المذهب لترك تكفير المجسم

تنبيه مهم قبل بيان المسألة: ليعلم أن المجسم كافر لأنه مجسم وهذا وحده كافٍ للحكم عليه بالتكفير فكفره لدلالة المطابقة لا لمجرد اللزوم، وزيادة على ذلك يكفر أيضًا بدلالة اللزوم ولهذا بيّنا مسألة اللزوم هنا.

وينبغي ابتداء معرفة معنى اللزوم البيّن وهو كما قال الرجرجي الشوشاوي في رفع النقاب ونصّه: «اللزوم البيّن أي القريب للفهم، وهو اللزوم الذي لا يحصل ملزومه في الذهن إلا وهو حاصل معه»^(١).

والمراد بالمذهب في «اللزوم المذهب» هنا القول، أي إنك إذا قلت قولاً فهذا مذهبك، وإذا لزم من هذا المذهب قول آخر فهل نلزمك به ونقول هو قول لك أو نقول بما أنك لم تصرّح به فهو ليس بقول لك وإن كان يلزم من قولك أن تقوله؟ فمن قال بالأول يقول هنا «اللزوم المذهب مذهب» ومن قال بالثاني يقول هنا «اللزوم المذهب ليس بمذهب».

وليس لمن يطلق القول بترك تكفير المجسم متمسك بقول من قال من العلماء: «اللزوم المذهب ليس بمذهب»؛ إذ هذا خاص باللزوم الخفي، دون الظاهر الجليّ البيّن، فأما اللزوم البيّن فمذهب لقاتله بلا خلاف.

قال الشيخ علاء الدين البخاري (ت ٨٤١هـ) في ملجمة المجسم ما نصّه: «فهذا التابع للأمانة الجائز التخلّف عنها لفقد شرط أو وجود مانع

(١) الحسين بن علي بن طلحة الرجرجي الشوشاوي، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، مكتبة الرشد، ط. ١، (٢١٦/١).

هو الذي يسمونه لازم المذهب، ويقولون: لازم المذهب لا يلزم أن يكون مذهباً، بناءً على جواز التخلف، لا اللوازم العقلية التي بينها وبين ملزوماتها رابطة عقلية تقتضي امتناع انفكاكها عن ملزوماتها، كالجسمية للمتحيّر وذوي الجهة، ووجود النهار لطلوع الشمس، والزوجية للأربعة، فالاعتراف بهذه الملزومات اعتراف بلوازمها قطعاً، وإلا يلزم القول بجواز الانفكاك الممتنع. فإذا يكون القول بأن الله متمكّن على العرش متحيّر فيه، وأنه في جهة فوق، قولاً بأنه جسم؛ لأن الجسمية من اللوازم العقلية للمتحيّر ولذوي الجهة، ومن قال بأن الله جسم فهو كافر إجماعاً، ولهذا قال إمام الحرمين في الإرشاد: «إثبات الجهة لله كفر صراح». ولا يصدر إطلاق لازم المذهب على اللوازم العقلية إلا ممن هو أجهل الناس بالقواعد العلمية، فلو قال جاهل: «لا يلزم من اعترافي بطلوع الشمس الاعتراف بوجود النهار، ولا من اعترافي بأن هذا العدد أربعة الاعتراف بأنه زوج؛ لأن وجود النهار لازم لطلوع الشمس، والزوجية لازمة للأربعة، ولازم المذهب لا يلزم أن يكون مذهباً» لكان ضحكة للناظرين. لذلك لو قال جاهل: «لا يلزمني من إثبات الحيّز والجهة لله تعالى القول بأنه جسم؛ لأن الجسمية لازمة للمتحيّر ولذوي الجهة، ولازم المذهب لا يلزم أن يكون مذهباً» لكان هزأة للساخرين»^(١) اهـ.

فالقول بأن الله جسم هو صريح في نسبة التركيب والتأليف إلى ذات الله، ونقص في حقه تعالى، وذمّ وشمّ له سبحانه، وقد تقدّم أنه جاء في الحديث القدسي الذي رواه البخاري وغيره: «وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ لِي وَكَذَلِكَ» اهـ. قال الحافظ ابن حجر في شرحه على صحيح البخاري: «إنما سماه شتماً لما فيه من التنقيص» اهـ، وقال أيضاً: «ويؤخذ منه أن من نسب غيره إلى أمر لا يليق به يطلق عليه أنه شتمه» اهـ. ومما يناسب ذكره هنا استدلال سيدنا إبراهيم عليه السلام على حدوث الكواكب فقال لهم أولاً ﴿لَا أَحِبُّ الْأَفْلَاحَ﴾ ثم

(١) علاء الدين البخاري، ملجمة المجسمة، (ص ٦١).

قَالَ لَهُمْ ﴿هَذَا أَكْبَرُ﴾ فَاعْتَبَرَ سَيِّدُنَا إِبْرَاهِيمُ دَلَالََةَ التَّغْيِيرِ وَدَلَالََةَ الْحُجْمِيَّةِ كَافِيَةً لِبَيَانِ فَسَادِ اعْتِقَادِهِمْ وَعَدَمِ اسْتِحْقَاقِ مَعْبُودَاتِهِمْ لِلإِلَهِيَّةِ وَالْعِبَادَةِ وَاعْتَبَرَ ذَلِكَ كَافِيًا فِي بَيَانِ كُفْرِهِمْ وَشُرْكِهِمْ وَلَمْ يَنْظُرْ فِي التَّزَامِهِمْ لِحُدُوثِهَا فَلِذَا صَرَخَ بِكُفْرِهِمْ قَائِلًا لَهُمْ ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

فَلَا دَخَلَ إِذَا هُنَا أَيُّ فِي إِثْبَاتِ نِسْبَةِ الْجِسْمِ لِلَّهِ تَعَالَى، لِقَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: «لِأَزْمِ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ»؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْجِسْمِ عَلَى التَّرْكِيبِ بِالمَطَابَقَةِ لَا بِاللُّزُومِ، ثُمَّ فِي هَذَا دَلَالََةُ بَيِّنَةٍ عَلَى النِّقْصِ وَالْحَاجَةِ، وَلا زَمَ الْمَذْهَبِ إِذَا كَانَ بَيِّنًا فَهُوَ عِنْدَئِذٍ مَذْهَبٌ كَمَا ذَكَرَهُ مَنْ لَا يُحْصِي مَنْ الْأُصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ كَالْقَرَفَائِيِّ وَالْمِيلِيِّ وَعَلِيشِ وَالِدَسُوقِيِّ وَالصَّوَائِيَّ وَالْخُرَشِيِّ وَحَسَنِ الْعَطَّارِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا سَيُظْهِرُ لَكَ.

وَقَالَ الْقَرَفَائِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي الْفُرُوقِ وَمَفْتِي الْمَالِكِيَّةِ بِمَكَّةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَسِينِ (ت ١٣٧٦ هـ) فِي تَهْذِيبِ الْفُرُوقِ: «وَالْأَزْمُ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ إِذَا لَمْ يَكُنِ اللَّزُومَ بَيْنَنَا» اهـ^(١).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِيلِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي الْحَسَامِ السَّمَهْرِيِّ لِقَطْعِ جَيْدِ الْكَاذِبِ الْمَفْتَرِيِّ فِيْمَا نَسَبَهُ لِلْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ: «وَيَلْزَمُ مِنْهَا [أَيُّ مِنْ إِثْبَاتِ الْجَهَةِ] لَزُومًا بَيِّنًا الْحُدُوثُ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدِيمٌ لَيْسَ بِحَادِثٍ وَلَا يَسْتَقَرُّ وَلَا يَحُلُّ فِي الْعَرْشِ الْحَادِثِ وَلَا مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ» اهـ. وَقَالَ فِي رَدِّهِ عَلَى الْمَجْسَمَةِ وَالْجَهْوِيَّةِ: «وَاتَّضَحَّ لَكَ أَنََّّهُمُ الدَّهْرِيَّةُ، وَأَنََّّهُمْ مِنَ الْقَسَمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَعْطَلِينَ، وَأَنََّّهُمْ هُمُ الَّذِينَ نَفَوْا الْإِلَهَ الْحَقَّ بِالْكَلْبِيَّةِ. وَالْعَجَبُ أَنََّّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنََّّهُمْ يَفْرُونَ مِنَ التَّعْطِيلِ، وَقَدْ اتَّضَحَّ لَكَ أَنَّ كُفْرَهُمْ قَدْ نَشَأَ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ، وَجَمَعُوا بَيْنَ ذَلِكَ وَالتَّعْطِيلِ، فَلِزَمَهُمُ الْحُدُوثُ لَزُومًا بَيِّنًا يُعَدُّ مَذْهَبًا، وَمَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِاللَّازِمِ الْبَيِّنِ فَهُوَ جَاهِلٌ خَسِيسٌ» اهـ. وَقَالَ: «وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا اعْتَقَدَهُ هَؤُلَاءِ

(١) الْقَرَفَائِيُّ، الْفُرُوقُ، (١/١٤٧). مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَسِينِ، تَهْذِيبِ الْفُرُوقِ، (١/١٤٧).

الضالِّونَ في الاستواءِ على العرشِ بمعنى الاستقرارِ، مستلزمٌ للحدوثِ لما فيه من الانتقالِ والاحتياجِ إلى العرشِ، والإلهُ لا يكونُ إلا قائمًا بنفسه غنيًّا عمَّا سواه، فقد اتَّضحَ لك أنَّ كلَّ مَنْ اعتقدَ ذلكَ لم يوجِّدْ مولاةً وأنه اتَّخذَ إلهه هواءً» اهـ.

قال الشيخُ مُلاً عليَّ القاري الحنفيُّ (ت: ١٠١٤هـ) في المرقاة بعد ذكْرِ حديثِ النزولِ وأنَّ أهلَ السُّنَّةِ بينَ مُفَوِّضٍ ومُؤَوَّلٍ ما نصَّه: «يُعَلِّمُ أَنَّ المذْهَبَيْنِ مُتَّفِقَانِ على صَرْفِ تلكَ الظواهرِ كالمجيءِ والصُّورَةِ والشخصِ والرَّجْلِ والقَدَمِ واليَدِ والوجهِ والغضبِ والرحمة^(١) والاستواءِ على العرشِ والكُونِ في السماءِ وغيرِ ذلكَ مما يُفهِمُهُ ظاهِرُها، لما يُلْزَمُ عليه مِنْ مُحَالَاتٍ قَطْعِيَّةِ البُطْلانِ تَسْتَلْزِمُ أَشْيَاءَ يُحَكِّمُ بِكُفْرِها بالإجماعِ» اهـ^(٢).

وقال إمام الجامع الأزهر الشيخ منصور الطُّوخي (ت ١٠٩٠هـ) في حاشيته على شرح اللقائِي الصغير على الجوهرة في الكلام على قول بعض المصنِّفين: «بعدم التكفير باللازم»: «أجيب بأنَّ محلَّ ذلكَ ما لم يكن بيِّنًا فإنه حينئذٍ كالْمذهبِ^(٣)» اهـ^(٤).

قال الشيخُ محمدُ عبدُ العظيمِ الزرقانيُّ (ت: ١٣٦٧هـ) في كتابِ مناهلِ العرفانِ: «ولا أدري كيف تَنفي اللوازمَ مع فرضها لوازم؟! هذا خُلْفٌ، ولكن القَوْلُ ليسوا أهلَ مَنْطِقٍ، والمتتَبِعُ لكلامهم يَجِدُ فيه العباراتِ الصريحةَ في

(١) بمعنى ما في المخلوقِ مِنَ التَّأثيرِ والانفعالِ وِرْقَةَ القلبِ وغيرِ ذلكَ، فهذا مستحيلٌ على الله.

(٢) ملا علي القاري الحنفي، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، (٣/ ٩٢٤).

(٣) أي إن كان بيِّنًا فهو له مذهب.

(٤) منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطُّوخي، حاشيته على الشرح الصغير للناظم على الجوهرة، دار البصائر، القاهرة، (١/ ٤١٥).

إثبات الجهة لله تعالى، وقد كَفَّرَ العراقي وغيره مُثَبِّتَ الجهة لله تعالى وهو واضحٌ لأنَّ معتقدَ الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقدَ التحيزَ والجسميةَ ولا يتأتَّى غيرُ هذا، فإن سمعتَ منهم سوى ذلك فهو قولٌ متناقضٌ وكلامُهُم لا معنى له» اهـ^(١)، ولا حظوا قوله: «وهو واضحٌ» لتعلموا أنه وجدَ اللازمَ بيننا واضحًا فحكمَ عليهم بالكفرِ.

وقال في معرضِ كلامه عن المتشابهات: «ولا ريبَ أن حقائقها تستلزمُ الحدودَ وأعراضَ الحدودِ كالجسميةَ والتجزؤَ والحركةَ والانتقالَ، لكنَّهُم بعدَ أن يُثَبِّتُوا تلكَ المتشابهاتِ على حقائقها ينفونَ هذه اللوازمَ معَ أنَّ القولَ بثبوتِ الملزوماتِ ونفيِ لوازمِها تناقضٌ لا يرضاهُ لنفسه عاقلٌ فضلًا عن طالبٍ أو عالمٍ، فقولُهُم في مسألةِ الاستواءِ الآنفَةِ: «إنَّ الاستواءَ باقٍ على حقيقته» يفيدُ أنه الجلوسُ المعروفُ المستلزمُ للجسميةَ والتحيزَ، وقولُهُم بعدَ ذلك: «ليسَ هذا الاستواءُ على ما نعرفُ» يفيدُ أنه ليسَ الجلوسُ المعروفُ المستلزمُ للجسميةَ والتحيزَ، فكأنَّهُم يقولونَ: «إنه مستوٍ غيرُ مستوٍ» و«مستقرٌّ فوقَ العرشِ غيرُ مستقرٍّ» أو «متحيزٌ غيرُ متحيزٍ» و«جسمٌ غيرُ جسمٍ» أو «إنَّ الاستواءَ على العرشِ ليسَ هوَ الاستواءَ على العرشِ» و«الاستقرارُ فوقه ليسَ هوَ الاستقرارُ فوقه»، إلى غيرِ ذلك من الإسفافِ والتهافتِ» اهـ^(٢)، يعني أنَّ القولَ بالتجسيمِ لازمٌ بيِّنٌ لا ينفكُ عن اعتقادِ التحيزِ والمماثلةِ والعياذُ بالله، لذلكَ اعلم أخي القارئُ أنَّ وصفَ الله بالجسمِ لمن يعرفُ معنى الجسمِ كفرٌ بلا خلافٍ، ولو قال: أنا لا ألزمُ لوازمَ الجسمِ.

(١) محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥ر، (٢/٢٣٤). أثبت ذلك الزرقاني في كتابه في فصلٍ مستقلٍّ عقده للكلام على المتشابهات في القرآن الكريم، وبين حكم الزائغين عن الحق المشبهين لله بخلقه بحملهم المتشابهات على ظواهرها.

(٢) المصدر السابق، (٢/٢٣٠-٢٣١).

وقال الشيخ عليُّ العدويُّ المالكيُّ (ت: ١١٨٩ هـ) في حاشيته على شرح مختصر خليلٍ للخرشيِّ: «قوله: «إلا أن يقال: لازم المذهب ليس بمذهبٍ ظاهره ولو بيّنًا، مع أن اللازم إذا كان بيّنًا يكون كفرًا، ولا يخفى أن اللازم هنا بيّنٌ» اهـ^(١).

وقال الشيخ محمدُ الدسوقيُّ (ت: ١٢٣٠ هـ) في حاشيته على الشرح الكبير: «قوله: «بصريح»، أي: بقولٍ صريحٍ في الكفر، قوله: «أو لفظٍ يقتضيه»، أي: يقتضي الكفر أي يدلُّ عليه، سواءً كانت الدلالة التزاميةً كقوله: الله جسمٌ متحيزٌ، فإنَّ تحيزه يستلزمُ حدوته لافتقاره للحيز، والقولُ بذلك كفرٌ»، وقال أيضًا: «قوله: «ويستلزم...»، أي: وأما قولهم: «لازم المذهب ليس بمذهبٍ» فمحمولٌ على اللازم الخفيِّ» اهـ^(٢).

وقال أيضًا في من أتى بكلامٍ فيه ازدراء بمنصب النبوة: «والمصنّف جعله مُرتدًا يُقتل إن لم يتب، إلا أن يقال^(٣): لازم المذهب ليس بمذهب، كذا قيل، وفيه أن هذا في اللازم غير البيّن، ولا يخفى أن اللازم هنا بيّنٌ، فليُنظر ذلك» اهـ^(٤).

وهذا من أوضح ما يدلُّك يا أخي القارئ على تفصيل الحكم في اللازم، فإن كان بيّنًا فهو مذهبٌ، وإن كان خفيًّا فليس مذهبًا ما لم يلتزمه صاحبه، فمعنى هذا الكلام: أنك متى رأيت العلماء قالوا: لازم المذهب ليس مذهبًا،

(١) علي بن أحمد العدوي، حاشيته على شرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر للطباعة، بيروت، (١/٦٤). وحاشيته على ضوء الشموع شرح المجموع، دار يوسف بن تاشفين - مكتبة الإمام مالك، موريتانيا - نواكشوط، (١/٢٠).

(٢) محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير على مختصر خليل، دار الفكر، (٤/٣٠١).

(٣) أي وهي مقالة مردودة، كما سيبيته.

(٤) المصدر السابق، (٤/٣٠٣).

فاعلم أنهم يقصدون اللازم الخفي وليس اللازم البين، كما قال الدسوقي أيضًا: «وقد علمت أن قولهم: «لازم المذهب ليس بمذهب» في اللازم غير البين» اهـ^(١).

وقال الشيخ أحمد بن محمد الصاوي (ت: ١٢٤١هـ): «فلذلك قال الشارح: «أي يستلزمه»، ولا يرد علينا قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب، لأنه في اللازم الخفي» اهـ^(٢).

وقال الشيخ حسن العطار (ت: ١٢٥٠هـ) في حاشيته على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: «لازم المذهب لا يعد مذهبًا إلا أن يكون لازمًا بيّنًا فإنه يعد» اهـ^(٣)، وقال أيضًا: «مهمتان: الأولى: قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب، مُقَيّد بما إذا لم يكن لازمًا بيّنًا» اهـ^(٤).

وقال الشيخ محمد عlish المالكي (ت: ١٢٩٩هـ) في كتاب منح الجليل: «وسواء كفر بقول صريح في الكفر، كقوله: أكفر بالله أو برسول الله أو بالقرآن، أو الإله اثنان أو ثلاثة، أو المسيح ابن الله أو العزيز ابن الله، أو بلفظ يقتضيه أي يستلزم اللفظ الكفر استلزامًا بيّنًا كجحد مشروعية شيء مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة، فإنه يستلزم تكذيب القرآن أو الرسول، وكاعتقاد جسمية الله وتحيزه فإنه يستلزم حدوته واحتياجه لمحدث

(١) المصدر السابق، (٤/٣٠٣-٣٠٤).

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي الصاوي، بلغة السالك لأقرب المسالك - حاشية الصاوي على الشرح الصغير، دار المعارف، (٤/٤٣٣).

(٣) حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع، دار الكتب العلمية، (١/٣٧١).

(٤) حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع، دار الكتب العلمية، (٢/١٧٣).

ونفي صفات الألوهية عنه جلّ جلاله وعظم شأنه» اهـ^(١). فالشيخ محمد عlish يؤكد هنا أنّ نسبة الجسم إلى الله تستلزم الكفر استلزاماً بيّناً، فكلامه واضح ونصّه جليّ في المسألة.

وقال الشيخ محمد الخضر الشنقيطي (ت: ١٣٥٤ هـ) في كتاب استحالة المعية بالذات وما يضاهاها من متشابه الصفات: «وأما إن كان اللزوم بيّناً فهو كالتقول بلا خلاف، والذي يظهر أنّ الجهة لازم عليها التّجسيم لزوماً بيّناً» اهـ^(٢)، ولا حظّ قوله: «بلا خلاف» فالمعنى هنا كذلك أنّ من قال كلاماً لازمه الكفر فكانه نطق بالكفر بلا خلاف، يعني حكمه الكفر بلا خلاف.

وقال المحدث الفقيه الحنفي محمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت: ١٣٧١ هـ): «وهذا الاستلزام بيّن، وما يقال من أنّ لازم المذهب ليس بمذهب إنما هو فيما إذا كان اللزوم غير بيّن، فاللازم البيّن لمذهب العاقل مذهب له، وأما من يقول بملزوم مع نفيه للزومه البيّن فلا يعتبر هذا اللازم مذهباً له، فلا عبرة بقوله لأنه يسقطه هذا النفي من مرتبة العقلاء إلى درك الأنعام، وهذا هو التحقيق في لازم المذهب، فيدور أمر القائل بما يستلزم الكفر لزوماً بيّناً بين أن يكون كافراً أو حماراً» اهـ^(٣).

وقال تقي السبكي (ت: ٧٥٦ هـ) رحمه الله: «ومن أطلق القعود وقال: إنّه لم يرد صفات الأجسام، قال شيئاً لم تشهد به اللغة فيكون باطلاً، وهو كالمقّر بالتّجسيم المنكر له، فيؤاخذ بإقراره، ولا يفيده إنكاره» اهـ^(٤). فانظر

(١) محمد بن أحمد بن محمد عlish، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ ر، (٢٠٦/٩).

(٢) محمد الخضر الشنقيطي، استحالة المعية بالذات وما يضاهاها من متشابه الصفات، المطبعة المحمودية التجارية الكبرى، مصر، (ص ٣٧٦).

(٣) محمد زاهد الكوثري، تكملة الرد على نونية ابن القيم، (ص ٣٣).

(٤) تقي الدين السبكي، السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، (ص ٧٧).

كَيْفَ أَلَزَمَ الْإِمَامُ السَّبْكِيُّ مَنْ قَالَ بِالْقَعُودِ فِي حَقِّ اللَّهِ وَجَعَلَهُ مَذْهَبًا لَهُ، وَلَمْ يَعْذُرْهُ بِقَوْلِهِ: «لَمْ يُرَدِّ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ»، كَذَلِكَ نَحْنُ نُلْزِمُ الْمَشْبَهَةَ الْقَائِلِينَ بِالتَّجْسِيمِ نِسْبَةَ التَّرَكُّبِ وَالتَّبَعِضِ وَالْحَدُوثِ لِلَّهِ تَعَالَى مَذْهَبًا لَهُمْ وَلَوْ قَالُوا: بَلَا كَيْفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ وَلَا تَشْبِيهِ، يَعْنِي طَالَمَا وَصَفُوا اللَّهَ بِالْقَعُودِ وَالْحَرَكَةِ وَالْمَمَاسَةِ مِثْلًا وَلَوْ قَالُوا: نَحْنُ لَا نَلْتَزِمُ لَوَازِمَ الْقَعُودِ فِي حَقِّ اللَّهِ كَالْتَجْزِؤِ وَالْإِفْتِقَارِ لِلْحَيِّزِ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ الْمَشْبَهَةِ، فَقَائِلٌ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مَعْذُورًا وَلَا يَزُولُ عَنْهُ حُكْمُ الْكُفْرِ، هَذَا شَتَمٌ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَكُونُ كُفْرًا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّهُ يَفْهَمُ مَعْنَى الْجِسْمِ وَالْقَعُودِ وَشَبَهَهُمَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ مُحَمَّدٌ مَرْتَضَى الزَّبِيدِيُّ (ت: ١٢٠٥هـ) فِي الْإِتْحَافِ: «فَإِنَّ إِطْلَاقَهُ إِيَاءَهُ [أَي لَفْظَ الْجِسْمِ] غَيْرَ مَكْرَهٍ عَلَيْهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِمَا فِيهِ مِنْ اقْتِضَاءِ النَقْصِ اسْتِخْفَافٌ [بِاللَّهِ] وَهُوَ كُفْرٌ إِجْمَاعًا، وَلَمَّا ثَبَتَ انْتِفَاءُ الْجِسْمِيَّةِ بِالمَعْنَى الْمَذْكُورِ ثَبَتَ انْتِفَاءُ لَوَازِمِهَا، وَانْتِفَاءُ الْمَلْزُومِ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ لَازِمِهِ الْمَسَاوِي، وَلَوَازِمُ الْجِسْمِيَّةِ هِيَ الْإِتِّصَافُ بِالْكَيفِيَّاتِ الْمَحْسُوسَةِ بِالْحَسِّ الظَّاهِرِ أَوْ الْبَاطِنِ مِنَ اللَّوْنِ وَالرَّائِحَةِ وَالصُّورَةِ وَالْعَوَارِضِ النَّفْسَانِيَّةِ مِنَ اللَّذَّةِ وَالْأَلْمِ وَالْفَرَحِ وَالْغَمِّ وَنَحْوِهَا وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ تَابِعَةٌ لِلْمَزَاجِ الْمَسْتَلْزِمِ لِلتَّرَكِيبِ الْمَنَافِي لِلوُجُوبِ الذَّاتِيِّ وَلِأَنَّ الْبَعْضَ مِنْهَا تَغْيِرَاتٌ وَانْتِقَالَاتٌ وَهِيَ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى مُحَالٌ» اهـ^(١).

وَقَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ نَصْرِ الْبَغْدَادِيِّ الْمَالِكِيُّ (ت: ٤٢٢هـ): «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُثَبَّتَ لَهُ كَيْفِيَّةٌ، لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ، وَلَا أُخْبِرُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَا سَأَلْتُهُ الصَّحَابَةَ عَنْهُ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى التَّنْقُلِ وَالتَّحَوُّلِ وَإِشْغَالِ الْحَيِّزِ وَالْإِفْتِقَارِ إِلَى الْأَمَاكِنِ، وَذَلِكَ يُؤَوَّلُ إِلَى التَّجْسِيمِ وَإِلَى قَدَمِ الْأَجْسَامِ، وَهَذَا كُفْرٌ عِنْدَ كَافَّةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ» اهـ^(٢). وَانْتَبِهْ لِقَوْلِهِ:

(١) الزبیدی، إتحاف السادة المتقين، (٢/٩٩).

(٢) القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، شرح عقيدة الإمام =

«وهذا كفرٌ عندَ كافةِ أهلِ الإسلامِ» لتحمسَ أنَ الأمرَ ليسَ مثارَ خلافٍ لا بينَ المتقدمينَ ولا بينَ المتأخرينَ مِنَ العلماءِ، واذكرَ كمَ وردَ فيما نقلَ عنِ العلماءِ أنَّ نسبةَ اللهِ إلى الجسمِ كفرٌ عندَ كافةِ العلماءِ لتتيقنَ أنَّ المسألةَ إجماعيةٌ لا خلافَ فيها، وليسَ كما توهمَ بعضُ أهلِ الزيغِ. والإجماعُ منعقدٌ على تكفيرِ المجسمةِ وأنه محمولٌ على من يفهمُ مدلولَ لفظِ الجسمِ لا على من لا يعرفُ، فالتفصيلُ ليسَ في: هل كفرَ أم لم يكفرَ، بل المسألةُ: إن كانَ يعرفُ معنى الجسمِ فلا تفصيلَ في الحكمِ بكفرِهِ، وإن كانَ لا يعرفُ معنى الجسمِ، فهنا يُنظرُ: هل يعتقدُ التشبيهَ أم لا، ولا يقولُ بخلافِ ما ذكرنا عالمٌ مُعتَبَرٌ مِنَ السلفِ أو الخلفِ، ومما يكفرُ به الإنسانُ أن يصفَ اللهَ تعالى بأنه جسمٌ، لأنَّ الجسمَ يستلزمُ أن يكونَ محتاجًا للمكانِ، والمحتاجُ لا يكونُ إلهاً، بل يكونُ حادثًا مخلوقًا، وهذا مستحيلٌ في حقِّ اللهِ تعالى، فمن يكونُ جسمًا يكونُ ذا أبعادٍ وأجزاءٍ، تعالى اللهُ عن ذلكَ علوًّا كبيرًا، فنسبةُ اللهِ إلى الجسميةِ تشبيهٌ لله بالخلقِ وهو كفرٌ بلا شكٍّ، إلا في حالةٍ لم يعرفِ المتكلمُ معنى الجسمِ، فإذا جهَلَ المتلفِظُ معنى الجسمِ وظنَّ أنَّ معناه الموجودُ فهنا لا يُكفرُ بل يُعلمُ الصوابَ.

وقَفَ على كلامِ الشيخِ محمدِ الدسوقي المالكيِّ المتقدمِ في حاشيته على الشرحِ الكبيرِ وهو: «وأما قولهم: «لازمُ المذهبِ ليسَ بمذهبٍ» فمحمولٌ على اللازمِ الخفيِّ»، فهو يختصرُ كلَّ الإشكالِ الذي غرقَ فيه المخالفونَ.

ومن أرادَ النظرَ في بيانِ إلزامِ العلماءِ المبتدعةَ ما كانَ بيِّنًا من مذاهبِهِم الكُفريَّةِ وتكفيرِهِم عليها فليُنظرَ في كتابِ الأسماءِ والصفاتِ لأبي منصورِ البغداديِّ، وكتابِ القلائدِ في شرحِ العقائدِ للإمامِ القونويِّ، وكتابِ ذخائرِ القصرِ للحافظِ شمسِ الدينِ بنِ طولون، وكتابِ: نجمِ المهتدي للإمامِ ابنِ

= مالك الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢، (ص ٢٨).

المعلم القرشي.

ومما يؤكد أن اللازمَ البينَ يُؤاخذ به الإنسانُ ويُحاكَمُ عليه ويكونُ قولاً له يُجرى عليه حكمُ الشرعِ فيه، وأنَّ مثلَ هذا لا يكونُ محلاً للخلافِ بل هو باتفاقِ الأئمةِ والعلماءِ والحفاظِ، وعليه عملُ الحُكَّامِ والقضاةِ من المذاهبِ الأربعةِ: ما أثبتّه الحافظُ الكبيرُ ابنُ حجرِ العسقلانيُّ في الدررِ الكامنةِ ناقلاً كلَّ هذه المعاني فيما أجراه علماءُ الأمةِ على ابنِ تيميةَ فقالَ ما نصُّه: «وافترقَ الناسُ فيه شيعاً، فمنهم من نسبَه إلى التجسيمِ^(١) لما ذكرَ في العقيدةِ الحمويةِ والواسطيةِ وغيرهما من ذلكَ كقوله: إنَّ اليدَ والقدمَ والساقَ والوجهَ صفاتٌ حقيقيةٌ لله، وإنه مستوٍ على العرشِ بذاته، فقيلَ له: يلزمُ من ذلكَ التحيزُ والانقسامُ، فقالَ: أنا لا أسلِّمُ أنَّ التحيزَ والانقسامَ من خواصِّ الأجسامِ، فألزمَ بأنه يقولُ بتحيزِ الله» اهـ^(٢)، وأكَّدَ هذا المعنى أيضاً العلامةُ الفقيهُ تقيُّ الدينِ الحصنيُّ الشافعيُّ الدمشقيُّ أنَّ ابنَ تيميةَ ألزمَ بمقالاته الصريحةَ بالتشبيهِ والتجسيمِ والتي حاولَ أن يتهربَ منها مدَّعيًا أنها لا تقتضي الجسميةَ، ولا يستلزمُ ما قاله إثباتَ الجلوسِ والعودِ والجهةِ والمكانِ، فناظرَه قضاةُ المذاهبِ الأربعةِ وألزموهُ بلازمِ كلامه وكانَ لازماً بيّناً لذلكَ جزمَ القضاةُ بكفره وسجنه إلى أن ماتَ في السجنِ، ونصَّ عبارةَ الحصنيِّ: «فصارَ كُفْرُهُ مُجمَعاً عَلَيْهِ» اهـ^(٣).

(١) قال ابن حجر الهيتمي في نقله المسائل التي خرق فيها ابن تيمية إجماع المسلمين ما نصه: «وقوله بالجسمية والجهة والانتقال، وأنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر، تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع القبيح، والكفر البواح الصريح، وخذل متبعيه وشتت شمل معتقديه» اهـ، الفتاوى الحديشية، دار الفكر، (ص ٨٥).

(٢) شهاب الدين أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١/ ١٥٥).

(٣) تقي الدين الحصني، دفع شبهة من شبهة وتمرد، (ص ٤٥)، قال الكوثري في حاشيته على هذا الكتاب: «فليُنظر هذا المغرورون».

وقال الحافظ ابن حجر: «ثم البدعة، وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي، وهي إما أن تكون بمكفرٍ كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسيقٍ» اهـ^(١)، ومثله قال شمس الدين السخاوي «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية»^(٢) وقد شرح هذه العبارة مُوضِحًا لمعناها الدكتور نور الدين عتر الذي يحبه أو ينتسب إليه بعض المتعالمين أدعياء التحقيق والمشيحة لما يجمعهم به من انتسابهم لحزبٍ معروفٍ، ومع قوله الصحيح في هذا ما زالوا مدافعين عن المجسمة مناضلين عن المشبهة، نافرين عنهم الكفر، وها هو الدكتور عتر يفضح هؤلاء الذين صاروا حُماءً للمجسمة، فيقول في الحاشية عند شرح كلام الحافظ ابن حجر: «كأن يعتقد ما يستلزم الكفر» ما نصّه: «مثل اعتقاد حلول الله تعالى في شيء من خلقه، أو اعتقاد الجسمية، فقد أجمعوا على تكفير المجسمة» اهـ^(٣). إذًا هنا بيّن الدكتور أن القول بالجسمية كفرٌ بالإجماع.

وقال الجزيري (ت: ١٣٦٠هـ) في الفقه على المذاهب الأربعة في الكلام على الرّدّة: «ويكون ذلك بصريح القول كقوله: أشرك بالله، أو قول يقتضي الكفر، كقوله: إن الله جسم كالأجسام [وقوله: جسم لا كالأجسام وهو يفهم المعنى] أو بفعل يستلزم الكفر لزومًا بينًا كالقاء مصحفٍ أو بعضه ولو كلمة في القاذورات» اهـ^(٤).

وقال محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ) في تفسيره التحرير

(١) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣ر، (ص ١٠٠).

(٢) شمس الدين السخاوي، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط ١، (ص ١٢٩).

(٣) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص ١٠٠).

(٤) عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، ط ٢، (٣٧٢/٥).

والتنوير ما نصّه: «بخلافِ مَنْ لم تبلغْ به مقالته إلى الكُفر تصریحًا ولا لُزومًا بيّنًا» اهـ^(١).

وقال أيضًا: «قال النبي ﷺ: «مَنْ قال لأخيه يا كافرٍ فقد بَاءَ هو بِهَا»^(٢)» لأنه إذا نسب أخاه في الدِّين إلى الكفر فقد أخذ في أسباب التفريق بين المسلمين وتوليد سبب التقاتل، فرجع هو بإثم الكُفر لأنه المتسبب فيما يتسبب على الكفر، ولأنه إذا كان يرى بعض أحوال الإيمان كُفرًا فقد صار هو كافرًا لأنه جعل الإيمان كُفرًا» اهـ^(٣).

وقال في الكتاب نفسه: «وقد علمت أنّ تأويل الكفر بالله الكفر بالصفات التي يستلزم الكفرُ بها نفْيَ الإلهية» اهـ^(٤). ويُناسب عند كلامه هذا التذكير بما قاله الحافظ أبو الحسن ابن بطّال المالكيّ (ت: ٤٤٩ هـ) - وهو القريب من عصر السلف - ونصُّ كلامه في شرح البخاري: «واجتمعت الأمة على أنّ مَنْ نفَى كونه عالمًا فهو كافر، فينبغي أن يكون مَنْ نفَى كونه ذا علم كافرًا؛ إذ مَنْ نفَى أحدَ الأمرين كَمَنْ نفَى الآخر، والقول في العلم بهذا كافرٍ من القول به في جميع صفاته» اهـ^(٥)، فيدخل في هذا مَنْ أنكر صفة المخالفة للحوادث كَمَنْ أنكر القدرة والعلم وغيرها من الصفات الواجبة لله إجماعًا. وهذا نقلٌ نفيسٌ فليحفظ.

وقال أيضًا في حاشيته على تنقيح الفصول: «ولهذا فالوجه التفرقة بين اللازم البيّن بالمعنى الأخصّ فيضُرّ لأنه كالمصرّح به وبين غيره فلا حتى

(١) محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٤/٤٦).

(٢) معناه يكفر مَنْ كفرَ مُسلمًا بغيرِ حقٍّ ولا وجهٍ تأوّلٍ دافعٍ عنه التكفير.

(٣) محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٣/١٢).

(٤) المصدر نفسه، (٦/١١).

(٥) أبو الحسن عليّ بن خلف بن بطّال، شرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد، ط. ٢، (١٠/٤٠٨).

يُوقَفُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ وَيَقُولُ بِمُوجِبِهِ كَمَا فَعَلَ فَقَهَاءُ بَغْدَادِ مَعَ الْحَلَّاجِ (١) « اهـ (٢) .

وقد وَقَفَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ عَلَى الْإِلْزَامِ الْبَيِّنِ فِي تَفْسِيرِ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ، مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝ (١٥) أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ۝ (١٥١)﴾ وَنَصُّ قَوْلِهِ: «يلزم الكفر بجميع الأنبياء، فثبت أن من لم يقبل نبوة أحدٍ منهم لزمه الكفر بجميعهم» اهـ (٣) .

وقال طالب عقيل بن الأندلسي الطرطوشي في الكلام على الافتراء على الله والعياذ بالله وذلك عند تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكٰذِبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكٰذِبُونَ ۝ (١٠٥)﴾ ما نصه: «لأن الافتراء على الله يلزمه الكفر» اهـ (٤) .

وقال القاضي مولوي المظهري في تفسيره عند الكلام على قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ۝ ما نصه:

«فالكفر بواحد منها بُعدٌ مِنَ اللَّهِ وَضَلَالٌ عَنِ سَبِيلِهِ، وَبِالْكَفْرِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى، قُلْتُ: بَلْ بِالْكَفْرِ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ، كَمَا أَنَّ

(١) محمد الطاهر ابن عاشور، حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح، مطبعة النهضة، (٢/ ١١٥) .

(٢) إنما يُحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِفْصَالِ عَنِ الْكَلَامِ غَيْرِ الْبَيِّنِ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الصَّرِيحِ .

(٣) فخر الدين عبد الله محمد بن عمر الرازي، التفسير الكبير، (١١/ ٢٥٥) .

(٤) أبو طالب عقيل بن عطية بن جعفر القضاعي الأندلسي الطرطوشي، تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبي والمال، دار الإمام مالك - أبو ظبي، ط. ١، (٢/ ٤٨٧) .

المعتزلة كفروا بنفي كونه تعالى متكلِّمًا أو خالقًا لأفعال العباد وبقولهم: أنه تعالى يُريد شيئًا ولا يُوجد ذلك الشيء، ويلزم عجزه تعالى عن إتيان مراده، فيلزمهم الكفر بالله تعالى بما هو عليه» اهـ^(١).

وقال البرهان البقاعي عند تفسيره قول الله تعالى ﴿أَمَّنْ بَدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ ما نصُّه: «ولمَّا كان مِنَ اللازمِ البينِ لهم الإقرار بالإعادة لاعتِرافهم بأنَّ كلَّ مَنْ أبدى شيئًا قادر على إعادته إلخ» اهـ^(٢).

فتبيِّن أنَّ كلامَ العلماءِ في لازمِ المذهبِ وتفرقةِ بعضهم بينَ اللازمِ البينِ واللازمِ غيرِ البينِ هوَ في غيرِ من يفهمُ معنى الجسمِ ثمَّ يطلقُه على الله تعالى؛ لأنَّ هذا الإطلاقَ من بابِ الصَّريحِ وإفادته بالمطابقة لا بالتضمُّنِ ولا بالالتزامِ كما هوَ موضَّحٌ في كتبِ الفنِّ، فلا يصحُّ أن يكونَ خلافٌ معتبرٌ في كفرٍ مُطلقه، ومن لم يفرِّقْ بينَ هذه الأمورِ فليس محلُّه كرسِيَّ التَّعليمِ والإرشادِ والمشيخةِ في أصولِ الدين بل محلُّه مجالسُ المتعلِّمينِ المُسترشدينِ.

هذا خلاصة ما قاله العلماءُ المُعتبرونَ في هذه المسألة وما يُعطيه النَّظَرُ في مجموعِ عباراتهم وما يُنزلُ عليه كلامهم؛ إذ هوَ الَّذي تقتضيه الأدلَّةُ الأصوليَّةُ والنَّصوصُ الشرعيَّةُ.

ويا لفضيحة المُتمشِّعة الذين يقولون بترك التفكير باللازم مطلقًا وهم مع ذلك يُدافعون عن ابن تيمية شيخ المجسِّمة وتلميذه ابن القيم اللذين يُكفِّران باللازم، وكُتبهما طافحةً بذلك، نذكر من ذلك قول ابن تيمية في كتاب المسمَّى ببيان تلبيس الجهمية: «وكلُّ قولٍ يَستلزم الكفرَ فهو من أعظم

(١) مولوي محمد الثناء الهندي النقشبندي الحنفي العثماني المظهري، التفسير المظهري، مكتبة الرشدية - باكستان، (٢/ ٢٦١).

(٢) برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد - الهند، ط. ١، (١٤/ ٢٠٠).

الباطل والضلال بل هو كفر وهذا لازم لهؤلاء لزوماً لا محيد عنه» اهـ^(١)، وقوله أيضاً: «ولوازم أقوال هؤلاء التي تُبين بطلان قولهم كثيرة، وكما أنّ قولهم يستلزم الكفر بالكتاب والرّسول وما دلّ عليه من الأدلة العقلية وما أخبر به من الأدلة السمعية» اهـ^(٢)، ومن ذلك قول ابن القيم في كتابه الصواعق المرسلّة: «إنّ هؤلاء المعارضين بين العقل والوحي لا يمكنهم إثبات الصّانع بل نفيه بالكليّة لازم قولهم لزوماً بيّناً» اهـ^(٣).

وهذا القدر من الشرح كافٍ في بيان أنّ لازم المذهب إذا كان واضحاً فهو مذهب، وأنّ من قال عن الله: «إنه جسم» وهو عالم بالمعنى فقد كفر بالله، ولو قال: لا ألزم لوازمه، كما أنّ من يعرف معنى كلمة «الابن» وقال: «المسيح ابن الله» كذلك يكفر ولو قال: لا ألزم في بُنوة عيسى لله ما ألزمه في غيرها.

فثبت أنّنا وافقنا علماء الأُمَّة، وأنهم خالفوهم والعياذ بالله، ثم يسبقون إلى اتّهامنا بأننا خالفنا العلماء وانفردنا بأقوال غريبة، وما الغريب إلا ما أتوا به من تكذيب العلماء ومخالفتهم.

(١) أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرّاني، بيان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة، مجمع الملك فهد، ط. ١، (٣١٢/٥).

(٢) المصدر نفسه، (٢٥٣/٨).

(٣) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، الصواعق المرسلّة على الجهمیة والمعطلّة، دار ابن حزم - بیروت، (٦٠٥/٢).

فَصْلٌ

فِي إِثْبَاتِ أَنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يَرْجِعْ عَنْ عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ

قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

يعدُّ الإمام أبو الحسن الأشعريُّ والإمام أبو منصور الماتريديُّ إمامي أهل السنة والجماعة، فإنهما جاءا في أواخر زمن السلفِ ولخصًا عقيدة أهل السنة ودلائلهم في الردِّ على المعتزلة والمشبهة والخوارج والروافض وغيرهم من أهل البدع. ولا يزال أهل السنة قديمًا وحديثًا ينتسبون إليهما ويفخرون بانتمائهم إليهما، ولذا قال الإمام الزبيديُّ: «إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريديَّة»^(١).

وغالب أئمة فنون العلم - لمن تأمل - بعد الأشعريِّ والماتريديِّ أتباعهما، سواء علماء الكلام أو التفسير أو الحديث أو الفقه أو الأصول أو اللغة أو غيرها من فنون العلم. الأمر الذي يدلُّ على فضلِهما وعلوِّ كعبِهما في العلوم، حتى صار أئمة الأمة تبعًا لهما ناصرين لعقائدهما، وحتى صار من علامات التمييز بين السنيِّ والبدعيِّ حبُّهما وبغضُهما.

وقد أظهرت المشبهة قديمًا هذا الحقد، حتى إنَّ بعضهم - كما حكى شيخنا في كتابه الشرح القويم - أحدث على قبر الأشعريِّ، إلا أنَّ الله انتقم منه سريعًا، فمات بنزيف الدم بعد ثلاثة أيام.

ومن أساليب المشبهة التي عُرفوا بها الكذب على خصومهم، ويظهر ذلك

(١) الزبيدي، إتحاف السادة المتقين، (٢/٢).

جلياً في كتاب أبي عليّ الأهوازيّ الذي ألفه للطعن بالإمام الأشعريّ، الأمر الذي دفع بالإمام الحافظ أبي القاسم ابن عساكر أن يصنّف كتابه المشهور «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعريّ» ففضّحه وبين أكاذيبه وتلبيسه وتدليسه. فلا يجوز الاعتماد على كلام المُجَسِّمَةِ المُشَبَّهَةِ وأئمّتهم في أهل الحقّ أهل السنّة والجماعة الأشاعرة والماتريديّة، لأنّهم يُكفِّرونهم ويستحلّون الكذب عليهم. ومن هذا القبيل ما تُرَوِّجُه مُجَسِّمَةُ العصر اعتماداً على كلام أئمّتهم السابقين افتراءً على الأئمة الأعلام أبي الحسن الأشعريّ وأبي منصور البغداديّ وأبي بكر الباقلانيّ وإمام الحرمين الجوينيّ والرازيّ والغزاليّ، فتقول المشبهة: إنّ هؤلاء رجّعوا عمّا كانوا عليه من التنزيه إلى عقيدة التشبيه والتجسيم، وهذا كذب مفضوح وزور مقبوح، فإياك أن تلتفت إليهم وإلى هذيانهم، واسمع ما قاله العلماء في المشبهة المجسمة كيف أنّهم يستحلّون الكذب على خصومهم، قال الفقيه الأصوليّ تاج الدين عبد الوهاب بن عليّ السبكيّ في كتابه قاعدة في الجرح والتعديل: «فهؤلاء - أي الذين سبق وذكرناهم وهو يتكلّم عن أسلافهم - لا يحلّ لمسلم أن يعبّر كلامهم» اهـ^(١)، ونصّ على تحريم الرواية عنهم علماء أصول الفقه، منهم: شمس الدين محمّد بن يوسف الجزريّ، ومحمّد بن الحسن البدخشيّ، ومعه شرح الإسنويّ: نهاية السؤل^(٢)، وكلاهما شرح لمنهاج الوصول في علم الأصول للقاضي البيضاويّ، وكذلك عليّ بن محمّد الأمديّ في كتابه الأحكام في أصول الأحكام^(٣)، وكذلك تاج الدين محمّد بن الحسين الأرمويّ في

(١) تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل، دار البشائر، بيروت، ط ٥، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، (ص ٤٨).

(٢) جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، (ص ٢٦٨).

(٣) الأمدي، الأحكام في أصول الأحكام، (٢ / ٧٣).

كتابه الحاصل من المحصول في أصول الفقه، ومنهم شمس الدين محمود ابن عبد الرحمن الأصفهاني في شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول^(١).

ولا يستريب أحد ممن عرف المجسمة وطريقهم أنهم يكفرون أهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريديّة؛ تارة بحجة أنهم «معتلة»، وأخرى أنهم «مبتدعة»، لكنهم ابتدعوا في السنوات الأخيرة مقالة حاولوا فيها التأثير على كثير من ضعفاء العقول وجهلة العوام وترسيخ جماعتهم القائمين على الضلالة في مذهبهم الفاسد الخارج عن عقيدة المسلمين الذي يصفون به الله تعالى بما لا يجوز عليه عقلاً ولا شرعاً.

وكانت مقالاتهم المبتدعة مستندة إلى كلام ذكره شيخ المجسمة أحمد ابن تيمية الحراني؛ حيث ذهب بزعمه إلى أن الإمام أبا الحسن الأشعري رجع إلى مذهب يوافق فيه ما أسماه ابن تيمية: «منهج السلف وأهل الحديث»، وما يريد ابن تيمية في الحقيقة إلا رمي أبي الحسن رضي الله عنه بأنه انتقل إلى مذهب مجسمة الحنابلة، لأنه - أعني ابن تيمية - لم يستطع إنكار رُسوخ قدم الإمام الأشعري في العقيدة، لا سيما وأنه لم ينقل عن أحد من الأئمة المعاصرين للأشعري أو المتأخرين عنه إلى يومنا هذا أنه يطعن في دين الإمام الأشعري أو ينسبُه إلى الزندقة والعياذ بالله، إلا المبتدعون كالمجسمة والجهميّة، غير أنه لا يُعبأ بمثل هؤلاء ولو اجتمعوا.

وقد أفرزنا رسالة في ردّ فرية المجسمة بأن أبا الحسن الأشعري رجع إلى ما يعتقدونه هم ديناً، وما هو في الحقيقة إلا مذهب تجسيم ردي ساقط لا يقبله عقل سليم ولا يساعده نقل قويم؛ وما نحن نورد بعض الحجج التي تدحض مقالة المجسمة وشيخهم ابن تيمية ودعاة مذهبهم في أيامنا هذه في زعمهم رجوع أبي الحسن عن مذهبه الحق الذي عليه اليوم مئات الملايين

(١) شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، شرح المنهاج للبيضاوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩ر، (٢/٥٤٧).

من المسلمین، فنقول:

إطباق المؤرخين وأصحاب الطبقات والتراجم من القرن الخامس الهجري إلى اليوم كأبي نعيم الأصبهاني، وأبي بكر البيهقي، والخطيب البغدادي، وابن عساکر^(١)، وابن الأثير الجزري، وابن خلكان^(٢)، والجمال السنوي، وغيرهم على أن الأشعري كان على الاعتزال ثم رجع عنه إلى مذهب أهل الحق وهو تنزيه الله عن الأعضاء والجسمية والكمية والأينية والكيفية، وإثبات ما أثبتته الله لنفسه من صفاته وأثبتته له الرسول ﷺ من الصفات على المعنى الذي يليق بالله عز وجل مع نفي كل ما كان من صفات المخلوقين وسمات المحدثين من الجوارح والأدوات والتحيز والعود والجلوس، وإثبات القدر وأن الله خالق كل شيء، وأن المؤمنين يرون الله في الآخرة بلا كيف ولا مكان، ونصره وبيّن قواعده وأسسها، ولم يذكر أحد منهم أنه انتقل ثانياً إلى مذهب آخر كالذي تدعيه المجسمة وهو التشبيه والتجسيم وإثبات الجزئية والتركيب والافتقار إلى المحل كالعرش، تنزه الله عن قول الكافرين تنزهها بعيداً.

انفراد ابن تيمية في دعوى أن الأشعري رجع إلى مذهب «حنابلة بغداد» - وهو لقب كان يطلق على مجسمة ذلك الوقت - ولم يساعد ابن تيمية في دعواه هذه أحد سوى أتباعه في عصرنا.

اعتماد ابن تيمية في دعواه على كتاب «الإبانة» الذي اشتمل على عبارات تباين مذهب الإمام أبي الحسن المعروف عنه. ونحن نقول: ثبت أن للإمام الأشعري مصنفًا بهذا الاسم لكنه ليس بعين المضمون الذي يزعمه ابن تيمية وأتباعه؛ فالتشبيه والتحريف داخل النسخ المتداولة منذ مئات السنين، لكن

(١) ابن عساکر، تبیین کذب المفتری، (ص ٣٨-٤٠).

(٢) أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر، بيروت، (٣/٢٨٥).

المعتمدين على هذه النسخ المتلاعب بها لا يستطيعون أن يأتوا بسند صحيح متصّل واحد لهذا الكتاب بصورته المحرّفة، مع أنّهم يعلمون أنّ العلم لا يُروى إلا بالسند، فوضح أنّه لا وزن للنقل من نسخ لا تثبت نسبتها إلى المنقول عنه.

استناد المجسّمة إلى كلام ابن كثير والذهبي أنّ أبا الحسن الأشعري مرّ بمرحلة الاعتزال، ثمّ مذهب إثبات الصفات وتأويل الخبري منها كالذي فيه إضافة اليد والقدم ونحوها، ثمّ مذهب إثبات الخبري من غير تكييف ولا تشبيه ولا تأويل أي من غير أن يعين معنى للآية أو الحديث جازماً بأنّه هو المراد لله ولرسوله ﷺ، مع نفيه الكيفية والمشابهة والمثلية، جرياً على «منوال أكثر السلف».

فمن البليّة أن يلهج المجسّمة بأنّ مثل هذا الكلام عن الذهبي وابن كثير يُثبت رجوع الأشعري إلى مذهبهم الذي هو «مذهب التجسيم»، فإذا كان الإيمان بما جاء عن الله على مراد الله تعالى، والإيمان بما جاء عن رسول الله ﷺ على مراده ﷺ من غير تكييف ولا تشبيه يعدّه المجسّمة مذهباً لهم خاصّة وأنّ الأشعري رجّع إليه بعد أن كان على نقيضه فذلك أكبر العلامات على أنّ المجسّمة لا يعرفون الفرق بين التأويل والتفويض عند أهل السنّة، وكلام الذهبي وابن كثير لا يطعن في أبي الحسن رضي الله عنه، لأنّ «منوال أكثر السلف» إن أريد به التفويض من غير تعيين معنى للنصّ ففيه نوع تأويل حين يقال عقّب إجراء النصّ على ظاهره: «بلا كيف ولا مثل ولا شبيه ولا نظير»، وإلا فإن كان النصّ المتشابه على ظاهره الحقيقي فلم يقيّدونه بما يدفع توهم التشبيه؟! وهذا تصريح من الذهبي وابن كثير أنّ الأشعري كان على التأويل ومات عليه ولم يطعن فيه لأجل ذلك في نقلهما المارّانفاً، وهما من زعماء المشبهة المجسّمة، فماذا ستقول فيهما مشبهة العصر الوهابية؟!!

يطعن الوهابية في عقيدة الحافظ ابن عساكر ولا يرون له وزناً، وهو قد

أثبت عن أبي الحسن رضي الله عنه كتاب «الإبانة» بما يوافق عقيدة الأشاعرة التي عليها اليوم مئات الملايين، فيقول رحمه الله: «ومن وقف على كتابه المسمى بالإبانة عرف موضعه من العلم والديانة» اهـ^(١)، فلو كانت النسخة التي يتبناها المجسمة عين ما يمدحها ابن عساكر لأدى ذلك إلى القول بأن ابن عساكر كان على التجسيم، والملزوم باطل فبطل اللازم.

إطلاق المترجمين للأشعري من المجسمة الطعن فيه والثلب، ونسبتهم إياه إلى الزندقة، حتى إن كتب الطبقات ذكرت تعرض مجسمة الحنابلة للأشعري طعنا وسبًا في حياته والافتراء عليه، فلو كان رجوع إلى ما يشتهوونه لعظموه وبالغوا في إطرائه والثناء عليه، بل الواقع أنهم في كتبهم ومحاضراتهم إلى هذه الساعة يكفرونه ويفسقونه ويبدعونه، ويقولون عنه: إنه كان معطلًا وناقيا للصفات، وكذبوا، وهذا يؤكد تذبذبهم وفضيحتهم في دعواهم أنه رجوع إلى تجسيمهم.

لم ينقل أحد من تلامذة الأشعري أو أتباعه عنه أنه رجوع إلى نفي التأويل في النصوص المتشابهات وإجرائها على ظاهرها، فإذا نظرنا في كتب خاصة تلامذته كعقيدة الإمام ابن خفيف رحمه الله الذي هو علم من أعلام الأشاعرة لا يرتضيها المجسمة ويعدونها من التعطيل، وكذلك كتب أبي بكر بن فورك تلميذ تلامذة الأشعري، ومثله أبو الطيب الباقلاني الذي صرح بتكفير المشبهة المجسمة وكتبه شاهدة على ما عليه اليوم مئات الملايين من الأشاعرة الذين لم يحدوا عما نشره تلامذة الأشعري لا سيما أبو الحسن الباهلي وابن خفيف. العقيدة الإسلامية التي هي التنزيه والتأويل موجودة قبل الأشعري وفي زمانه وبعده، وهذا ما كان عليه الصحابة ومن بعدهم من أهل السنة والجماعة إلى اليوم.

(١) ابن عساكر، تبیین کذب المفتری، (ص ٢٨).

وعلى افتراض أنه رجَعَ على زعمِكُم المكدوبِ وزعمِكُم المُفتريِ فمعناه
أنه تَرَكَ التوحيدَ وتعظيمَ اللهِ وَوَصَفَ اللهَ بالعجزِ والنقصِ وصفاتِ المخلوقينِ،
فهل نتركُ الإسلامَ مِنْ أَجْلِ نَسَبَتِكُمْ ذلكَ إلى الأشعريِّ؟ ولنا في الصحابةِ أسوةٌ
حسنةٌ حيثُ إنهم لم يتركوا الإسلامَ مِنْ أَجْلِ مَنْ تَرَكَهُ ممنَ كانَ منهم، ونحنُ
نقولُ: حاشا للأشعريِّ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ وَرَجَعَ إلى التَّشْبِيهِ والتَّجْسِيمِ، فنحنُ نتبعُ
الإسلامَ ونعبدُ اللهَ ولا نتركُ ذلكَ مِنْ أَجْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.

فصل في إبطال القول برُجوع الأشعري عن تكفير المجسمة

هذا مبحثٌ مختصرٌ في دَفْعِ ما افْتُرِيَ على الإمامِ أبي الحسنِ الأشعريِّ زُورًا وبهتانًا أنَّه تركَ تكفيرَ مَنْ ثَبَتَ كفرُهُ.

وبعدُ فكتابُ مقالاتِ الإسلاميينِ واختلافِ المصلينِ معِ صِحَّةِ إسنادهِ أصله للإمامِ الأشعريِّ رحمه اللهُ تعالى إلا أنَّ فيه ما يخالفُ عقيدةَ الأشعريِّ وما عليه الأُمَّةُ، فوجبَ تبرئةُ الإمامِ مِنْ ذلكَ، لأنَّ ما ذَكَرَهُ في كَتَبِهِ رحمه اللهُ وما نقلَ عنه يَرُدُّ ما نُسِبَ إليه في هذا الكتابِ، فَإِنَّهُ رحمه اللهُ هو الذي قالَ: «والجَهْلُ بهِ أي - باللهِ - كُفْرٌ»، إلى أنْ قالَ: «لإجماعِهِمْ أنَّه لا يَكُونُ مُؤْمِنًا كافرًا في حالٍ مَعًا» اهـ^(١). فهذا يُثَبِّتُ خلافَ ما نُسِبَ له رحمه اللهُ، وما سيأتي يُثَبِّتُ حَقِيَّةَ ما نقولُ. ثم انظرْ إلى ما ذَكَرَهُ خَطِيبُ الرِّيِّ (ت بعد: ٥٥٠هـ) بعد أنْ ذَكَرَ القولَ المنسوبَ للإمامِ في كتابِهِ وبَيَّنَّ أنَّه ليسَ قولُ الأشعريِّ وأَظْهَرَ حَقِيقةَ قولِهِ رضي اللهُ عنه حيثُ قالَ: «ثم قالَ الأستاذُ [ابنُ فورك]: وليسَ لشيخنا أبي الحسنِ رحمه اللهُ كلامٌ في التكفيرِ لا في إثباتِهِ ولا في نَفْيِهِ^(٢)، إلا أنا تَبَعْنَا كُتْبَهُ واستدللنا بألفاظِهِ على أنَّ مذهبَهُ تكفيرُ المتأولينِ؛ منها: قولُهُ في كتابِ «الإيضاحِ» في بابِ القَدَرِ: «إنَّ قومًا دانُوا الإسلامَ وانتحلُّوه ثم خَرَجُوا مِنْهُ خُرُوجًا ظاهرًا حيثُ قالوا: إنَّ أعمالَ العبادِ ليست بتقديرِ اللهِ تعالى ولا خَلْقِهِ، فَضاهُوا المجوسَ» اهـ. وقالَ في

(١) ابن فورك، مجرد مقالات الأشعري، (ص ١٢).

(٢) يعني أن الأشعري ليس له نص صريح في هذه القاعدة لا في الإثبات ولا في النفي ولكن تتبع كلام الأشعري يبين مذهبه في ذلك كما سيأتي بيانه في تنمة هذا النقل.

«المَوْجِزِ»: «أَمَا أَنَا فَأَقُولُ: مَنْ قَالَ: الْقُرْءَانُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ» اهـ. فلم يجعل للأشعري في المسألة أقوالاً متعددة، بل قال: إِنَّ مَا يُتَلَقَّفُ مِنْ كَلَامِهِ فِي كِتَابِهِ هُوَ التَّكْفِيرُ فَقَطْ، وَصَنِيْعُ ابْنِ فُورِكَ فِي الْمَجْرَدِ يُوَكِّدُ هَذَا الْمَعْنَى، حَيْثُ إِنَّ ابْنَ فُورِكَ قَدْ حَكَى فِي الْمَجْرَدِ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ حُكْمَهُ عَلَى الْمَجْسَمِ بِمَا نَصَّهُ: «إِنَّ اعْتِقَادَ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى أَجْزَاءً مُتَّصِلَةً وَأَبْعَاضٌ مُتَلَاصِقَةٌ كَفَرَّ بِهِ وَجَهْلٌ؛ لِأَنَّ الْبَارِيَّ سَبْحَانَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَلَيْسَ بِأَثْنَيْنِ، وَهُوَ غَيْرُ الْأَبْعَاضِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْأَجْزَاءِ الْمُتَلَاصِقَةِ» اهـ^(١)، فَانظُرْ كَيْفَ أَنَّ ابْنَ فُورِكَ وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ تَلَامِيذِ الْأَشْعَرِيِّ يَحْكِي فِي الْمَجْرَدِ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ الْأَشْعَرِيِّ، وَلَمْ يُنْقَلْ فِي الْمَسْأَلَةِ عَنْهُ خِلَافَ رَأْيِي، بَلْ حَكَى التَّكْفِيرَ فَحَسَبُ بَعْلَةٍ أَنَّ الْمَجْسَمَ لَا يُشِيرُ فِي عِبَادَتِهِ إِلَى مَعْبُودِنَا الَّذِي نَعْبُدُهُ، بَلْ إِلَى خِيَالَاتِهِ الَّتِي ظَنَّنَهَا إِلَهًا، وَكَانَ شَأْنُ ابْنِ فُورِكَ فِي كِتَابِهِ الْمَجْرَدِ أَنْ يَذْكَرَ آرَاءَ الْأَشْعَرِيِّ إِذَا تَعَدَّدَتْ فِي الْمَسَائِلِ، فَدَلَّ اقْتِصَارُهُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ أَنَّهُ لَمْ يَرِ لَهُ غَيْرَهُ، هَذَا وَإِنَّ الْعِبَارَةَ الْمُحْكِيَةَ عَنْهُ فِي سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ مَنْ ثَبَّتَ فِي حَقِّهِ التَّكْفِيرَ، وَقَدْ نَقَلَ الْبَاقِلَانِيُّ أَيْضًا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ فِي النُّوَادِرِ عِنْدَ سَوْأَلِهِ: هَلْ يَعْرِفُ اللَّهُ تَعَالَى عَبْدًا اعْتَقَدَ أَنَّهُ جِسْمٌ؟ فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقَائِلَ غَيْرُ عَارِفٍ بِرَبِّهِ وَإِنَّهُ كَافِرٌ بِهِ»، قَالَ الْقَاضِي: كَذَلِكَ الْقَوْلُ عِنْدَهُ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ اهـ^(٢). فَهَذَا قَوْلُهُ وَقَوْلُ الْقَاضِي فِي تَكْفِيرِ الْمَجْسَمِ وَالْقَدْرِيِّ، وَنَقَلَ ذَلِكَ الْقَاضِي كَمَالَ الدِّينِ الْبِيَّاضِيِّ الْحَنْفِيِّ، قَالَ: «الثَّانِيَّةُ: إِكْفَارٌ مَنْ أَطْلَقَ التَّشْبِيهَ وَالتَّحْيِيزَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِالْحُكْمِ الْمَذْكَورِ لِمَنْ أَطْلَقَهُ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ فَقَالَ فِي النُّوَادِرِ: «مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ فَهُوَ غَيْرُ عَارِفٍ بِرَبِّهِ وَإِنَّهُ كَافِرٌ بِهِ»، كَمَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِأَبِي قَاسِمِ الْأَنْصَارِيِّ، وَفِي

(١) ابن فورك، مجرد مقالات الأشعري، (ص ٢٣٧).

(٢) نقله عن الباقلاني ابن المعلم القرشي، نجم المهتدي ورجم المعتدي، (٢/ ٤٣١)، وأبو القاسم الطبري، نهاية المرام، (ص ٣٠٠).

الخلاصة أَنَّ المشبه إِذَا قَالَ: لَهُ تَعَالَى يَدٌ وَرِجْلٌ كَمَا لِلْعِبَادِ فَهُوَ كَافِرٌ» اهـ^(١).
 فَلَا جَرَمَ بَعْدَ هَذَا أَنَّ حَكَى الْإِمَامَ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ - وَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ
 بِأَقْوَالِ الْأَشَاعِرَةِ وَأَقْوَالِ أَهْلِ الْفِرْقِ - أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ اتَّفَقُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى
 تَكْفِيرِ الْمَجْسَمِ وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْهُمْ فِيهَا خِلَافًا وَلَا تَعَدُّدَ رَأْيٍ، وَلَا عَجَبَ أَنَّ حَكَى
 الزَّرْكَشِيَّ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ تَغْلِيظَ مَنْ حَكَى عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ قَوْلًا بِتَرْكِ تَكْفِيرِ
 الْمَجْسَمِ^(٢).

وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ مِنْ عِقَائِدِ الْفِرْقِ الْمُنْتَسِبَةِ إِلَى
 الْإِسْلَامِ فِيهَا مَا يُوجِبُ التَّكْفِيرَ قَطْعًا»، فَكَيْفَ يَقُولُ شَيْخٌ وَإِمَامٌ أَهْلَ السُّنَّةِ
 الْأَشْعَرِيَّةِ: إِنَّ تَكْفِيرَ الْمُعَيَّنِ مَمْنُوعٌ، أَوْ إِنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَلَوْ
 صَدَرَ مِنْهُ مَا يُوجِبُ التَّكْفِيرَ؟! فَهَلِ الْأَشْعَرِيُّ لَا يَعْلَمُ أَصْلَ الدِّينِ حَتَّى يَقَعَ
 بِمِثْلِ هَذَا التَّدْبُذِّبِ؟! حَاشَاهُ رَحِمَهُ اللَّهُ. فَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّا لَا نَكْفُرُ أَحَدًا
 مَطْلَقًا أَوْ لَا نَكْفُرُ أَحَدًا مِمَّنْ انْتَسَبَ لِلْقِبْلَةِ مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا بِدَلِيلِ مَا
 ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ حَيْثُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا فَتَّشْنَا عِقَائِدَ فِرْقِ الْإِسْلَامِيِّينَ^(٣)
 نَجَدُ فِيهَا مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ قَطْعًا، كَالْعِقَائِدِ الرَّاجِعَةِ إِلَى وَجُودِ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ
 تَعَالَى، أَوْ إِلَى حُلُولِهِ فِي بَعْضِ أَشْخَاصِ النَّاسِ، وَإِلَى إِنْكَارِ نُبُوءَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ،
 وَإِلَى ذِمَّةِ وَاسْتِخْفَافِهِ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ الْمَحْرَمَاتِ وَإِسْقَاطِ الْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ،
 فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ: لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا بِمَا فِيهِ نَفْيٌ لِلصَّانِعِ
 الْقَادِرِ الْعَلِيمِ، أَوْ شَرْكُهُ أَوْ إِنْكَارٌ لِلنُّبُوءَةِ أَوْ إِنْكَارٌ لِمَا عَلِمَ مَجِيئُهُ ضَرُورَةً، أَوْ إِنْكَارُ
 الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ كَاسْتِحْلَالِ الْمَحْرَمَاتِ» اهـ^(٤).

(١) البياضي، إشارات المرام، (ص ٢٠٠).

(٢) الزركشي، تشنيف المسامع، (٤/٦٤٨).

(٣) أي المُنْتَسِبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ انْتِسَابًا.

(٤) أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كيد الشيطان لنفسه قبل خلق آدم عليه السلام، تحقيق أبو الأشبال الزهيري، القاهرة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ر، (ص ١٦٣).

فهؤلاء الذين زعموا أن الأشعري قد اختلف رأيه في المجسم لم يركنوا في دعواهم إلى نص صريح للأشعري في ذلك كما قدمنا، بل غاية ما عندهم أن الأشعري حكّم بكفر المجسم مرة ثم قال في آخر عمره: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بدين»، فمن العجب أن لم يفتنوا إلى أن هذين النصين المحكيين أحدهما نص عام والآخر نص خاص، فيقتضى بالنص الخاص الصريح بتكفير المجسم على نصه العام كما هو مقرر في قواعد أصول الفقه، ثم إن القرائن قد قامت على أن الأشعري لم يقصد بالنص العام المتقدم عدم كفر المجسم ونحوه، فإن ابن عساكر في تبين كذب المفتري قد حكي هذا النص عنه بلفظ: «ونرى أن لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بدين يرتكبه كالزنى والسرقه وشرب الخمر كما دانت بذلك الخوارج وزعموا أنهم بذلك كافرون.. الخ»^(١)، وهذا صريح بأنه رحمه الله إنما أراد بيان مخالفته للخوارج في التكفير بالدين، ولم يرد نفي الكفر عن كل أحد يدعي الإسلام مهما قال أو فعل، كما يؤيد ذلك قول شراح الطحاوية كالتونوي حيث بين أن تلك العبارة لا تنفي كفر المجسمة، بل تنفي كفر مرتكب الكبيرة غير المستحل لها، وتشير إلى كفر المجسم.

ثم إننا أولئك قالوا: لا نكفر أحدًا من أهل القبلة، أي من الذين صح لهم انتسابهم لمذهب أهل السنة والجماعة قولاً واعتقاداً على ما يوافق الأصول، ليس بمجرد الانتساب، بدليل أن مئات الأئمة والعلماء كفروا المنتسبين للإسلام لما صدر منهم من عقائد وأقوال كفريّة. ويشهد لما أوردناه أنه ليس من كلام إمام أهل السنة والجماعة ما ذكره ابن السبكي في بيانه أن ما نسب له هو من دس ابن حزم؛ فقال رحمه الله بعد بيان حال ابن حزم: «وهذا ابن حزم رجل جريء بلسانه متسرّع إلى الثقل بمجرد ظنه، هاجم على أئمة الإسلام بألفاظه، وكتابه هذا الملل والنحل من شر الكتب، وما

(١) ابن عساكر، تبين كذب المفتري، (ص ١٦٠).

برح المحققون من أصحابنا ينهون عن النظر فيه لما فيه من الإزراء بأهل السنة ونسبة الأقوال السخيفة إليهم من غير تثبت عنهم، والتشنيع عليهم بما لم يقوله، وقد أفرط في كتابه هذا في الغرض من شيخ السنة أبي الحسن الأشعري وكاد يصرح بتكفيره في غير موضع، وصرح بنسبته إلى البدعة في كثير من المواضع، وما هو عنده إلا كواحد من المبتدعة، والذي تحققته بعد البحث الشديد أنه لا يعرفه ولا بلغه بالنقل الصحيح معتقده، وإنما بلغته عنه أقوال نقلها الكاذبون عليه فصدقها بمجرد سماعه إياها، ثم لم يكتف بالتصديق بمجرد السماع حتى أخذ يشنع، وقد قام أبو الوليد الباجي وغيره على ابن حزم بهذا السبب وغيره، وأخرج من بلده وجرى له ما هو مشهور في الكتب من غسل كتبه وغيره. ومما يعرفك ما قلت لك من جراته وتسرعته: هذا النقل الذي عزاؤه إلى الأشعري...^(١)؛ ولا خلاف عند الأشعري وأصحابه بل وسائر المسلمين أن من تلفظ بالكفر أو فعل أفعال الكفار أنه كافر بالله العظيم مخلد في النار وإن عرف بقلبه، وأنه لا تنفعه المعرفة مع العناد ولا تغني عنه شيئاً، ولا يختلف مسلمان في ذلك». وقال: «فالعبرة دالة على أن أهل القبلة لا يكفرون، لا على أن هؤلاء من أهل القبلة، ولا أحفظ الآن عن الشيخ الإمام جواباً عن كلامي هذا غير أنني أظن أنه قال: أهل القبلة من صلى لقبلتنا، كذا أحسب أنه أجاب ولست على ثقة من ذلك، وأقول مجيباً عن هذا الجواب إن قاله الشيخ الإمام أم كان مما هجس في الضمير وتصوره من كلمات ذلك الخبر ليس كل من صلى لقبلتنا من أهل القبلة، ألا

(١) والنقل الذي نسبته ابن حزم إلى الإمام الأشعري هو: «أن الإيمان إنما هو معرفة الله تعالى بالقلب فقط وإن أظهر اليهودية والنصرانية وسائر أنواع الكفر بلسانه وعبادته فإذا عرف الله تعالى بقلبه فهو مسلم من أهل الجنة، وهذا قول أبي محرز الجهم ابن صفوان وأبي الحسن الأشعري البصري وأصحابهما»، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، (٣ / ١٠٥ - ١٠٦)، نعوذ بالله من هذا الافتراء الشنيع على الإمام الأشعري.

ترى أنّ المنافقين يُصلُّون لقبلتنا وهم كفارٌ بالإجماع». وقال: «وأنا دائماً أستهجئ ممَّن يدَّعي التحقيق من العلماءِ إعادةَ ما ذكره الماضونَ إذا لم يَضُمَّ إلى الإعادةِ تنكيثاً عليهم أو زيادةَ قيدٍ أهملوه أو تحقيقٍ تركوه أو نحو ذلك ممَّا هو مرأى المحققين، وممَّا اعتقدُ به عظمةُ الشيخِ الإمامِ رحمه الله أنَّ عامَّةَ تصانيفه اللطافِ في مسائلِ نادرةِ الوقوعِ مولدةِ الاستخراجِ لم يسبقُ فيها للسابقينَ كلامٌ» اهـ^(١).

فلا تغتَرَّ بكلِّ زعمٍ تجدهُ في الكتبِ كائناً من كانَ قائلُهُ، وطالبِ كُلِّ مخالفٍ يدَّعي اختلافَ رأيِ الأشعريِّ في هذه المسألةِ بنصِّ صريحٍ له في ذلك، فإنَّهُ لن يجدَ نصًّا في ذلك، بل غايةُ أمرِهِ أن يخلُصَ إلى استنباطاتٍ واستخلاصاتٍ هي إلى الفلْسفةِ أقربُ من التحقيقِ، أمَّا مقامُ الأشعريِّ فإنَّهُ أجلُّ وأرفعُ من هذه الطامَّةِ التي زلُّوا هم فيها.

(١) تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (١ / ٩٠-٩١، ٩٨-١٠٠).

فصل

في تَبْرِئَةِ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ مِنَ الْقَوْلِ بَعْدِهِ تَكْفِيرِ الْمَجْسَمِ

كَانَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ أَلْمَعِيًّا يُضْرَبُ الْمَثَلُ بِفَهْمِهِ وَذَكَائِهِ، وَيُلَقَّبُ بِسَيْفِ السُّنَّةِ وَلِسَانِ الْأُمَّةِ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَسَاكِرَ أَنَّ أَبَا الْفَضْلِ التَّمِيمِيَّ الْحَنْبَلِيَّ حَضَرَ يَوْمَ وَفَاةِ الْقَاضِي الْعِزَّاءَ حَافِيًّا مَعَ إِخْوَتِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَمَرَ أَنْ يُنَادَى بَيْنَ يَدَيْ جَنَازَتِهِ: «هَذَا نَاصِرُ السُّنَّةِ وَالِدِّينِ، هَذَا إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ، هَذَا الَّذِي كَانَ يَذُبُّ عَنِ الشَّرِيعَةِ أَلْسِنَةَ الْمُخَالَفِينَ، هَذَا الَّذِي صَنَّفَ سَبْعِينَ أَلْفَ رَقْعَةٍ رَدًّا عَلَى الْمُلْحَدِينَ» اهـ^(١). عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مُصَنَّفَاتِ الْبَاقِلَانِيِّ ضَاعَتْ كَمَا ضَاعَتْ كُتُبٌ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَلَمْ يَصِلْ مِنْهَا إِلَّا نُسْخٌ سِيرَةٌ وَقَعَ فِي بَعْضِهَا التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ عَلَى أَيْدِي الزَّنَادِقَةِ وَالْمُشَبِّهَةِ، فَالتَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ وَالدُّشُّ هُمَا السَّبَبُ فِي أَنْنَا نَرَى فِي بَعْضِ كُتُبِ الْبَاقِلَانِيِّ مَسَائِلَ أَنْكَرَهَا الْعُلَمَاءُ، وَنُسِبَ لَهُ خِلَافُ عَقِيدَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً مِنْ تَرْكِ تَكْفِيرِ الْمَجْسَمِ وَنَحْوِهِ، فَهُوَ نَفْسُهُ قَالَ بِتَكْفِيرِ الْمَجْسَمِ وَبِتَكْفِيرِ مَنْ أَنْكَرَ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْجَزْئِيَّاتِ، وَهَذَا مِمَّا تَضَافَرَفَ فِي كِتَابِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ الْإِنْصَافِ: «أَفْتَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَسْمٌ وَجَوْهَرٌ وَعَرَضٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَدْ أَقْرَأُوا بِصَرِيحِ الْكُفْرِ لِلتَّشْبِيهِ» اهـ^(٢).

وقال في فئحة مجسمة مشبهة زوي أنها عاشت في زمن النبي ﷺ مما كانوا

(١) ابن عساكر، تبين كذب المفتري، (ص ٢٢١).

(٢) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، المكتبة الأزهرية للتراث، تحقيق محمد زاهد الكوثري، ط ٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠ر، (ص ١٣٠).

«اعتقدوا أَنَّهُم يَرَوْنَ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى صِفَةِ الْبَشَرِ فِي صُورَةٍ مِنَ الصُّورِ وَعَلَى مَا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ عَلَيْهِ» - وذلك كله كفرٌ - ما نصُّه: «ويجبُ أن لا تكون هذه الفرقة من جملة الصحابة وأهل البصائر من المسلمين ومن يُقتدى بهم في الدين» اهـ^(١).

وقال رحمه الله في كتابه تمهيد الأوائل: «ويَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ ذَا أِبْعَاضٍ مُجْتَمِعَةٍ لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ أِبْعَاضُهُ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا وَمُحْتَمَلَةً لِلصِّفَاتِ، وَلَمْ يَخْلُ كُلُّ بَعْضٍ مِنْهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا، أَوْ غَيْرَ حَيٍّ وَلَا عَالِمٍ وَلَا قَادِرٍ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدٌ مِنْهَا فَقَطْ هُوَ الْحَيُّ الْعَالِمُ الْقَادِرُ دُونَ سَائِرِهَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْبَعْضُ مِنْهُ هُوَ الْإِلَهَ الْمَعْبُودَ الْمَسْتَوْجِبَ لِلشُّكْرِ دُونَ غَيْرِهِ، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ وَالشُّكْرُ وَاجِبِينَ لِبَعْضِ الْقَدِيمِ دُونَ جَمِيعِهِ، وَهَذَا كَفَرٌ مِنْ قَوْلِ الْأُمَّةِ كَافَّةً [أَي هَذَا الْكَلَامُ كَفَرٌ عِنْدَ كَافَّةِ الْأُمَّةِ]، وَإِنْ كَانَتْ سَائِرُ أِبْعَاضِهِ عَالِمَةً حَيَّةً قَادِرَةً وَجِبَ جَوَازُ تَفَرُّدِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا بِفِعْلٍ غَيْرِ فِعْلِ صَاحِبِهِ، وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَهًا لِمَا فَعَلَهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِلَهَ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ عَلَى مَا تَذَهَبُ إِلَيْهِ النَّصَارَى، وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ قَوْلِ الْأُمَّةِ وَكُلِّ أُمَّةٍ أَيْضًا». وقال في نقض استدلال المجسمة: «قِيلَ لَهُمْ: فَيَجِبُ عَلَى مَوْضُوعِ اسْتِدْلَالِكُمْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُؤَلَّفًا مُحَدَّثًا مُصَوَّرًا ذَا حَيِّزٍ وَقَبُولٍ لِلْأَعْرَاضِ، لِأَنَّكُمْ لَمْ تَجِدُوا فِي الشَّاهِدِ وَتَعَقُّلُوا فَاعِلًا إِلَّا كَذَلِكَ، فَإِنْ مَرُّوا عَلَى ذَلِكَ تَرَكُوا قَوْلَهُمْ وَفَارَقُوا التَّوْحِيدَ، وَإِنْ أَبَوْهُ نَقَضُوا اسْتِدْلَالَهُمْ» اهـ^(٢). ومن ذلك ما نقله أبو عبد الله السَّكُونِيُّ فِي كِتَابِهِ أَرْبَعُونَ مَسْأَلَةً فِي أَصُولِ الدِّينِ عَنِ الْبَاقِلَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ عَمَّنْ كَانَ غَيْرَ عَارِفٍ بِاللَّهِ [وَمِنْهُ الْمَجْسَمُ كَمَا لَا يَخْفَى] مَا نَصُّهُ:

(١) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين، مكتبة مسك للنشر، عمّان، ط. ١، ٢٠٢٢، (١/٥٧).

(٢) أبو بكر الباقلاني، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ر، (ص ٢٢١-٢٢٦).

«إِنَّهُ مَا اسْتَقْبَلَ بِعِبَادَتِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ، [أَيُّ أَنَّهُ عَبْدٌ غَيْرَ اللَّهِ]، وَقَالَ: فَلَعَلَّهُ اسْتَقْبَلَ بِعِبَادَتِهِ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ مَا يَلْقَاهُ فِي الطَّرِيقَاتِ» اهـ. وهو رحمه الله مَنْ قَالَ بِتَكْفِيرِ الَّذِي أَحَلَّ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ حُرْمَتُهُ، حَيْثُ قَالَ: «لَوْ فَعَلَ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ، وَأَقْرَبَ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ، وَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ إِلَّا تَحْرِيمَ الْخَمْرِ أَوْ نِكَاحِ الْأُمِّ، وَلَمْ يَفْعَلْ وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ يُوصَفُ بِالْكَفْرِ وَانْسَلَخَ مِنَ الْإِيمَانِ» اهـ^(١)، وَقَالَ فِي نَفْسِ الْكِتَابِ: «قَالَ الْإِمَامُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي شَيْءٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ أَوْ عَلَى شَيْءٍ فَقَدْ أَشْرَكَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ لَكَانَ مَحْمُولًا، وَلَوْ كَانَ فِي شَيْءٍ لَكَانَ مَحْضُورًا، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَيْءٍ لَكَانَ مُحَدَّثًا» اهـ^(٢). وَقَالَ خَطِيبُ الرَّيِّ: «قَالَ الْقَاضِي [الْبَاقِلَانِيُّ]: «وَقَدْ افْتَرَقَ أَصْحَابُنَا فِي هَذَا الْبَابِ فَرَقَتَيْنِ، فَقَالَ قَائِلُونَ: كُلُّ مَنْ أَوَّلَ تَأْوِيلًا يُوجِبُ عَلَيْهِ قَوْلًا يَكْفُرُ بِاللَّهِ عِنْدَ الْأُمَّةِ فَهُوَ كَافِرٌ وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِمَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ». ثُمَّ قَالَ: «فَمَحْضُورٌ كَلَامُ الْقَاضِي أَنَّ مَنْ قَالَ قَوْلًا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَكْفِيرِ قَائِلِهِ يَكْفُرُ» اهـ^(٣). وَنَقَلَ الْأَوْسِيُّ مَذْهَبَ الْبَاقِلَانِيِّ فِي تَكْفِيرِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ فَقَالَ: «وَهَذَا مَذْهَبُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرِ الطَّيِّبِ تَكْفِيرُ مَنْ يُوَوَّلُ بِهِ قَوْلُهُ إِلَى الْكُفْرِ» اهـ^(٤). فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُ بِتَكْفِيرِ مَنْ يُوَوَّلُ بِهِ قَوْلُهُ إِلَى الْكُفْرِ، فَكَيْفَ يَتْرُكُ أَوْ يَتَوَقَّفُ فِي تَكْفِيرِ الْمُعْتَزِلِيِّ وَالْقَدْرِيِّ وَالْجَهْمِيِّ وَالْكَرَامِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ إِنَّهُ لَا يُنْظَرُ وَلَا يُكْتَرْتُ وَلَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِ مَنْ تَرَكَ تَكْفِيرَ مَنْ ثَبَّتَ كَفْرَهُ لِأَنَّ كَفْرَهُ ثَبَّتَ،

(١) الباقلاني، الإنصاف، (ص ٥٤).

(٢) المصدر السابق، (ص ٤٠).

(٣) أبو القاسم الطبري، نهاية المرام في دراية الكلام، (ص ٣٠٢).

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن محمد دهاق الأوسبي المالقي الأندلسي (ت: ٦١١هـ)، شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق يوسف الوهال، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م، (ص ١١١).

ثم إنَّه زَعَمَ بعضُ المعاصرينَ مِنْ أَدْعِيَاءِ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا^(١) عَيْنُ مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنَ الْاِفْتِرَاءِ عَلَى الْإِمَامِ، وَهَذَا مَحْضُ اِفْتِرَاءٍ وَجْهَلٍ مِنْ مُدَّعِيهِ وَعَدَمِ اِطْلَاعٍ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَيُرَدُّهُ قَوْلُ ابْنِ الْمُعَلِّمِ: «نَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَمْرُ بْنُ حَسِينِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَكِّيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى نَهَايَةَ الْمَرَامِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، قَالَ: «حَكَى الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ يَعْنِي ابْنَ الْبَاقِلَانِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ النُّوَادِرِ عِنْدَ سَوْأَلِهِ نَفْسَهُ: هَلْ يَعْرِفُ اللَّهُ تَعَالَى عَبْدًا اِعْتَقَدَ أَنَّهُ جَسْمٌ؟ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْقَائِلَ غَيْرُ عَارِفٍ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّهُ كَافِرٌ بِهِ»، قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ عِنْدَهُ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى مَخْلُوقٌ» اهـ^(٢). وَقَالَ الْقَارِي: «قَالَ جَمْعٌ مِنْهُمْ [أَيِ مِنَ السَّلَفِ] وَمَنْ اِخْتَلَفَ: إِنَّ مُعْتَقِدَ الْجَهَةِ كَافِرٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِرَاقِيُّ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَوْلٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَشْعَرِيِّ وَالْبَاقِلَانِيِّ» اهـ^(٣). وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى تَكْفِيرِ الْمَشْبَهَةِ وَالْمَجْسَمَةِ كَمَا نَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ نَفْسَهُ، وَسَبَقَهُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمِثْلُهُمَا الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيُّ فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ الْقَيْرَوَانِيِّ مَالِكِ الصَّغِيرِ مَالِكِ الصَّغِيرِ فَقَالَ: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُثَبَّتَ لَهُ كَيْفِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ وَلَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ بِشَيْءٍ وَلَا سَأَلَتْهُ الصَّحَابَةُ عَنْهُ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى التَّنْقُلِ وَالتَّحْوُلِ وَإِشْغَالِ الْحَيَازِ وَالِاِفْتِقَارِ إِلَى الْأَمَاكِنِ، وَذَلِكَ يُوَوِّلُ إِلَى التَّجْسِيمِ وَإِلَى قَدَمِ الْأَجْسَامِ وَهَذَا كُفْرٌ عِنْدَ كَافَّةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ» اهـ^(٤). قَالَ الزَّاهِدُ الصَّفَّارُ: «فَعَلَى هَذَا قُلْنَا فِي كُلِّ مُبْتَدِعٍ إِذَا اِعْتَقَدَ بَدْعَةً يَكْفُرُ بِهَا أَوْ خَالَفَ فِي تَفْصِيلِ الدِّينِ أَصْلَ الدِّينِ: إِنَّهُ يَكْفُرُ، نَحْوَ مَنْ اِعْتَقَدَ مَذْهَبَ الْكِرَامِيَّةِ فِي أَنَّ لِلَّهِ صُورَةً، أَوْ شَبَّهَهُ بِشَيْءٍ، أَوْ قَالَ: لَهُ حَدٌّ أَوْ نَهَايَةٌ، أَوْ

(١) أَيِ مَا افْتَرَى عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ مُنْكَرَ صِفَاتِ اللَّهِ وَالْمَشْبَهَةَ وَالْمَجْسَمَ وَمُثَبَّتِ الْجَهَةَ وَالْمَكَانَ لَا يُكْفَرُ.

(٢) ابْنُ الْمَعْلَمِ الْقُرَشِيُّ، نَجْمُ الْمَهْتَدِيِّ وَرَجْمُ الْمَعْتَدِيِّ، (٢/ ٤٣١).

(٣) مَلَا عَلِي الْقَارِي، مَرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ، (٣/ ٩٢٤).

(٤) الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيُّ، شَرْحُ عَقِيدَةِ الْمَالِكِ الصَّغِيرِ (ص ٢٨).

له حركة أو سكون أو انتقال أو صفةٌ حادثَةٌ، أو إنَّه ذو أجزاءٍ وأبغاضٍ، أو إنَّه يَقَعُ عليه الفناءُ أو يَقَعُ الفناءُ على بعضه فهو كافرٌ لأنَّه شَبَّهَ اللهُ تَعَالَى بِخَلْقِهِ فَأَنْكَرَ قَوْلَهُ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص/ ٤]، وقولُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى/ ١١]، فنستدلُّ بما اعتقدَ أَنَّهُ لم يعرفِ اللهُ حَقَّ معرفتِهِ، وعلى هذا حالُ القدريةِ في نفيِ أسماءِ اللهِ تَعَالَى وصفاتِهِ في الأزلِ؛ لأنَّ اللهُ تَعَالَى ذَكَرَ في القرآنِ أسماءَهُ وصفاتِهِ فقالَ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص/ ١] إلى آخرِ السورةِ، وقالَ أيضًا: ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] إلى آخرِ الآيةِ، وقالَ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف/ ١٨٠]، فَمَنْ نَفَى عنه الاسمَ والصفةَ في الأزلِ فقد أنكرَ هذه الآياتِ، ويجبُ إكفارُ القدريةِ أيضًا في نفيهم كَوْنُ الشَّرِّ بتقديرِ اللهِ في دعواهم أَنَّ كُلَّ فاعِلٍ خالقٍ فِعْلٍ نَفْسِهِ؛ لأنَّ اللهُ تَعَالَى قالَ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير/ ٢٩]، وقالَ أيضًا: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ الآية [الأنعام/ ١٢٥]، وقالَ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر/ ٤٩]، وقالَ: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُهُ الخُلُقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ الآية [الرعد/ ١٦]، فَمَنْ نَفَى القَدَرَ كُلَّهُ عَنِ اللهِ فقد أنكرَ هذه الآياتِ، فَإِنْ قالَ: أنا مؤمنٌ؛ وهو يعتقدُ نفيَ القَدَرِ عَنِ اللهِ كانَ كاذبًا في قولِهِ: أنا مؤمنٌ» اهـ^(١). وقد قال الإمامُ الزركشيُّ بعد قَطْعِهِ بكفرِ المجسمِ ما نَصَّهُ: «وَنُقِلَ عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ أَنَّهُ يَفْسُقُ، وَهَذَا النَّقْلُ عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ» اهـ^(٢)، فَيُعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَا نُقِلَ عَنِ الْبَاقِلَانِيِّ الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَيْمَةِ الْأَشَاعِرَةِ غَيْرُ ثَابِتٍ عَنْهُ. وقد أطلقَ الإمامُ الأشعريُّ القولَ بتكفيرِ المجسمِ كما نقلَ ذلكَ البيضاويُّ. ونُقِلَ ابْنُ حَبْرٍ الْهَيْتَمِيُّ عَنِ الْأَيْمَةِ تَكْفِيرَهُمْ لِلْمَجْسَمِ فَقَالَ مَا نَصَّهُ: «وَاعْلَمَ أَنَّ الْقَرَّافِيَّ وَغَيْرَهُ حَكَّوْا عَنِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ

(١) الزاهد الصفار، الأدلة، (ص ٥١٦-٥١٧).

(٢) الزركشي، تشنيف المسامع، (٤/٦٤٨).

رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك» اهـ^(١). وهو الحق الذي لا يصح غيره، وقد تقدم نقل الباقلاني للإجماع فهل يُعقل أن يكون حاج نفسه بالإجماع الذي نقله هو رحمه الله؟! ففي نسبة هذا القول للقاضي أبي بكر الباقلاني نظراً، وزد على ما سبق كون الباقلاني أشعرياً لا يخالف الأشاعرة، والأشاعرة يحكمون بكفر المجسمة، قال الإمام العلامة فخر الدين أحمد بن حسن بن يوسف الجاربردي التبريزي (ت: ٧٤٦هـ) في كتابه السراج الوهاج: «لأن المجسمة كفار عند الأشاعرة» اهـ^(٢).

وقد ثبت لدينا من المخطوطات التي بين أيدينا أنه في بعضها اختلاف وفي بعضها سقط لمواضع كثيرة، وفي بعضها تصحيف أو تحريف، وهذا يزيدنا يقيناً في تبرئة القاضي الباقلاني مما نسب إليه وهو عدم تكفير من أنكر صفة من صفات الله أو شبهه بخلقه أو أثبت له الجهة أو التغير بعد أن أثبت وجوده، والظاهر أنه من افتراء المشبهة المجسمة ودسهم في النسخ الخطية لكثرة ما يلهثون بهذه العبارة ويروجونها في مؤلفاتهم وكتبهم لنصرة مذهبهم، وهذا من الكذب الصراح والهراء البواح الذي لا يقوله طفل من أطفال المسلمين، فكيف بإمام من أممهم؟! وما في النسخ الخطية من تضارب يزيدنا اعتقاداً في تبرئة أبي منصور البغدادي من هذا النقل المزعوم عن أبي بكر الباقلاني، فالأستاذ البغدادي نقل الإجماع على تكفير المعتزلة والكرامية، فكيف ينسب له مثل هذا وهو الذي يقول بوجوب تكفير من نسب لله الحد والنهاية فقال: «وأما جسيمة خراسان من الكرامية فتكفيهم واجب لقولهم: إن الله تعالى

(١) ابن حجر الهيتمي، المنهاج القويم، (ص ١٤٤).

(٢) فخر الدين أحمد بن حسن بن يوسف الجاربردي التبريزي، السراج الوهاج في شرح المنهاج، دار المعراج الدولية للنشر، السعودية، ط ٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ر، (٧٥١/٢).

له حَدٌّ ونهايةٌ مِنْ جِهَةِ السُّفْلِ ومنها يُماسُّ عرشُهُ» اهـ^(١)، فلا تخلو كتبه رحمه الله مِنْ ذِكْرِ إجماعٍ على تكفيرِ الفِرَقِ وأئمَّتِهِم، فلو نظرتَ في الفِرَقِ بَيْنَ الفِرَقِ، وأصُولِ الدِّينِ، والمِلَلِ والنَّحْلِ، وتَفْسِيرِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ، تجدُها طافحةً في تكفيرٍ مَنْ خالفَ مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ السَّوادِ الأعظمِ، وفيما ذكرتُ كفايةً لذي لُبِّ.

فهذا القولُ المنسوبُ للباقلانيِّ لا يقوله مؤمنٌ، وحاشا للباقلانيِّ أن يقولَ ذلك، وكيف يكونُ مؤمناً مسلماً مَنْ يعتقدُ في الله أنه ميتٌ أو جاهلٌ أو عاجزٌ أو جسمٌ أو معه شركاءٌ يُحدِّثُونَ مِنَ العدمِ إلى الوجودِ، وهذا لم نسمعَ أن اليهودَ يقولونه، فكيف يُصدِّقُ ذلك عاقلٌ عن الباقلانيِّ؟! ثم هذا الكلامُ - أي كلامُ مَنْ قال بعدمِ تكفيرِ المجسمةِ - لو كان مِنْ أَلْفِ إنسانٍ لهم ألقابٌ كالقاضي والمفتي والفقهاءِ والعلماءِ والأستاذِ والمصنِفِ والمحقِّقِ فلا عبرةً بقولهم ولا بشهرتهم لأنَّهم يُخالِفُونَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وَيُكذِّبُونَ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾، على أنَّ قولَ مَنْ هم مِنَ النقلةِ الطبقةِ الرابعةِ في المذهبِ إذا خالفَ قولَ صاحبِ المذهبِ وقواعدهُ وما أسَّسَ عليه مذهبهُ الذي هم ينتسبونَ إليه فلا عبرةً به ولا يَنخرِقُ قولهُ بمخالفتِهِم وإنْ كَثُرُوا، فكيف إذا قالوا قولاً يخرِقُ الإجماعَ ويخالفُ النصوصَ؟! إذ العقائدُ لا يدخلها الاجتهادُ، وعندما انعقدَ الإجماعُ مع وجودِ النصوصِ القرائيةِ - التي هي وحدها كفايةٌ - على أمرٍ معلومٍ مِنَ الدِّينِ بالضرورةِ لا يكونُ الإنسانُ مؤمناً مسلماً إلا باعتقاده له، فكيف يُتركُ القراءُ والإجماعُ المنعقدُ مِنْ زمنِ الصحابةِ إلى اليومِ وفي أمرٍ معلومٍ مِنَ الدِّينِ بالضرورةِ لقولِ مَنْ خالفَ؟ واعجَبَ لجهولِ يقولُ: انخرقَ الإجماعُ! فيأتي بكلامٍ لبعضِ الفقهاءِ إما أنه افتري عليهم فيه، وإما هو مِنْ قولهم وهو لم يفهمهُ ولا عرفَ موضعهُ فأنزلهُ حيثُ لا يصحُّ فخرقُ هو الإجماعُ

(١) أبو منصور البغدادي، أصول الدين، مطبعة الدولة، استانبول، ط١، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨ر، (ص ٣٣٧).

وَكَذَّبَ الْقُرَّانَ وَادَّعَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءَ كَالْأَشْعَرِيِّ وَإِمَامِ الْحَرَمِيِّ وَالْغَزَالِيِّ وَالرَّازِيِّ وَالْبَاقِلَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ خَرَقُوا الْإِجْمَاعَ، وَهُوَ مِنْ جَهْلِهِ افْتَرَى عَلَيْهِمْ وَأَنْزَلَ جَهْلَهُ عَلَى النَّاسِ بِاسْمِهِمْ وَهُمْ بُرَاءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَكَلَامُنَا مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ فِي مَنْ يَفْهَمُ مَعْنَى الْجِسْمِ وَأَنَّهُ الْمَحْدَثُ الَّذِي لَهُ طُولٌ وَعَرْضٌ وَسَمَكٌ وَتَأْلِيفٌ وَتَرْكِيبٌ ثُمَّ أَطْلَقَ لَفْظَ الْجِسْمِ عَلَى اللَّهِ، وَهَؤُلَاءِ الْمَجْسَمَةُ صَرَحُوا فَوْقَ قَوْلِهِمْ: «جِسْمٌ» بِتَصْرِيحٍ آخَرَ فَقَالُوا عَنِ اللَّهِ: قَاعِدٌ وَجَالِسٌ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَرْشِ ثُمَّ صَارَ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، وَقَالُوا: لَهُ صَدْرٌ وَثِقَلٌ، وَيَدٌ حَقِيقَةٌ وَعَيْنٌ حَقِيقَةٌ وَوَجْهٌ حَقِيقٌ وَرِجْلٌ حَقِيقَةٌ يَضَعُهَا عَلَى الرَّجْلِ الْآخَرَى، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَلَيْسَ هَؤُلَاءِ الْمَجْسَمَةُ إِلَّا عَلَى عَقِيدَةِ الْيَهُودِ وَالْكَرَامِيَّةِ، فَكَيْفَ يُقَالُ فِي هَؤُلَاءِ بَعْدَ كُلِّ هَذَا: فِي كُفْرِهِمْ خِلَافٌ؟! أَوْ: كُفْرُهُمْ لَا إِجْمَاعَ عَلَيْهِ؟! لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكُذَّابِ الْمَفْتَرِي الَّذِي يَجْعَلُ الْمُشْرِكِينَ الْعَابِدِينَ غَيْرَ اللَّهِ مُؤْمِنِينَ، فَعَلَى هَذَا لَا يَوْجَدُ عِنْدَهُ كَافِرٌ مِنْ كُلِّ الطَّوَائِفِ وَالْفِرَقِ الَّتِي تَعْبُدُ الْأَجْسَامَ وَالْأَشْخَاصَ وَالصُّوَرَ، وَالْمَجْسَمَةُ عَبَدُوا غَيْرَ اللَّهِ، وَهَلْ فِي كُفْرٍ مَنْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ خِلَافٌ؟ بَلْ كُفْرُهُمْ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، بِالْقُرَّانِ وَعَقِيدَةِ كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّحَابَةِ وَعَالِ الْبَيْتِ وَالْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَالسَّلَفِ وَالْخَلْفِ وَكُلِّ الْمُسْلِمِينَ.

وعلى فرض صحة نسبة مثل هذا القول إلى الإمام الباقلاني - ونحن لا نثبت ذلك عنه - فقد رده من نسبه إليه - على فرض صحة ذلك أيضًا - ، فقد قال الإمام الأستاذ أبو منصور البغدادي: «وكان القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري يقول: «إن الإيمان خصلة واحدة وهي المعرفة بوجود الإله فحسب، وإن الكفر خصلة واحدة وهي الجهل بوجوده»، قال: «فلو عرفت عارف وجود الإله ثم اعتقد أنه جسم، وأنه لا علم له، وأنه غير خالق لأعمال العباد، ونحو ذلك من البدع لم يجب ببدعته إكفاره»، وخالفه الباقدون من أصحابنا وأكفروا أهل البدع في صفات الباري عز وجل بإجماع الأمة على إكفار من أنكر التبوّات، أو شك في عقائد الأنبياء، فإذا كان شك في صفة من صفات بعض الناس يورثه الكفر، فشك في صفة لازمة لله تعالى أو

جَهْلُهُ بِهَا أَوْلَى بِأَنْ يُوجِبَ تَكْفِيرَهُ» اهـ^(١).

وقال الإمام العلامة الكبير الزاهد الصفار في كتابه تلخيص الأدلة عقب إيراده هذا القول المنسوب للإمام الباقلاني: «وقد أخطأ هذا القائل في هذا القول، وقول أبي حنيفة رضي الله عنه بخلافه، وجميع الأشعرية خالفوا هذا الأشعري - يريد الباقلاني - فيما قال» اهـ^(٢).

فلو كان الإجماع المنعقد في أمر معلوم من الدين بالضرورة وفيه نصوص قرآنية ينخرق وينهدم بقول بعض المتأخرين أو من يُسمون بفقهاء أو علماء لم يكن الإجماع مصدرًا من مصادر التشريع، ولما صح إجماع في قضية، ولو كان الأمر كذلك فلماذا توعّد الله تعالى من يخالف الإجماع ويخرق ما عليه الأمة لشذوذه وانحرافه بالنار والعذاب؟ قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء/ ١١٥].

(١) أبو منصور البغدادي، تفسير الأسماء والصفات، دار المشارع، (٤/ ٣٥٩-٣٦٠).

(٢) الزاهد الصفار، تلخيص الأدلة، (ص ٧٢٨).

«قاصمةٌ لظهور المداهين للمجسمة والقدرية»: الإمام أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني يكفران الجاهل بصفات الله والمنكر لها من مشبه وقدري

اعلم رحمك الله أن المشبه المجسم غير عارف بالله ولو ادعى ما ادعاه، وقد سبق غير ما نص عن الأئمة في ذلك، ثم هو في تشبيهه وتجسيمه لله منكرٌ لصفة المخالفة للحوادث الواجبة لله تعالى، شأنه شأن القدري منكر صفات الله من علم وقدرة وغيرهما، وقد صنّف القاضي المتكلم لسان المتكلمين في زمانه القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني الأشعري المالكي (ت ٤٠٣ هـ) رحمه الله تعالى كتابًا ضخماً يقع في مجلداتٍ أسماه «هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين» نص فيه في غير ما موضع على كفر نفاة الصفات ومنكريها ومُعطيها، فدخل في ذلك المشبه المجسم والقدري وأضرابهما.

قال القاضي الباقلاني في هداية المسترشدين ما نصه: «وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون العلم بأن الله تعالى حيٌّ عالمٌ قادرٌ علمًا بحياته وقدرته وأن يكون الجهل بثبوت هذه الصفات له هو الجهل بأنه تعالى حيٌّ عالمٌ قادرٌ، ووجب لذلك جهل القدرية بكونه على هذه الصفات، ووجب لذلك القضاء بإكفارهم لإجماع الأمة على أن من لم يعرف الله سبحانه حيًا عالمًا قادرًا ومفارقًا للميت الجاهل العاجز فإنه كافرٌ غير عارفٍ بالله تعالى، ولزم إكفارهم على هذا الجواب بتفويض الصفات، وقد نص شيخنا أبو الحسن رضي الله عنه على ذلك في غير موضع وقال: مُحالٌ أن يعلمه عالمًا من لا يعلم له علمًا، ومن لم يعلمه حيًا قادرًا فهو جاهلٌ به وكافرٌ على لسان الأمة»

اهـ^(١).

ثم رجع فأكد ذلك رحمه الله وبين أن هذا مما لا يتوقف في حكمه وأنه يجب إكفاره، ونص على أن تكفيره ليس بالنظر إلى لازم قد يدعي عدم التزامه - مع أنه بين لا ينفعه إنكاره - بل هو كافر بنفس القول، ونص عبارته رحمه الله في الكتاب نفسه: «وإذا ثبت ذلك مما نكشفه من بعد وجب بنفي الصفات عن الله تعالى نفي كونه حيًا عالمًا قادرًا وأن لا يعلم على الحقيقة كونه كذلك وأنه إن اعتقد كونه على هذه الصفات مع نفي ما يوجبها فإن اعتقاده ذلك ليس بعلم بكونه حيًا عالمًا قادرًا وإنما هو ترطم وظن، وقد اتفقت الأمة على أن من لم يعلم كونه تعالى حيًا عالمًا قادرًا بل جهل ذلك أو ظنه فإنه كافر بالله تعالى وغير عارف فوجب لذلك إكفارهم وإذا ثبت القول بالأحوال والمكفر لهم بهذه الطريقة نرى الإكفار بما يلزم على القول وأن يلتزمه قائله على بيناه في باب إكفار المتأولين، ومكفره على الجواب الأول ليس يكفره بما يلزمه بل بنفس قوله من حيث جحد كونه عالمًا قادرًا» اهـ^(٢).

ثم أكد ما سبق وكرره فقرره مرة بعد مرة وذلك من خلال إيراد حجة أخرى فقال ما نصه: «ويجب أيضًا على هذا الجواب أن يكون من لم يعلم الله سبحانه بهذه الصفات لم يعلمه حيًا عالمًا قادرًا، ومن لم يعلمه كذلك وجب جهله به وإكفاره» اهـ^(٣).

وكرر رحمه الله على القدرية المعطلة كرة أخرى فاضحًا لهم في خروجهم عن صريح نص القران الكريم وعدولهم عن طريق المسلمين في الدين، ودخل في ذلك المجسمة المكذبون بصفة المخالفة للحوادث الواجبة لله تعالى، وقد

(١) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، هداية المسترشدين، (١/ ٧٩-٨٠).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٨٠).

(٣) المصدر السابق.

تَوَعَّدَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يُضَلِّلُ جُمْلَةَ الْمُسْلِمِينَ وَيَخْرُجَ عَنْ طَرِيقَتِهِمْ فِي الدِّينِ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِيَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾، وعبارة الباقلاني في الكتاب عينه: «واعملوا أن مذهبكم في نفي علم الله وقدرته وسمعه وبصره مُخَالِفٌ لِنَصِّ التَّنْزِيلِ مَبَايِنٌ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ» اهـ^(١).

ثُمَّ اتَّبَعَ الرَّدَّ عَلَيْهِمْ مُبَيِّنًا أَنَّهُمْ خَالَفُوا الْأُمَّةَ السَّابِقَةَ لَهُمْ وَاللَّاحِقَةَ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا فِيهَا أَمْثَلًا مَكْذِبِينَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، فَقَالَ مَا نَصُّهُ: «وَقَالَتِ الْأُمَّةُ قَبْلَ خَلْقِهِمْ وَبَعْدَهُ: فَعَلْتُ هَذَا بَعْلِمِ اللَّهِ، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْلِمِ اللَّهِ، وَمَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بَعْلِمِهِ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا بَعْلِمَكَ فِينَا وَشَهَادَتِكَ عَلَيْنَا، فَجَحَدَ عِلْمَهُ رَدًّا عَلَى اللَّهِ وَعَلَى أُمَّةِ نَبِيِّهِ» اهـ.

وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ فِي مَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْبَاقِلَانِيُّ أَنَّ أَوْلَىٰكَ حَرْفُوا دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ وَخَالَفُوا مَا عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْمُسْلِمَةُ قَاطِبَةً وَزَيَّفُوا أَصُولَ الدِّينِ عَلَى مَا تَهَوَّاهُ أَنْفُسُهُمْ، فَتَاهُوا فِي غِيَاهِبِ الضَّلَالَةِ وَكَفَرُوا؛ قَالَ الْبَاقِلَانِيُّ: «وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلَوْلَا خَوْفُهُمْ مِنْ حَرْفِ السَّيْفِ لَأَفْصَحُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِعَالِمٍ وَلَا قَادِرٍ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَ الْأُمَّةِ وَعِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ قَوْلِ الْقَاتِلِ: «لَا عِلْمَ لِلَّهِ بِكَذَا» وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «لَيْسَ اللَّهُ عَالِمًا بِكَذَا»، وَكَذَلِكَ فَلَا فَضْلَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: «زَيْدٌ غَيْرُ عَالِمٍ بِالطَّبِّ» وَبَيْنَ قَوْلِهِمْ: «لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ». قَالَ^(٢): وَقَدْ وَافَقَ الْقَوْمُ مَنْ قَالَ مِنَ الْفَلَسَفَةِ وَالْأَوَائِلِ: إِنَّ لِلْعَالَمِ صَانِعًا لَيْسَ بِعَالِمٍ وَلَا قَادِرٍ وَلَا مَوْصُوفٍ بِأَنَّهُ حَيٌّ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ وَلَا مَيِّتٌ وَلَا عَاجِزٌ فَيُقَالُ: لَيْسَ بِمَيِّتٍ وَلَا بِجَاهِلٍ وَلَا عَاجِزٍ وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ، وَقَدْ أُثْبِتُوا ذَاتَهُ صَانِعَ الْأَفْعَالِ الْمُمْكِنَةَ مَعَ نَفْيِ صِفَاتِهِ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ دِينَ الْمَعْتَزِلَةِ» اهـ^(٣).

(١) المصدر السابق.

(٢) يعني أبا الحسن الأشعري رضي الله عنه.

(٣) أبو بكر الباقلاني، هداية المسترشدين، (١/٨٩).

فانظر رحمك الله كيف اجتمعت القدرية والمجسمة في وادٍ من الضلالة والكفرِ واحدٍ؛ حيث إنّ القدرية قالوا في الله: «هو عالمٌ لا يعلم وقادرٌ لا بقُدرةٍ ومريدٌ لا بإرادةٍ»، والمجسمة قالوا: «هو لا يُشبهُ شيئاً غير أنه في جهةٍ وفوقِ حسيٍّ وله يدٌ حقيقيَّةٌ وعينٌ حقيقيَّةٌ ووجهٌ حقيقيٌّ»، فهما في الضلالة والكفرِ مُشتركون مُتشابهون.

فَصْلٌ

يَشْتَمِلُ عَلَى خِلاصَةٍ فِي مَسْأَلَةِ الْمَجْسَمَةِ

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأعراف / ١٨٠]، وانفقت كلمة أهل اللغة وأهل الشرع على أنَّ الجسمَ هو الحجمُ المركَّبُ المؤلفُ، فقال الزبيديُّ في تاج العروس: «الجِسْمُ بالكسْرِ: جَمَاعَةُ الْبَدَنِ أَوِ الْأَعْضَاءِ مِنَ النَّاسِ وَالْإِبِلِ وَالذَّوَابِّ وَسَائِرِ الْأَنْوَاعِ الْعَظِيمَةِ الْخَلْقِ، كَالجُسْمَانِ بِالضَّمِّ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: الْجِسْمُ الْجَسَدُ وَكَذَلِكَ الْجُسْمَانُ، وَالجُسْمَانُ: الشَّخْصُ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ لَنَحِيفُ الْجُسْمَانِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْجُسْمَانَ وَالْجُسْمَانَ وَاحِدٌ، وَقَالَ الرَّاعِبُ: الْجِسْمُ مَا لَهُ طَوْلٌ وَعَرْضٌ وَعُمُقٌ» اهـ^(١).

ومثله ذَكَرَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ^(٢) وَالْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ^(٣) وَغَيْرِهِمَا.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «إِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ وَضَعُوا هَذَا الْاسْمَ - أَيِ الْجِسْمِ - عَلَى كُلِّ ذِي طَوْلٍ وَعَرْضٍ وَسَمَكٍ وَتَرْكِيْبٍ وَصُورَةٍ وَتَأْلِيْفٍ» اهـ، نقله عنه أَبُو الْفَضْلِ التَّمِيمِيُّ فِي اعْتِقَادِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(٤).

(١) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، مادة (ج س م)، (٤٠٤/٣١).

(٢) محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ، (٩٩/١٢).

(٣) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو: ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، (١٠١/١).

(٤) أبو الفضل التميمي، اعتقاد الإمام المنبئل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، ط ١، (ص ٤٥).

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري: «أقل ما يقع عليه اسم الجسم جوهران^(١) مؤتلفان^(٢)» اهـ، نقله عنه ابن فورك في المجرّد^(٣).

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي في كتاب التوحيد: «إنّ الجسم اسم ذي الجهات، أو اسم مُحْتَمِلِ النهايات^(٤)، أو اسم ذي الأبعاد الثلاثة، فغير جائز القول به في الله سبحانه» اهـ^(٥).

وقال الجرجاني في التعريفات: «الجسم جوهر^(٦) قابل للأبعاد الثلاثة، وقيل: الجسم هو المركّب المؤلّف من الجواهر^(٧)» اهـ^(٨).

فلفظ الجسم كما ترى^(٩) صريح في الدلالة على الحجم المركّب المؤلّف، فهو صريح في الدلالة على معاني المخلوقين، ولا يحتمل معنى آخر يُصرف إليه؛ لا في اللغة ولا في عرف الشرع، وقد اتفق علماء الدين من أئمة الأصول والفقه على أنّ من أطلق على الله تبارك وتعالى لفظاً صريحاً في معاني

(١) ثنية جوهر، وهو هنا الجوهر الفرد، أي الجزء الذي لا يتجزأ.

(٢) أي مركبان متصلان.

(٣) ابن فورك، مجرد مقالات الأشعري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥، (ص ٢١٥)، وهو كتاب جمع فيه ابن فورك مقالات الإمام الأشعري من كتبه المختلفة وبوبها، وابن فورك من أعيان الأشاعرة الشافعية وهو تلميذ أبي الحسن الباهلي تلميذ الإمام الأشعري.

(٤) أي: يقبل الحدود.

(٥) أبو منصور الماتريدي، التوحيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦، (ص ٣٣).

(٦) أي: أصل وحجم.

(٧) المراد هنا الأجزاء التي كلّ منها لا يتجزأ.

(٨) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣، (ص ٧٦).

(٩) أي عند أهل اللغة وأهل الشرع.

المخلوقين وكان يفهم معناه فإنه يكفر، ولا يدخل في هذا الباب التفصيل الذي ذكره بين من يلتزم ما يقتضيه إطلاق اللفظ وبين من لا يلتزمه، لأن الكلام هنا في اللفظ نفسه لا في ما يلزم عليه، واللفظ الصريح بين واضح في معناه لا يحتمل عند المتكلم لبساً ولا معنى آخر، فلا ينظر بعد ذلك هل يلتزم المجسم ما يقتضيه لفظ الجسم أو لا، ولذلك صح في الحديث القدسي: «شتمني عبدي ولم يكن له ذلك» ثم فسره بقوله: «وأما شتمه إياي فقولهُ لي ولد»^(١)، ومع أن مُطلقِ الوَلدِيةِ إنما أرادَ بذلك المدح ولم يلتزم من هذه التسمية لوازمها من حصول جماع وولادة وغيرهما فإن رسول ﷺ لم يفصل في ذلك ولا ذكر فرقا بين من يلتزم لوازمه^(٢) ومن لا يلتزم بل أطلق ذلك إطلاقاً^(٣)، لأن اللفظ صريح بين واضح، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند الكلام على سورة الإخلاص: «ويؤخذ منه أن من نسب غيره إلى أمر لا يليق به يطلق عليه أنه شتمه^(٤)» اهـ^(٥)، قال ابن منظور في لسان العرب: «والصريح: هو الخالص من كل شيء، وهو ضد الكناية» اهـ^(٦)، وقال اللغوي الفقيه شهاب الدين الفيومي في المصباح المنير: «صرح الشيء بالضم صراحةً وصروحةً: خلص من تعلقات غيره، فهو صريح، وعربي صريح: خالص النسب، والجمع: صرحاء، وكل خالص صريح، ومنه: القول

(١) صحيح البخاري، (١٩/٦)، حديث (٤٤٨٢).

(٢) أي: من سبق النكاح وغير ذلك.

(٣) فمن نسب الأبوة أو البنوة إلى الله تعالى ولو قال: أردت معنى مجازياً ولم أريد المعنى الحقيقي فهو كافر بالإجماع، كما ذكر ذلك القرافي المالكي في كتابه الفروق، عالم الكتب، (٤/١٢٩).

(٤) أي: فمن نسب إلى الله الجسم فقد شتم الله عز وجل.

(٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ص رح)، (٢/٥٠٩).

الصَّرِيحُ وَهُوَ الَّذِي لَا يُفْتَقِرُ إِلَى إِضْمَارٍ^(١) أَوْ تَأْوِيلٍ^(٢) اهـ^(٣).

وَمِنْ هُنَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: إِنَّ الصَّرِيحَ هُوَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَى الَّذِي لَا يُفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ غَيْرُهُ، قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ فِي الْحَاوِي: «الصَّرِيحُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا» اهـ^(٤)، وَقَالَ السِّيُوطِيُّ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: الصَّرِيحُ: اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَى لَا يُفْهَمُ مِنْهُ غَيْرُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَيُقَابِلُهُ الْكِنَايَةُ» اهـ^(٥)، وَلِذَلِكَ لَمْ يَفْصِلْ أَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ فِي اللَّفْظِ الصَّرِيحِ بَيْنَ مَنْ أَضْمَرَ كِنَايَةً وَمَنْ لَمْ يُضْمَرْ وَلَا قَالُوا إِنَّهُ يَدْخُلُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَنْ يَلْتَزِمُ مَقْتَضَاهُ وَمَنْ لَا يَلْتَزِمُهُ، لِأَنَّهُ لَوْ دَخَلَهُ مِثْلُ ذَلِكَ لَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ صَّرِيحًا وَلَكَانَتْ كَلِمَاتُهُمْ وَتَعَارِيفُهُمْ فِيهِ مُتَنَاقِضَةً، وَمِنْ هُنَا قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوْنِيُّ: «اتَّفَقَ الْأَصُولِيُّونَ عَلَى أَنَّ مَنْ نَطَقَ بِكَلِمَةِ الرَّدَةِ - أَيِ الصَّرِيحَةِ فِي الْكُفْرِ - وَزَعَمَ أَنَّهُ

(١) أي: تقدير، كما في قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ فأفطر ﴿فَعِدَّةٌ﴾ أي: فعليه عدة ﴿مِنْ أَكْبَارِ أُخْرٍ﴾ [سورة البقرة/ ١٨٤]. انظر تفسير البغوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ، (١/ ٢١٥)، وغيره.

(٢) أي: إعطاء معنى للفظ غير المعنى المتبادر مما تحتمله اللغة في هذا اللفظ، كما في قول الله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة الفتح/ ١٠].

(٣) الفيومي، المصباح المنير، (١/ ٣٣٧).

(٤) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الحاوي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩ر، (١٠/ ١٦٦).

(٥) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠ر، (ص ٢٩٣).

أَضْمَرَ تَوْرِيَةً^(١) كُفِّرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا^(٢)» اهـ^(٣)، وهذا هو حَكْمٌ مِّنْ أَطْلَقَ الْجِسْمَ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّهُ قَدْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ لَفْظًا صَرِيحًا لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى بِالْإِجْمَاعِ وَلَيْسَ لَهُ مَعْنَى إِلَّا نِسْبَةُ التَّرْكِيبِ وَالْحَدِّ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَمُطْلَقُهُ نَاقِضٌ مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّ اللَّهِ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنَ الْعَقِيدَةِ جِزْمًا بِلَا شَكٍّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَدَّ ذَلِكَ إِيْمَانًا كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ التَّوَقُّفُ فِي الْإِطْلَاقِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ بَعْدَهُ كَابِنِ بَازٍ مِّنْ أَنَّ لَفْظَةَ «الْجِسْمِ» لَمْ تُثَفِّ وَلَمْ تُثَبِّتْ فَيَتَوَقَّفُ فِي إِطْلَاقِهَا، وَهَذَا هُوَ عَيْنُ الْجَهْلِ بِالْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ وَبِكَيْفِيَّةِ الْجَمْعِ بَيْنَ نِصُوصِ الشَّرِيعَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ عَقِيدَةِ الْإِسْلَامِ الَّتِي جَاءَ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَكُلِّ عَقِيدَةٍ أُخْرَى وَأَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ بِالْبِرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَقِيدَةٍ تُخَالِفُهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْكَافِرُونَ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾^(٤).

وَالْأَصْلُ فِي كَلَامِ كُلِّ مُتَكَلِّمٍ أَنَّهُ يَفْهَمُ مَعْنَى مَا يَقُولُهُ وَيَتَلَفَّظُ بِهِ، وَعَلَى هَذَا^(٤) يَنْتَزِلُ مَا نَقَلَهُ الْحَنَابِلَةُ مِثْلَ صَاحِبِ الْخِصَالِ وَغَيْرِهِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمَا قَالَهُ ابْنُ بَطَّالٍ فِي شَرْحِهِ لِلْبُخَارِيِّ، وَابْنُ الْمُثَنَّنِ فِي شَرْحِهِ لِلْبُخَارِيِّ، وَالتَّبَايَضِيُّ فِي إِشَارَاتِ الْمَرَامِ، وَالمَازِرِيُّ فِي شَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ، وَأَقْرَهُ النُّوَوِيُّ فِي شَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ، وَغَيْرُهُمْ مِّنْ كُفِّرَ مَنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ»، فَإِنَّ مَنْ كَانَ يَفْهَمُ مَعْنَى الْجِسْمِ يَكُونُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ» قَدْ أَثْبَتَ لَهُ سُبْحَانَهُ التَّأْلِيفَ وَالتَّرْكِيبَ وَالحِجْمَ فَلَا يَنْفَعُهُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «لَا كَالْأَجْسَامِ» أَوْ قَوْلُهُ:

(١) المراد بالتورية هنا التورية البعيدة وهي التي لا يحتملها اللفظ، كالذي قال: «يلعن رسول الله» فلما أنكر عليه قال: «إنما أردت به العقرب» فإنه يكفر ولا يدفع عنه قصد التورية الكفر، لأن العرب لا يسمون العقرب «رسول الله». وأما التورية القريبة وهي التي يحتملها اللفظ فإنها تدفع عنه التكفير.

(٢) لأن كلمته لا تحتمل إلا معنى واحدًا كفريًا.

(٣) إمام الحرمين الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧ر، (١٨/٢٩٣).

(٤) أي على هذا الأصل في فهم كل متكلم لمعنى ما يقول.

«أنا لا ألتزم ما يلزم على ذلك من صفات المخلوقات»، لأن كلامه الأول ينقُض كلامه الثاني فيكون عندئذ كذابًا متلاعبًا متناقضًا كمن يقول: «الله تعالى نائم لا كالنائمين»، أو «عاجز لا كالعاجزين»، أو «جالس لا كجالسين»، أو «مريض لا كالمرضى»، ويؤاخذ بإقراره^(١) ولا ينفعه إنكاره. قال الحافظ الفقيه اللغوي تقي الدين السبكي: «والله تعالى مُنَزَّه عنها [أي عن صفات المخلوقين] ومن أطلق [أي على الله] القُعود وقال: إنَّه لم يُرِدْ صفات الأجسام قال شيئًا لم تشهد له به اللغة فيكون باطلًا وهو كالمقَرِّ بالتجسيم المنكِر له فيؤاخذ بإقراره ولا يُفيدُه إنكارُه» اهـ^(٢)، ونقله الحافظ الفقيه خاتمة اللغويين محمد مرتضى الزبيدي في إتحاف السادة المتقين وأقره^(٣). وهذا متوافق مع الإجماع الذي نقله تاج الدين السبكي في الطبقات حيث قال: «لا خلاف عند الأشعري وأصحابه بل وسائر المسلمين أن من تَلَفَّظ بالكفر أو فَعَلَ أفعال الكفار أنه كافر بالله العظيم مخلد في النار وإن عَرَفَ بقلبه وأنه لا تنفعه المعرفة مع العناد ولا تُغني عنه شيئًا ولا يَخْتَلِفُ مُسْلِمَانِ فِي ذَلِكَ» اهـ^(٤).

من كُلِّ ما تَقَدَّمَ يُفْهَمُ وعليه يتنزَّل إطلاق الأشعري في النوادر وغيره، والبيهقي في شعب الإيمان، والحلي في المنهاج في شعب الإيمان، والمتولي في الغنية، وأبي إسحاق الشيرازي في الإشارة إلى مذهب أهل الحق، وأبي نصر التمشيري في التذكرة، والقاضي حسين في تعليقه، والقاضي عبد الوهاب المالكي في شرحه على الرسالة، وابن الجوزي الحنبلي

(١) أي إقراره بنسبة الجسمية إلى الله تعالى.

(٢) تقي الدين السبكي، السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، المكتبة الأزهرية للتراث، (ص ٧٧).

(٣) محمد مرتضى الزبيدي، إتحاف السادة المتقين، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ر، (٢/١٠٦).

(٤) تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣هـ، (١/٩١).

في دفع شبه التشبيه وغيره، والنووي في المجموع، والقُرطبي في التذكار، والسيد أحمد الرفاعي في البرهان المؤيد وغيره، وابن الرِّفعة في شرح التنبيه، والتقي الحِصني في شرح أبي شجاع ودفع شبه من شبه وتمرد، وابن بَلْبَانَ الحنبلي في مختصر الإفادات في ريع العبادات، وغيرهم من أهل العلم تكفير المجسم وهو الذي تقتضيه^(١) نصوص الأئمة الأربعة ونقله كثيرون عنهم^(٢) وجزم به الغزالي في إجماع العوام ونقل الإجماع عليه^(٣)، كما مر، ولا يدخل هذه الحال التفريق الذي فرقه بعض العلماء بين التزام لازم اللفظ وعدم التزامه، ولا بين كون اللازم بيننا أو غير بين، لأن اللازم هو معنى خارج عن معنى اللفظ^(٤) يلازمه ويحضر عادة في الذهن عند ذكره إذا كان بينا ويحتمل حضوره من غير رجحان إذا كان غير بين، لأن ما نتكلم عنه هنا هو عين معنى لفظ الجسم لا معنى خارج عنه، نعم تدخل هذه التفرقة في من أطلق على الله الجسم ولا يفهم معناه على خلاف الأصل والغالب، بل يظن أن معناه: «موجود» أو «قائم بنفسه» أو نحو ذلك من المعاني التي يجوز إطلاقها في حق الله تعالى فإنه يُنظر عند ذلك في حال هذا المطلق هل يعتقد في هذا الموجود أو القائم بذاته أنه جسم مركب مؤلف أو لا؟ وهل يلتزم ما يلزم من إطلاق الجسم من المكان والجهة والاتصال والانفصال والحدوث أو لا يلتزم

(١) أي يفهم منها.

(٢) كالقرافي المالكي، ونقله عنه ابن حجر المكي في شرح المقدمة الحضرمية (ص ١٤٤)، وكالملا علي القاري في مرقة المفاتيح (٣/٩٢٤)، وغيرهم.

(٣) كما نقله عدة آخرون؛ منهم القاضي عبد الوهاب المالكي في شرح عقيدة الإمام مالك الصغير (ص ٢٨)، والملا علي القاري في مرقة المفاتيح (٣/٩٢٤)، وغيرهما، وهو المفهوم من كلام أبي جعفر الطحاوي، والحِصني في دفع شبه من شبه وتمرد (ص ١٨)، وغيرهما.

(٤) كما ذكره الرازي في المحصول (١/٢١٩)، والقرافي في شرح تنقيح الفصول (ص ٢٤-٢٥)، وغيرهما.

ذلك؟ فإن كان يعتقد في الله الحجم والكيفية والكمية حُكِمَ بكُفْرِهِ، وإن كان لا يعتقد ذلك ولا يقول به لم يُحَكِّمَ بكُفْرِهِ ولكنه عاصٍ معصيةً كبيرةً وخاطيءٌ لإطلاقه على الله تعالى ما لم يرد الإذن الشرعيُّ به.

وما تقدّم معلومٌ في كلام أساطين علماء الأصول مقرّرٌ عندهم، قاله الأشعريُّ كما في مجرد المقالات، والماتريديُّ كما في كتاب التوحيد، وأبو منصور التميميُّ في تفسير الأسماء والصفات، وأقرّه شيخنا الإمام عبد الله الهريريُّ رحمه الله تعالى في كتاب صريح البيان. وقال إمام الحرمين في الشامل في أصول الدين: «فصلٌ مشتملٌ على الردِّ على مَنْ قال: «إن الله تعالى جسمٌ وليس بمتألفٍ»: قد ذهبَتْ بعضُ المجسمة^(١) إلى موافقة أهل الحقِّ في تقدُّسِ الربِّ سبحانه وتعالى عن خصائص الأجسام وما يثبت لها من الأحكام، وذهبوا إلى منع كونه مؤلَّفًا، ثم صاروا إلى أنّ المعنيَّ بكونه جسمًا وجوده أو قيامه بالنفس، ومَنْ سَلَكَ هذا المسلكَ آَلَ الكلامُ معه^(٢) إلى التنازع في الإطلاق والتسمية نفيًا وإثباتًا، ومما يُفسدُ هذه الطريقة ويوضح بطلانها^(٣) ما قدّمناه من إنباء الجسم عن التأليف^(٤)، فمَنْ أرادَ صرفه عن وجهه والعدولَ عن قضيته^(٥) في موجِبِ الله^(٦) كانَ مصدودًا عن ذلك إذ لا سبيلَ إلى إزالةِ قضايا الألفاظِ من غيرِ دلالة^(٧)، ولو سَوَّغْنَا تبديلَ اللغةِ ونقلها عن

(١) أي من أطلق الجسم على الله.

(٢) أي رجع الكلام معه.

(٣) أي مما يبطل إطلاقهم لفظ الجسم على الله سواء فهموا من هذا اللفظ الموجود أم القائم بذاته أم فهموا المركب المؤلف.

(٤) أي من كون معنى الجسم: المركب المؤلف.

(٥) أي عما يقتضيه.

(٦) أي في حق الله.

(٧) أي إلى تغيير معاني الألفاظ بلا دليل.

موضوعها في المُسمَّياتِ الجاريةِ تواضعاً^(١) واصطلاحاً بينَ فئةٍ منَ الناسِ فلا سبيلَ إلى تجويزِ ذلكَ في أوصافِ الإلهِ لإجماعِ الأمةِ^(٢) إذ لو جازَ ذلكَ لجازَ للمُطلقِ أن يُطَبَّقَ لفظُ المؤلِّفِ وإذا رُوجِعَ فيه فَسَّرَه بالوجودِ، ومهما ثبت^(٣) إنباءُ الجسمِ في اللغةِ عنِ التَّأليفِ ترتَّبَ عليه امتناعُ تسميةِ الإلهِ به ولم يجزُ ذكرُه في أوصافِ الإلهِ نقلاً^(٤) وخروجاً عن اللغةِ، ثم نقولُ لهم: أنتم لا تَخْلُونُ في إطلاقِكُم الجسمَ إما أن تقولوا: أطلقنا ذلكَ بلا دليلٍ ولا اقتضاءٍ من عقلٍ وشرعٍ ولغةٍ، وإما أن تُسندوا مذهبَكُم إلى دليلٍ في ظنِكُم، فإن لم تُسندوهُ إلى دليلٍ كانَ الذي ذكرتموهُ مَحْضُ التَّلْقِيبِ بِنَاءٍ على التَّشْهِي والتَّمْنِي، ولو ساعَ ذلكَ لساعَ إثباتُ سائرِ الألقابِ كذلكَ لَتَجَوَزَ تسميتهُ زيداً وبكراً وعمراً تعالى اللهُ عن قولِ الزائغينَ» اهـ^(٥)، وبمعناه ذكرَ المتولي في الغنية حيثُ يقولُ: «البارئُ تعالى ليسَ بجسمٍ، وذهبتِ الكرامِيَّةُ إلى أنَّ اللهُ تعالى جسمٌ، والدليلُ على فسادِ قولهم: أنَّ الجسمَ في اللغةِ بمعنى التَّأليفِ واجتماعِ الأجزاءِ، والدليلُ عليه: أنه نقولُ عندَ زيادةِ الأجزاءِ وكثرةِ التَّأليفِ: جَسِمٌ وأجسَمُ، كما يقالُ عندَ زيادةِ العلمِ: عَلِيمٌ وأعلمُ، وقالَ تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة/ ٢٤٧]، فلما كانَ وصفُ المبالغةِ بزيادةِ التَّأليفِ دَلَّ على أنَّ أصلَ الاسمِ للتَّأليفِ، فإذا ثبتَ ما ذكرنا بطلَ مذهبهم، لأنَّ اللهُ تعالى لا يجوزُ عليه التَّأليفُ، فإن قالوا: نحنُ نريدُ بقولنا: «جسمٌ» أنه موجودٌ، ولا نُريدُ التَّأليفَ، قلنا: هذه التسميةُ في اللغةِ ليسَ كما ذكرتمُ، وهي مبنيةٌ على

(١) أي اتفاقاً بين الناس أو قسم منهم من غير وحي.

(٢) أي على خلاف ذلك.

(٣) أي وبما أنه ثبت.

(٤) أي لا يجوز وصف الإله به مع إعطائه معنى غير المعنى الذي جاءت به اللغة.

(٥) الجويني، الشامل في أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ر، (ص ٢٢٥-٢٢٦).

المستحيل^(١)، فلمَ أطلقتم ذلك من غير ورودِ السمعِ به وما الفصلُ بينكم وبين من يُسميه «جَسَدًا» ويريدُ به الموجودَ وإن كانَ يخالفُ مقتضى اللغة؟ فإن قيلَ: أليسَ يُسمَى نفسًا؟ قلنا: اتَّبَعْنَا فِيهِ السَّمْعَ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [سورة المائدة/ ١١٦]، ولم يردِ السَّمْعُ بالجسمِ اهـ^(٢).

فَتَبَيَّنَ أَنَّ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ فِي لَازِمِ الْمَذْهَبِ وَتَفْرِقَةَ بَعْضِهِمْ بَيْنَ اللَّازِمِ الْبَيِّنِ وَاللَّازِمِ غَيْرِ الْبَيِّنِ هُوَ فِي غَيْرِ مَنْ يَفْهَمُ مَعْنَى الْجِسْمِ ثُمَّ يُطْلَقُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٣) لِأَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ مِنْ بَابِ الصَّرِيحِ وَإِفَادَتَهُ بِالْمُطَابَقَةِ^(٤) لَا بِالتَّضْمُنِ^(٥) وَلَا بِالِاتِّزَامِ كَمَا هُوَ مَوْضُوحٌ فِي كِتَابِ الْفَنِّ، وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ فَلَيْسَ مَحَلُّهُ كَرَسِيَّ التَّعْلِيمِ وَالْإِرْشَادِ وَالْمَشِيخَةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ، بَلْ مَحَلُّهُ مَجَالِسُ الْمَبْتَدِئِينَ مِنَ الْمُتَعَلِّمِينَ الْمُسْتَرْشِدِينَ.

وَكَمَا يُحْكَمُ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ تَلَفَّظَ بِلَفْظِ صَّرِيحٍ فِي مَنَاقِضَةِ عَقِيدَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَكْذِيبِهِ يُحْكَمُ كَذَلِكَ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ تَلَفَّظَ بِلَفْظٍ يَلْزَمُ مِنْهُ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ عِنْدَ قَوْمٍ^(٦)، وَإِذَا كَانَ اللَّزُومُ بَيِّنًا عِنْدَ آخَرِينَ^(٧). وَمِثَالُ الْبَيِّنِ مَا ذَكَرُوهُ عِنْدَ كَلَامِهِمْ عَلَى الرَّدَةِ بِأَنَّ الرَّدَةَ هِيَ كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِصَّرِيحٍ أَوْ لَفْظٍ يَقْتَضِيهِ، ثُمَّ

(١) وفي نسخة: وهي مُنْبِئَةٌ عَنِ الْمُسْتَحِيلِ.

(٢) عبد الرَّحْمَنِ بْنِ مَأْمُونِ النِّيسَابُورِيِّ، أَبُو سَعْدِ الْمَتَوَلِيِّ، الْغَنِيَّةُ فِي أَصُولِ الدِّينِ، (ص ١٥-١٦).

(٣) وَيُفِيدُ هَذَا أَنَّ مَنْ يَفْهَمُ مَعْنَى الْجِسْمِ ثُمَّ أَطْلَقَهُ عَلَى اللَّهِ فَلَا خِلَافَ مَعْتَبَرٌ فِي كَفْرِهِ.

(٤) الْمُطَابَقَةُ هِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ.

(٥) التَّضْمُنُ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ.

(٦) أَيِ سِوَاهُ كَانَ بَيِّنًا أَمْ غَيْرِ بَيِّنٍ.

(٧) وَأَمَّا إِذَا كَانَ اللَّزُومُ غَيْرَ بَيِّنٍ فَلَا يُكْفِرُونَ الْقَائِلَ عِنْدَ ذَلِكَ، كَالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ لَمْ يُكْفِرُوا مَنْ تَأَوَّلَ فَأَنْكَرَ جَوَازَ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى.

فَسَّرُوا الصَّرِيحَ كَمَنْ يَقُولُ: الْإِلَهُ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ عَزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ^(١)، وَفَسَّرُوا
الْلَفْظَ الْمَسْتَلْزِمَ لِلْكَفْرِ كَجَحْدِ مَشْرُوعِيَّةِ شَيْءٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ لِاسْتِلْزَامِهِ تَكْذِيبَ الْقُرْآنِ وَالرَّسُولِ ﷺ^(٢).

هَذَا آخِرُ الْكِتَابِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ. اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ خَالِصًا لَوْجِهِكَ وَاغْفِرْ لِي وَلِكُلِّ مَنْ انْتَفَعَ بِهِ
يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

(١) لَأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مَعْنَى كُلِّ مِنْهَا مَنَاقِضٌ لِمَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ صِرَاحَةً.

(٢) لَأَنَّ مَعْنَى عِبَارَةِ: «الزُّنَا حَلَالٌ» لَيْسَ عَيْنٌ مَعْنَى عِبَارَةِ: «الْقُرْآنُ غَيْرُ حَقٍّ» أَوْ «الرَّسُولُ
غَيْرُ صَادِقٍ»، بَلْ تَسْتَلْزِمُهُمَا لَزُومًا بَيِّنًا عِنْدَ مَنْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ حَرَمَةُ الزُّنَا فِي الشَّرْعِ.

المُحَدِّثُ العَلَامَةُ الهَرَرِيُّ وَاعْتِدَالُهُ وَتَحْذِيرُهُ مِنَ التَّسْرُعِ فِي التَّكْفِيرِ

إِنَّ ما سَبَقَ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالْقِيُودِ وَعَدَمِ التَّسْرُعِ فِي التَّكْفِيرِ إِنَّمَا اسْتَفَدْنَاهُ وَتَعَلَّمْنَاهُ وَتَرَبَّيْنَا عَلَيْهِ مِنْ صِغَرِنَا مِنَ الْمُحَدِّثِ الإِمَامِ الهَرَرِيِّ رَحِمَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَكَانَ كَثِيرًا ما يَقُولُ: التَّسْرُعُ فِي التَّكْفِيرِ مَهْلَكَةٌ وَتَكْفِيرُ الْمُسْلِمِ لَا يَخْلُو عَنْ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا أَوْ كَبِيرَةً، فَمَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا سَبَبٍ يَكُونُ كَفْرًا، وَكَانَ يُفْصِلُ وَيُؤَوِّلُ كَثِيرًا مِنْ أَلْفَاظِ العَامَّةِ الَّذِينَ يَتَلَفَّظُونَ بِأَلْفَاظِ ظَاهِرِهَا الكُفْرَ لَكِنَّهَا تَحْتَمِلُ عِدَّةَ مَعَانٍ، فَيَقُولُ: إِنْ كَانَ الْمُتَلَفِّظُ بِهَا لَا يَرِيدُ المَعْنَى الكُفْرِيَّ وَلَا يَفْهَمُهُ لَا يُكْفَرُ إِنَّمَا يُعَلِّمُ الصَّوَابَ، وَكَثِيرًا ما كَانَ يَنْتَهَرُ مَنْ يَتَسْرَعُ فِي التَّكْفِيرِ، وَكَانَ يَقُولُ: لَيْسَ لِلْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَعَانِي كَلِمَاتِ أَهْلِ البَلَدِ، وَشَيْخُنَا المُحَدِّثُ الإِمَامُ الهَرَرِيُّ بَيَّنَّ فِي كِتَابِهِ ما بَيَّنَّهُ العُلَمَاءُ قَبْلَهُ، وَلَمْ يَأْتِ بِجَدِيدٍ، بَلْ إِنْ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَهُ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الكُفْرِيَّاتِ وَضَرَبُوا لِذَلِكَ أَمْثَلَةً كَثِيرَةً أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي مَوْلائِهِ، بَلْ إِنْ بَعْضُ الفُقَهَاءِ وَالعُلَمَاءِ أَطْلَقَ التَّكْفِيرَ فِي عِبَارَاتٍ لَمْ يَرْضَ شَيْخُنَا إِلَّا أَنْ يُؤَوِّلَهَا لِلعَامَّةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَ مِنْهَا المَعْنَى الحَقِيقِيَّ لِلكَلِمَةِ، وَهِيَ مِنَ الأَلْفَاظِ الظَّاهِرَةِ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقِفَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ تَأْوِيلَاتِ شَيْخِنَا وَدَفَعَ التَّكْفِيرَ وَعَدَمَ التَّسْرُعِ فِيهِ فَلْيَنْظُرْ فِي كِتَابِهِ قَوَاعِدَ مَهْمَةً، وَفِي كِتَابِهِ الشَّرْحُ القَوِيمُ فِي حَلِّ الأَلْفَاظِ الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ، وَمِمَّنْ أَلَّفَ الكِتَابَ وَأَفْرَدَ الرِّسَائِلَ فِي الأَلْفَاظِ والأَقْوَالِ والأَعْمَالِ المُكْفِرَةِ: العَلَامَةُ الحَنَفِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ المَشْهُورِ بِالبَدْرِ الرَّشِيدِ (ت: ٧٦٨هـ)، أَلَّفَ كِتَابًا فِي الأَلْفَاظِ المُكْفِرَاتِ، وَبَعْدَهُ العَلَامَةُ زَيْنُ الدِّينِ قَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبُغَا (ت: ٨٧٩هـ)، وَاسْمُ كِتَابِهِ: مَنْ يَكْفُرُ وَلَا يَشْعُرُ، وَكَذَلِكَ أَلَّفَ العَلَامَةُ بَدِيعُ الدِّينِ القَزْوِينِيُّ (ت: ٦٢٠هـ)، وَكِتَابُهُ: الكَلِمَاتُ المُكْفِرَةُ الَّتِي تَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ العَامَّةِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ حَجَرَ

الهيتمي المصري المكي ألف كتابًا في هذا الموضوع وهو: الإغلام بقواطع الإسلام، وقد جاء في حاشية تحفة الأعلالي للعلامة محمد الغزي على ضوء المعالي لملا علي القاري في شرحه على منظومة بدء الأمالي للعلامة الفقيه علي بن عثمان الأوشي: «وورد في بعض الأخبار أن الجهل أقرب إلى الكفر من بياض العين إلى سوادها» اه^(١)، وقال الفقيه العلامة زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي الحنفي (ت بعد: ٦٦٦هـ) في كتابه الهداية في أصول الدين شرح بدء الأمالي: «إن أَلْفَاظَ الكُفْرِ لا تَخْلُو مِنْ أَلْسِنَةِ الْعَوَامِّ» اه^(٢)، وقال المحدث الفقيه الصوفي المتحقق العلامة عبد الغني بن إسماعيل النابلسي (ت: ١١٤٣هـ) في كتابه الفتح الرباني والفيض الرحماني: «اعلم أن بيان الكفر لأهل الإيمان من أهم المهمات، فإن من لم يعرف الكفر لم يعرف الإيمان، كما أن من لم يعرف الليل لم يعرف النهار» اه^(٣)، وقال أيضًا: «وأما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع ثلاثة أقسام ترجع جميع أنواع الكفر إليها، وهي: التشبيه، والتعطيل، والتكذيب، وهي أصول ثلاثة من أصول الكفر لا يدخل الإنسان في مرتبة عوام المسلمين إلا بعد تبرئته منها ظاهراً وباطناً، ومتى وجد عنده شيء منها فليعلم أنه كافر وليس بمؤمن، ولا يعرّه بالله العرور» اه^(٤)، وقال العلامة الفقيه الشافعي عبد الله بن حسين بن طاهر باعلوي الحضرمي التريمي (ت: ١٢٧٢هـ) في كتابه سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق: «وقد كثر في هذا الزمان التساهل في الكلام حتى إنّه يخرج من بعضهم ألفاظ تُخرجهم عن الإسلام ولا يرون ذلك ذنباً فضلاً عن

(١) محمد الغزي، حاشية تحفة الأعلالي على ضوء المعالي، (ص ٢٨٩).

(٢) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، شرح بدء الأمالي، (ص ٣٣٠).

(٣) عبد الغني النابلسي، الفتح الرباني والفيض الرحماني، دار الكتب العلمية، بيروت، (ص ٧٣).

(٤) المصدر السابق، (ص ٧٨).

كُونِهِ كَفْرًا» اهـ^(١)، فتأملَ رحمك اللهَ وغفرَ لي ولكَ أقوالَ هؤلاءِ العلماءِ الذينَ سَبَقُونَا وكانوا قبلَ عَصْرِنَا بمئاتِ مِنَ السنينَ، وكيفَ كانَ الحالُ في زمانِهِم وكيفَ كانتِ الألفاظُ الكفريةُ مُنتشرةً على ألسنةِ الكثيرِ مِنَ العوامِ، وَقَفَ على العنوانِ الذي مرَّ: مَنْ يَكْفُرُ وَلَا يَشْعُرُ. وأيضًا ما اعتمدتهُ الدولةُ العثمانيةُ وكان أتباعُها بالملايينِ في كُلِّ الدنيا، فكانوا يرجعونَ إلى كتابِ الفَتَاوَى الهِنْدِيَّةِ المقرَّرِ فيه في المجلدِ الثاني في بابِ الرَّدَّةِ الكثيرِ مِنَ الأمثلةِ عَنِ الألفاظِ الكفريةِ، وَجَزَمَ فيه العلماءُ بِأَنَّ مَنْ تَلَفَّظَ بالكفرِ وكانَ فاهمًا لما يقولُ كَفَّرَ ولو أَفتى المُفتيَ بعدمِ كفرِهِ، وَمِنَ المُعاصرينَ المؤلِّفِ يوسفَ محمودَ الحاجِ أحمدَ السورِيُّ فَإِنَّ لَهُ كتابًا حَدَرَ فيه مِنْ كثيرٍ مِنَ الكلماتِ الكفريةِ، واسمُ كتابِهِ: أَلْفَاظُ الرَّدَّةِ وَءَانَاثُهَا.

فَتَبَيَّنَ بعدَ كُلِّ ما مرَّ أَنَّ الإمامَ الهريِّ مُنصِفٌ مُعتدِلٌ فقيهٌ مُحَقِّقٌ، بخلافِ ما يُفترى عليه، وليسَ مُرادُنَا مِنْ تَأليفِ هذا الكتابِ مجردَ الكلامِ أو الرَّدِّ على فلانٍ أو فلانٍ، بل ما هو إِلا لبيانِ الحُكْمِ الشرعيِّ، وقد فَصَّلْنَا مع ذِكْرِ التَّقْوِيلِ أَنَّ مَنْ لا يفهمُ مِنْ لفظِ «الجِسْمِ» إِلا الموجودَ الذي لا كالموجوداتِ، لا يفهمُ إِلا أَنَّ اللهَ موجودٌ لا يشبهُ شيئًا مِنْ خلقِهِ، ولا يفهمُ مِنَ اللفظِ معنى الحدوثِ أو التَّركيبِ أو الأعضاءِ أو الكميةِ أو التَّغْيِيرِ فَإِنَّهُ لا يكفرُ، ولكنَّهُ ارتكبَ مُحَرَمًا لِأَنَّهُ تَجَرَّأَ وَأَطْلَقَ على اللهِ ما لم يأذنْ به الشرعُ، فهو عَاقِبٌ غيرُ كافرٍ، فمرادُنَا مِنْ هذا الكتابِ القيامُ بالواجبِ والنَّصيحةُ للأُمَّةِ وَرَدَّ افتراءاتِ المُحَرِّفِينَ الذينَ يُشَبِّهُونَ اللهَ بخلقِهِ وَيُكذِّبُونَهُ وَيُكذِّبُونَ القراءانَ، والتَّحذيرُ ممن يَدافعُ عنهم ويقولُ: لا يكفرونَ، فما هو جوابُهُ لربِّهِ يومَ القيامةِ وهو يقولُ: «مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ حَجْمٌ وَجِسْمٌ مُتَغَيِّرٌ مُتَرَكِّبٌ كالمخلوقاتِ المفتقرةِ إلى مَنْ أَوْجَدَهَا صَوْرَهَا وَرَكَّبَهَا فليسَ كافرًا؟! قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَقَفُّوهُمْ إِيَّاهُمْ

(١) عبد الله بن حسين بن طاهر، سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق، (ص ٦٥-٦٦).

مَسْئُولُونَ ﴿سورة الصافات / ٢٤﴾، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾
[سورة الزخرف / ١٩].

خَاتِمَةٌ تَتَضَمَّنُ نَصِيحَةً

إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ جَعَلَ لِلجَنَّةِ أَهْلًا وَجَعَلَ لِلنَّارِ أَهْلًا، وَجَعَلَ لِلْحَقِّ هُدَاةً يَهْدُونَ إِلَيْهِ، وَلِلْبَاطِلِ دُعَاةً يَدْعُونَ إِلَيْهِ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ النَّاسِ قَدْ ائْتَسَوْا زِيَّ الأَشَاعِرَةِ خَرَجُوا يُنَافِحُونَ عَنِ تَكْفِيرِ المَجْسَمَةِ وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ، فَقامُوا بِعِتَادِهِمْ وَجُهُودِهِمْ يُجَادِلُونَ عَنِ المَجْسَمَةِ وَيَتَأَلَوْنَ لَهُمْ وَيَخْتَلِقُونَ الشُّبَهَ عَلَى أدلةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي تَكْفِيرِهِمْ، وَيَدورُونَ بِهَا عَلَى المَنَابِرِ وَالمِيادِينِ، وَيَكْرِرُونَهَا أَمَامَ الخَوَاصِّ وَالعَوَامِّ حَتَّى كَانَتْ نَصْرَةَ مَذْهَبِ الأَشْعَرِيِّ صَارَتْ مَتَوَقَّفَةً عَلَى إِثْبَاتِ أَنَّ المَجْسَمَ غَيْرُ كَافِرٍ، ثُمَّ أَثْنَوْا عَلَى أئِمَّتِهِمْ فَقَالُوا فِيهِمْ: إِنَّهُمْ أئِمَّةُ الحَدِيثِ، وَإِنَّهُمْ عَلَى مَنوَالِ السُّلْفِ الصَّالِحِ، وَإِنَّهُمْ عُلَمَاءُ أَجْلَاءَ خَدَمُوا الدِّينَ، لَكِنَّهُمْ أَخْطَؤُوا فِي مَسْأَلَةِ التَّجْسِيمِ، وَلَعَلَّكَ تَجِدُ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو إِلَى قِرَاءَةِ الحَدِيثِ عَلَيْهِمْ أَوْ تَعَلَّمَ الفِقهَ مِنْهُمْ، مَتَنَاسِينَ ذَمَّ السُّلْفِ لِأَهْلِ البِدْعَةِ وَأَمَرَهُمْ بِهَجْرِهِمْ وَتَرْكِ مَكَالِمَتِهِمْ، فَكَانَتْ نَتِيجَةُ خِيَانَتِهِمْ أَنْ شَبَّتْ نَارُ أَهْلِ الأَهْوَاءِ بَعْدَ خَمُودِهَا، وَأَقْبَلَ النَّاسُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ أَنْ كَانُوا مَهْجُورِينَ، فَكَانَ هَؤُلَاءِ المَحَامُونَ عَنِ المَجْسَمَةِ دُعَاةً إِلَى بَدْعَتِهِمْ عَرَفُوا أَمْ جَهَلُوا حَتَّى بَاتُوا شُرَكَاءَ لَهُمْ فِي إِضْلَالٍ مِنْ اغْتَرَّ بِهِمْ فَضَلَّ وَزَلَّ، وَلَوْ تَأَمَّلُوا حَقِيقَةَ حَالِهِمْ لَعَلِمُوا أَنَّهُمْ يَوْمَ التَّقَى الجَمْعَانِ خَانُوا الأُمَّةَ بِمَا صَنَعُوا وَوَقَفُوا فِي صَفِّ المَجْسَمَةِ ضِدَّ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فَمَا ظَفَرُوا بِوَلَاءٍ مَنْ نَاصَرُوهُمْ فِي الدُّنْيَا إِذْ إِنْ المَجْسَمَةَ يَكْفُرُونَهُمْ وَيَحْتَرُونَهُمْ وَلَا يُلْقُونَ لَهُمْ بِأَلَّا، وَبَاؤُوا بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ بِمَا أَلْبَسُوا الحَقَّ بِالْبَاطِلِ، فَلْيَنْظُرُوا مَا يَجِيبُونَ بِهِ رَبَّهُمْ حِينَ يَلْقَوْنَهُ، وَمَا يَقُولُونَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ القِيَامَةِ وَقَدْ أَضَلُّوا أُمَّتَهُ.

وليكن هذا اخر رسالتي إلى المرابطين على ثغور عقائد أهل الإيمان، سطرته على عجلٍ برشحات من رأس قلم مداده بلل من وشل من قاموس علم أهل السنة والجماعة وكتبهم، فافهم ما فيها وتأمله واعلم أنه الحق الذي

نزل به القرآن وبعث به النبي المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، وأجمع عليه السلف والخلف، وإياك ثم إياك أن يغويك مبطل بخلافه، فيجعلك الشيطان مطية لنفسه وداعية إلى الضلال من حيث لا تدري.

واعلم يا أخي أن ما تقدّم ذكره هو الذي علّمناه شيخنا عبد الله بن محمد الهريّ رحمة الله عليه وجزاه عنّا خيرًا، وأنه طالما ذكره ويّنه وكرّره ودوّنه في كتبه، ويّين الفرق بين الصريح وغيره، ويّين ما يجوز تأويله وما لا يجوز تأويله، وما يخلّف الحكم فيه بحسب فهم قائله وما لا يخلّف^(١)، وما يلزم لزومًا بيّنًا وما كان لزومه خفيًا، وهذا هو نفسه الذي علّمه طلابه وما زالوا يُعلّمونه، كلّمتهُم واحدةً فيه غير مختلفةٍ، ومناهجهم فيه متطابقةٌ وإن اختلفت عباراتهم، وهذا ما يسعون لنشره مع غيره من علوم الدين متعاونين متكاتفين لم يخالفوا عقيدة أهل السنّة بعد رفع لوائها، ولا خرجوا عن قول الإمام أبي الحسن الأشعريّ في تكفير المجسم مع ادعاء الانتساب إليه، ولا داهنوا أهل التشبيه على حساب الدين طمعًا في منصبٍ هنا أو درهمٍ هناك، ولا طعنوا في الأئمة ومشايخ الخير بعد ادعاء محبتهم، ولا باعوا الدين بالدنيا الزائلة والمناصب الفانية، ومن نسب إليهم خلاف هذا فالله حسيبه، ومن حاربهم في مذهبهم الذي هو مذهب أهل السنّة الأشاعرة والماتريدية فهو محاربٌ للدين، ومن شوّس عليهم فيه فهو مشوّشٌ على الحق وأهله مساعدٌ لمجسمة هذا الزمان الذين عمّ إجرامهم في البلاد، ومن زعم أن الإمام أبا الحسن الأشعريّ له قولٌ بعدم تكفير المجسم فهو مُفتّرٌ أو واهمٌ^(٢)، ودون

(١) كمن فهم لكلمة كفرية معنى آخر غير معناها الصريح وكان ما يفهمه منها كفرًا كذلك.

(٢) نص الأشعري في النوادر على تكفير المجسم ونقل نصه على ذلك أعيان أصحابه كأبي منصور البغدادي وابن فورك اللذين لا يدانيهما أحد ممن جاء بعدهما في الاطلاع على كتب الأشعري ومقالاته فضلًا عن كونهما من تلاميذ تلاميذه فلا يدافع هذا بدعوى مرسله بلا دليل.

إظهاره نصًّا^(١) ثابتًا عن الإمام خَرُطُ الْقَتَادِ^(٢)، واللَّهَ أسألُ لي ولك العصمة، إنه لا يكون إلا ما يشاء، واللَّهَ سبحانه أعلم وأحكم.

وقد كان الفراغ من رقمها على يد جامعها في ضحى يوم الأربعاء في التاسع والعشرين من شهر شوال من عام خمس وأربعين وأربعمائة وألف للهجرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم. والحمد لله رب العالمين.

(١) النص ما لا يحتمل معنى آخر.

(٢) الخرطُ: حَتُّ الورق، والقتادُ: شجر صلب له شوك كالإبر. انظر لسان العرب، (٣/٣٤٢، ٧/٢٤٨).

الفهرس

- التوطنة الميزان في بيان عقيدة أهل الإيمان..... ٤
- نُبذة تعريفية بالشيخ الدكتور جميل حليم..... ٨
- نَسْبُ الشيخ الدكتور جميل حليم إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ١١
- مقدّمة الطبعة الثالثة..... ١٣
- تقرّظ العلامة الفقيه الشيخ خالد ابن مصطفى سويملي التركيّ الحنفيّ حفظه الله تعالى..... ١٥
- تقرّظ العلامة الفقيه الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن بلال الحبشيّ الشافعيّ حفظه الله تعالى..... ١٨
- الردّ على أشباه المشايخ ودعاة الفتنة الزاعمين افتراءً أنّ الشيخ جميل حليم يُكفّر «كُلّ مَنْ انتسب إلى المعتزلة ولو لم يبلغ حدّ الكفر» و«كُلّ مَنْ قال بمقالة فيها تجسيمٌ ولو لم يفهم معناها»..... ١٩
- قصيدة للأديب الأستاذ الشيخ أسامة محمّد السيّد حفظه الله عزّ وجلّ. ٢٤
- مقدّمة المؤلّف..... ٢٧
- فَصْلٌ فِي مَعْنَى الْجِسْمِ..... ٣١
- فَصْلٌ فِي مَعْنَى الْمَكَانِ..... ٣٣
- فَصْلٌ فِي مَعْنَى الْجِهَةِ..... ٣٥
- فَصْلٌ فِي مَعْنَى الْكَيْفِ..... ٣٧
- فَصْلٌ فِي مَعْنَى الْبَلْكَفَةِ..... ٣٩

- فصلٌ في نصوصٍ قرآنيةٍ تدلُّ على مَنْعِ تَسْمِيَةِ اللَّهِ جِسْمًا..... ٤٢
- فَضْلٌ في احتجاجِ علماءِ التفسيرِ بآياتِ التنزيهِ على استحالةِ كونِ اللَّهِ جِسْمًا..... ٤٦
- فَضْلٌ في دلالاتِ العَقْلِ عَلَى تَنْزِهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الْجِسْمِ..... ٥٣
- فَضْلٌ في بيانِ حُكْمِ المَجْسَمِ بالبرهانِ العَقْلِيِّ التَّفْصِيلِيِّ..... ٥٦
- فَضْلٌ في بيانِ أَنَّ المَجْسَمَ عابِدٌ لِغَيْرِ اللَّهِ، بل هُوَ كعابِدِ الصنمِ..... ٦٠
- الأحاديثِ الدالةِ على أَنَّ المَوْمِنَ الموعودَ بالثوابِ هُوَ مَنْ ءامَنَ بِاللَّهِ ورسوله محمدٍ ﷺ لا مَنْ عبدَ أَيِّ معبودٍ بشرٍ تسميته له «اللَّهُ»..... ٦٢
- فَضْلٌ في بيانِ بعضِ نتائجِ عَقِيدَةِ المُجَسِّمَةِ..... ٧١
- فَضْلٌ في انقسامِ النَّاسِ في مَسْأَلَةِ التَّكْفِيرِ..... ٧٧
- فَضْلٌ في التَّحْذِيرِ مِنْ مَخاطِرِ التَّكْفِيرِ مِنْ غَيْرِ الألتِزامِ بِضَوابِطِ الشَّرْعِ..... ٧٩
- فَضْلٌ في بيانِ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَكْفُرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعَرَ..... ٨٢
- فَضْلٌ في استثناءِ العُلَماءِ لِحالاتٍ مِنَ التَّكْفِيرِ مَعَ تنبيهاتٍ..... ٨٤
- فَضْلٌ في تكفيرِ المَعْيَنِ..... ٨٧
- فَضْلٌ في بيانِ حُكْمِ مَنْ قالَ: «اللَّهُ جِسْمٌ لا كالأجسامِ»..... ٩١
- بيانُ أَنَّ الأئِمَّةَ الأربعةَ وَغَيْرَهُم كانوا على عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ وَأَنَّهْمَ حكموا بكفْرِ المَجْسَمَةِ..... ١٠٢
- فَضْلٌ في حُكْمِ القاضِي الفقيه المفسِّرِ العزَّابن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)..... ١١٩
- فَضْلٌ في أقوالِ الحَنَفِيَّةِ في الرَّدِّ على المَجْسَمَةِ وَتَكْفِيرِهِم..... ١٢٢

- فَضْلٌ فِي أَقْوَالِ الْمَالِكِيَّةِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَجْسَمَةِ وَتَكْفِيرِهِمْ..... ١٣٦
- فَضْلٌ فِي أَقْوَالِ الْحَنَابِلَةِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَجْسَمَةِ وَتَكْفِيرِهِمْ..... ١٤٣
- فَضْلٌ فِي تَكْفِيرِ مَنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنْصَافِ أَوْ قَامَ لِلْإِنْصَافِ»..... ١٤٩
- فَضْلٌ فِي تَكْفِيرِ «مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِالسُّكْنَى فِي السَّمَاءِ» أَوْ «التَّحْيِزُ فِي الْجِهَةِ»..... ١٥٢
- فَضْلٌ فِي حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ وَمَعْنَاهُ..... ١٥٦
- فَضْلٌ فِي أَنَّ الْإِجْمَاعَ يُعْتَبَرُ بِقَوْلِ الْمُجْتَهِدِينَ وَأَنَّهَمْ حَكَمُوا بِكُفْرِ الْمَجْسَمِ..... ١٦٢
- فَضْلٌ فِي إِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْجَسْمِيَّةِ وَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَكْفِيرِ الْمُجْسَمِ..... ١٦٧
- فَضْلٌ فِي بَيَانِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْمُتَقَدَّمَ لَا يَنْقُضُ..... ١٩٢
- فَضْلٌ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّقْلِيدِ فِي الْعَقَائِدِ..... ١٩٦
- تَفْصِيلٌ مُهِمٌّ فِي حُكْمِ الْمَجْسَمِ..... ٢٠٠
- فَضْلٌ فِي بَيَانِ تَحَقُّقِ كُفْرِ الْمُجْسَمِ وَعَدَمِ جَوَازِ مَجِيءِ الْخِلَافِ فِيهِ... ٢٠٩
- فَضْلٌ فِي أَنَّ التَّقْلِيدَ فِي الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ لَا عُذْرَ فِيهِ لِلْمُقَلِّدِ..... ٢١٧
- فَضْلٌ فِي إِبْطَالِ تَمَسُّكِ الْمَخَالَفِ بِقَضِيَّةِ لَازِمِ الْمَذْهَبِ لِتَرْكِ تَكْفِيرِ الْمَجْسَمِ..... ٢٢٤
- فَضْلٌ فِي إِثْبَاتِ أَنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يَرْجِعْ عَنِ عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ..... ٢٤٠
- فَضْلٌ فِي إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِرُجُوعِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ تَكْفِيرِ الْمَجْسَمَةِ..... ٢٤٧

- فصلٌ في تَبْرِئَةِ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ مِنْ الْقَوْلِ بِعَدَمِ تَكْفِيرِ الْمَجْسَمِ..... ٢٥٣
- «قَاصِمَةٌ لظُهُورِ الْمَدَاهِنِينَ لِلْمَجْسِمَةِ وَالْقَدْرِيَّةِ»: الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ
وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ يُكْفِّرَانِ الْجَاهِلَ بِصِفَاتِ اللَّهِ وَالْمُنْكَرَ لَهَا مِنْ
مُشَبِّهِهِ وَقَدْرِيِّ..... ٢٦٢
- فَصْلٌ يَشْتَمِلُ عَلَى خِلَاصَةٍ فِي مَسْأَلَةِ الْمَجْسِمَةِ..... ٢٦٦
- الْمُحَدِّثُ الْعَلَامَةُ الْهَرَرِيُّ وَاعْتِدَالُهُ وَتَحْذِيرُهُ مِنَ التَّسْرُّعِ فِي التَّكْفِيرِ..... ٢٧٧
- خَاتِمَةٌ تَتَضَمَّنُ نَصِيحَةً..... ٢٨١
- الْفَهْرَسُ..... ٢٨٤